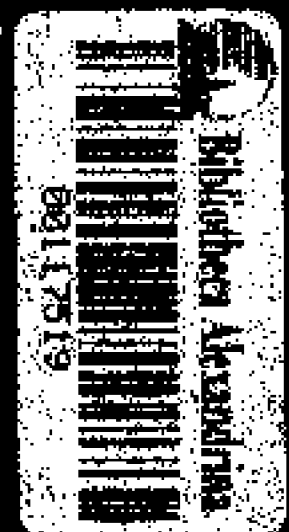


استوديوهات

الديمقراطية الأوروبية

١٨٤٥-١٩٣٣

توزيع دار الكتب



الديموقراطية الاوروبية بين ١٨٤٥ و ١٩٣٣

الفصل الأول

ماهي الديمقراطية ؟

عرض بابوف ، أول رجل دولة اشتراكي عن وعي في الثورة الفرنسية الكبرى ، برنامجا في رسالة هامة بعث بها إلى صديقه بودسون في مطلع عام ١٧٩٦ . يعتبر بابوف نفسه في هذه الرسالة خلفا لروبسيير ، ويرى أن مهمته تكمن في إعادة أحيائه . كتب بابوف قائلاً : « أن إعادة أحياء الروبسييرية تعني أحياء سائر الوطنيين الليناميين للجمهورنة ، وتعني بحث الشعب . . . فالروبسييرية تعيش في الجمهورية بأسرها ، وفي كل الناس القادرين على تكوين الأحكام وعلى التفكير الواضح ، وهي تعيش في طبيعة الشعب لسبب بسيط هو أنها تساوي الديمقراطية . ان الروبسييرية والديموقراطية كلمتان متطابقتان تمام التطابق ، وعندما نعيد أحياء الروبسييرية ، فاننا على ثقة من اننا نبعث الديمقراطية » .

لو سألنا في ايامنا هذه سياسيا أو مثقفا عاديا عن الرجل الذي يعتبره التجسيد التاريخي للديموقراطية ، لكان من المستبعد ان يكون جوابه : روبسيير . ان رجل الارهاب وزعيم حكومة الديكتاتورية الشعبية لعام ١٧٩٣ لا يعتبر ديموقراطيا في نظر الجيل الحالي ، أما

بالنسبة لبابوف ، فان نظام روبسيير والديموقراطية كانا شيئاً واحداً .
ينبؤنا المقطع السابق من الرسالة بشيء آخر : ان بابوف لم يعتبر روبسيير
وحده ديموقراطياً ، بل نظر إلى نفسه أيضاً كديموقراطي ، رغم انه
كان يحضر للانفاضة العنيفة لشعب فرنسا الفقير من أجل اسقاط الحكومة
الرأسمالية الفاسدة للمديرين ، واستبدالها بدولة جديدة مبنية على مبدأ
الملكية العامة . ان هذه التطلعات كانت ديموقراطية بالنسبة لبابوف
وعصره .

نشر ماركس وانجلز بيانهما الشيوعي بعد نصف قرن من هذا
التاريخ . لم تراود هذين الرجلين الرغبة في تضمين « البيان » حذائق
متعلمين ، وإنما ارادا التعبير عن نفسيهما بطريقة يفهما أي عامل.
لذا كتبنا في بيان ١٨٤٨ مايلي :

« رأينا ان الخطوة الاولى في الثورة العمالية هي صعود البروليتاريا
إلى طبقة سائدة واحراز الديموقراطية ... ستستخدم البروليتاريا سيطرتها
السياسية لاقتراع كل رأس المال من البرجوازية شيئاً فشيئاً . . . الخ » .
لقد كان بومس ماركس وانجلز ان يكتبنا هذا النص ، دون الخوف
من اثاره سوء الفهم أو الحيرة لدى الجماهير الشعبية . انهما يقولان :
ان الديموقراطية هي استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية . وهذا
ما كان بابوف سيوقع عليه بلا تحفظ . غير ان الديموقراطية والشيوعية لم
تكونا متطابقتين تماماً بالنسبة لماركس وانجلز عام ١٨٤٨ ، لان
البروليتاريا تستطيع ممارسة السلطة السياسية الفعلية في الدولة ، دون أن
تكون مضطرة إلى تطبيق الاشتراكية الجذرية . على كل حال ، فان
الديموقراطية والشيوعية كانتا قريبتين جداً من بعضهما بالنسبة لجيل

١٨٤٨ . وقد كتب انجلز في تشرين الأول من عام ١٨٤٧ مقالة لجريدة بروكسل الالمانية قال فيها : « بفكر ما يحرص الشيوعيون في الظروف الراهنة على عدم الدخول في نزاعات عقيمة مع الديموقراطيين ، فانهم يعلنون عن انفسهم حالياً وفي سائر القضايا الحزبية العملية كديموقراطيين ، لان النتيجة الحتمية للديموقراطية ستكون السيطرة السياسية للبروليتاريا في سائر البلدان المتقدمة . هي الشرط الأول لسائر الاجراءات الشيوعية . مادامت الديموقراطية لم تنتزع بعد ، وما دام الشيوعيون والديموقراطيون يناضلون سوية ، فان مصالح الديموقراطية ستكون هي مصالح الشيوعيين . والى ان تنتزع الديموقراطية ، فان الخلافات بين الحزبين يجب ان تكون ذات طابع نظري بحت ، ويمكن ان تناقش على خير وجه ، دون الاضرار باية صورة من الصور بالعمل المشترك ، لا بل اننا سنستطيع التفاهم حتى حول بعض الاجراءات التي يجب القيام بها لمصالح الطبقات المضطهدة فور احراز الديموقراطية ، مثل تشغيل الصناعة الكبرى والسكك الحديدية من قبل الدولة ، وربية الأطفال على نفقتها . . . الخ » .

سنحدث لاحقاً بدقة أكبر حول الفروق بين الديموقراطية والشيوعية ، وحول نظرة ثوار ١٨٤٨ اليهما . يكفي هنا ابراز القرابة الوثيقة وشراكة المصالح بينهما ، كما تجسدتا عام ١٨٤٧ بالنسبة للجمهور الكبير . « فالجريدة البروكسلي الالمانية » لم تكن تريد انذاك نشر محاضرات حقوقية في الدولة ، بل استخدمت وشرحت المفاهيم السياسية التي كانت شائعة على كل لسان . لنفان بذلك علاقة الديموقراطية بالشيوعية في جيلنا . فقد نشأ في المانيا بعد ثورة تشرين الثاني عام ١٩١٨

« حزب ديموقراطي » هو حزب الجمهوريين البرجوازيين ، كان بين اعضائه على سبيل المثال الصناعي الكبير والوزير اللاحق رايناو . هذا الحزب الديموقراطي الألماني لم يجمعه جامع مع الشيوعيين ، بل اعتبر نفسه العدو اللدود للحزب الشيوعي الألماني . في ذلك الوقت . كان ويلسون هو رئيس الولايات المتحدة ، وقد اعتبر نفسه بالتأكيد ديموقراطياً ، مع انه كان العدو الالد لسائر التطلمات الشيوعية للطبقة العاملة

لنستمع الآن إلى صوت من المعسكر المعادي خلال ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ . في تشرين الثاني من عام ١٨٤٩ أعلن النائب المحافظ في المجلس الاقليمي البروسي فون بسمارك مايلي : « ان التطلع نحو الملكية العقارية ليس مقتصرًا على اولئك الذين يستثمرون ملكيات عقارية بصورة مؤقتة ، وانما يشمل أيضاً من لا يملكون الأرض . فقد هيجت وعود الديموقراطيين الطبقة الكبيرة من العمال الزراعيين المياومين طيلة العام السابق ، ودفعتهم للمطالبة بالأرض في الاقاليم الشرقية مثل بومرن وبروسيا . وعلى سبيل المثال ، فقدادت الوعود بمنح الأرض إلى الفلاحين لاختخاب النواب بونخروأصدقاءه السياسيين ... انها لواقعة مؤسفة ان يتصاعد حسد العامل الزراعي المياوم للفلاح المالك ، لاسيما وانه يرى ثمار الثروة وقد قطفتها ايدي المولثرين فقط ، دون ان يفيد هو منها . ان مطالب العمال الزراعيين المياومين لا تقتصر بأي حال على منحهم الأراضي التي يشكل استثمارها جزءا من اجرهم ، فمن هذه الأراضي لا يستطيع احد ان يعيش . وانما هم يطالبون بالتوزيع الكامل للملكيات الكبيرة وللمزارع الفلاحية أيضاً » .

لم يكن النائب فون بسمارك يعلن بدوره أيضاً من منصة المجلس البروسي الاقليمي اكتشافات حقوقية حول الدولة ، بل كان يستخدم التعابير السياسية التي يفهمها كل انسان . بالنسبة للملاك الزراعيين ، كان الديموقراطيون انذاك هم رجال الثورة الزراعية ، المحرضون الحمر ، الذين طالبوا العمال الزراعيين باقتسام اراضي الملاك الكبار ، بل وحتى اراضي الفلاحين الكبار . أما النموذج هذا للتاثير الفلاحي ، فكان بالنسبة للملاك الكبير فون بسمارك النائب لوتار بوخر . لقد اراد التاريخ العالمي ان يصبح الملك بسمارك رئيس الوزراء الامير بسمارك ، وان يصبح « الشيوعي » بوخر المستشار السري الملكي البروسي بوخر ، المساعد الأكثر ولاء لبسمارك والأكثر حظوة لديه .

بعد جيل من ذلك ، في كانون الاول من عام ١٨٨٤ ، كتب فريديريك انجلز في احدى رسائله : « . . . أما بخصوص الديموقراطية البحتة ودورها في المستقبل ، فالتني ارى انها تلعب في المانيا دوراً أصغر بكثير من دورها في البلدان ذات التطور الصناعي المتقدم . لكن هذا لا يمنعها من ان تكتسب لحظة الثورة ، وبوصفها الحزب البرجوازي الأكثر تطرفاً (وقد برزت بهذا الوجه في برلمان فرانكفورت عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩) أهمية ظرفية كمثقل أخير لمجموع الاقتصاد البرجوازي وحتى للاقتصاد الاقطاعي ذاته . في لحظة كهذه ، ستقف كل الكتلة الرجعية ورائها وستقربها ، وعندئذ سيتصرف كل من هو رجعي تصرفاً ديموقراطياً . . . على كل حال ، فان علونا الوحيد يوم الأزمة وفي اليوم الذي يليه هو الرجعية بكل قناتها ، الملتفة حول الديموقراطية البحتة . وهذا كما ، اعتقد ، لايجوز ان يفلت من انظارنا » .

من الأهمية بمكان ان انجلز لا يتحدث هنا عن « الديمقراطية » ،
واقما عن الديمقراطية « البحتة » . وهو يقصد بذلك ، وبصورة واضحة ،
دولة برجوازية تأخذ بحق الاقتراع العام ، وتحافظ على الملكية الفردية.
يستطيع المرء القول : ان انجلز يبرز منذ ١٨٤٧ الفارق بين الديمقراطية
والشيوعية . ومع ذلك ، فان تبدل المفهوم السياسي من مقالة جريدة
بروكسل الألمانية إلى رسالة ١٨٨٤ هو تبدل جلي . كان العمال
الاشتراكيون والديموقراطية يقفان في عام ١٨٤٧ على الجانب ذاته
من المتناس ، وفي عام ١٨٨٤ لم يعد الوضع كذلك . ان انجلز
١٨٨٤ لن يوافق على الجملة التي كتبها انجلز ١٨٤٧ حول التطابق
بين الديمقراطية ، بما فيها الديمقراطية غير الشيوعية ، والسيطرة
السياسية للبروليتاريا . لا بد ان انجلز يفكر الان بإمكانية ان تصبح الديمقراطية
البحتة الجدار الحصين الذي تصد من ورائه سائر الاتجاهات البرجوازية
، وحتى الاقطاعية ، سيطرة البروليتاريا . وكما يظهر من رسائله ، فقد
شغل نفسه في الثمانينات بالكيفية التي سيكون عليها التحول ذات يوم
في ألمانيا ، وبإمكانية اقامة دولة اشتراكية ، تلي مباشرة سقوط الملكية
الاقطاعية والعسكرية لاسرة هونتسولرن . كما درس قضية حلول
الديموقراطية البحتة ، اي الجمهورية البرجوازية - الرأسمالية ، محل
الملكية في البدء . وكان رأيه ان القول الفصل في هذه المسألة هو للجيش
البروسي ، ولهذا يجب على الاشتراكيين كسب البروليتاريا الريفية
بشعار تأمين الملكيات الزراعية الكبرى ، وتسليمها إلى تعاونيات يقيمها
العمال الزراعيون ، خاصة وان مجندي أفواج الحراسة البروسية يأتون
من المناطق الواقعة شرقي نهر الالبه . ان شعار تأمين الملكيات الكبرى
قد ينسف هذه الأفواج ، التي تقوم عليها التزعة البروسية وسيطرة

ال هونتسولرن ، وعندئذ ربما غدا يمكننا تجنب مرحلة الديمقراطية
البهجة الوسيطة في ألمانيا. انه لا امر يدعو إلى الدهشة ان الاجراء ذاته، أي
« تأمين الملكية الزراعية الكبرى وتسليم الأرض الى العمال الزراعيين »
كان عام ١٨٤٨ اجراما ديموقراطيا تماماً . وصار في عام ١٨٨٤
وسيلة للاستغناء عن « الديمقراطية البهجة » .

خلال الحرب العالمية الأولى ، اكثرت القوى المتحالفة ، وفي
مقلتها اميركا والرئيس ويلسون ، انها تحارب من أجل
انتصار الديمقراطية. كان الناس قد اعتادوا انذاك، ومنذ فترة طويلة،
فهم الدولة الديمقراطية كنحلة برجوازية تحكم بطريقة الاقتراح
العام . أما التاكثيك الديمقراطي ، فكان الاصلاح السلمي القائم على
اقناع غالبية الشعب ، في مواجهة وضد سائر محاولات العنف الثوري .
من المعروف أيضاً كيف شرعت العناصر الناشطة والراдикаلية الرافضة
للاوضاع القائمة تحقير الديمقراطية بعد ١٩١٨ في سائر البلدان .
نذكر في هذا الصدد بالدعايات البلشفية والفاشية ضد الديمقراطية

في عام ١٩٢٣ حدثت في هامبورغ انتفاضة للعمال الشيوعيين ضد
نظام الدولة في ألمانيا ، أي ضد الجمهورية البرجوازية - الديمقراطية.
بعد الانتفاضة قلع مكرتير الحزب الشيوعي اوروبا إلى المحكمة ،
فدافع عن نفسه بخطاب رائع انتهى بالكلمات التالية : « ستقول
الجماهير معنا : من الأحسن ان نحترق بنار الثورة ، على ان نموت
فوق مزبلة الديمقراطية » . ياله من تحول كبير في تقويم الديمقراطية
من بابوف إلى اوروبا . في أيام بابوف ، سادت قناعة بلهية ،
وهي ان الثورة الاشتراكية العنيفة هي شأن ديموقراطي ،
مهما صاحبها من عنف ودم . والان يحقير الاشتراكيون

الراديكاليون الديمقراطي ، التي تبلو لهم مجسدة للوضع الرأسمالي القائم بكل عيوبه ونواقصه . لقد أصاب تبدل كبير مفهوم الديمقراطية خلال السنوات الأربعين المنصرمة ، ووقع هذا التبدل في الفترة ما بين ١٨٥٠ و ١٨٨٠ .

تريد هذه الدراسة ان توضح علاقة الديمقراطية بالماركسية . ثمة تعيينات كثيرة ومتناقضة للماركسية . هذا الكتاب يأخذ بتعريف بسيط لها لا يشير الجدل : فهي النظرية والممارسة السياسية لماركس وانجلز . لقد بدأ الرجلان نشاطهما السياسي حوالي عام ١٨٤٥ ، ثم توفي انجلز عام ١٨٩٥ ، بعد اثنتي عشرة سنة من وفاة ماركس . لهذا السبب تقع المشكلة في العلاقات بين الديمقراطية والاشتراكية في السنوات الخمسين الممتدة من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ .

كانت السياسة العمالية لماركس وانجلز سجلا متصلا مع الديمقراطية ، فقد قدمت الحركات الديمقراطية في كل مكان وزمان الأساس الذي كان على ماركس وانجلز ان يقيما فوقه سياستهما . من جهة اخرى ، سعى الرجلان باستمرار لانخضاع الأحزاب والميول الديمقراطية لتأثيرهما ، بما يؤدي إلى إعادة النظر فيها وفق منظورهما . سنعطي لمحة قصيرة عن تاريخ الحركة الديمقراطية من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ ، على ان نتفحص بدقة موقف الماركسية حيال المراحل المتفرقة للديمقراطية . ان أكثر حقول الصراع أهمية في أوروبا القرن التاسع عشر كان فرنسا ، وقد افترض ماركس باستمرار ان تنطلق منها الدفعة الأولى للتحويلات الحاسمة . لذا فأننا، بالتطابق مع تصورات ماركس ، سنتابع بشيء من التفصيل تاريخ الصراعات الطبقية في فرنسا خلال هذه السنوات الخمسين .

روبيسيرو وجفيسون

كانت الديمقراطية قد أصبحت حركة دولية كبيرة ، عندما بدأ ماركس نشاطه السيامي . يرجع تاريخ الديمقراطية الأوروبية ، بالاصل ، إلى القرنين وخمسمائة سنة ، اذ كانت الديمقراطية في الجمهوريات اليونانية القديمة شكلا للدولة يناقض الارستقراطية أو الاوليجارشية ، أي سيطرة « الانامس الأحسن » أو « القلة » من الاثرياء أو النبلاء . كانت الديمقراطية هي سيطرة الكثرة ، سيطرة الجمهور ، حيث ، لاحقاً ، لاصحاب النبالة أو الثروة بأي امتياز . وقد درس علم الدولة اليوناني ما اذا كانت دولة مائتة ديموقراطية لمجرد ان ارادة الأغلبية هي التي تقرر امورها ، وبغض النظر عن تركيبها وكيفية نشوئها ، أو ما اذا كان عليها ان تقوم على طابع طبقي معين . وأجاب ارسطو ، أكبر مفكري الدولة في العصر القديم ، على هذا السؤال قائلاً : ليست الديمقراطية سوى سيطرة الفقراء في الدولة . أما الاوليجارشية فهي سيطرة الأغنياء عليها .

أفككت الديمقراطية القديمة مع افول المجتمع البرجوازي للعصر القديم . ثم ظهرت في العصور الوسطى اشكال ديموقراطية في الكومونات المنذية . وفي مرحلة الانتقال إلى العصر الحديث ، غدت العصب الدينية الراديكالية هي حامل الأفكار الديمقراطية. وقد نما المجتمع

البرجوازي الحديث في الثورة الهولندية في القرن السادس عشر ، وفي الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر . غير ان الحركات الديمقراطية للجماهير العاملة خضعت مع ذلك في هاتين الثورتين ، لتهيمن البرجوازية الثرية على السلطة . اختلف الأمر عن ذلك في الثورتين الكبيرتين اللتين حدثتا في نهاية القرن الثامن عشر ، فقد جاءت الموجة الاولى من ثورة ١٧٨٩ بالنصر للبرجوازية الثرية ، ثم انتقلت السلطة إلى الشعب العامل بعد اربع سنوات عاصفة (١٧٩٣) . وقادت الطبقة العليا الغنية في أميركا الشمالية الدولة الاتحادية الجديدة في البدء ، الا ان انتخابات الرئاسة في عام ١٨٠٠ لم تلبث ان اوصلت الى القيادة حزب المزارعين العاملين بأيديهم .

وضعت الحركتان ، اللتان اقترنتا في فرنسا باسم روبيبير وفي أميركا باسم جيفرسون ، الكتلة الشعبية في مواجهة الارستقراطية . فقد ظهر مع انفجار ثورة ١٧٨٩ في فرنسا ان مصالح الفلاحين وسكان المدن الفقراء لبست متماثلة مع مصالح البرجوازية الغنية . وتطورت منذ ١٧٨٩ حركة مختلفة تمام الاختلاف عن الدعاية وعن الأهداف السياسية للبرجوازية المالكة . بنفس القدر ، نستطيع ان نرى كيف تمايز في أميركا منذ ١٧٦٥ شكل وفهج الكفاح السياسي ضد الحكومة البريطانية لدى المزارعين وسكان المدن الأكثر فقرا، عنهما لدى التجار وملاك الأراضي الأثرياء . صحيح ان التناقضات بين الطبقات قد تراجعت خلال حرب التحرير لصالح المهمة القومية المشتركة ، غير ان التناقض الطبقي لم يلبث ان استمر في الصراعات من أجل المستور الاتحادي الجديد ، وكانت النتيجة ان شكل جيفرسون منذ ١٧٩٣ حزبه « الجمهوري » ، الذي أخذ على عاتقه مجابهة الاتجاه الرأسمالي السائد .

لم يكن حلف « الوطنيين » الفرنسيين ، الذي وضع زمام قيادته بين ايدي روبسبير ، ليكتفي باسقاط الملك ونبلاء المولد ، بل رأى في نبلاء المال عدوا له أيضاً . أما جمهوريو اميركا ، فما كانوا سيجدون موضوعاً لنضالهم بعد ١٧٨٣ ، لو انهم ارادوا القتال ضد ملكية وراثية أو ارسقراطية لم تعرفهما البلاد آنذاك . لقد كان تناقضهم مع رأس المال المالي هو ميرر وجودهم .

لئن كان هدف ديموقراطية العصر القديم هو اقامة الحكم الطبقي للمواطنين الفقراء في الدولة ، بوصفه نقيضاً لحكم الأغنياء ، فإن هاتين الحركتين الحديثتين في فرنسا وأميركا قد وضعتا نصب عيونهما الهدف ذاته . هكذا بحث المعنى القديم للديموقراطية فيهما . ولقد كان مألوفاً في أميركا تسمية أنصار الحزب الجمهوري بالديموقراطيين ، كما أحس وطنيو الاتجاه الروبسبييري انهم ديموقراطيون ، لانهم كانوا يعارضون امتيازات الارستقراطية بحقوق « الشعب » . للتليل على صحة ما نقول ، نذكر بكلمات يابوف ، التي سبق لنا الاستشهاد بها .

تحدد كتب التاريخ التعليمية العادية بداية مايسمى ببعث العصر القديم ، وهذا مفهوم كثيراً مايساء فهمه وتطبيقه ، بحوالي عام ١٥٠٠ . والحال ، ان النهضة السياسية والاجتماعية للعصر حدثت في أوروبا المعاصرة في القرن الثامن عشر ، علما صارت الأشكال السياسية والاجتماعية للعصر القديم ممكنة التحقيق من جديد ، مع تعاظم سلطة المجتمع البرجوازي . لم يكن التطابق الموضوعي للوقائع والمعطيات الاجتماعية هو الذي خلق تشابهاً بين الحركات الثورية في القرن الثامن

عشر والعصر القديم ، بل وعي فلاسفة الدولة والسياسيين الشعبيين من ذوي النفوذ لهذا الترابط بين الحقتين . وليس من قبيل المصادفة ان هؤلاء عاشوا فترة تعلمهم في دراسة كلاسيكي العصر القديم ، الذي لعب بالنسبة المثقفين آنذاك دورا أكبر من دوره في أيامنا .

بدأ جمهوريو القرن الثامن عشر نزاهم التاريخي مع الملكية بالعودة إلى سيرة التاركينين وبتيروم . واتخذت الارادة الثورية بأعمال أعداء المستبدين وقتليهم في العصر القديم . لقد خرج ذلك كله فجأة من الكتب ، التي كانت مخبأة في الدروج ، فكانت أعمال روبسبير تعيش تماماً في الجمهورية الرومانية ، وعندما كان عليه ان يناضل ضد نبلائه ، فانه كان يحس انه شيشرون ثان . كما وضع رجال الدولة الاميركان من عصر الثورة تأملات عميقة وذكية حول ماهو مشترك بين عصرهم والعصر القديم ، وحول النبلاء والعامه ، وقوانين البلاد والمضاربة ، ونضال المدنيين ضد الدائنين .

هكذا يصبح مفهوما كيف اكتسب انخراط الديموقراطيين في الحياة العامة حياة جديدة بالمعني الأصلي للعصر القديم ، أي كنضال للجمهور ضد الارستقراطيين ، وليس كمجرد اعلان للديموقراطية صورية تريد حق اقتراح متساو وميطرة الأغلبية (بغض النظر عن كيفية حدوثها) وفعالية سياسية يتم احرازها بوسائل سلمية في اطار القوانين . صحيح ان حق الاقتراع العام المتساوي كان من المطالب السياسية للديموقراطية الجديدة ، لكنه ليس مع ذلك جوهر الديموقراطية ذاتها ، ولقد اقام حزب روبسبير على سبيل المثال الدستور الذي قدمه

لفرنسا عام ١٧٩٣ على حق الاقتراع العام ، الا ان العمل به كان سيئاً بعد نهاية الحرب . كما تم التخلي في فترة الصراع المسلح ضد الخارج والداخل عن الانتخابات . وكان جيفرسون من حيث المبدأ مع حق الاقتراع العام ، لكنه ما كان سيعترض لو ان الدول الاتحادية حجبته عن الحرفيين غير المالكين . وكما هو معروف ، فان الديمقراطية الاثينية في العصر القديم منحت حق الاقتراع المتساوي لجميع المواطنين ، دون ان تفكر بتوسيعه ليشمل الغرباء والعبيد العائشين في ائينا .

لم يكن اساس السياسة الديمقراطية بالنسبة لروبسيير وجيفرسون كامناً في تركيب ماثبات القرام ، بل في المشاركة الفعالة للقسم الموثوق والمستنير من الكتلة الشعبية . ولقد تطلع حزب جيفرسون في اميركا الى المزارعين المسيحين قبل سواهم ، وتطلع روبسيير في فرنسا الى اولئك الوطنيين بالدرجة الاولى ، الذين كانوا ناشطين في فرع باريس . ان مبدأ كمبدأ الاقتراع كان يحمل خطراً بالنسبة لحكم الجماهير لنفسها ، لذا وقع اختيار جيفرسون على المزارعين ، وتجاهل البروليتاريا المدنية الى حد بعيد ، في حين وضع روبسيير ثقته في عماله الباريسيين أكثر مما وثق بالمزارعين المتخلفين . هكلا كان بالامكان أسوء استعمال مفهوم الشعب ، وتأويله وفق مصالح الحزب الحاكم . يروي لامارين طريقة ذات مفزى عن ثورة شباط الباريسية عام ١٨٤٨ : بعد انتصار الانتفاضة في شوارع باريس ، دعي برلمان الملكية الى جلسة أخيرة . كان الصحافيون الجمهوريون يتظرون وصول المجموعات الأولى من العمال المسلحين ، الذين سيطردون برلمان لويس فيليب . وبعد طول انتظار ، ظهرت أخيراً الزمرة المسلحة الأولى من رجال الانتفاضة في قاعة الاجتماع ، لكن اعضاءها لم يفعلوا

شيئاً ، بل وقفوا هنا وهناك يستمعون إلى خطب ممثلي الشعب . عندئذ صرخ صحافي جمهوري : « هذا هو بالتأكيد الشعب الغلط ، سأذهب لاحضار الشعب الحقيقي » . ان الاغراء كبير لان يعتبر الحزب الحاكم في الاوقات الثورية انصاره هم « الشعب الحقيقي » و « البروليتاريا الحقيقية » .

ربما كانت الطريقة التي نظر بها جيفرسون وروبسيير الى حق الاقتراع العام مثيرة أو غير مثيرة للتحفظات . في كل الأحوال ، انهما لم يفكرا قط بديموقراطية صورية ، ولم يحترما قانونية ما أو شرعية ما موجودة بالصدقة ، حين كانت الأمور تتعلق بمصالح عليا للثورة . فقد تمرد روبسيير دون تردد على قرارات الجمعية الوطنية العامة طيلة فترة سيطرة الجيرونديين عليها ، ودفع جمهوريو اميركا مجالس الولايات التي كانت تحت سيطرتهم إلى إلغاء قوانين الحكومة الاتحادية.

تلتقي ديموقراطية الثورة الفرنسية العظمى مع ديموقراطية اميركا والعصر القديم في رفضها اعطاء عمال الصناعة اية امتيازات قانونية. لقد اكلنا مرارا متعددة على ميل جيفرسون ضد هؤلاء العمال . ولم يفرق روبسيير بدوره في تأملاته النظرية بين الفلاحين والحرفيين والعمال . ان هذه الأشكال الثلاثة للديموقراطية تتفق في كونها غير اشتراكية ، فقد أعلن جمهوريو اميركا طيلة الوقت وقوفهم مع الملكية الخاصة . ولم تكتسب الأفكار الاشتراكية مكانه متميزة بين وطني فرنسا الا بعد موت روبسيير (بتأثير من بابوف) . كما ارادت ديموقراطيات العصر القديم ، شأنها شأن جمهوريي اميركا ووطني فرنسا ، خوض الصراع ضد رأس المال من أجل الشعب الفقير ، مع الأبقاء على الملكية

الخاصة . اذا كنا نريد تبيين المكانة التاريخية للديموقراطية الحديثة في بداياتها ثميننا صحيحا ، فانه يجب علينا ان نعرف العصر الذي ولدت فيه ؛ عندئذ سيكون باستطاعتنا اعتبار فترة ١٧٦٥ - ١٨١٥ مرحلة أولى للديموقراطية الحديثة . وستكون بداياتها ظهور باتريك هنري أمام مجلس ولاية فرجينيا ونهاية السلام بين اميركا وانجلترا . أما السنوات القليلة والعظيمة للحركة الديموقراطية الفرنسية ، فستدخل مع هذه الفترة الزمنية ذات السنوات الخمسين ، التي امتازت باعظم انقلاب تقني شهده تاريخ البشرية إلى ذلك الحين .

عرفت الانسانية منذ خمسة الاف عام الانجازات الجوهرية للحضارة ، كالسكن في المدن ، وتصنيع المعادن ، والقراءة والكتابة والتفكير النظري . خلال هذه الأعوام ، انتجت اليد البشرية الأشياء الجوهرية الضرورية للحياة اليومية: فقد تحرك الانسان على البر بمساعدة الحيوانات ، وفي الماء بمساعدة المجذاف والشرع ، ونشر الضوء بواسطة الشموع والزيت ، ونسخ الكتب في البدء بيده ثم طبعها بواسطة الطباعة اليدوية البطيئة والصعبة . لقد خضع هذا كله الآن للانقلاب ، فبدأت الآلات تحل محل يد العامل في انتاج السلع الضرورية للحياة ، وشرعت وسائل النقل الميكانيكية مسيرة انتصارها في البر، وأدخلت السفينة البخارية تشق عباب البحار. وحدثت الاضاءة وانتاج الكتب والصحف بطريقة جديدة تمام الجودة . وأخيرا انجزت الانسانية الطيران، الذي كان حلما داعب خيالها طيلة الف عام، وان لم يكسب اختراع البالون الهوائي في البداية أهمية عملية ذات شأن . هذا الانقلاب الكامل للأسس التقنية للحياة الانسانية تم بارتباط وثيق مع الانتاج

الرأسمالي - البرجوازي ، وخدم في البداية مباشرة حاجات الانتاج
الرأسمالي للسلع .

هذه الطاقة الرهيبة التي شقت لنفسها طريقا في الانقلاب التقني ،
ظهرت أيضاً في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية للامم البرجوازية
القائدة ، قطورت البرجوازية الفرنسية منذ ١٧٨٩ قوة عملية عملاقة
في سائر المجالات ، محاولة تجاوز حدودها في كل مكان ،
وموسعة اسامها وأسواق تصريفها ومجالات سلطتها الاجتماعية .
فانشأ الجيرونديون ، ومن بعدهم كارنو ومجلس المديرين ، الجيش
الفرنسي الحديث ، ووضعوا سياسة الفتح الفرنسية ، قبل ان يرث
نابليون هذه الأدوات الجاهزة ويستخدمها باستاذية خاصة ، أوصلت
الفتوح الفرنسية عام ١٨١٢ إلى موسكو . في الفترة نفسها ، ضاعفت
البرجوازية الانجليزية مرات عديدة أعمالها وصناعاتها وتجارتها وأسفار
سفنها ، فكسبت انجلترا السيادة على البحار ، واستكملت بناء
امبراطوريتها في الهند ، واحتلت موطيء قدم في افريقيا الجنوبية ،
وشرعت تستوطن اوستراليا . في هذا الوقت ، تزامن في الولايات
المتحدة النزوع التوسعي البرجوازي - الرأسمالي مع التوسع الديموقراطي
للمزارعين الذين كانوا يفتحون قلب القارة . هاتان الحركتان خدمتا
في النهاية هدفاً واحداً : توسيع مجال سلطة الولايات المتحدة من المحيط
الأطلسي إلى المحيط الهادي عبر فتوحات متواصلة ، ونمو سكان
أميركا من أربعة ملايين عام ١٧٩٠ إلى عشرة ملايين عام ١٨٢٠ .
حتى عام ١٨١٢ تقريباً ، تطورت الأمم الانجليزية والفرنسية والأميركية
كأمم حاملة للتطور البرجوازي الحديث ، تطورا متوازيا إلى الأمام ،
كل منها في مجالها وبطريقتها . أما ضحايا هذا التطور ، فكانت الأمة

الرأسمالية الصغيرة في الأراضي المنخفضة ، التي لم تستطع مجازاة الأمم الكبرى ، وكذلك بلدان أوروبا الاقطاعية او نصف الاقطاعية مثل ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا ، والشعوب المحلية في مناطق ما وراء البحار . منذ عام ١٨١٣ بدأ تحول مسين في التوزيع السياسي للقوى . كانت فرنسا قد بالغت دون حد تحت حكم نابليون في تقدير وإنهاك قواها ، فدخلت ، تدعمها أميركا ، في صراع مع إنجلترا والقوى القديمة في البر الأوروبي كان محتملاً ان يقودها إلى الكارثة . ويعيدها منذ ١٨١٥ إلى حدود الأصلية . في حين توطدت من جديد القوى الألمانية وروسيا .

ماذا كان موقف ديموقراطيي فرنسا وأميركا من المعطيات الاجتماعية الجغرافية ، التي حدثت خلال الفترة ما بين ١٧٦٥ و ١٨١٥ ؟ . عندما يطمح رجل دولة إلى إعادة صياغة عصره ، وقيادة شعبه نحو أهداف جديدة ، فان عليه ان يفهم باديء بدء عصره نفسه ، وأهم مافيه ذلك الانقلاب الرهيب للإنتاج الصناعي ، والارتفاع المذهل للطاقات البرجوازية — الرأسمالية . أما البلد النموذجي للانقلاب الاجتماعي ، فكان انذاك إنجلترا . صحيح ان فرنسا وأميركا كانتا متخلفتين كثيراً عن إيقاع التطور البريطاني ، وان الصناعة الفرنسية كانت لا تزال غارقة في أشكال عصر المائتفاكتورة ، وان صناعة أميركا كانت في بداياتها وحسب . لكن أي رجل دولة بصير في فرنسا وأميركا كان سيرى منذ عام ١٧٩٣ إلى اين ستصل الرحلة . حتى في عصر السفينة الشراعية ، لم يكن الطريق بين باريس ولندن بعيداً . ولو شاء أحد الفرنسيين ان يتعرف إلى الأوضاع الانجليزية ، لا تبحت له فرص كافية. ولئن كانت الرحلة عبر المحيط مغامرة طويلة ومحفوفة بالمخاطر في ذلك الوقت ، فان الروابط الاقتصادية والاجتماعية

بين اميركا ووطنها الأم كانت وثيقة في كل حين ، بحيث عرف
الأميركيون أيضاً سائر المعطيات حول التطور الانجليزي .

انخفضت الديموقراطية الأميركية والفرنسية انخفاقا تاما أمام مشاكل
العصر الحديث . فقد اقنع جفرسون وغيره من القادة الجمهوريين انفسهم
بقدرتهم على ابقاء الرأسمالية المعاصرة بعيدة عن بلادهم ، ونجميد
الولايات المتحدة تجميلا دائما على صعيد مدن ومريخ . أما في فرنسا ،
فقد وجد روبسيير وأصدقائه انفسهم مكرهين خلال ازمة الحرب على
التدخل في العلاقات الاقتصادية ، لكنهم افترضوا بلورهم لاي فهم
للروابط الاقتصادية لعصرهم . لقد كانوا على حق ، عندما
حلوا المسألة الزراعية لصالح الملاك الصغير ، بيد انهم لم يملكوا أية
خطة اقتصادية تتجاوز ذلك . واذا كان روبسيير مستعدا لتأميم من
اسماهم « المشبهين » ولتوزيع ملكيتهم على الوطنيين الفقراء ، فان
توزيع أكوام العملة الورقية لم يكن يسعد احدا انذاك ، فالمؤسسات
الصناعية الكبرى لم تكن موجودة الا باعداد قليلة ، ولم يكن بالا مكان
توزيعها . هكلا لم يبق عمليا أي اجراء سوى تفتيت عدد من الملكيات
الزراعية الكبرى وتزويد ملاكها الجدد بالتجهيزات ... الخ. لاشك ان
روبيسيير قد احجم عن تبني أحكام جفرسون الزراعية المسبقة ،
لكن مثله الاجتماعية كانت قدور ، شأن مثل جفرسون ، حول
المزارع الصغير المنتج والسعيد . وليس من قبيل المصادفة ان الاشتراكية
والشيوعية في فرنسا الثورة قد تخفتا وراء شعار « قانون الزراعة » ، أي
توزيع الأرض . نستطيع على سبيل التجربة ان نتخيل ماذا كان سيحدث ،
لو ان روبسيير بقي منتصرا يوم 9 ترميلور ؟ لقد كان سيعقد بعد
ذلك بفترة قصيرة سلاما معتدلا مع الخارج ، وسيفكك الارهاب في

الداخل، وسيضع الدستور الديموقراطي قيد العمل، وسيؤمم ملكية المشبهين . لكن ملكية الوطنيين كانت ستبقى مقدسة بالنسبة للحكومة . ترى ، اين كان روبسبير سيجد في هذه الحالة وطنيين أحسن من من موردي الامدادات للحرب ومصرفيي الدولة ؟ . ان فرنسا كانت متشبه في السلام اميركا تحت سيطرة جيفرسون . لا مجال لمعرفة الثورة الفرنسية الكبرى معرفة اكيدة ، مالم نقارن تطورها بالتطور الذي شهدته اميركا . فنحن نرى دوما الديموقراطيين الفرنسيين على ضوء نيران عام الرعب ١٧٩٣ / ١٧٩٤ ، في حين انهم ما كانوا سيظهرون في ظروف السلام نزعة بطولية ، وانما ضيق الأفق المنعجم بالشرف الذي ظهر لدى شركائهم الأميركان في المعتد . في سنوات السلام ، كان روبسبير سيواجه مصاعب هائلة للدفاع عن البساطة والاستقامة الجمهوريتين ضد تعدييات رأس المال الكبير . . ويساورنا شك كبير في أنه كان سيصل مع اصدقائه الى وضوح أكبر في القضايا الاقتصادية .

ليست ديموقراطية القرن الثامن عشر سوى احتجاج الجماهير الشعبية العاملة ضد تجاوزات الملكية والنبلاء ، وتخریب أشكال الحياة المألوفة على يد رأسمالية كلية القدرة . لقد اراد الفلاحون تحرير أنفسهم من الضرائب والديون المرتفعة ، وأراد الحرفيون ايجاد الفرص الملائمة لتصرف منتجاتهم ، أما العمال فقد ارادوا العودة إلى العصر القديم « الجميل » ، عصر العمل اليدوي الحاذق الذي يدر على صاحبه الأجر المناسب . في هذه الفترة ، احتج العمال على ظهور الصناعة الحديثة بتدمير الآلات وتخریب المعامل ، فالبشر

لم يكونوا قد استطاعوا التأقلم بعد مع توطد وترسخ التكنيك الحديث ،
والمؤسسة الصناعية الكبرى .

تتلذ قادة الحركة الديمقراطية على فلسفة القرن الثامن عشر ،
التي طالب جميع ممثليها البارزين بالحرية والتقدم . ولكن بينما حيّا
فريق منهم بحماسة ازدهار التجارة والصناعة ، منضمّا إلى جبهة
البرجوازية الهاجمة ، وقفت الأصوات الناقدة في الجانب الآخر ،
معتقدة ان تقدم التكنيك ورأس المال لن يجعل البشر سعداء حقاً ،
وان الثراء المادي المتعظم سيدمر سائر القيم الأخلاقية المادعة البشر
للعودة إلى الريف ، بدل أن يفتشوا عن سعادتهم في حياة العمل
والاستمتاع بالمدن الكبرى .

اتحدت الجماهير الديمقراطية وقادتها في الحذر من التطور
الجديد . فقد رأوا في الجمهورية الديمقراطية شأنًا أخلاقياً قبل كل
شيء ، وتجديداً أخلاقياً للجنس البشري . لكن نظرتهم تضمنت أيضاً
ادانة للتطور الاقتصادي والاجتماعي المعاصر . كانت الحركة الديمقراطية
في فرنسا ، كما في أميركا ، مفعمة بحماسة عاطفية ، وكان قادتها
قادرين على إيقاظ الحماسة لدى الجماهير من أجل نظام عالمي أفضل ،
لا يمكن بدونه تغيير أي شيء فوق هذه الأرض . من هذه المنابع
اكتسبت الحركة الديمقراطية المبكرة قوتها وضعفها ، فقد كانت لها
مسحة من غربة أخلاقية عن العالم ، ومن رومانسية البرجوازي الصغير ،
ويدهشنا ذلك النقص في تفهم قادتها للاحداث الاجتماعية الحقيقية
لعصرهم .

سبح الديمقراطيون ضد تيار التطور الاجتماعي وهزموا .

في هذا السياق تعتبر الأحداث في أميركا أكثر أهمية ميسن أحداث الثورة الفرنسية ، لان أميركا لم تعرف يوما كالتامع من ترميدور ، ولم تطح الثورة المضادة فيها بالحزب الجمهوري ، الذي سبطر على الدولة بعد ١٨١٥ وانتصر في الانتخابات . غير ان روح العصر البرجوازية - الرأسمالية اخترقت هذا الحزب دون رحمة ، لتجمل فضاله الذي بدأ عام ١٧٩٣ بامال كبيرة ، دون أي معنى أو موضوع بعد ٢٥ سنة من ذلك . يستطيع المرء ان يتساءل عن المصير الأكثر مأساوية: هل هو مصير روبسبير الذي سقط في صرع مفتوح على ارض معركة الثورة والثورة المضادة ، أم مصير جيفرسون الذي توفي شيخا مسالماً يحظى بالتقدير من كل الأوساط بوصفه أبا الوطن . وادرك في السنوات الأخيرة من عمره فشل عمله . لقد عاش جيفرسون فترة كافية كي يرى الأبعاد المأساوية التي اتخذتها قضية العبيد ، وكيف هددت وجود الاتحاد ذاته .

سارت أميركا منذ ١٨١٥ في طرق خاصة في تطورها الاجتماعي . أما في أوروبا ، فقد انتشرت الديمقراطية خارج فرنسا أيضاً بصورة مترايدة على الدوام ، إلى ان بلغت عام ١٨٤٨ وضعاً تحدث فيه مجموع السلطات السائدة . ومع ذلك ، فان البلد الرئيسي للديموقراطية الأوروبية ، الذي تمت فيه باكبر قدر من الوضوح رؤية سائر المسائل ، وتم فيه القوصل إلى سائر الاستنتاجات بأكبر قدر ممكن من الكمال ، قد بقي فرنسا .

من نابليون الأول إلى لويس فيليب

بموت نابولف وإبادة حزبه ، قضى مؤقتاً على الديمقراطية كحركة سياسية في فرنسا ، وترسخت الدولة البرجوازية - الرأسمالية ، بعد فترة انتقال قصيرة حكم خلالها مجلس المديرين تحت دكتاتورية نابليون الأول . كان القيصر نابليون الممثل اللامع للبرجوازية الفرنسية الصاعدة ذات النزعة التوسعية ، وللجيش الفرنسي الجديد الذي الذي أنجبت الثورة . لكنه تمتع في الوقت نفسه بشعبية مذهشة لدى جماهير الشعب العاملة ، فقد رأى الفلاحون فيه حامي ملكيتهم الحرة التي حصلوا عليها ، كما أقام القيصر إدارة نظيفة ومنضبطة . ولئن كان النهوض الاقتصادي العام قد اتاح للفلاحين بيع حاصلاتهم بأسعار متعسبة ، فإن كل فلاح شاب تفوق في الهندية رأى في نفسه - (كما حدث لنماذج ، معروفة) المارشال أو الأمير المقبل .

من جهة أخرى ، كان نابليون ، شأنه شأن أي متسلق انتهاز حقيقي ، يكره أي نوع من الديمقراطية . ومع ذلك ، فقد تمتع بمحبة القسم الأكبر من العمال الفرنسيين . هنا أيضاً ، يرجع الفضل إلى نهوض الصناعة

وانضباط وعدالة الإدارة ، وإلى امكانات الصعود والارتقاء في الجيش .
إلى ذلك ، فإن حروب نابليون لم تمس ، بالمقارنة مع الحرب العالمية ،
إلا جزءاً صغيراً من الشعب الفرنسي . وكانت عواثرها في كل
العمليات لاتعادل الا نسبة مئوية زهيدة من عواثر ١٩١٤ - ١٩١٨ .
لقد بدأ نابليون لجماهير الشعب الفرنسي الكبرى مثل الملك الطيب في
كتب الحكايات والأساطير . وفي عام ١٨١٥ ، عندما ضاع كل شيء ،
أراد عمال باريسون كثيرون القتال حتى النهاية من أجله . وقد تساءل هو
نفسه باستغراب كيف كسب ولاء هؤلاء الناس ، مع انه لم يفعل
الكثير جداً لهم ! .

يعتبر السحر الذي مارسته البوناپرتية على جماهير الشعب الفرنسي
واحدة من أهم الوقائع الضرورية لفهم تاريخ فرنسا في القرن التاسع
عشر . فبعد إبادة الديموقراطية الفرنسية الحقة بعد التاسع من ترميدور ،
وبعد كارثة بابوف ، تحولت القيصرية إلى نوع من بديل للديموقراطية
بالنسبة إلى جماهير الشعب . لقد كانت شكلاً للسيطرة الرأسمالية
بدا للجماهير محتملاً ، وقدم للعامل والفلاح الكثير مما كانوا يستطيعان
توقعه في دولة رأسمالية . يضاف إلى ذلك ارتباط الجماهير بالجيش
القبصري ، فقد كان لدى أكثر الفرنسيين فقراً إحساس بأن المعارك
الظاهرة للقيصر تملؤهم فخراً . يحرص الدكتاتوريون الذين لا يخوضون
الحروب على التأثير في الشعور القومي عن طريق تنظيم مظاهرات عسكرية
من كل الأنواع ، يكثرون فيها من الخطاب الاحتفالية . وهم كثيراً
ما يحرزون نجاحات ذات شأن بهذه الوسيلة ، فما بالك بالتأثير
الذي مارسته على شعب كالشعب الفرنسي الانتصارات الفعلية المتصلة
للقيصر ؟ .

اعادت هزيمة فرنسا عام ١٨١٥ البوربون إلى سدة العرش .
وعادت الملكية الاقطاعية إلى مواصلة عملها من حيث توقف عام
١٧٨٩ . كانت الاقطاعية المنبثقة شبحا يسبح في الفراغ ، اذ فقد النبلاء
املاكهم في الثورة ، ولم يجرؤ البوربون العائنون على إعادة الفلاح
الفرنسي إلى التبعية ثانية ، بعد ان عاش تحت وطأتها حتى عام ١٧٨٩ . غير
أن النبلاء كانوا سيقعون دون قوة ، ما داموا محروكين من سلطتهم
الاقتصادية السابقة . وزاد الطين بلة ان الحزب الاقطاعي لم يكن يحظى
الا بتأييد اقلية زهيدة من الشعب ، حافظت على ولائها للبيت المال
بسبب تعلقها بالكنيسة الكاثوليكية . أصاب عجز البوربون عن السيطرة
على الجيش مكانتهم بضريرة قاسية ، ورغم مائت جهودهم لإحلال
التقاليد الملكية محل التقاليد البونايرتية بداخاه ، فان الضابط والجندي
كان يحتمل ، وهو خجل ، ملكاً مثل لويس الثامن عشر وشارل العاشر .
كانت ذكرى القيصرية هي اقوة الحية في الجيش ، الذي ماصبر
على البوربون ، إلا لأن فرنسا خسرت الحرب . والحقيقة ان الملكية
العائدة عام ١٨١٥ أصيبت بالتشوه الولادي القاتل ذاته ، الذي أصاب
الجمهورية الألمانية عام ١٩١٨ .

ربما كان البوربون استطاعوا توطيد عرشهم ، لو انهم تنكروا
للماضي تماماً ، وتحالفوا دون تحفظ مع البرجوازية الرأسمالية الفرنسية .
والواقع ، ان الدستور المعدل الليبرالي ومشاركة البرلمان ، التي سمح بها
لويس الثامن عشر ، بدقا وكأنهما تقيمان جسراً بين السلالة الحاكمة
والبرجوازية . لكن هذا الحل الوسط لم يكن ممكناً ، فالبوربون لم
يتخلصوا من تقاليدهم الاقطاعية القديمة ، ولم يلبث شارل العاشر ان
سار ، بعد تذبذبات سلفه ، على درب الاستبداد المقنح ثم العلني ، الذي

أدى إلى ثورة ١٨٣٠ . من جهة أخرى لم تكن البرجوازية قادرة في أي يوم على القبول بالسياسة الخارجية للبوربون ، مهما توفرت لها الإرادة الطيبة ، لأن الملكية الفرنسية العائدة عقدت السلام مع قوى القارة لأسباب تتعلق بالحفاظ على ذاتها . لذا كان البوربون عاجزون تماماً عن ممارسة سياسة خارجية فعالة ، تطالب بها الفئات القائلة للبرجوازية . وإذا كان شارل العاشر قد حاول إرضاء الكهرياء الوطني باحتلال الجزائر ، فإن ذلك لم يكن كافياً بأي حال لإرضاء إرادة التوسع لدى البرجوازية الفرنسية .

لم يكن ممكناً أن تنشأ في ظل البوربون سوى معارضة برجوازية ليبرالية حلوة ، إذ لم يتبن الأفكار الديمقراطية والجمهورية سوى أفراد متفرقون وفئات صغيرة عاجزة عن التأثير في الرأي العام . مع توجه شارل العاشر نحو الحكم المطلق الصريح ، تزايد الهياج في الشعب ، إلى أن تمردت الجماهير الباريسية في تموز عام ١٨٣٠ ضد البوربون المكروهين . لم يبد الجيش حماسة كبيرة للملكية ، وفر شارل العاشر وأطيح بالحكم المطلق الاقطاعي . خاضت جماهير العمال والطلبة معارك الشوارع في باريس عام ١٨٣٠ ، لكن المستفيد من الانتصار كان البرجوازية المالكة ، فنصبَ الرأسماليون الأمير الليبرالي لوي فيليب الأورلياني ، سليل أحد فروع آل بوربون ، ملكاً جديداً .

ثمة حرص على تسمية لوي فيليب «ملك البرجوازية» . هذه التسمية ليست صحيحة إلا بدرجة جد محدودة . لو كان لوي فيليب ملكاً حقيقياً للبرجوازية، أي لو كانت حكومته متماثلة مع ميادة المصالح

الحقيقية للبرجوازية ، لما خشي ثورة جديدة ، ولما طرد مطلقاً من العرش . وفي الحقيقة ، فان فرنسا تطورت بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ بطريقة جعلت لوي فيليب يعادي الأقسام الأكثر أهمية وديناميكية من البرجوازية . وقد قضى الصراع بين « ملك البرجوازية » والبرجوازية على استقرار الظروف السياسية ، فانعش النزاع داخل الطبقة السائدة آمالاً جديدة لدى القوى الديمقراطية بعد ١٨٣٠ .

كان مستوى المعيشة وعدد السكان والنشاط الاقتصادي قد تطور بدرجة ملحوظة منذ نابليون . لقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليوناً أيام الثورة إلى ٣٥ مليوناً عام ١٨٤٦ . وتأقلت الصناعة الفرنسية شيئاً فشيئاً مع المعطيات التقنية الحديثة . بيد ان رأس المال المالي نما لذلك بسرعة أكبر من سرعة رأس المال الصناعي . استغل المصرفيون لاهدافهم الخاصة نزع الادخار والرغبة بالمضاربة لدى قطاعات واسعة من الشعب ، فازدهر العمل في المصارف والبورصة ، بينما كان الصناعيون متذمرين من اوضاعهم . شكوا رجال الصناعة الفرنسيون من أن الرسوم الجمركية تغلق في وجههم الأسواق الأجنبية ، وطالبوا الحكومة بسياسة خارجية تفتح لهم اسواقاً جديدة ، بينما كانت المصارف تربح كثيراً من سندات اللولة والسكك الحديدية وغيرها من المضاربات ، وترفض الانسياق وراء سياسة مغامرة يطالب بها الصناعيون الناقمون . هذه الوتيرة المتفاوتة في نمو رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي أدت الى انفصال سياسي لمصالحهما .

اتضح بعد فترة قصيرة من ثورة تموز ١٨٣٠ ان لوي فيليب لم يكن يفكر مطلقاً في كسب ثقة البرجوازية الفرنسية ، وإن لعب دور الرجل

الشعبي من خلال المظاهر الخارجية التي كان يتخذها في المناسبات مثل توزيع الابتسامات والمصافحة بالأيدي . كان لوي فيليب بمنح أولية مطلقة لمصالحه الملكية ، وقد أراد بالدخول الأول الحفاظ على عرشه المستعاد له ولاسوته من بعده ، ورأى في السلام الضمانة الأكبر لتاجه ، فصارت سياسته الخارجية أكثر حذرا من السياسة التي كان البوربون يسيرون عليها حتى عام ١٨٣٠ . أما البرجوازية ، فقد توقعت نهوضا وطنيا من ثورة تموز ، ثم اكتشفت ان ذلك لم يكن سوى وهم ، بعد ان سارت السياسة الخارجية الفرنسية من هزيمة إلى أخرى بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ .

اراد الملك السلام ، خشية ان تجلب له الحرب الهزيمة والثورة ، فانهج سياسة خارجية سلبية ومتحفظة . وعمل في السياسة الداخلية على ابقاء الأمور الحكومية بيديه ، رافضا اطلاق يد البرلمان واحزابه ، كي لا يورطه سياسيون طامحون في تجارب غير مضمونة تنتهي بسقوطه . لم يرغب لوي فيليب في حكومة برلمانية من الطراز الانجليزي ، بل اراد أغلبية برلمانية ووزراء يستطيع الاعتماد عليهم شخصيا . وانخرا تحالف مع رأس مال المصارف والبورصة ، بعد ان وافق المصرفيون على سياسته السلمية ، التي ادت الى ازدهار اعمالهم ، وفهمت المصالح المالية على السياسة الداخلية للبلاد ، ووجدت امكانيات متنوعة لعقد صفقات جانبية من كل الأنواع .

تجسدت المسألة الأساسية ، ضمن هذه الظروف ، في ضمان أغلبية برلمانية للملك وأصدقائه المصرفيين ، تحفاظا على مظاهر الحياة الدستورية الليبرالية دون ممارسة مضامينها . كان حق الاقتراع في ظل ملكية تموز مبثيا بطريقة جد ضيقة

(لم يعط إلا لمن استطاع تأدية ضريبة مرتفعة) جعلته يقتصر على مائتي ألف مواطن من أصل ٣٥ مليون فرنسي . غير أن هذا العدد القليل بدا كبيراً للوي فيليب ولمن يقفون وراءه ، لأن المصرفيين ورجال البورصة واتباعهم المباشرين كانوا قلة بين الناخبين ، ولأن الصناعيين والمواطنين المستقلين كانوا سيحززون الأغلبية في أي اقتراع حر . . . لقد كان من الضروري تطوير نظام كامل من الرشاوي والالاعيب الذكية للتأثير في الانتخابات ، ليفوز الملك وحلفاؤه بأغلبية توافق على أفكاره ومواقفه . أن حكومة يقوم أساسها السياسي على المخادعات والرشاوي، لا تستطيع ضمان وجودها إلا بوسائل مماثلة . . . ولقد اتسم النظام الحكومي للوي فيليب بالفساد المستشري وبالفضائح المالية المتتابعة . أما رئيس الوزراء الذي قاد الحزب الموالي للملك ، فقد كان جيزو .

تجسدت المعارضة الوطنية للبرجوازية الفرنسية ضد نظام جيزو في شخص الصحفي والمؤرخ اللامع تيير . وغدت اساليب حكومة لوي فيليب غير محتملة أكثر فأكثر بالنسبة للصناعيين وللبرجوازية المتوسطة عموماً . ليس صحيحاً أن سياسة المصارف الكبرى هي دوماً سياسة المجتمع البرجوازي ، فالمصارف الكبرى المختلفة أقدم تاريخياً من المجتمع البرجوازي ، وقد كان الفوجر على سبيل المثال من أصحاب القلعة والنفوذ في ألمانيا ، حين لم يكن هناك بعد مجتمع برجوازي على الإطلاق . أن قوة البرجوازية لا تكمن في بيوتات مالية متفرقة ، ولا في احتكارات صناعية متفرقة ، بل في البرجوازية المتوسطة الواسعة ، في مجموع الصناعيين والتجار والركلاء والموظفين من ذوي المناصب

الرفيعة ، الذين يشكلون مع أصحاب المهن الفكرية المجتمع المدني الممحصن. صحيح ان مصالح الرأسماليين الكبار ذات طابع تقريري في العادة بالنسبة للبرجوازية المتوسطة، لكنه عندما يحدث في ظروف تاريخية معينة انفصال بين مصالح هاتين الفئتين ، فإن المصارف الكبرى تعجز عن ايجاد بديل فعال للمساعدة التي تطلقها من الوسط البرجوازي .

لو ان لوي فيليب كان متفقا مع المجتمع البرجوازي الحقيقي ، لكان الرأي العام قد وقف إلى جانبه . ولكانت قضيته قد توافقت مع مبادئ النظام ومع الملكية الخاصة . عندئذ ، كانت الحكومة البرجوازية ستكسب الفلاحين إلى صفها بسهولة، وكان الجيش سيقف معها بدوره . وكان العمال الراديكاليون في باريس سيعجزون عن تشكيل أي خطر جدي عليها. لكن نظام لوي فيليب -جيزو كان ضد الرأي العام المستقل، وضد سائر الطاقات البرجوازية الوطنية . وكان المرء يسمع حتى في صفوف الديمقراطيين ان الصناعيين الفرنسيين مكرهون على دفع أجور سيئة لعمالهم ، لان الخارج مغلق في وجه السلع الفرنسية ، ولان رأس المال المصرفي يمتص دم الصناعة في الداخل . وكانوا يستتبعون ان اسقاط النظام السائد هو الذي سيجلب نهوضا جديدا للشعب الفرنسي بأمره ، وسيفتح أمامه أبواب عصر جديد من الرخاء .

لم تركز المعارضة البرجوازية - الليبرالية بقيادة تيير جهدها على شخص الملك وعلى الملكية الدستورية ، بل احتجت ضد سياسة الاستغناء في الخارج والفساد في الداخل . احرز تيير عام ١٨٤٠ الأغلبية في البرلمان ، فاضطر لوي فيليب إلى استدعائه رئيسا للوزارة ، فحاول على الفور بناء السيطرة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ، ووضع

نصر و سوريا تحت نفوذه . عندئذ اتفقت القوى الأوروبية الأربع الكبرى ضد فرنسا ، وعندما لاح خطر الحرب ، اعفى الملك رئيس وزرائه المزعج من منصبه ، فعاد جيزو إلى الحكم واثكفأت فرنسا على نفسها . منذ ذلك الوقت ، صار الشرخ بين نظام لوي فيليب والبرجوازية الصناعية الوطنية غير قابل للترميم .

مع تزايد الصعوبات أمام لوي فيليب ، وتفاقم التناقضات داخل البرجوازية المالكة ، تعاظمت شجاعة الديمقراطيين الفرنسيين . كانت ثورة ١٨٣٠ قد أدت إلى بعث الحركة الديمقراطية سياسياً ، وساعد على ذلك ان تقاليد روبسبير وبابوف لم تكن قد انخفضت تماماً من أحياء العمال الباريسيين . والحقيقة ، ان اختفاءها لم يكن ممكناً من الناحية الفيزيائية البحتة ، لان العامل الذي شهد ثورة ثموز وهو في السادسة والخمسين ، كان يوم التاسع من تروميدور في العشرين من عمره . واذا كان الفاصل بين موت روبسبير واعتلاء لوي فيليب العرش قد بدا طويلاً ، فلأن احداثا كثيرة ومتناقضة حدثت في فرنسا خلاله . أما الجسر الحي بين المرحلة الأولى والثانية من الديمقراطية الأوروبية ، فقد كان بوناروتي ، صديق بابوف ومساعدته ، الذي ابقى جلاد ومجلس المديرين على حياته ، وكتب في العشرينات في جنيف تاريخه الشهير لحياة بابوف . بعد عام ١٨٣٠ ، كان هذا الكتاب معروفا بما فيه الكفاية بين عمال باريس ، يكونُ جزءاً من الادب الثوري الشعبي ، إلى جانب خطب روبسبير ومقالات مارا .

لم تقدم تقاليد ١٧٩٣ و ١٧٩٤ العظيمة للعمال وللديموقراطيين الفرنسيين مثلاً أعلى نبيلاً وحسب ، وانما اعطتهم في الوقت نفسه البرهان

على ان اهدافهم السياسية لم تكن طوباوية فارغة . وبرهنت الأحداث بين ١٧٨٩ و ١٧٩٣ ان الشعب يستطيع احراز النصر متى وخذ نفسه وحمل السلاح وجابه اعداءه بشجاعة في الشوارع . وقد اكدت احداث تموز ١٨٣٠ من جديد صحة هذه الدروس . إلى ذلك ، فإن الشعب الديموقراطي البسيط قد استولى فعليا على السلطة في عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤ . وما حدث مرة ، يمكن ان يتكرر ، اذا ما فهم الديموقراطيون دروس الماضي وتفادوا اخطاءه .

كانت الأهمية التطبيقية لاحداث ١٧٩٣ - ١٧٩٤ واضحة في أوروبا لكل مطلع بعض الأطلاع . كتب هاينريش هاينه في إحدى رسائله الباريسية بتاريخ تشرين الثاني ١٨٤٠ ، بمناسبة خطر الحرب بين فرنسا وبقية القوى الأوروبية الكبرى : « ان اخطار الحرب مع التحالف الجديد لا يهدد فقط تاج الملك ، وانما أيضاً تلك البرجوازية التي يمثلها قانونيا وفليا . ان البرجوازية وليس الشعب هي من بدأ الثورة عام ١٧٨٩ وانها عام ١٨٣٠ . وهي تحكم الآن (مع ان كثيرا من مفوضيها من نسل رفيع المحدث) وتقيّد الشعب ، الذي يطالب بالمساواة في القوانين والمساواة في المتع أيضاً . والبرجوازية ، التي تدافع عن دولتها الجديدة ضد ضغط شعب يطالب بتحويل جذري للمجتمع ، ضعيفة جداً حيال خارج يستطيع مهاجمتها بقوة تفوق قوتها باريح مرات ، وستسقط قبل ان يحدث الغزو الخارجي لتحل محلها الطبقات الدنيا ، كما حدث في التسعينات الرهيبة من القرن الماضي » .

ناقش فريدريك انجلز عام ١٨٤٧ في مقالة صحفية مسألة المركزية ، فقال : « ان البروليتاريا الديموقراطية لا تحتاج فقط إلى المركزية التي بدأها

البرجوازية ، بل سيكون عليها ان تطبقها بقليل أكبر بكثير مما طبقتها
تلك. وفي الفترة القصيرة التي ادارت خلالها دفة الدولة ، أي انهاء الثورة
وسيطرة حزب الجبل ، فرضت البروليتاريا المركزية بكل الوسائل ،
بقذائف المدفعية وبالقصلة ، . عندما كان الهياج كبيرا بالفعل لدى العمال
الفرنسيين ، لم يكن من الصعب دفعهم إلى الانتفاضة المسلحة . لان
ذكريات ١٧٨٩ و ١٧٩٢ و ١٧٩٣ و نموز ١٨٣٠ كانت حية أمام
اعينهم ، ولان الانتفاضة لم تبد لهم كمعجزة خيالية ، بل كشيء نجح
غالباً في الماضي ، ويمكن ان ينجح في الحاضر أيضاً . وقد كانت
انتفاضة عمال ليون عام ١٨٣١ حدثاً يؤشر إلى نجاح كهذا ، اذ تطور
اضراب عام من نزاع اقتصادي بحث بين الصناعيين ونساج الحرير ،
فحين اصطدم العمال مع اجهزة الدولة ، هاجمت البروليتاريا بقوة
مكنتها من السيطرة خلال وقت قصير على المدينة ، رغم افتقار الانتفاضة
لأية قيادة سياسية (كانت المنظمات الجمهورية — الديموقراطية
في حالة من الضعف حالت دون قيادتها للحركة) ولأية مساعدة
من الخارج . هكذا بقيت الانتفاضة معزولة ، وانخضعها لوي فيليب
دون كبير عناء .

تطورت منظمات الديموقراطيين الفرنسيين ببطء بعد تموز
١٨٣٠ . وكانت ، حسب الأحوال القائمة ، شرعية مرة ومحظورة
وغير شرعية مرة اخرى . ولان الشرطة كانت تمنعها ، فانها اعادت
تنظيم نفسها دوماً تحت اسماء جديدة ، فحافظت على نفسها طيلة
حكم لوي فيليب ، وحتى الانتفاضة الطافرة في شباط ١٨٤٨ . كان
اسم الرابطة الديموقراطية الأساسية « جمعية أصدقاء الشعب » ، وهو اسم
يذكر بعنوان جريدة مارا الشهيرة « صديق الشعب » . وكان هناك أيضاً

« جمعية حقوق الانسان » وأخيراً « جمعية الأسر » . وقد اعتبر لامارتين هذه العصب الكفاحية ضد الملكية الرأسمالية « تنظيمات ماسونية ديموقراطية » .

كان بلانكي اقوى شخصية بين الديموقراطيين الثوريين زمن لوي فيليب . وبلانكي هو قائد مجموعة من الانتفاضات في الثلاثينات . عندما وقف عام ١٨٣٦ أمام المحكمة ، سأله القاضي حسب ماهو مألوف في التحقيق عن وظيفته ، فاجاب : « بروليتاري » ، وحين أكد القاضي ان هذا ليس وظيفة ، قال بلانكي : « ماذا ؟ هذا ليس وظيفة ؟ انه وظيفة ٣٠ مليون فرنسي يعيشون من عملهم ويحرمون من حقوقهم السياسية » . نستشف من هذا الجواب ان بلانكي كان من المدرسة القديمة للديموقراطية وان البروليتاريين يمثلون تسعة اعشار الشعب الفرنسي ، وليسوا فقط قلة من عمال الصناعة . ان مفهوم بلانكي للبروليتاري هو مفهوم العصر القديم ، ففي الجمهورية الرومانية كان البروليتاري هو المواطن غير المالك ، الذي لا يتساوى حقه في الانتخاب مع حق « الطبقات » المالكة . وقد سعى إلى توحيد وتسليح مايسمى بالكتلة الشعبية الكبرى من الشغيلة ، واعتبر الفلاحين والحرفيين وعمال الصناعة والأكاديميين الفقراء (وكان هو نفسه واحدا منهم) من البروليتاريا .

بدت حكومة لوي فيليب وكأنها تقدم فرصا مثالية لنجاح اية انتفاضة ، لان تسعين بالمائة من الشعب كانوا يرفضون النظام السائد ، في حين لم يكن بوسع الحكومة الاعتماد على الجيش ، اذا ما بلغ الصراع مرحلة جذبية . لم يعتبر أحد حكومة لوي فيليب شرعية ، ولم يقر أحد

للملك ولوزرائه بأي حق اخلاقي في السيطرة على فرنسا . فقد خدع الملك مقاتلي تموز ووصل إلى العرش ، وكان الجميع يتظنون ان تكنسه الموجة القادمة للثورة . في ظروف كهذه ، من الطبيعي ان يسعى بلانكي وأصدقاؤه للقيام بثورة . بيد ان لوي فيليب صمد طيلة ثمانية عشر عاماً لسييين ، اولهما اخفاق محاولات الثورة التي قام بها الديموقراطيون في الثلاثينات . كانت الفئات البرجوازية المتوسطة راضية في البدء عن النظام القائم ، لكنها أخذت تتخوف بعد حين مما سيأتي . ان ثورة جديدة ستضع بالتأكيد السلطة بين ايدي الجمهوريين ، مما قد يعيد ارماب ١٧٩٣ ، مقترباً بتجارب شيوعية من النمط البابوفاي . لذا تذبذبت الفئات المتوسطة بين ملك المصرفيين لوي فيليب وبين الجمهورية الحمراء (كان الملك بالنسبة لها اهن الشرين) . بعد ثورة تموز ، اعيد في فرنسا تأسيس الحرس الوطني ، الذي تشكل في باريس والأقاليم من الفئات المتوسطة المالكة ، ومن التجار الصغار الخ . هؤلاء الحرس كانوا جنوداً متطوعين للنظام ، واريدهم ان يدفعوا بيتادقهم عن الملوء والملكية البرجوازية .

لم يمنح نظام لوي فيليب غالبية هؤلاء الحرس حق الاقتراع ، ومع ذلك فقد اطلقوا النار في الثلاثينات على الجمهوريين الثائرين في باريس ، فكان سلوكهم نموذجاً احتذى به الجيش النظامي . مع مطلع عام ١٨٤٠ بلغ غضب الطبقة المتوسطة على سياسة الحكومة ونحجلها منها حدا جعلها تفضل أي تغيير على استمرار نظام فيليب - جيزو . من جهة أخرى ، تطور الوعي السياسي لجماهير العمال منذ ١٨٣٠ ببطء شديد ، في حين لم يتطور وعي الفلاحين أبداً . وقد ترك شعب باريس رأس المال يستغله عام ١٨٣٠ من أجل تحقيق أهدافه ، كما حدث اضراب

ليون دون أي خطة سياسية . لقد كان من الضروري بذل جهد هائل ، قبل ان تستطيع المنظمات الديمقراطية الواعية استقطاب الجماهير الشعبية العريضة . إلى ذلك ، كانت البونابرتية كمرض شعبي عتبة جدية في وجه تقدم الجمهورية الديمقراطية. حين ضحت في عام ١٨٣٢ قلة صغيرة من الجمهوريين الثائرين بنفسها دون جدوى في شوارع باريس . قال أحد المراقبين المطلعين : ان جماهير العمال كانوا سيسرعون إلى مساعدة الثائرين ، لو انهم هتفوا « عاش القيصر » بدلا من « عاشت الجمهورية » . ان امال الجماهير الشعبية الفرنسية التصقت بعد موت نابليون بأفراد اخرين من أسرته .

* * *

الاشتراكية المبكرة

اقترح المعتد الديمقراطي للعمال الفرنسيين منذ ١٨٣٠ بصورة مترايدة مع امال معينة بانقلاب اجتماعي ، يصاحب الثورة السياسية . رأينا كيف أقامت تقاليد بابوف ويوناروتي رابطة بين الجمهورية الشعبية ونوع من شيوعية بدائية . كان العامل الراديكالي يرغب في الحق العام بالعمل ، وفي ازالة الازمات القاسية وفترات البطالة والجوع المصاحبين لها ، والتي قطعت بين حين وآخر النهوض الرأسمالي . لقد هربت البروليتاريا من انعدام المساواة في الحياة اليومية إلى الحلم بعالم تسوده مساواة كاملة بين سائر البشر في المتع والملكية .

عرفت أوروبا منذ القرن السادس عشر عدیدا من المنظومات الفلسفية ، التي ترفض الملكية الخاصة ، و تحل محلها تنظيمًا آخر للمجتمع . في فترة الانعطاف من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، تعاظم اهتمام الرأي العام بالقضايا الاجتماعية وبالنقد الاجتماعي . فقد احس البشر انفسهم مسحوبين إلى داخل زوبعة الانقلاب التقني الحديث، ورأوا الانحلال المتواصل لاشكال الاقتصاد والحياة القديمة، ورغبوا في ايجاد وسيلة لتخليص الانسانية من شرور الرأسمالية . هؤلاء النقاد الفلسفيون للملكية لم يكن يربطهم عموماً أي رابط بالسياسة ،

ودعوا إلى الاشتراكية والشيوعية وكأتهما دين جديد تقريباً أو نمط جديد من الحياة ، واملوا أن يعتنق البشر التعاليم الجديدة بعيداً عن السياسة . أو ان هؤلاء الاشتراكيين النظريين امسوا منشآت نموذجية ، ليقدّموا براهين عملية على صحة تعاليمهم .

شكل اتباع الاشتراكية الفلسفية مجموعات واسسوا نوادي تناقش أفكارهم ، وقلّوس اقامة مؤسسات عملية من النوع الذي تحدثنا عنه . والحقيقة انه وجدت في فرنسا لوي فيليب اتحادات لاتباع الاشتراكيين القلحاء سان سيمون وفورييه ، ثم انضم اليهم اتباع تعاليم جديدة لكاييه وبرودون ، ومجموعات اشتراكيين متدينين . . . الخ . لم تعترض السلطات الفرنسية على الاشتغال النظري بالاشتراكية والشيوعية الا في حالات نادرة ، فقد كان لوقع كلمة « الاشتراكية » في اذان البشر من سائر البلدان رنين بائس قبل ١٨٤٨ ، لان كل واحد كان يسمي نفسه اشتراكياً ، متى اتخذ موقفاً نقدياً من مسألة ما ، بغض النظر عن مدلول هذا الموقف ومحتواه بالنسبة للقضية الاجتماعية . أما مفهوم الشيوعية ، فكان مزعجاً إلى حد ما ، لانه فهم كمحاولة لفرض مساواة جنسية على البشر . ومع ذلك ، فان شيوعياً فلسفياً وغير سياسي لم يكن يخشى ان يتعرض في اوروبا انذاك لمتاعب مع الشرطة . وحتى الرقابة الألمانية المشددة في زمن مترنيخ كانت تسمح بالنشرات الشيوعية ، خاصة وانها كانت تنتقد البرجوازية الرأسمالية ، التي رأت البيروقراطية الاقطاعية فيها عنوها الأساسي . كانت الديمقراطية دون غيرها تثير انذاك المخاوف ، أما الشيوعية والاشتراكية فلم تعتبر خطيرتين بأي حال من الأحوال . لقد كان الحكام يعتقدون

مبدأ يقول : « لا يرفع ضد الديمقراطيين سوى الجنود » ، وكانوا يحرمون الاشتراكيين من شرف كهذا .

هذا الأمر كان يختلف بالطبع ، حين يعتقد ديموقراطي ثوري واع بضرورة تحويل اشتراكي لعلاقات الملكية . اقترنت الديمقراطية في عهد لوي فيليب بهذا القدر أو ذاك بأفكار اشتراكية ، رغم الخلافات بين الديمقراطيين الفرنسيين حول نمط النظام الجديد المقبل في المجتمع ، وهي خلافات كان عددها بعدد العصب والزمير الاشتراكية والشيوعية المتقاتلة والمتصارعة . في ذلك الوقت ، وجدت في فرنسا النوادي الفلسفية للاشتراكيين والشيوعيين ، إلى جانب الاتحادات السياسية للديموقراطيين ، مثلما توجد في أوروبا المعاصرة منظمات المفكرين الماسونيين ونوادي العمال الرياضية والثقافية إلى جانب الأحزاب السياسية للاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين . وكانت الجمعيات الاشتراكية والاتحادات الديمقراطية تتقاطع في جوانب كثيرة ، وانتمى عدد كبير من الأشخاص في وقت واحد إلى هذين النوعين من المنظمات . أما الأفكار ، فكان يتم تبادلها بالاتجاهين . لكنه يجب على كل حال التفريق بين الديمقراطية السياسية من جهة وبين الاشتراكية والشيوعية ، اللتان لم تكونا بعد سياسيتين بالضرورة ، من جهة أخرى .

تكونت في فرنسا ، بعد اخفاق الانتفاضات الجمهورية في الثلاثينات ، فئة أخرى من الديمقراطيين ، تنفق مع بلانكي في نظرتها إلى العالم وفي أهدافها وتدعو في الوقت نفسه إلى تاكتيك أكثر حذرا في الظروف التي كانت سائدة . هذه المدرسة من الديمقراطيين ، أرادت في البدء تجنب الانتفاضات المسلحة غير الناجحة ، والعمل

قدر الامكان في اطار القوانين ، ونشر تحريضها في الصحف والاجتماعات ، والوصول إلى البرلمان . لقد سعت إلى خلق الأرضية المناسبة لنجاح الثورة من خلال دعاية جمهورية وديموقراطية بارعة . وكان قائد الديموقراطيين الفرنسيين ممن عملوا بوسائل مشروعة في البلد ، هو ليدرو رولان ، الخطيب والمحرض البارز ، الذي وجد دائرة انتخابية بلغ تدمر برجوازياتها من لوي فيليب حدا دفعها إلى ايصاله . هو الجمهوري الأحمر ، إلى البرلمان . اسس حزب ليدرو رولان في باريس جريدة « الاصلاح » ، التي لم تلبث أن اكتسبت شهرة كبيرة وسمعة طيبة كصحيفة تعبر عن مواقف اليسار الأقصى : واعتبرت في اوربا بأسرها الجريدة المركزية للديموقراطية .

كان لوي بلان هو أكثر اصدقاء ومساعد ليدرو رولان أهمية . فقد جسد في شخصه الارتباط بين الديموقراطية والاشتراكية ، وواصل بنجاح تقاليد بابوف . فهم لوي بلان عصره وادرك الأهمية المركزة للصناعة الحديدية والبروليتاريا الصناعية وكان هدفه النهائي إقامة الجمهورية الشعبية ، المؤسسة على حق الاقتراع العام ، والمجتمع الاشتراكي الذي يلغي الملكية الرأسمالية . أما المشكلة الأساسية بالنسبة له ، فكانت إقامة جسر بين الحاضر النعيم والمستقبل المثالي . وقد لخص التاكتيك السياسي الصحيح بالفكرة التالية : والدعاية بكل الوسائل لحق الاقتراع العام وللجمهورية ، والانتقال في اللحظة المناسبة من التحريض السلمي إلى الثورة الظافرة . وكانت القضية الأكثر صعوبة في نظره هي بناء جسر يفضي من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

وضع بلان في مركز تعاليمه الاجتماعية نظرية التعاونيات ، ورأى ان على العمال اقامة تعاونيات حرة تمنحها الدولة رأس المال اللازم لعملها ، اذا لم تستطع الحصول عليه من مصدر آخر . هذه التعاونيات ستطور فيما بعد لتفوق على الرأسماليين وتزيحهم شيئاً فشيئاً ، وتضع يدها بهذه الطريقة على الاشتراكية. لكن مثل هذا الانتصار للتعاونيات العمالية لن يكون ممكناً على كل حال ، ما لم يسيطر العمال على الدولة ويستلموها لخدمة اغراضهم. من هنا تعتبر الجمهورية الديمقراطية شرطاً لاغنى عنه للاشتراكية .

حظيت فكرة التعاون بشعبية حقيقية بين العمال في ذلك الوقت . أما النجاح الكبير الذي احرزته افكار لوي بلان ، فيفسر بقدرته على ايجاد صياغات واضحة لما كان يعمل في نفوس الكتلة الشعبية الكبرى . ان التوافق مع التيار الشعبي البروليتاري السائد هو الذي منح نظام بلان قوته وضمحه في ان معا . والحال ، ان التعاونيات تمثل اداة للتقدم الاجتماعي ، وقد فرضت تعاونيات المستهلكين نفسها في ايامنا في مائر البلدان المتحضرة ، كما احرزت التعاونيات الانتاجية للشغيلة نجاحات هامة بدورها ، الا ان الاعتقاد بان التعاونيات الانتاجية ستقهر الرأسمالية هو محض وهم لن يدعمه في ايامنا أي عامل ، حتى لو كان عضواً في تعاونية .

لاقت فكرة التعاون كوسيلة للتغلب على رأس المال الخاص ، شعبية لدى العمال الاوروبيين ، سواء قبل ١٨٤٨ أم بالنسبة للأجيال اللاحقة . من السهولة بمكان ايجاد السبب في ذلك : ان عمال ذلك الوقت ، المحذرين من الفلاحين أو من معلمي الحرف ، كانوا خاضعين للتقاليد البرجوازية

الصغيرة . صحيح أنهم كانوا قد أدركوا ان المصنع الرأسمالي الحديث لا يلقي بتدمير الآلات ، وبالعودة إلى العصر القديم الطيب ، وأدركوا ان المعلم الصغير الفرد لا يستطيع منافسة الصناعي الحديث ، إلا أنهم التصقوا بأخر أمل للانقاذ ، وهو ان ما يعجز عنه معلم حرفي واحد قد ينجزه معلمو الحرف مجتمعين ، فإذا ما انضموا بعضهم إلى بعض وساعدتهم الدولة ، فإنهم سيستردون اعتبار ومردود العمل اليدوي الشريف . نظراً لان الجماهير الشعبية الديمقراطية كانت تعيش أوهاماً كهذه ، ولم تأقلم مع حتمية المنشأة الكبرى المركزية ، العاملة وفق أسس التكنيك الحديث ، فإن أي نظري كان يجد نجاحاً ، متى ارضى هذا المزاج الجماهيري . وتشير رسالة طريقة لانجلز الشاب كتبها عام ١٨٤٦ الى مدى قابلية الصناع والمعلمين الحرفيين الالمان في باريس لتلقي افكار كهذه . ان الافكار التعاونية ، التي يسخر منها انجلز ، انتشرت بين الصناع الحرفيين في باريس على يد اشتراكي الماني اسمه جرون . كان جرون ينشر نظريات معينة لبرودون ، ولكن بطريقة مشوهة ومنفعة بسوء الفهم . انه لم يقل ما اراده برودون او بلان ، بل عكس الطريقة التي اوتسمت بها خطط الاصلاح الاجتماعي في رؤوس العمال البسطاء .

يروى انجلز ان برون كان يرى تأسيس تعاونية عمالية في البدء ، تفتح عدة ورش ومنشآت بمخبرات اعضائها ، ومتى ازداد رأس مال الجمعية بلخول اعضاء جدد اليها ، او بزيادة مخبرات متسببها التقدم ، فإنها تقيم ورشاً ومصانع جديدة وهكذا دواليك ، الى ان تجد البروليتاريا بأسرها عملاً ، ويتم شراء كل القوى المنتجة الموجودة في البلاد ، وتفقد الراسمائل البرجوازية قدرتها على

الأشراف على العمل و جني الربح . . . إلى ان يلقي رأس المال عن طريق اقامة هيئة يختفي منها نظام القائدة . . . ليس في رؤوس هؤلاء الناس سوى هم واحد هو شراء فرنسا في البداية ، ثم العالم بأسره فيما بعد بمخدرات بروليتارية ، شريطة ان يستغني البروليتاريون عن ارباح وفوائد رساميلهم . هل سبق لاحد ان وضع خطة أكثر بساطة من هذه ؟ . . . والمقصية ان الفتيان الأغنياء هنا ، أي العمال الألمان ، يؤمنون بهذه السخافات . هؤلاء الذين لا يملكون ستة قروش في جيوبهم كي يذهبوا في الأماشي إلى اماكن احتساء النبيذ ، يريدون شراء فرنسا الجميلة بأسرها بمخدراتهم . اليس روتشيلد واشباهه فاشلين حقيقيين إلى جانب هؤلاء المضاربين العظام ؟ .

نجح مؤلف بلان الشعبي حول « تنظيم العمل » نجاحاً استثنائياً بالنسبة لعصره ، فطبع خمس مرات في باريس بين ١٨٣٩ و ١٨٤٧ ، وبيع من الطبعة الأخيرة ستة الاف نسخة في اسابيع قليلة . تبني حزب ليدرو رولان الأفكار الأساسية لبلان ، ووعد العمال بتنظيم أفضل للعمل ، ان هو قال السلطة . وكان قد اتضح في الحملة التحريضية الكبرى من أجل الاصلاح الانتخابي عام ١٨٤٧ ان للحزب الديموقراطي نفوذا كبيرا ليس فقط في اوساط العمال ، بل وبين الفلاحين وسكان المدن الصغرى في الأقاليم . فقد نظم ليدرو رولان وأصدقائه اجتماعات جماهيرية في المدن الصغيرة حظيت بنجاح كبير . وكان الحزب على حق ، عندما نفادى عزل عمال باريس عن الفلاحين والحرفيين في الأقاليم ، فلم يسمح للتحريض باستخدام صياغات تنفر الفلاحين أو تخيفهم .

مع تقديرنا لكل هذا ، يجب أن نعتزف ان تحريض الديمقراطية الفرنسية قبل ثورة ١٨٤٨ كان غامضاً وعاطفياً إلى أبعد حد .
لقد حرص الخطباء الديمقراطيون على تمجيد العمال ، وعلى إبراز أصالتهم واستعدادهم للتضحية ، ورسوموا بالوان محزنة يؤسهم ، كما اطلبوا في اظهار قابليتهم للدفاع عن الشعب الفقير . لكنه كان من الصعب ان تفهم من خطب ليدرو رولان وأصدقائه ما ينوي الحزب عمله حقاً ، اذا ما استولى على السلطة ، ليساعد « عماله الأحياء المخلصين » .
لقد كان بإمكانه ، من الناحية الموضوعية ، طرح برنامج عمالي يحافظ على المصالح العادلة للفلاحين والطبقة الوسطى ، الا انه لم يكن يملك نظرة صحيحة إلى الشروط الاقتصادية للعصر . في الأربعينات . كان الحزب يسمى نفسه « اشتراكيا - ديمقراطياً » .
ليعبر عن الأهمية التي يوليها للمسألة الاجتماعية ، وليؤكد طموحه نحو الديمقراطية السياسية . هكذا ظهرت هذه التسمية للمرة الاولى في أوساط الرأي العام السياسي الواسع .

* * *

ديمقراطية اجتماعية أم ديمقراطية برجوازية ؟

وجدت في فرنسا لوي فيليب الأحزاب التالية : حزب الارستقراطية
الاقطاعية التي تطلعت إلى عودة الفرع البوربونى الشرعى المطرود ،
احزاب البرجوازية المالكة المختلفة ، المتأقلمة مع حكومة لوي فيليب
والمنقسمة إلى مؤيد ومعارض لنظام جيزو ، واخيرا حزب الجماهير
الشعبية الفقيرة من انصار الجمهورية الديمقراطية . هذا التقسيم لا يأخذ
البونابرتية بعين الاعتبار ، لانها لم تكن حزبا منتظما ، بل مزاجا شعبيا
عاما . ومع ذلك فقد كان ثمة حزب آخر احتل موقعه بين المعارضة
البرجوازية الموالية للدستور وللديموقراطيين الجمهوريين هو حزب
الجمهوريين البرجوازيين .

كانت الصحيفة المركزية للجمهوريين البرجوازيين هي جريدة
« ناسيونال » الباريسية ، التي يرأس تحريرها ماراست . لم ينتم الكاتب
والسياسي المعارض البارز لا مارتين إلى مجموعة الناسيونال ، لكنه
التقى مع وجهات نظرها حول القضايا السياسية الرئيسية . لكن
كان الديموقراطيون الأقحاح يرون مثلهم الأعلى في حزب الجيل أيام
الثورة الفرنسية الكبرى ، فان لا مارتين و « الناسيونال » كانا يرغبان
كل ما يذكر باليعاقبة وباساليب ١٧٩٣ ، ويحتذيان بالجيرونديين .

وقد وضع لامارتين كتابا اسماه « تاريخ الجيرونديين » اورد فيه انتقادا هاما لتاكتيك الاغلبية البرجوازية الجمهورية في الجمعية الوطنية الفرنسية من عام ١٧٨٩ إلى ١٧٩١ . حسب رأيه ، ارتكبت البرجوازية الليبرالية غلطة اساسية في مطلع الثورة ، عندما اكتفت بتقييد الملكية دستوريا ، ولم تعلن فورا وبطريقة حاسمة الجمهورية الفرنسية . إن اعلان الجمهورية كان سينشئها بفضل القانون والنظام وليس باساليب الانتفاضة والارهاب ، وسيغنيها عن اعدام الملك ، ويمكنها من تفادي الحرب مع الخارج ، أو من خوضها بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التي حدثت بالفعل . عندئذ ما كان العاشر من اب ١٧٩٢ ليحدث على الاطلاق ولما اصبحت الجماهير الشعبية الفقيرة بخيبة أمل ادت في النهاية إلى سقوط الجيرونديين وميطرة الرعب .

كان نقد لا مارتين صائبا . وبغض النظر كانت النظرية التي تبنتها الناصيونال حول ماضي ومستقبل فرنسا السياسي مفهومة تماما من وجهة نظر البرجوازية المالكة . ان الربط بين مصالح البرجوازية وبقايا الملكية والاقطاعية ما كان ليقوي البرجوازية ، بل يضعفها . وقد اثارت الأنظمة الملكية بطرقها البالية الخيبة والمرارة لدى الجماهير الشعبية ، وهددت استقرار نظام الدولة ، وهيأت للثورات ، وجلبت الخطر على المجتمع البرجوازي . لخوفها من الجمهورية ، جاءت البرجوازية الفرنسية عام ١٨٣٠ بلوي فيليب ليكون ماكا ، لكنها عاشت في حكمه خيبة مريرة . أما البوربون من الفرع القديم فكانوا غير محتملين ، ثم من يدري كيف كانت تنتهي مغامرة نابليونية جديدة ؟ . ان الخيار

الوحيد الذي بقي للفئات المالكة والمعلمة كان المطالبة العلنية والصريحة بالجمهورية .

بقدر ما تكون قاعدة نظام الدولة القائمة عريضة، تكون الدولة قوية. عندما لا ينصب التحريض البروليتاري على ملك أو مجموعة ارمشراطية أو وزارة رجعية ، بل يوجه إلى المجتمع البرجوازي ذاته ودون أي تضييق ، فإن خطر الثورة يكون أقل . لم تكن الفئة العليا الغنية في فرنسا قد استطاعت بعد اتخاذ قرار بتبني الواقعية التالية : « إذا ما جاءت الجمهورية ، فإن حق الاقتراع العام سيأتي معها . وبما أنه يوجد فقراء أكثر مما يوجد أغنياء ، والبرلمان كلي القدرة في النظام الجمهوري ، فإن السيطرة على الدولة مستقط في أيدي الجماهير الخائفة ، التي لن تقبل إطلاقاً باصلاحات سيامية ، بل ستطرح القضية الاجتماعية بكل ذبولها ونتائجها المفزعة . لهذه الأسباب اعتقدت ان من الأفضل لها الاعتماد على سلطات معينة وموروثة للدولة ، ، والابقاء على ملكية دستورية وحق اقتراع مقيد ، دون التورط في التجربة الخطرة للجمهورية.

بهذه الحسابات ، بقيت الأغلبية الساحقة من البرجوازية المالكة الفرنسية في اطار معارضة تسيير الدستورية والملكية . كان حزب الناسيونال مكونا بشكل عام من المتخفين ورجال الأعمال الصغار اللين ارادوا الحصول على حق الاقتراع العام ، وانتظروا من الجمهورية سياسة ضريبية أفضل . . . الخ . لم يكن لحزب الناسيونال في أوقات الملوء أية أهمية خاصة ، رغم الاحترام الذي حظيت به الجريدة الممتازة ، لا سيما وان الفئات الأساسية من رأس المال أو من العمال لم تنتم إلى اتجاهه . لكنه كان يوسع الحزب ان يكتسب أهمية استثنائية

في ظرف ثوري ، وان يبرز بوصفه اليسار الأقصى لسائر المدافعين عن الملكية الخاصة . وعندئذ يمكن ان تتجمع حوله ووراء دريسته الفئات المالكة بأسرها لامتصاص هجوم الجماهير الراديكالية .

دخل حزب الناسيونال عام ١٨٤٧ في نزاع عنيف مع جماعة الريفورم . اطلق انصار الناسيونال على انفسهم لقب « ديموقراطيين » وادعوا انهم الديموقراطيون « الحقيقيون » و « مثلوا الديموقراطية المنظمة والمستنيرة » ، في حين يتجمع حول الريفورم « الديماغوجيون و « الديموقراطيون المتطرفون » فقط . هذا النزاع بين الجريدتين الجمهوريتين في باريس ذو أهمية تاريخية استثنائية ، فقد بدأ به ، وعلى صعيد اوروبي - الافتراق بين الديموقراطية الليبرالية - البرجوازية وبين الديموقراطية القديمة للشعب الفقير . تمحور الصراع بين الجريدتين وحزبيهما حول موضوعين اساسيين : التاكتيك والمسألة الاجتماعية . كانت الريفورم ترفض في صراعها ضد الحكومة التحالف مع المعارضة الملكية أو مهادنتها ، أما جماعة الناسيونال فقد حاولت الاعتماد قدر الامكان على تيير . إلى ذلك تبنت الناسيونال دون قيد أو شرط فكرة الحفاظ على الملكية الخاصة ، في حين تعاطفت الريفورم مع المطامح الاشتراكية الحديثة ، دون ان تلزم نفسها بها كثيرا . كتبت الناسيونال في نهاية ١٨٤٧ مقالة موجهة ضد الريفورم تقول فيها : « نتحدثون عن مطامح ونظريات ومنظومات غامضة تنشأ في الشعب . وتلومونا لاننا نهاجم هذه المطامح ، ولنسمها بصراحة ودون لف أو دوران الشيوعية . حسنا ، لماذا لا نعلن مواقفكم مباشرة ، لنعرف ماذا كنتم مع الشيوعية أو ضدها ؟ . نحن نعلن بصوت مرتفع : لاشيء يجمعنا بالشيوعية وبالشيوعيين الذين يتكبرون للملكية والاسرة والوطن .

انتهاه ، كما يهتمونه اليوم ، باختراع الصراع الطبقي الخبيث لتهديج البروليتاريا .

كان سائر المنظرين السياسيين الجديين للبرجوازية الفرنسية ، الذين تعلموا من الثورة الكبرى والتطورات التالية لها ، واضحين في القضية الطبقيّة . هؤلاء الرجال ، الذين دافعوا صراحة عن سيطرة البرجوازية المالكة ، امثلوا تفهما كاملاً للقضية الطبقيّة ، شأنهم شأن خصومهم الاشتراكيين والديموقراطيين . وليس من قبيل المصادفة ان رجال النولة المحافظين والرجعيين من أمثال مفرنغ وبسمارك عالجوا في القرن التاسع عشر القضية الطبقيّة بوضوح وبطريقة صائبة ، بينما لم تر الليبرالية اليسارية فيها سوى التشويش الاجتماعي . ان « الديموقراطية » البرجوازية – الليبرالية لم توجد الا بفضل انكارها للاختلاف الجوهرى بين العمال والبرجوازية المالكة ، وللاختلاف الجوهرى بين الرأسماليين والعمال . لهذا السبب ، تفهم السياسي البرجوازي المحافظ والباحث التاريخي جيزو الصراع الطبقي أكثر من جماعة الناسيونال .

لاستطيع أحد احتكار اسم حزب سياسي لنفسه . وبقدر ما وجدت في مجريات القرن الأخير اتجاهات مختلفة للاشتراكية ، بقدر ما كان لقب « ديموقراطي » بلوره مشاعا يستعمله من يشاء . هكذا كان من حق الجناح الجمهوري اليساري للبرجوازية الفرنسية ان يسمي نفسه « ديموقراطيا » . لكن دوائر واسعة في أوروبا اعتبرت ادعاء الناسيونال الديموقراطي نوعا من التبهج . وقد طلب ليلور رولان علنا من اتجاه الناسيونال المثل أمام محكمة ديموقراطية يشكون نصف اعضائها من

أصدقاء الريفورم والنصف الآخر من اصدقاء الناستونال ، لقرار أي الاتجاهين يمارس سياسة ديموقراطية صحيحة .

تدخلت جريدة « النويشه بروكسلر تسايتونج » ، جريدة الديموقراطيين الثوريين الألمان في الخارج ، في النزاع وكتبت مايلي :
« في رفضها للناسيونال ، تصدر الريفورم حكما كانت قد أصدرته منذ وقت طويل الديموقراطية الألمانية والانجليزية والبلجيكية ، بل كل الديموقراطيات غير الفرنسية » . أن ديموقراطيي الاتجاه القديم ، ممثلي الشعب الفقير في كفاحه ضد الارستقراطية ورأس المال ، لم يعترفوا قبل انفجار ثورة ١٨٤٨ بالجنح اليساري للبرالية البرجوازية كقوة ديموقراطية . إلى هذه الدرجة كان تصور الديموقراطية الثورية من طراز ١٧٩٣ حياً في الأذهان .

• • •

الشارتيون في إنجلترا

بينما شهدت الديمقراطية الفرنسية اندفاعاً جباراً في ظل حكومة لوي فيليب ، وتوقعت ثورة مقبلة ظافرة ، تكون في إنجلترا أيضاً حزب ديموقراطي جماهيري هو حزب الشارتين ، الذي كسب نفوذاً متعاضداً بين العمال منذ ١٨٣٧ ، وغداً بعد حين حركة تضم الملايين . كانت إنجلترا أكثر بلدان العالم تطوراً على الصعيد الاقتصادي ، بعد أن شهدت منذ ١٧٦٠ الثورة الصناعية العظمى ، التي انجبت لأول مرة الصناعة الآلية الحديثة وبروليتاريا الصناعات الكبرى . بقي تاريخ الديمقراطية الانجليزية سلباً طيلة القرنين ١٧٦٠ و ١٨٦٠ ، حيث خضعت الجماهير العاملة في المدينة والريف لشقاء فظيع ، وحدثت انفجارات اجتماعية باعثها تلمر الجماهير من النظام السياسي والاجتماعي القائم . أثر مثال الثورة الفرنسية العظمى على إنجلترا ، وقوى المعارضة ضد الوضع السائد بين العمال والمتعلمين . فأطلقت شخصيات بارزة ومجموعات كاملة نداءات تطالب بالإصلاح الديموقراطي الإنجليزي ، لكن صرخاتها بقيت دون جدوى . بقيت السلطة السياسية في أيدي الفئة البرجوازية العليا وأصدقائها الأرستقراطيين قوية ومتماسكة طيلة هذا القرن ، وظل نظام الدولة

السائد بمنأى عن أي تهديد جدي ، رغم الاضطراب بين الجماهير
والصلاطات المتفرقة .

ليس صحيحاً ان بلدا ما يصبح ناضجاً للثورة قبل غيره ، بمجرد
ان يحقق تقدماً أكبر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ان الانقلاب
في النظام السيامي لا يأتي ، لان بلداً ما حقق ما تقلما اقتصاديا واجتماعياً
كبيراً ، بل لأنه ينشأ تناقض صيق بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية
التاهضة. وعلى سبيل المثال ، فقد كانت البرجوازية الفرنسية تمسك بزمام
القيادة الاقتصادية منذ حكومة لويس الرابع عشر ، ومع ذلك فقد
قبلت طيلة قرن كامل بالوصاية السياسية للارستقراطية المتخلفة . هذا
التناقض بين التنظيم السياسي والاجتماعي لفرنسا بلغ درجة من النضج
وجدت حلها في ثورة ١٧٨٩ . أما في اميركا ، فقد تكونت في الولايات
الثلاث عشرة أمة برجوازية جليدة ونشطة ، لكنها وجدت نفسها
مكبوسة في كل خطوة تقوم بها على يد حكومة خارجية تختلف عنها
في المصالح . هنا أيضاً ، مزقت الثورة هذه الرابطة التي لم تعد مقبولة
أو محتملة .

كانت الهيمنة السياسية للبرجوازية المالكة قد توطدت بقوة في
انجلترا منذ ثورة ١٦٨٨ الناجحة . لقد انفضى التناقض بين النبلاء
الاقطاعيين والملكية من جهة ، وبين البرجوازية الرأسمالية من جهة
اخرى ، وهو تناقض كان يزعزع دول القارة . والتحمت الارستقراطية
بالبرجوازية التحاماً وثيقاً ، فاشترك النبلاء بالمشايخ الاقتصادية
للبرجوازية ، وقادوا احزابها السياسية ، وجلسوا بمعنى ما فوق قمة
المجتمع البرجوازي . لهذا السبب لم يكن بوسع حركة ديموقراطية شعبية

التوجه بعد ١٦٨٨ ضد الملك أو ضد الارستقراطية فقط . وكان كل انسان يعلم ان استقالة الملك الحاكم أو استقالة مجلس اللوردات الارستقراطي لن تغير الأوضاع القائمة تغييرا جدياً ، لان قوة الحياة السياسية الانجليزية كمنت في مجلس النواب ، الذي ضم بين صفوفه كثيراً من الارستقراطيين ، واعتبر ، كهيئة ، ممثلاً لمصالح البرجوازية المالكة . ان الانقلاب السياسي في انجلترا كان سيستهدف حتماً المجتمع البرجوازي ذاته ، وليس ملكاً غير محبوب او امتيازات النبلاء أو وزيراً رجعيّاً .

في القرن الفاصل بين ١٧٦٠ و ١٨٦٠ ، كانت البرجوازية الانجليزية هي القوة المهيمنة للتقدم الاجتماعي والتقني . ومهما كان بؤس الجماهير كبيراً ، فإن المرء كان يرى كل عام المصانع وهي تفتح والمساكن الجديدة وهي تبني . ، والتجارة الخارجية وهي تزدهر . واذا كانت أزمة ما قد قطعت لفترة من الوقت الازدهار الاقتصادي ، فإن مرحلة جديدة من النشاط كانت تعقبها مباشرة . وكانت المؤسسات السياسية متوافقة تمام التوافق مع التطور الاقتصادي ، بحيث يصبح أي خلل يحدث . ولعل خير مثال على التصحيح الاصلاح الانتخابي لعام ١٨٣٢ ، الذي منح الصناعيين النفوذ السياسي الذي كانوا جديرين به بفعل مكناتهم الاقتصادية ، مع انه لم يمثل أي تقدم نحو الديمقراطية ، وابقى الكتلة الأساسية من الجماهير العاملة مبعدة عن الحقوق السياسية . هكذا يصبح مفهوم أطرح الحزب الشارتي حق الاقتراع العام كهدف أكبر لتحريضه .

تبنى الشارتيون فكرة أساسية كانت تثبتاها الحركات المشابهة التي هزت فرنسا في تلك السنوات ، وهي ان أغلبية الشعب تتكون

من غير المالكين ، وان حق الاقتراع العام يعطي الشعب الفقير السلطة السياسية . فان هو وصل اليها بالانتخابات ، استخدمها للقيام بما هو ضروري على الصعيد الاجتماعي . ان حق الاقتراع العام كان الرافعة التي يتوقف عليها كل شيء ، وبما ان الاغلبية الساحقة من البرجوازية الانجليزية رفضته ، وبقيت مصرعة بعناد على نظام الاقتراع الصادر عام ١٨٣٢ ، فان الشارتية كانت تمثل من حيث الجوهر مصالح البروليتاريا الصناعية .

احتضن الشارتيون في تحريضهم اليومي مطالب العمال تجاه البرجوازية ، فاشاروا إلى الأجور البائسة ، وإلى وقت العمل الطويل جداً ، وإلى الشروط المذلة للعمل ، التي يكابدوها العمال الانجليز ، وكشفوا تسلط الطبقة السائدة وارباحها ، مؤكدين للجماهير ان كل شيء سيغير ، بمجرد ان يحصل العمال على حق الاقتراع العام . اذا كنا لا نستطيع ان نستقرئ من الخطاب التحريضية للشارتيين صورة المجتمع الجديد الذي سيبنى بعد الانتصار ، فلان هؤلاء مثلوا في مزاياهم ونواقصهم حزباً ديموقراطياً حقيقياً من النمط القديم ، أحل طيبة القلب وحب الشعب الفقير محل البرنامج الاقتصادي الواضح . بسبب غموض الوضع الذي كان مقرراً ان يعقب انتصار الشارتيين ، فان الصورة التي رسمت له اثارت دعر الصديق والعدو . كان الرأسماليون والفئات المتوسطة قانعين بان انتصار الشارتية سيكون شيئاً مشابهاً لاقتحام البرابرة للإمبراطورية الرومانية ، وسيجلب الفوضى والنهب والقتل وانتزاع الملكية الكبرى والصغرى على ايدي عناصر متوحشة ومنفلتة من عقالها . هذه الطبقات رسمت صورة

للشارتية تشبه تقريبا ما كانت جريدة الناسيونال في باريس تصف به انتصار « الشيوعية » ، لاحافة بسطاء الناس .

من الخطورة بمكان بالنسبة لحزب ديموقراطي أو اشتراكي ان لايعرف الناس مايريد فعله ، أو ان تعتقد فئات شعبية كبيرة انه لن يحقق لها تنظيميا اجتماعيا أفضل للصناعة ، بل قوضى بربرية . عندما يقنع الانسان العادي نفسه ان الثورة ستدمر بيته وستحطم ادواته ، فان الثورة لا يمكن ان تنتصر ، لان الانقلاب الديموقراطي أو الاشتراكي لن يصطدم فقط بالمقاومة الضارية للفئات العليا ، بل كذلك بمقاومة مريرة لمجموع الطبقة الوسطى ، ولكل من لديه ما يدافع عنه في بيته واسرته . ان العدو الأكثر سوءا لاية حركة ديموقراطية أو اشتراكية هو العناصر البروليتارية الرثة المخامرة ، التي تتعلق باذيالها . ولا يقل خطورة عن ذلك التصور الغامض حول انهيار عام للعالم يرتبط بانتصار الثورة أو بانتصار حركة راديكالية .

كان المجتمع البرجوازي الانجليزي مصمما على الدفاع عن نفسه حتى النهاية ضد الشارتية . ولم يكن العمال الانجليز انذاك في مستوى المهمة الضخمة ، مهمة احلال نظام أفضل محل النظام البرجوازي ، الذي لا يزال في طور صعوده . لم يحقق الحزب الشارتي ، رغم تحريكه لملايين البشر من أجل الميثاق (المنثور الشعبي الذي يتضمن حق الاقتراع العام) أي تقدم ايجابي . أما خططه الاصلاحية ، فانها لم تتجاوز الاطار التعاوني الذي كان ألوفيا في ذلك العصر . هكذا اسس رئيس الحزب اوكونور تعاونية زراعية كبيرة ، يشتري اعضاؤها الأرض من مدخراتها ، كي يتغل بها العمال العاطلون . بهذه الطريقة ارادت

الشارتية حرمان الصناعيين من جيش العاطلين الاحتياطي ، الذي كان وجوده سببا في ضغط الأجور . وفي الوقت نفسه ، أراد أصحاب المشروع خلق فئة جديدة من الفلاحين الصغار الديموقراطيين في انجلترا .

هذه الأفكار التعاونية كانت ولا شك أفكارا محببة ، لكنها تتسم ببداية مفاجئة كوسيلة لحل القضية الاجتماعية في أكثر بلدان العالم تقدما على الصعيد الصناعي . بأي طريقة يدخر بروليتاريو انجلترا ، ذوو الأجور البائسة من قرومهم القليلة مبالغ تكفي لقلب الصناعة والزراعة ؟ . في كانون الثاني من عام ١٨٤٨ عقد الشارتيون اجتماعا جماهيريا في لندن ، صاغ خلاله أحد قادتهم النافذين (هارني) أهداف الحركة بالكلمات التالية : « ستكون ارض البلاد للشعب ، وسيحصل كل رجل على بيته وصوته الانتخابي وبنادقية » . يالها من صياغة قوية وملخصة للأهداف الشعبية للديموقراطية الموروثة ، وياله من برنامج بائس لحزب عمالي في بلد صناعي كبير ! . كلمات هارني تصلح في ايامنا كشعار جميل للملاك الزراعيين الكبار المحافظين في بلد كسويسرا مثلا .

كان بالامكان ، في اوروبا ما قبل ١٨٤٨ ، تأسيس حركة ديموقراطية مفصولة عن البرجوازية الليبرالية الرأسمالية في البلدان التي وصلت برجوازياتها إلى السلطة ، مثل انجلترا وفرنسا ، والدول الصغيرة كبلجيكا وهولندا وسويسرا . انفصلت بلجيكا عام ١٨٣٠ في ثورة برجوازية عادية عن مملكة الأراضي المنخفضة ، لتشكل في اعقاب ذلك ملكية برلمانية حديثة . أثناء النهوض الصناعي الكبير الذي عاشته البلاد ،

ازداد باضطراب عدد العمال الذين لا يملكون حقوقا سياسية ، والذين انخرطوا في الحركة الديمقراطية المجابهة للرأسماليين المسيطرين . أما هولندا المجاورة ، فلم يكن لها سوى صناعة ضعيفة بالقياس مع بلجيكا . لقد سيطر في هولندا رأس المال المالي والتجاري ، ونظرا لقلة عدد العمال ، فإن هذه البلاد لم تعرف قبل ١٨٤٨ حركة ديموقراطية تستحق الذكر .

نشأت وحدة طبيعية بين البرجوازية والفئات الشعبية الفقيرة ضد الارستقراطية والبيروقراطية الاقطاعية السائدة في البلدان الاوروبية الاخرى ، حيث كانت الملكية المطلقة الاقطاعية مازال مسيطرة . ذلك كان الوضع في بروسيا والنمسا مثالا. أما البلدان التي كانت ، فضلا عن ذلك ، خاضعة لسيطرة أجنبية مثل بولونيا وايطاليا والمجر ، فقد قامت فيها جبهة موحدة عريضة للكفاح من أجل الوطن والحرية ، شملت الفئات الشعبية الفقيرة ، إلى جانب البرجوازية والنبلاء الوطنيين .

حيث سيطرت الاقطاعية ، تكونت بأسهل السبل حركة ديموقراطية مستغلة ، كانت نتاجا للثورات الفاشلة في هذه البلدان ، ابرزت ممارسات الكفاح الثوري ابرازا واضحا الفوارق بين الطبقات المختلفة ، كما حدث في بولونيا خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى عام ١٨٣٠ ضد السيطرة الروسية . صحيح ان بولونيا عرفت انذاك بالكاد برجوازية من النمط الاوروبي ، لكن حزب الارستقراطية ، الذي كان ينافع عن الامتيازات التاريخية للنبلاء ، افترق داخل الحركة الوطنية عن الحركة الديمقراطية التي ارادت تحرير الفلاحين . في انتفاضة كراكاو عام ١٨٤٦ ، انتزعت الديمقراطية البولونية ، أي الحزب الموالي للفلاحين ،

القيادة ، الا ان محاولة تحرير البلاد بأسرها انطلاقا من كراكاو لم تنجح ، ثم ابادت النمسا هذه الجمهورية الصغيرة المستقلة .

قادت عصبة الكاربوناري السرية حركة الحرية القومية منذ مطلع القرن في ايطاليا . كان الكاربوناري حزب البرجوازية المتعلمة والنبلاء الوطنيين ، ممن افترضوا لاهتمام فعلي بحاجات الجماهير الشعبية العريضة . قاد رجال الحزب عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ الثورة في نابولي وبسببهم ، كما قادوا عام ١٨٣١ انتفاضة ايطاليا الوسطى . ولقد فشلت هذه الحركات تماما ، وبقيت ايطاليا تحت السيطرة النمساوية ، تعاني من وطأة التشتت الاقليمي . ادى العجز الفاضح للكاربوناري الى تكوين حزب ديموقراطي ايطالي جديد بقيادة مازيني ، الذي اتجه وأصدقاؤه نحو الجماهير الشعبية الفقيرة لتنظيم انتفاضة شعبية عامة ، كما اتجه نحو تسليح عام للشعب . لكنس السيطرة النمساوية الأجنبية والملوكيات الصغيرة ، وتأسيس الجمهورية الايطالية الديموقراطية . كان مازيني ، بحبه الخيالي للشعب البسيط ، وبافكاره الدينية — الاخلاقية ، ممثلا حقيقيا للديموقراطية القديمة . أما على الصعيد الاجتماعي ، فكان يتبنى أفكارا تعاونية غامضة تماما ، مع ان المسألة الزراعية والصراع بين الفلاحين الصغار المضطهدين وكبار الملاك المسيطرين كانا يتطلبان حلا واضحا للقضية الاجتماعية .

اتسمت الظروف السياسية في المانيا بالتأخر . صحيح ان البرجوازية الالمانية كانت تحتل مسائر المنجزات التقنية للبلدان الغربية كصناعة الآلات والسكك الحديدية والسفن البخارية ، وان البروليتاريا قد نمت في بروميا بشكل خاص ، كما قامت بين حين وآخر بانتفاضة عفوية ضد وضعها البائس (انتفاضة

عمال النسيج الساكسون الشهيرة ، لكنه لم يكن قد وجد بعد على الصعيد السياسي سوى كفاح البرجوازية الليبرالية ضد الملكية الاقطاعية المسيطرة . وقد رأت البرجوازية في انعقاد مجلس نواب بروسيا المنعقد عام ١٨٤٧ ما يشبه دعوة الجمعية العامة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، واعتبرته مدخلا إلى الثورة البرجوازية الألمانية . وجدت فوارق في التاكسيك والديناميكية داخل الجبهة الكبيرة لليبرالية الألمانية ، فكان ثمة اقصار للجمهورية وللانتفاضة الشعبية ، في حين فضلت البرجوازية المالكة عموما الطريق الدستوري والملكية الدستورية . ومع ذلك ، فان المدى الذي سيبلغه الانقسام الواضح والحقيقي بين ليبرالية البرجوازية المالكة وديموقراطية الشعب الفقير ، كان يرتبط بمجرى الثورة المقبلة . والحقيقة ، ان المجموعة الصغيرة من الشيوعيين الألمان الديموقراطيين ، التي عملت قبل ١٨٤٨ تحت قيادة ماركس واتجلز في الخارج ، وجدت ان ألمانيا ليست مؤهلة في البداية لإلا ثورة برجوازية - ليبرالية ، فأمرت انتصارها بدعم البرجوازية في صراعها ضد الاقطاعية . ان الثورة البروليتارية - الديموقراطية في ألمانيا كانت مازال انذاك طلي مستقبل بعيد .

نضج عام ١٨٤٧ في أوروبا بأسرها وضع تقدمت فيه إلى ساحة الصراع أما الجماهير الديموقراطية ضد البرجوازية الليبرالية السائدة ، أو البرجوازية الليبرالية ضد الاقطاع الحاكم ، أو الأمم المضطهدة ضد الحكومات الأجنبية . وكانت المسألة الأساسية هي توحيد وجمع هذه التيارات المتفرقة في ثورة دولية اوروبية عامة ، لأن مستقبل الثورة كان يرتبط أيضاً بانتصار أو فشل هذه الثورة الأوروبية المقبلة .

الفصل الثاني

الديمقراطية والماركسيّة

١٨٤٥ — ١٨٩٥

تعرّزت الحركة الديمقراطية الدولية عامي ١٨٤٦ و ١٨٤٧ بشورين شابين بارزين من ألمانيا هما كارل ماركس وفريدريك انجلز ، اللذان تخلصا من ملاحظات الشرطة الألمانية ، وشرعا عملهما من أجل أفكارهما خارج وطنهما : في فرنسا وانجلترا وبلجيكا .

اعتبر ماركس وانجلز نفسيهما شيوعيين ، لأنهما أرادا إحلال شكل اقتصادي مشترك للمجتمع محل الملكية الرأسمالية السائدة . واعتبرا نفسيهما ديمقراطيين ، لأنهما أملا في تحقيق أهدافهما من خلال الثورة الديمقراطية الكبرى . في تموز ١٨٤٦ وجه ماركس وانجلز من بروكسل ، وباسم مجموعة من المهاجرين الألمان ، إعلان تشجيع إلى قائد الحركة الشارتية الانجليزية اوكونور ، يتضمن الموافقة على ماقامت حركته به . طبع النداء في جريدة الشارتية « نورثرن ستار » ، ووقعه كل من انجلز وجيجو وماركس بالتصويض عن « الشيوعيين الديمقراطيين الألمان في بروكسل » ، وكان تاريخه ١٦ تموز ١٨٤٦ . تبدو صيغة « الشيوعيين الديمقراطيين » تركيبا لغويا غريباً في أيامنا

الراهنه ، لكنه كان تركيا منطقياً ومنسجماً بالنسبة لكل مناهل ثوري في ذلك الوقت . والحقيقة ان جيجو ، الذي يتوسط اسمه اسمي ماركس وانجلز لم يكن ألمانيا ، بل ديموقراطياً بلجيكياً .

نقل ماركس وانجلز إلى الحركة الديموقراطية ، وللمرة الاولى ، فهما شاملاً للعصر . ابرزنا مرارا التصورات الصيانية والمتخلفة التي خضع لها القادة الديموقراطيون قبل ١٨٤٨ في سائر البلدان ، حول التطور الاجتماعي والسياسي للعالم . والحال ، ان الانجاز الأكبر الذي قدمه المفسر الديموقراطي على صعيد النقد الاجتماعي كان دون شك كتاب لوي بلان حول تنظيم العمل . ان مؤلفات لوي بلان لاتجاري ، مادام موضوعها وصف حالة العمال الفرنسيين في عصر المؤلف . فهو استاذ كبير ، حين يصف عذابات البروليتاريا الفرنسية وأوضاع الدولة والمجتمع الفرنسيين . لكنه يضطرب ويفقد استاذيته ، ما ان يتحدث عن البلدان الأجنبية وتاريخ الحقب الماضية . ويصبح صيانياً تماماً ، حين ينصرف لمعالجة القضايا العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

يرى بلان في المنافسة الحرة أصل الداء ، لانها تدمر العامل والمواطن بالقدور نفسه . ان تنافس العمال في سوق العمل يمكن الرأسمالي من انتقاء أرخص القوى العاملة ، ومن خفض الأجور والحكم على العاطلين بالبؤس والجوع . من جهة اخرى ، تؤدي المنافسة الحرة إلى انتصار الرأسمالي الكبير على الصغير ، وتوصله في النهاية إلى موقع احتكاري . وتزيد المنافسة باضطراب حدة التناقضات بين الشعوب ، وتنتج باستمرار حروباً جديدة . ويثق بلان بأن تعاوناته ، المسيرة من قبل الدولة ، هي التي تستطيع ازالة المنافسة ، هذا البلاء الحقيقي للانسانية .

في النقد الذي يوجهه لوي بلان للمنافسة الحرة جوانب كثيرة صحيحة ، لكنه يقصر نظره على المنافسة ويعجز عن ادراك جوهر العصر بالقياس مع حقب سابقة من التاريخ البشري . ان المنافسة الحرة وصراعات الافراد والدول المقترنة بها قديمة قدم التجارة البرجوازية ذاتها ، وقد كانت في العصر القديم وراء التناقض بين اثينا و كورينس ، وبين روما وقرطاجة ، وبرزت في العصر الوسيط تناقض جنوا والبندقية ، ومدن الهانزا وهولندا ... الخ . الحقيقة ان اداة المنافسة كما وردت لدى بلان هي اداة لارادة القوة وللرغبة في النشاط والربح ، اللصيقين بالافراد وبالجماعات الانسانية . هذا هو النقد الطوباوي للملكية الخاصة وللانانية برصفهما ظاهرتين مخربتين يجب على الانسانية تجاوزهما، لتصل إلى شكل اخلاقي أعلى للحياة . مثل هذه الدعاية للاشتراكية الطوباوية ، الموجودة فعلا في الفلسفة الاقتصادية للوي بلان، تنتج على الفور الدعاية المضادة للمدافعين الليبراليين عن الملكية الخاصة ، وعن دورها في سعادة الفرد ، وفي استمرارية الاسرة والثقافة والدولة . ولقد جرت هذه المناقشة في اوروبا طيلة القني عام تقريباً ، منذ عصر السفسطائيين اليونانيين إلى القرن التاسع عشر ، دون أن تفضي إلى نتائج عملية ذات قيمة .

ثمة شكل من الحياة الانسانية تقيد فيه شرور المنافسة الحرة تقيدا شديدا ، ان لم نقل انها تزول منه تماماً . انه التنظيم الاصتافي للحرف بقوانينه التي حرصت كل الحرص على ان ينتج الحرفي والتاجر الصغير ويربح ما ينتجه ويربحه زميله . في ظل هذا النظام ، يعيش الناس دون مشاكل ، كما يرى بلان ، اذا ما حافظت الزراعة على نظامها الموروث الجميل : عندئذ ينجز البشر أعمالهم على طريقة

ابائهم ، ثم يذهبون إلى النوم الهانئ . ان النضال ضد المناقسة بوصفها
شراً من الشرور ليس سوى رد فعل اصنافي وحسب . وهو احتجاج الانسان
العادي ، وقد اربكه التطور الحديث ، ضد الهزات العميقة والمفجعة
للعصر الجديد . أما التعاونيات ، التي طمح اليها التقاد الديموقراطيون
للمجتمع في القرن التاسع عشر ، فلن تكون في حال قيامها سوى ولادة
جديدة للاصناف في شكل حديث ، أي تجربة طوباوية ما كان لما ان
تنجح مطلقاً . لم يكن تحريض رجل مثل بلان شيئاً اخر سوى ما
اراد العامل الاوروبي قبل ١٨٤٨ سماعه . من هنا ، فان البلاء الأكبر
كان سيحدث بعد انتصار الثورة الديموقراطية ، عندما تتحقق وصفة
بلان وتصاب الديموقراطية والاشتراكية بالافلاس التام ، نتيجة
لانخفاق التعاونيات التي ستقام . ثمة خطر اخر ربما كان أكبر من الخطر
السابق : عندما سيصل اشتراكيو التعاونيات والديموقراطيون إلى السلطة ،
فانهم سيجادلون في البدء اقامة تجربتهم ، مركزين كان طاقاتهم
عليها ، متجاهلين العلاقات الحقيقية للسلطة السياسية ، والبرجوازية
الباقية بعد الانتصار . وسيدوم هذا الوضع إلى ان توقفهم من ألاعيجهم
حراب الثورة المضادة .

كان ماركس وانجلز اول ديموقراطيين متحررين من هذه
الاهام ، ومن الرغبة في تجربة تقوم في الفراغ . انهما أول من فهم
عصره ، واستوعب كل ما قاله المفكرون الاماسيون للبرجوازية حول
طبقتهم . ادرك الاقتصاديون الانجليز والفلاسفة الألمان ادراكاً تاماً
جوهر المجتمع البرجوازي الحديث . وعندما وضع ماركس وانجلز
تعاليم ريكاردو وهيجل في خدمة الثورة الديموقراطية ، فانهما وجدوا
الاساس النظري الذي كان يفتقر اليه لوي بلان واوكونور ومازيني .

كان التطور الأكثر أهمية للقرن الثامن عشر بالنسبة للماركس وانجلز هو الانقلاب الصناعي . لقد راكمت برجوازية العصر الحديث ثروات هائلة بفضل السيادة الكولونيالية والتجارة العالمية والنظام المصرفي الحديث ونظام ديون الدولة الخ . في الوقت نفسه ، اقتلع انحلال النظام الاقطاعي القديم والعلاقات الزراعية الموروثة كتلة بشرية هائلة من جنورها ، وانتزعها من القرى دافعا بها نحو المدن . سيطرت البرجوازية الثرية في القرن الثامن عشر على تكتيك الآلات ، بعد ان تجاوزت الاساليب والطرائق القديمة للمانيفاكتورة ، فسقطت ادوات الانتاج الجديدة والحامة للمجتمع في يد قلة صغيرة ، واجبرت الكتلة البشرية الكبرى من افقروا وانتزعت ملكياتهم على العمل وراء آلات الرأسماليين .

بهذه الطريقة نشأت البرجوازية الحديثة . لقد أصبح رأس المال الصناعي مفعرا بالنسبة للعصر الحديث ، وخضع رأس المال التجاري والمصرفي القديم لوقع ومتطلبات الصناعة الحديثة . في البيان الشيوعي ، الصادر عام ١٨٤٨ ، يتحدث ماركس وانجلز عن مرور قرن كامل على سيطرة البرجوازية الحديثة ، ويحتسبان هذه السيطرة منذ انتصار الانقلاب الصناعي في انجلترا بين ١٧٠ و ١٧٦٠ . خلال هذا الزمن أعادت البرجوازية الحديثة صياغة الحياة على الكرة الأرضية بكاملها ، بعد ان جاءت بمعجزات التكنيك والتنظيم ، التي تتفوق حيالها سائر منجزات الفترات السابقة . امتلكت البرجوازية الحديثة تفوقا سياسيا رئيسيا في كل من انجلترا وفرنسا واميركا ، أما في ألمانيا ، فلم تكن على عتبة الاستيلاء على السلطة . في حين نما تفوقها باضطراد في بقية البلدان .

اعتقد ماركس وانجلز ان مهمة البرجوازية الحديثة هي كنس البقايا الاقطاعية والتخلف الزراعي والبرجوازي الصغير في كل مكان، ووقفادون قيد او شرط إلى جانب البرجوازية في كل الصراعات التي تخاضتها ضد النبلاء الاقطاعيين والملكية والكنيسة والبيروقراطية ، وفي معاركها ضد ضيق الأفق الفلاحي والبرجوازي الصغير الموروث .

حيال قوى كهذه ، كانت البرجوازية ممثلة التقدم الاجتماعي . رأى ماركس وانجلز ان كل بلد يجب ان يصل إلى عتبة الرأسمالية وهيمنة البرجوازية قبل ان يصبح التقدم اللاحق ممكنا . حيث تسيطر الاقطاعية ، كما في المانيا على سبيل المثال ، فان واجب الشيوعيين هو دعم البرجوازية في الاستيلاء على السلطة ، بعد ذلك يمكن ان تصبح الخطوة التالية للتطور التاريخي الكبير هي الثورة البروليتارية الديموقراطية

لكن البرجوازية المعاصرة تعد الشروط الضرورية لسقوطها ، باحتكار وسائل الانتاج في يديها ، ونزع ملكية جماهير الملاك الصغار ، وانزالهم إلى مرتبة عمال مأجورين لا يملكون شيئا . ويرى ماركس : ان البرجوازية تنتج بقوة الضرورة التي لا ترد البروليتاريا الحديثة ، القوة التي ستحملها إلى القبر . لم يستخدم ماركس وانجلز كلمة « بروليتاريا » بالمعنى العام الذي رمت اليه الديموقراطية القديمة ، بل خصايتها عمال الصناعة الآلية الحديثة . هذه الكتلة المتنامية من البشر المتزوي الملكية ، المنخلعين عن جنورهم ، والمقلوبين خارج مائر الشروط التاريخية ، يجب انقاذها عبر الثورة وسقوط الرأسمالية . هكذا يصبح البروليتاريون الصناعيون بالنسبة

لماركس وانجلز الحملة الاصيليون للثورة الديمقراطية . لا يفكر
الرجلان بالهجوم على الملكية الخاصة لاسباب اخلاقية ، كما فعل
الاشتراكيون الطوباويون . وهما لا ينوحان حول الانانية الاخلاقية
وشرور المنافسة الحرة ، ولا يهاجمان الملكية بذاتها على الاطلاق ، وانما
يهاجمان ملكية معينة صارت تاريخيا، ويهاجمان شكلا معيناً من اشكالها خاصا
بعضهما . مثلما صارت الملكية الاقطاعية لكبار الملاك العقاريين
بالتفريع عبثاً لا يحتمل بالنسبة للجماهير التابعة ، فان تركز وسائل
الانتاج الصناعي في ايدي عدد قليل من الأفراد هو البلاء المستطير
بالنسبة للشعوب الحديثة . أما التقدم الذي تأتي به الرأسمالية ،
فانه يصبح موضع شك بفعل الأزمات التي تهز المجتمع الحديث في تعاقب
دوري ، حيث تعني كل أزمة شقاء لانهاية له . بالنسبة للملايين
العاملين، وبالنسبة للفئات المتوسطة ، لاسيل إلى تحرير الانسانية من هذا
البلاء الا بالغاء الملكية الخاصة الرأسمالية لاكثر وسائل الانتاج أهمية
بالنسبة للمجتمع ، وبإدارة الهيئة الاجتماعية بنفسها لوسائل الانتاج
التابعة لها .

كان الاخطل بتعاليم ماركس وانجلز يعني ، بالنسبة للديموقراطية ،
التحرر من ضيق الأفق ومن سائر الأوهام البرجوازية الصغيرة . ويعني
اقتناع الأحزاب الديمقراطية بضرورة قيام صناعة حديثة مبركرة ،
والاستغناء عن التجارب البرجوازية الصغيرة والتعاونية ، لدى استيلائها
على السلطة . لم يزعم ماركس وانجلز ان الغاء الرأسمالية الحديثة ممكن
بضربة واحدة ، بل وضعوا برامج انتقالية تدريجية من الاقتصاد الفردي
إلى الاقتصاد الجماعي . وكانت نقطة انطلاق هذا التطور بأسره هي :
انتصار الثورة الديمقراطية .

بدأ ماركس وانجلز دعايتهما في الخارج بين العمال اليوسين
الألمان الموجودين هناك ، ونظما عدة مئات من صبيان الحرف الألمانية
في لندن وباريس وبروكسل ، ليكونوا قاعدة عصبة الشيوعيين ،
التي قنعت في بداية عام ١٨٤٨ برنامجها الشهير ، أي البيان
الشيوعي ، إلى الرأي العام. بد هي ان الأمر كان سيدعو إلى الفصحك، لو
ان ماركس وانجلز حاولا القيام بأي عمل في أي بلد بهذه القبضة
الصغيرة من الشيوعيين ، لكنهما كانا رجلي دولة واقعيين وواضحين
إلى درجة تمنعهما من التفكير ولو لثانية واحدة بعمل كهذا . ومع ذلك،
فان كتابتهما الاولى مفعمة بالايان الوطيد بالثورة الكبرى القادمة،
التي لن تصنعها الاتحادات الشيوعية القليلة ، بل الحركة الكبرى
لملايين الناس من الديمقراطيين الاوروبيين . لقد كانا قانعين بضرورة
ان يعمل الشيوعيون في اطار الأحزاب الديمقراطية ، وان يبدلوا
الجهود للتأثير في الثورة الديمقراطية ، كي تسير في الاتجاه الصحيح .

كانت الثورة الديمقراطية بالنسبة لماركس وانجلز ، في قسماتها
العامة ، تحالفا بين العمال والفلاحين والمواطنين الصغار والعاديين،
على ان تكون القيادة بالضرورة للبروليتاريا الصناعية ، لان عمال
الصناعة في وضع طبقي يمكنهم دون سواهم من التحرر من سائر
التدذبات والاهام التي تعاني منها البرجوازية الصغيرة . بقدر ماتتقدم
الحركة الديمقراطية إلى امام ، يجب أن تتعاضد وتتزايد الادوار
القيادية للبروليتاريا فيها . فاذا كان الشيوعيون مؤهلين لطرح الشعارات
الصحيحة في مجرى الثورة ، استطاعوا رغم قلة عددهم تحديد وتيرة
واتجاه الانقلاب الديمقراطي. اذا ما استبعدنا الحركة الديمقراطية
الجماهيرية لعامي ١٨٤٦ - ١٨٤٧ ، فان نظرية الثورة الماركسية

بأسرها تصبح ضرباً من الهراء ، وسنكون عندئذ في وضع يشبه حالة من يفكر بأحسن طريقة للملاحة ، دون ان يتزل سفينته إلى اليم .

يتضمن البيان الشيوعي بحكم الوضع العام لذلك الوقت ، ملاحظات حول تكتيك الشيوعيين تكاد لا تكون مفهومة بالنسبة للأحزاب الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية الراهنة . كتب ماركس وانجلز في البيان : « ليس الشيوعيون حزبا خاصاً تجاه الأحزاب العمالية ، وليست لهم مصالح مفصولة عن مصالح البروليتاريا بأسرها . . . الشيوعيون هم اذا ، ومن الناحية العملية ، القسم الأكثر حزماً من الأحزاب العمالية في بئاتر البلدان ، الذي يدفع الأمور دوماً إلى الامام . وهم يسبقون على الصعيد النظري الكتلة الأخرى من البروليتاريا في رؤية الشروط والمسار والنتائج العامة للحركة البروليتارية » . ان الحزب العمالي الحقيقي الوحيد الذي كان يوجد في اوروبا كان آنذاك الحزب الشارتيين الديمقراطي في انجلترا . وما قاله ماركس وانجلز يعني انهما لم لم يكونا يتويان ، حتى في حال نجاح دعايتهما ، تأسيس حزب خاص بهما ينافس الحزب الشارتي ، بل كانا يرتئيان ان يعمل الماركسيون الانجليز في صفوف الشارتيين .

يضيف ماركس وانجلز : « في فرنسا ، ينضم الشيوعيون إلى الحزب الديمقراطي — الاشتراكي ضد البرجوازية المحافظة والراдикаلية ، دون ان يتخلوا عن حقهم في نقد الاوهام والجميل الفارغة المقتبسة من الارث الثوري السابق » . في فرنسا أيضاً ، لم ير ماركس وانجلز ضرورة لمحاولة تأسيس حزب شيوعي خاص خلال الثورة القادمة .

بل الزما الماركسيين بالسير في ركاب حزب ليندرو رولان ، شأنهم شأن الكتلة العامة للبروليتاريا الفرنسية . ويعطي البيان توجيهات مماثلة بالنسبة للبلدان الأخرى ، إلى أن يقول ملخصا : « يدعم الشيوعيون في كل مكان أية حركة ثورية ضد الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة ، ويرزون في جميع هذه الحركات مسألة الملكية ، بغض النظر عن الشكل الأكثر أو الأقل تطورا الذي تتخذه ، بوصفها المسألة الأساسية للحركة » . إلى هنا الحد كان ماركس وإنجلز يعيدان عن شق القوى الديمقراطية عشية ثورة ١٨٤٨ . لقد نصحا بأكبر قدر من وحدة التاكثف بين الثوريين في كل مكان ، بل انهما نصحا بالوحدة التي تتجاوز صفوف القوى الديمقراطية في البلدان التي تنتظر ثورات برجوازية قومية .

بذل ماركس وإنجلز غاية جهدهما لإقامة روابط مع الحركات الديمقراطية في كل مكان من الخارج . وقد أسسا عام ١٨٤٧ اتحادا ديمقراطيا في بروكسل التقى فيه قادة الديمقراطية البلجيكية مع مهاجرين بارزين . كان الرئيس الفخري للاتحاد هو الجنرال البلجيكي الراديكالي ميلنيه ، والرئيس المتأوب هو المحامي الديمقراطي البلجيكي جوقراند ، وكان نائب الرئيس هو كارل ماركس . في نداءات الاتحاد الديمقراطي البروكسلي ، المكتوبة بلغة الديمقراطية القديمة حول الحرية والائخاء والمساواة ، يرد اسم ماركس إلى جانب القادة الديمقراطيين المحليين . انذاك ، كان ماركس يهتم بالحركة الثورية عموما ، وليس بالنوعية النظرية للتصريحات اليومية .

عندما جاء إنجلز عام ١٨٤٧ إلى باريس ، زار لوي بلان وقدم له تقريرا حول الوضع في ألمانيا : « تستطيع اعتبار ماركس قائدا لحزبنا ،

اي للقسم الاكثر تقدما من الديمقراطية الالمانية » . اتفق انجلز مع بلان على التعاون في سائر القضايا الدولية ، وصار محررا في جريدة « الريفورم » ، جريدة ليدرو رولان . كان الحزب الديمقراطي-الاشتراكي الفرنسي ، ولاسباب مفهومة ، خصصا عنيذا للاشتراكيين الطوباويين ، الذين اثاروا الشكوك بين العمال في صحة الأعمال الديمقراطية . وكان برودون هو المفكر الأكثر بروزا بين الاشتراكيين الطوباويين الفرنسيين . تدخل ماركس تدخلًا مباشرًا في نزاعات الاشتراكيين الفرنسيين ، ونشر عام ١٨٤٧ باللغة الفرنسية كتابا ضد برودون هو « يؤس الفلسفة » . لقد كانت المفاهيم النظرية لماركس بعيدة انذاك عن مفاهيم لوي بلان بعدها عن مفاهيم برودون ، لكن بلان كان بالمعنى الاوسع للكلمة عضوا في الحزب الذي يسمي اليه ماركس ، والذي يكافح برودون ضده . في ١٨٤٦ - ١٨٤٨ رأى ماركس وانجلز بوضوح العيوب الشخصية لكل من ليدرو رولان ولوي بلان واوكونور ، لكنهما احترما أمام الرأي العام هذه القناعات السامقة للشارتية والحركة الديمقراطية - الاشتراكية . ان القضية لم تكن في نظرهما قضية هذه الشخصية أو تلك ، بل تركزت على الحركة الديمقراطية عامة .

تمثلت الخدمة الأكبر التي قدمها ماركس وانجلز قبل عام ١٨٤٨ للديموقراطيين الاوروبيين في الجمع الأهمي للقوى الديمقراطية . القى البيان الشيوعي على عاتق الشيوعيين مهمة العمل « في كل مكان من أجل ربط وتفاهم الاحزاب الديمقراطية لسائر البلدان » . هذه المهمة تيلو اليوم أيضاً غريبة جداً بالنسبة للشيوعيين . ترقبت على الأمية الديمقراطية لعام ١٨٤٨ نتائج تاريخية شديدة الأهمية ، اذ

انبثقت مباشرة عنها الأهمية الاشتراكية اللاحقة . ليس بالامكان فهم الاشتراكية الأهمية دون الانطلاق من الديمقراطية الأهمية ، ولا يمكن فهم الاشتراكية والماركسية الثورية الا كتطوير للديموقراطية الثورية .

رأى ثوريو ، وحتى ليبراليو أوروبا ، ضرورة العمل الدولي المشترك في مواجهة النشاط الذي قام به أعداؤهم منذ ١٨١٥ . كان متصرو ١٨١٥ هم الملكيات الاقطاعية الثلاث : روسيا والنمسا وبروسيا ، والفتنة السائدة في إنجلترا . بسقوط نابليون بونابرت ، اضيفت إلى هذه القوى الملكية العائدة للبريون . مثل الحلف المقدس ، الذي قاده مترنيخ فكريا ، تضامن المصالح المحافظة في كل البلدان ، وكان مترنيخ يرى في الثورة الاجتماعية الدولية خصمه الأكثر عنادا ، ويرغب في القضاء البرجوازية المالكة حول العرش والتبلاء في كل مكان ، ليتمكن صد هجوم الجماهير الراديكالية . اعتقد مترنيخ ، الرجل الأكثر ذكاء في الثورة الأوروبية المضادة ، ان البرجوازية المالكة تلحق الضرر بمصالحها الخاصة ، عندما تطالب بإصلاحات ليبرالية ، لان مبدأ السيادة الشعبية المتضمن في اللساتير الليبرالية ما ان يفرض نفسه حتى يتطلق التطور نحو اليسار ، دون ان يمكن كبحه . عندئذ تسقط السلود واحدا بعد آخر أمام الطوفان الراديكالي ، إلى ان يصل المرء إلى حق الاقتراع العام ، وإلى الديمقراطية والفوضى وتدمير الثقافة والملكية . لم يحارب مترنيخ والساسة المحافظون في القارة الأوروبية الليبرالية بما هي ليبرالية ، بل بوصفها طور مرور إلى الديمقراطية.

اهتز تعاون القوى الأوروبية الكبرى المحافظة أكثر من مرة بين ١٨١٥ - ١٨٤٨ ، بسبب تضارب مصالحها القومية الخاصة ، ولاسيما

في الشرق وفي امبركا . غير ان توازن القوى بقي مستمرا ، رغم جميع التركيبات السياسية والثقلات الدبلوماسية التي اقتضتها التناقضات والالاغيب . وكان الاسهام الاساسي في هذا الاستقرار راجع لفن ادارة الدولة المتفوق والحلر لدى الأمير مترنيخ ، الذي أبعد القوى الألمانية عن الموضوعات المثيرة للصراع ، وانتظر بهدوء عودة الاخرين إلى البحث عن التحالف مع النمسا وبروسيا . خلعت سياسة السلام المحافظة للحلف المقدس مصالح دولة النمسا ومتطلبات المانيا في آن معا ، مع ان الكتلة الألمانية الكبرى كانت محمية الظهر بروسيا ويستحيل الانقضاخ عليها عمليا . أما روسيا ، فقد استطاعت من جانبها متابعة خططها الشرقية والاسيوية دون ازعاج ، كما كانت لانجلترا يد مطلقة في بلدان ماوراء البحار . هكذا صارت فرنسا ضحية الحلف المقدس ، الذي لجم نزعتهما التوسعية في أوروبا ، وفي بلدان ماوراء البحار . اعتقد لوي فيليب انه لا يستطيع التخلص من نتائج هذا التضام لأسباب داخلية ، فاذا بالاسباب الخارجية ، التي انعكست في سياسة خارجية فرنسية ضعيفة ودفاعية ، تلعب دورا اساسيا في سقوطه .

اعتقدت القوى الأوروبية المحافظة الكبرى ان من حقها وواجبها مجابهة المصاعب التي يتعرض لها النظام في اي بلد بالعنف ، فحالت روسيا والنمسا وبروسيا مجتمعة دون حدوث أي انقضاخ في بولونيا ، وخنق الجيش النمساوي الثورة في ايطاليا ، وقمع تفاهم القوتين الألمانية الكبيرتين الليبرالية الألمانية ، وسحق تدخل مسلح فرنسي الثورة الاسبانية في العشرينات ، حيث نشأت تكوينات سياسية جديدة من ارضية ثورية ، مثل ملكية لوي فيليب في فرنسا ، وممالك بلجيكا واليونان ،

فان هذه التكوينات السياسية اندمجت في اطار اوروبا المحافظة القائمة .

حسبت كل ثورة في بلد اوروبي ، وسواء كانت اهدافها ليبرالية أم ديمقراطية أم قومية عامة ، حسابا للتدخل المسلح للقوى المحافظة الكبرى . لقد اقتضت الضرورة ان تنتج اهمية الثورة المضادة اهمية للثورة . منذ ١٨١٥ اقيمت روابط بين الليبراليين الفرنسيين والايطاليين . عمل مازيني في الثلاثينات والاربعينات من أجل تضامن دولي لسايرا القوار ، والتقى في سويسرا وبروكسل وباريس ولندن مهاجرون من جميع البلدان . ايفقت انتفاضة ١٨٣٠ قبل كل شيء ، وعلى الرغم من فشلها ، مشاعر حارة بالتصالح لدى سائر الفئات المتعلقة بالحرية في وسط وغرب اوروبا ، فاستقبل المهاجرون البولونيون في كل مكان بمشاعر ودية خاصة ، وغدت مساعدة بولونيا الشعار الذي يربط الدولية الاوروبية الثورية .

ادرك الجميع ضرورة ان يحشد ديموقراطيون وثوريون سائر البلدان ما يمكن حشده للحيلولة دون تدخل مسلح للعمالك المتحالفة ، اذا ما حدثت انتفاضة في أي بلد . واستنتج هؤلاء ان الثورة لايجوز ان تبقى معزولة في بلد واحد ، بل يجب نشرها باقصى سرعة ممكنة في اوروبا بأسرها . هذا الادراك السيامي كان يجب ان تعقبه نتائج سياسية وتنظيمية ضرورية . الا ان فترة ١٨٤٨ اتسمت بعدموحدة الجبهة الثورية أو الجبهة المضادة للثورة ، وبقي المعسكران محتلطي الألوان في بنيتهما الاجتماعية . والحقيقة ان المصادفة هي التي كانت تقرر الفئة أو الطبقة التي متمسك بزمام الحكم في بلد ما . فقد كان مالكو السلطة متضامنين فيما بينهم ، وكذلك تضامنت الطبقات والفئات المبعدة عنها .

تكونت الجبهة المعادية للثورة ، قبل كل شيء ، من الممالك
الاقطاعية في روسيا والنمسا وبروميا ، ومن اقسام الاقطاعية الاوروبية
الآخري بملوكها وارسنقراطيتها ويروقراطيتها وأصحاب السلطة
الكنسية فيها ، الذين اتكأوا على ملوك شرق أوروبا الثلاثة الكبار .
ووجد المدافعون عن النظام القائم بين صفوفهم أيضاً البرجوازية
المالكة في إنجلترا وهولندا وبلجيكا ، والائتلاف الحاكم لرأس المال
المصرفي في فرنسا . أما الجبهة الثورية ، فقد ضمت الجماهير الشعبية
الديموقراطية الفقيرة في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا . . . الخ ،
والقسم الأكبر من البرجوازية المتوسطة ، وغالبية أصحاب
المصانع في فرنسا . وشملت في ألمانيا مجموع البرجوازية المهتمة سياسياً ،
في حين انتمى إليها في إيطاليا والمجر وبولونيا مجموع الشعب المختلط
قومياً ، فلم تقتصر على الجماهير الفقيرة والمواطنين والاكاديميين ،
بل ضمت أيضاً النبلاء من ذوي الميول الوطنية .
ان الارستقراطي الكبير ، بملكته الكبيرة ونظرته إلى العالم ،
الذي كان مثيله في روسيا نصيراً مخلصاً للقيصر ، وفي إنجلترا عضواً
محافظاً في مجلس اللوردات ، كان في بولونيا أو المجر ثورياً متحمساً
ومستعداً للقتال بالسلاح ضد ملكة الشرعي . فما الذي يجمع رجلاً
كهلنا مع العامل الشيوعي في باريس ؟ . لقد كان الاثنان يريدان القيام
بالثورة الأوروبية .

ادرك ماركس وانجلز ان الشرط الضروري لنجاح الأمية
الديموقراطية هو العمل المشترك بين الديموقراطيين في فرنسا وإنجلترا .
وكانت المسألة الأساسية بالنسبة لهما هي التمهيد لتحالف بين الحزب
الديموقراطي — الاشتراكي الفرنسي والشارتيين الانجليز . هذه

الغاية ، كان من الضروري ان يعترف الحزبان عن كُتب ، فكتب
انجلز عامي ١٨٤٧ و ١٨٤٨ سلسلة من المقالات الممتازة حول
الحركة العمالية الانجليزية وحول الشارتيية لجريدة الريفورم ، وسلسلة
مقالات مماثلة حول الحركة الديمقراطية الفرنسية لجريدة
« نورثرن ستار » . وفي الوقت نفسه ، عمل ماركس وانجلز في
« اللويته بروكسلر تسايتونج » ، جريدة المهاجرين الديمقراطيين
الالمان ، خالفين بذلك وحدة ما للصحافة الديمقراطية في غرب
اوروبا عشية ثورة ١٨٤٨ .

كان من الضروري ايضاً اقامة روابط تنظيمية مباشرة بين
الديموقراطيين . وكان يوجد في لندن « اتحاد الديمقراطيين المتآخين »
برأسه قادة شارتيون وديموقراطيون المان من دائرة ماركس ،
وفرنسيون وبولونيون وسويسريون . . . الخ . وفي تشرين الثاني من
عام ١٨٤٧ احتفل الديمقراطيون المتآخون بالذكرى السنوية للثورة
البولونية عام ١٨٣٠ / باجتماع شعبي كبير عقد في لندن ، القى
فيه ديموقراطيون فرنسيون وانجليز خطبا ، قيل ان تعطى الكلمة
للشيعي الالماني شابر . اعلن شابر في نهاية خطابه نجرا سارا للمجتمعين
هو تكوين «جمعية للديموقراطيين المتآخين » في بروكسل ، التي ارسلت
ممنوباً عنها هو الدكتور كارل ماركس ليمثلها في هذا الاجتماع .
ثم تلا شابر الكتاب التالي : « نحن الموقعين ادناه ، أعضاء مجلس رئاسة
الجمعية الديمقراطية المؤسسة في بروكسل بهدف تعزيز تفاهم وانحاء
سائر الشعوب ، لنا الشرف ان نرسل دكتور ماركس ، نائب رئيس
جمعيتنا ، ليقوم اتصالاً وثيقاً وتعاطفاً متبادلاً بين جمعيتنا » . بعد ذلك

القي ماركس خطابا باللغة الألمانية استقبل بحماسة كبيرة . قال ماركس فيما قاله : ويشعر الديمقراطيون البلجيكيون ان الشارتيين هم الديمقراطيون الحقيقيون في انجلترا . وفي اللحظة التي سيفرضون فيها نقاط برنامجهم الست ، فان طريق الحرية سيفتح أمام العالم بأسره . يا عمال انجلترا ، حققوا هذا الهدف العظيم ، وستنظر اليكم الانسانية بأسرها كمخلصين ، .

اعتقد ماركس وانجلز ان الديمقراطيين سيصلون إلى السلطة في فرنسا وانجلترا خلال فترة قريبة . وفي الواقع ، فان ليندرو رولان ولوي بلان صاروا وزراء في الجمهورية الفرنسية بعد ثلاثة اشهر من ذلك الاجتماع . أما في انجلترا فقد حدث اصلاح انتخابي عام ١٨٣٢ ، على الرغم من مقاومة الفئات صاحبة الامتيازات . ولم يكن من المستبعد ان يتحقق ، تحت الضغط المتزايد للجماهير ، نظام للاقتراع الموسع ، يوصل الشارتيين إلى الحكم . عندئذ سيشكل التحالف الوثيق بين الحكومة العمالية الانجليزية والجمهورية الفرنسية اماما لسياسة أممية ديموقراطية . وكان ثمة دلائل كثيرة على ان انتصار الديمقراطية في فرنسا أو انجلترا سيطلق فوراً الثورة الليبرالية في ألمانيا ، والثورة القومية في المجر وإيطاليا وبولونيا . في هذه الحالة ، ستعطب الثورة الألمانية بالتعاون مع انتفاضات إيطاليا وغيرها على بروسيا والنمسا ، وستخوض الديمقراطية الأوروبية الحرب ضد القيصر الروسي ، لمنع القوة الأكبر في الرجعية الأوروبية من إلحاق الأذى بالثورة . اذا ما قامت القوى الثورية المختلفة بعمل موحد ، فان هذا المخطط لن يكون خياليا على الاطلاق . والحال انه كان على وشك ان يتحقق عام ١٨٤٨ .

كان ماركس وانجلز ينظران باهتمام خاص إلى التطور القومي اللاحق في فرنسا ، لأن أقساما هامة من البرجوازية ، وبصورة خاصة من الصناعيين ، كانت تتمنى سقوط لوي فيليب والقطيعة مع نظام ١٨١٥ السياسي ، وتطلع باسم الموروث الثوري الفرنسي إلى حرب فتوحات كبرى تصل بالجيوش الفرنسية إلى ماوراء الراين ، وتبعث القوة الفرنسية الكبيرة من النمط النابليوني ، لتؤمن للاقتصاد الفرنسي حقلا واسعا للعمل . كان كل شيء رهنا بقدرة الديموقراطيين الفرنسيين على مقاومة هذه الخطط التوسعية ، لأن ضم الجيوش الفرنسية للراين باسم الثورة سيضر اشد الضرر بقضية الديموقراطية في ألمانيا وفرنسا ، لاسيما وان اوساطا ليبرالية معينة في ألمانيا كانت تريد من ثورتها أحداث نهوض قومي ربما يعيد إلى ألمانيا منطقة الراس -- لوترينجن الفرنسية .

اراد ماركس وانجلز استخدام الأهمية الديموقراطية لممارسة ضغط معين على الفرنسيين . ولأنهما لم يكونا قادرين على اعطاء نصائح مفيدة للقادة الديموقراطيين الفرنسيين الأقوياء ، فأنهما استعانوا بشارتبي انجلترا . لهذه الغاية كتب انجلز سلسلة مقالات لجريدة « نورثرن ستار » ، انتقد فيها بطريقة ودية الانحرافات القومية لدى لوي بلان . تقرر عام ١٨٤٨ عقد مؤتمر ديموقراطي دولي ، لكن عواصف الثورة حالت دونه. في هذا المؤتمر ، كان الشارتيون سيشكلون وزنا مقابلا لوزن الفرنسيين ، وكان باستطاعتهم التحذير من خطط التوسع الفرنسية .

إلى جانب النزاع الألماني - الفرنسي ، كان على الثورة الديموقراطية ، في حال انتصارها على الصعيد الأوربي ، ان تعالج نزاعات قومية

صعبة وكثيرة . فكان لابد من رسم الحدود الألمانية البولونية بطريقة لا تؤدي إلى نزاعات جديدة ، بعد اعادة تأسيس بولونيا ، خاصة وان التحالف الألماني - البولوني بدأ ضرورة لاغنى عنها للانتصار على القيصر الروسي . تركزت القضية الأخرى على الحدود الألمانية - الإيطالية المقبلة ، في حال القضاء على امبراطورية ال هابسبورج ، وقد طالب ماركس وانجلز بتضامن غير مشروط بين الحركتين الألمانية والإيطالية لاجوز زعزعتة بقضايا الحدود الصغيرة . إلى جانب ذلك كانت هناك مشكلة أخرى لم تترك أهميتها الاستثنائية عام ١٨٤٧ بالنسبة لنجاح الثورة الأوروبية ، هي مشكلة العلاقة بين الألمان والمجريين والسلاف التماسويين . كيف يجب ان يكون سلوك التشيك حيال الثورة الألمانية ، وسلوك سلاف الجنوب حيال الثورة المجرية ؟ لقد كانت الثورة الأوروبية القادمة مثقلة بمشاكل قومية غير قابلة للحل تقريبا ، إلى جانب التناقضات الاجتماعية العميقة في صفوف الثوريين .



فرنسا عام ١٨٤٨

كان عمال فرنسا اقلية صغيرة بين مجموع السكان عام ١٨٤٨ ، لكن اهميتهم كانت قد تعاظمت ، بحيث اضطرت كل حركة سياسية إلى اتخاذ موقف مامن قضايا الصناعة والبروليتاريا .وعلى العموم ، فان وضع العمال الفرنسيين كان سيئا ، اذ لم يكن لهم حق الائتلاف ، ولم يسمح لهم القانون بتجميع انفسهم ليحسنوا اوضاعهم من خلال الاضرابات . وكان وقت العمل طويلا جداً ، يتراوح بين ١٢ و ١٤ ساعة ، لا بل انه وجدت أيام عمل اطول من ذلك ، خاصة بالنسبة للعمال المنزليين . وكانت الظروف الصحية في المعامل ، وظروف سكن الشعب الفقير رديئة بشكل خاص ، كما كانت الاجور متدنية ، فكان العامل الموصوف يتلقى في باريس من ٣ إلى ٤ فرنكات يوميا ، تمكنه بالكاد من العيش . ورغم ذلك ، فان احسن المهن كانت تعاني حتى في الاوقات العادية من تفاوت العمالة ، فكان عمال باريس الموصوفين يتعطلون من ثلاثة إلى اربعة اشهر في العام ، دون ان تدفع لهم اية تعويضات بطالة . في حين كانت اجور النساء وسائر عمال المقاطعات ادنى من ذلك بكثير ، ولا تضمن لتلقيها سوى الجوع . لهذه الاسباب سيطر التذمر العميق على جماهير العمال

الفرنسيين ، فانتظروا من ثورة سياسية ، ومن انتصار الديمقراطية بالمرحلة الاولى ، تحسين حالتهم المادية .

اتحدت مائر اتجاهات المعارضة عام ١٨٤٧ وبداية عام ١٨٤٨ تحت شعار الاصلاح الانتخابي . ارادت المعارضة في البدء انتراع الاغلبية البرلمانية من الزمرة الحاكمة ، التي حافظت عليها بمساعدة قانون الانتخاب القائم ضد ارادة الأغلبية الساحقة من الشعب . شهدت الاقاليم الفرنسية عام ١٨٤٧ اجتماعات حاشدة للمطالبة بقانون انتخابي أفضل ، وفي مطلع عام ١٨٤٨ ازدادت حدة التحريض في العاصمة . لم يفهم لوي فيليب وجيزو جدية الوضع ، ورفض تقديم أي تنازل . وعندما ارادت الحكومة قمع المظاهرات المطالبة بالاصلاح الانتخابي في باريس ، حدثت اضطرابات فجمت عنها في ٢٤ شباط انتفاضة شعبية حقيقية كان حملتها قبل كل شيء العمال والطلاب . وسرعان ما صار موقف الحرس الوطني حامسا . هذه القوة كانت في ظل لوي فيليب ميليشيا مواطنين للدفاع عن الهدوء والنظام ، فكان الحرس يحفظون في منازلهم بيئاتهم واسلحتهم ، ويتم استدعاؤهم في الاحتفالات والاستعراضات ، وفي الاضطرابات . وبما ان غير المالكين كانوا بعين تاماً عن صفوفه ، فقد غدا قوة عسكرية حقيقية للفئة البرجوازية المتوسطة .

عندما استدعى جيزو الحرس الوطني الباريسي ، اضربت غالبيةه وبقيت في منازلها . أما الآخرون ممن كانوا في الخدمة ، فانهم لم ينضموا إلى الشعب الثائر ، بل اقتصر موقفهم على التعاطف مع الشعب الثوري بالهتاف معه : « عاش الاصلاح ، يسقط الوزراء » . شل موقف الحرس الجيش

النظامي ، الذي لم يكن ميالا للتضحية بحياة اقراده من أجل البوريون ، فلم يبد سوى مقاومة ضعيفة ، فانهارت ملكية لوي فيليب خلال أربع وعشرين ساعة ، وهرب الملك واختفى الوزراء واخلى الجيش باريس وانتصرت الجمهورية .

بدأ عمال باريس الانتفاضة في ٢٤ شباط ونحاضوها حتى النصر . لكن البروليتاريا لم تكن قادرة في تلك الظروف على احراز النصر على لوي فيليب ، لو لم تبعد البرجوازية عن ملك المواطنين ، وتنفض من حول نظامه . صحيح ان الوحدات العسكرية قد غادرت باريس ، لكن الجيش كان ما يزال سليما بمجموعه ، وقد اعترف جميع الجنرالات بالشكل الجمهوري للدولة ، ووضعوا انفسهم تحت تصرف الحكومة الجديدة . كان النفوذ الاشتراكي والديموقراطي ضعيفا في الجيش ، كما استمر وجود الحرس الوطني بعد ٢٤ شباط في باريس والاقاليم ، وبقي له تنظيمه وسلاحه ، في حين افتقر العمال الثوريون في البلد للسلحة ، واقتصر تسليحهم على بنادق قليلة . من جهة اخرى ، فقد بقي جهاز الدولة المركزي الضخم سليما ، وهو الجهاز الذي بناه نابليون الاول وورثته السلالتان الملكيتان فيما بعد . وكان هذا الجهاز يمتد من المواقع المركزية في باريس ويصل إلى آخر قرية في البلاد . وقد وضعت الادارة نفسها تحت تصرف الجمهورية ، ولكن دون ان يتبدل طابعها بأي شكل من الأشكال .

بعد انهيار الملكية ، تشكلت في باريس حكومة جمهورية مؤقتة تكونت من ائتلاف الحزبين الجمهوريين الرئيسيين ، بعد أن تفاهم اتجاه الناسيونال مع جماعة الريفورم . كانت مهمة الحكومة

الجديدة هي تأمين الجمهورية ضد خطر الثورة المضادة الملكية ،
وانتخاب جمعية وطنية بأسرع ما يمكن وفق حق الاقتراع العام ،
على ان تصدر ، بوصفها مجسدة للديموقراطية الفرنسية ، دستورا
جمهوريةا للبلاد . تمثل في الحكومة الموقته رجال الحزبين الجمهوريين :
لامارئين وماراست وجارنييه باجي من الديموقراطيين المعتدلين ، إلى
جانب ايلدرو رولان ولوي بلان . ولأنه كانت توجد رغبة في تمثيل
اتحادات باريس الجمهورية غير الشرعية إلى جانب السياسيين الشرعيين ،
فقد دخل الحكومة عامل الصناعات التعدينية الاشتراكي البرت ، الذي
لعب دورا في الحركة السرية . ان وجود عامل اشتراكي كوزير
لقوة كبرى بدأ امرا جديدا وعبر عن معنى ثورة ١٨٤٨ .

تحدث ديموقراطيو ١٨٤٨ الراديكاليون في كل مناسبة بلغة
١٧٩٣ وتقاليد . لكن الممارسة اثبتت انهم لم يتعلموا شيئا على الاطلاق من
روبسبير . كانت تقاليد وعبر الثورة الكبرى لعام ١٧٨٩ تتعارض
مع اشتراك الديموقراطيين الراديكاليين في الحكومة ، في ظل الاوضاع
التي سادت بعد ٢٤ شباط . صحيح انه بدأ وكأن البروليتاريا قد استولت
على السلطة ، مادام الجيش والشرطة والحرس الوطني قد اختفوا من
شوارع باريس ، ليحل محلهم العمال الحمر ، الا ان أي سياسي جاد ما
كان لينخدع بصورة الثورة في باريس ، ان هو درس ميزان القوى
الفعلي في البلاد . لقد كانت كل ادوات السلطة الفعلية في يد البرجوازية
المالكة ، كما برزت التناقضات بين الحزبين داخل الحكومة لدى اتخاذ
أي اجراء جدي ، بعد ان رفعت سائر الاتجاهات البرجوازية راية
الناسيونال عقب ٢٥ شباط ، وأعلنت ولائها للديموقراطية المعتدلة

والسلمية ، وطالبت بتدخل فعال وحاد ضد « الارهابيين والشيوعيين واليعاقبة » .

كان الوضع بعد ٢٤ شباط اسوأ بكثير بالنسبة للديموقراطيين الراديكاليين من وضع ما بعد العاشر من اب عام ١٧٩٢ . في ذلك التاريخ ، كان الجيش الملكي عظيماً تماماً ، وكان جيش جديد قيد التكوين . وكانت باريس على الأقل في يد الديموقراطيين منذ العاشر من آب . أما اليوم ، فان الجيش مازال سليماً ، والديموقراطيون لا يسيطرون حتى على باريس . ان روبسيير لم يفكر مطلقاً بدخول الحكومة بعد العاشر من اب ، بل ترك السلطة للبرجوازية الجمهورية المالكة ، مكثفاً بتعزيز مركزه في باريس ، ومنتظراً الساعة التي سيفقد فيها الجيرونديون رصيدهم في البلاد . إلى ذلك ، كانت الثورة الكبرى تعلم مايلي : على الرغم من ان البرجوازية الليبرالية المالكة قد سارت بعد اقتحام الباستيل في خط رجعي حاد ومعاد لمصالح الجماهير العريضة ، فقد كان من الضروري ان تنقضي اربع سنوات قبل ان تفلس الليبرالية الحاكمة في أعين الشعب ، وتصبح ناضجة للسقوط . أما في عام ١٨٤٨ ، فلم يكن الديموقراطيون قادرين على الاستيلاء على سلطة الدولة بهجمة فورية ، وكان لابد من انقضاء وقت طويل ، قبل ان يتخلى الشعب الفرنسي عن اوهام لامارتين ، وينضم إلى الديموقراطية الاجتماعية الجنرية .

عندما نتأمل هذه الصورة ، نشك في ان الديموقراطية الفرنسية قد استفادت من اشتراكها في الحكومة المؤقتة . الا ان ليدرو رولان بلان كانا قانعين بقدرتهما على كسب مواقع للجماهير العاملة داخل

الحكومة ، وتحسين اوضاع البروليتاريا تحسينا فوريا . وكانا يعتقدان ان الديمقراطية لن تخسر شيئا ، ما دام الحزب الديمقراطي الاشتراكي على اتصال وثيق مع الجماهير العاملة في المدينة والريف ، يتصرف بوضوح وعلانية ، ولا يتخلى عن برنامجه ، ويبقى في الحكومة مادامت المصالح الحقيقية للديموقراطية تقتضي ذلك .

يعتبر تاريخ الأشهر القليلة بعد ٢٤ شباط ذا أهمية استثنائية لفهم ديموقراطية القرن التاسع عشر . فقد اتاح لاتجاهي الديمقراطية اثبات جدارتهما للمرة الاولى في القرن الماضي . كان مطلوبا من الديمقراطية الاجتماعية من النمط التاريخي القديم اظهار ماتستطيع فعله للجماهير الفقيرة عن طريق استخدام الحريات السياسية ، في ظل الجمهورية وحق الاقتراع العام ، وتبيان الفوائد الفعلية التي تجنيها البروليتاريا الصناعة من الديمقراطية . في الوقت نفسه ، كان على الشكل الجديد للديموقراطية الليبرالية — البرجوازية ان يخوض معركة اثبات جدارته بنجاح ، فيبرهن ان الحرية وحق الاقتراع العام لا يضران بالهدوء والنظام ، وان الشعب الفقير هو بالاساس معتدل ومسال ، لا يريد المساس بالملكية الفردية . باختصار ، كان عليه اثبات ان الجمهورية التي تمنح حق الاقتراع العام تمثل بالنسبة للرأسمالية ، وبالنسبة للمتعلمين والمالكين عامة ، أكثر اشكال الدولة امانا وراحة . وقد سقط كلا الاتجاهين سقوط مزمريا في اختبار التاريخ . في الرابع والعشرين من شباط كانا متحدين ويحظيان بدعم فرنسا كلها ، وبعد اربعة اشهر من ذلك صارا محقرين ومستهلكين ودون اية قوة .

نشأ تقسيم غريب للعمل بين الحزبين الحاكمين في الفترة ما بين نهاية شباط وبداية ايار من عام ١٨٤٨ ، فمارس الحزب الجمهوري --

البرجوازي سياسة سلطوية ، ومارس الاشتراكيون سياسة اجتماعية . فرض الديموقراطيون الاشتراكيون خلال فترة قصيرة سلسلة من الخطوات الاجتماعية ذات الفائدة القصوى ، لكنهم خسروا سائر مواقع السلطة الفعلية ، فبقيت السياسة الاجتماعية في النهاية معزولة ومعلقة في الهواء . وزاد من غرابة هذا التطور كون الديموقراطيين الاشتراكيين قد استولوا على ما كان يبدو ظاهريا أهم موقع للسلطة ، اذ تولى ايدرو رولان وزارة الداخلية لدى توزيع الحقائب الوزارية بين أعضاء الحكومة المؤقتة ، وبذل جهدا صادقا في دفع الادارة الفرنسية إلى خدمة الجمهورية ، فارسل مفوضيه إلى الاقاليم ، وأصدر تعليمات صارمة سعى من خلالها إلى التأثير على الانتخابات القادمة بما يفيد حزبه . لكن النتيجة الايجابية لجهوده كانت صفرا ، فقد ظهر أن الوزير لوحده لا يستطيع السيطرة من فوق على جهاز عملاق معاد ، مهما كانت ارادته صارمة .

اتسمت تصرفات الجمهوريين البرجوازيين بالنجاح بالمقارنة مع نشاط الديموقراطيين الاشتراكيين . كانت الفكرة الاولى التي راودت الحزب الجمهوري هي الاستيلاء الفوري على ادارة مدينة باريس . لقد تعلم قادته حقا من الثورة الكبرى وراحوا الحيلولة دون تحول بلدية باريس إلى مركز لحزب الجبل الجديد . وبينما كان ليلرو رولان يعارك ملفات وزارة الداخلية ، سيطر حزب الناسيونال على مدينة باريس ، وصار جازنييه باجي عمدة العاصمة . وحين استلم فيما بعد وزارة المالية ، اتخذ ماركس مكانه . أما وزير الحرب اراجو ، فقد تعاون مع الجفرالات للحفاظ على انضباط الجيش ، ولتحويله إلى اداة ضاربة ضد الاضرابات العمالية والاضطرابات الشعبية . زد

على ذلك ان الحزب الجمهوري اقام تحت اعين الوزير ليدرو رولان في باريس نفسها قوة مقاتلة جديدة استعدادا للحرب الأهلية ، هي الحرس المتحرك ، الذي درب تخصيصا على قمع انتفاضة محتملة أو ممكنة للعمال الراديكاليين ، وتشكل من عاطلين باريسيين شباب ، سمحوا باستغلالهم ضد رفاقهم الطبقيين مقابل بذة جميلة واجر يومي مضمون .

ثمة جملة من الظروف المناسبة التي كانت ستعطي للديموقراطيين الراديكاليين امكانية تسليح البروليتاريا الفرنسية بطريقة شرعية . فقد كان واضحا بعد ٢٤ شباط ان الطريقة القديمة التي شكل بها الحرس الوطني لم تعد ممكنة الاستمرار . طرحت فكرة تحويل قوات البرجوازية المالكة إلى ميليشيا شعبية عامة بدخلها الفقراء كما بدخلها الأغنياء ، كما قبلت الحكومة مبدأ التحويل الديموقراطي للحرس الوطني وكان التنفيذ من شؤون وزير الداخلية ليدرو رولان . هنا ظهرت القوة الخفية التي تحبط بها البيروقراطية خطوات لا تناسبها ، فاضطحت فجأة أسلحة وبذات الحرس الوطني الجديد ، وعجز وزير الداخلية الثوري عن تغيير هذا الوضع . وعلى العموم ، فان البذات والأسلحة منحت فقط للاعضاء الذين كانت الطبقة المالكة تثق بهم . الا ان الإخفاق الأكبر للديموقراطية الاشتراكية ظهر في عجزها حتى عن السيطرة على تنظيم العاطلين ، الذي تكون في اطار ما سمي بالورش الوطنية ، التي اسست حسب القوانين السيامية الاجتماعية الجديدة .

بدأ لوي بلان نشاطا مشمرا لتحسين حالة الطبقة العاملة الفرنسية . وشكلت لجنة دولة لمعالجة قضايا العمال ترأسها لوي بلان ونواب عنه

في رئاستها البرت . وتمثل العمال الباريسيون فيها بمندوب عن كل مهنة ، كما ارسل أصحاب المعامل عددا من الممثلين اليها . كانت لجنة العمل هذه ، التي عقدت اجتماعاتها في قصر بروكسل ، نوعا من مجلس اقتصادي باريسي ، أو اذا ما اخذنا العمال لوحدهم ، شكلا من اشكال المؤتمرات النقابية . ناقشت اللجنة سائر قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاجتماعية التي كانت تشغل الخواطر ائذاك . وقد حصل العمال الفرنسيون بواسطتها للمرة الاولى على حق ائتلاف معترف به من الدولة ، نجم عنه حقهم في الاضراب . كان التفوذ الذي مارسه بلان على اللجنة معتدلا ويفتقر لاية عدوانية تجاه اصحاب المصانع ، وقد حاول باسم اللجنة تسوية التراءعات بين العمال والرأسماليين وعقد اتفاقات الاجور .

اصدرت الحكومة المؤقتة باقتراح من لوي بلان قانونا حول وقت العمل ، تحدد بموجبه يوم العمل بما لايزيد عن عشر ساعات في باريس،واحدى عشرة ساعة في الاقاليم . كان تحديد يوم العمل نجاحا كبيرا للعمال في ذلك الوقت . كما اعلنت الحكومة الحق في العمل لكل عاطل . صحيح ان ذلك لم يعن عمليا سوى تعويض مادي متواضع للعاطلين ، الا ان الحكومة التزمت في اعلانها بدفع اعانة لكل عاطل لا يستطيع السلطات ايجاد عمل له . وكان عدد العاطلين قد ارتفع بسرعة بعد ٢٤ شباط ، وخاصة في باريس ، نتيجة للالزمة المتفاقمة . انشأت السلطات اعمال طوارئ لم تستطع على كل حال استيعاب سوى قسم صغير من العاطلين ، أما الآخرون ، فقد ابرزوا هويتهم الخاصة للمكتب الاقليمي المختص في باريس وتلقوا اعانات منه . شعر الاعضاء البرجوازيون في الحكومة المؤقتة بالقلق من التجمعات

اليومية للعاطلين في « مراكز الختم » ، فاقترحوا تنظيمهم بطريقة أخرى ، لتحبيد هم سياسيا . ولأن الأعمال المتعلقة بالطوارئ كانت ملحقة بوزير الأشغال العامة ، فقد استغل هذا الوضع لتركيز سائر القضايا المرتبطة بالعاطلين في يد الوزارة التي يرأسها الجمهوري البرجوازي ماري ، الذي كاف ماري منظمًا قديراً هو توماس بتنظيم العاطلين ، فشكل هذا بسرعة كبيرة جهاز الورش الوطنية. وفي الوقت نفسه ، ادارت منظمة توماس أعمال الطوارئ ودفعت الإعانات. استهدف اهتمام البرجوازيق الليبرالية بالورش الوطنية ادخال نوع من التنظيم العسكري للعاطلين عن العمل ، مع نظام دقيق لتراتب قيادي صارم .

لم يكن للوي بلان اية علاقة على الاطلاق بالورش الوطنية . فمن جهة لم تكن غالبية أعمال الطوارئ في الورش الوطنية تعاونيات انتاجية بالمعنى الذي رمت اليه اشتراكية لوي بلان ، ومن جهة أخرى اقيمت الورش الوطنية على يدي ماري وتوماس من اجل الاضرار بحزب لوي بلان. تعاضد أعضاء الورش الوطنية بسرعة ، إلى ان تجاوز في شهر حزيران المائة الف عضو. ونحقق الهدف السياسي الذي اراده الجمهوريون البرجوازيون من هذه المنظمة ، وهو الفصل سياسياً بين العاطلين والعاملين ، فكان العاملون يرسلون منهم إلى قصر لو كسمبرج ، ويتخذون مواقف مؤيدة للديموقراطية الاشتراكية عموماً ، بينما أبدت غالبية العاطلين المشمولين بمنظمة الورش الوطنية الديموقراطية البرجوازية .

ربما استغرب المرء السهولة التي تم بها انذاك كسب العاطلين إلى جانب البرجوازية . لكننا نذكر بالغموض السياسي العام الذي ترتب

في ذلك الوقت على الدعاية الديمقراطية . انتصرت الجمهورية وحق الاقتراع العام ، قبلنا ظاهرياً وكأن «الشعب» هو الذي يحكم . وظهرت الحكومة عنایتها بالعاطلين ، وقدمت لهم إعانات تساعدهم على تجاوز محتسهم ، وهذا مابداً بدوره وكأنه انجاز اجتماعي عظيم : ترى لماذا لا يتبع العاطلون قادة من امثال ماري وتوماس ، اللذين انجزا لهم اعمالا جليلة ؟. ولماذا يسبرون وراء بلان وجماعته ، الذين افتقروا لاي اتصال معهم ؟ . تلك كانت الغلطة الأكبر للجمهوريين الاشتراكيين في الأشهر التالية للاربع والعشرين من شباط . ان قدرة حزب الناسيونال على تنظيم جيش من العاطلين يبلغ تعداداه مائة ألف رجل ، جعل من المستحيل قيام الديمقراطيين الاشتراكيين بأي عمل ثوري . لا ينير شيئاً من هذه الحقيقة السياسية ان الثورة المضادة البرجوازية قد تفنت في استخدام العنف ضد عمال الورش الوطنية المزالين لها ، وان هؤلاء العمال المسلمين اقتصادياً قد تخاضوا في حزيران اعظم نضال طبقي ثوري عرفه الجيل الذي اتموا اليه .

تصرف لوي بلان وجماعته باعتدال تام حيال الرأسماليين ، فلم تؤسس التعاونيات الانتاجية بمساعدة الدولة ، لان الجمهورية لم تكن تملك النقود الضرورية لتأسيسها على الأقل . الا ان المصرفيين والصناعيين تابعوا بتلحز متعاضم التطورات منذ ٢٤ شباط . احس الصناعون بالقلق حيال التقييد القانوني لوقت العمل ، وحيال حق الائتلاف الجديد لعمال ، الذين صاروا يستطيعون ترك العمل والذهاب إلى الورش الوطنية ، اذا لم تعجبهم شروط عملهم . صحيح ان العامل كان يكسب في مصنع باريسى جيد من ثلاثة إلى اربعة فرنكات يومياً ، في حين تدفع الورش الوطنية اجرا يتراوح

بين فونك وفرنكين ، لكن هنا الاجر الأشير كان يعتبر نوعا من دهم
للأضراب عن العمل في المصانع ، يمكن العمال من الصمود إلى ان يأتوا
الرأسماليون . لقد كان قلوب الصناعيين مفهوما .

ساورت الرأسماليين الفرنسيين شكوك كبيرة حول ما اذا كانت
التشريعات العمالية ستوقف حتما عند النقطة التي وصلت اليها . فقد
دفعت الثورة الغازية إلى السطح بسائر المشاكل العائقة والمشاريع
الاشتراكية الممكنة ، وتحدث الناس في كل مكان وكتبوا عن المجتمع
الاشتراكي الجديد . وكان الرأسماليون الفرنسيون يعتبرون ملكيتهم مهلة طالما
يقي بلان في قصر لو كسمبرج يلقي خطبة الاشتراكية باسم الجمهورية ، فسحب
رجال المال ورؤوس أموالهم من السوق ، وساءت الأسهم والوصفة انشيتا ،
لشك الطبقة المانكة في النظام الجديد وقلتها المتزايدة ، فاختلت المصانع
بصورة متزايدة باضطراب ، وتنامت البطالة أكثر فأكثر ، وطرح الرأسماليون
شعارا حول ضرورة ضرب الاشتراكيين والشيوعيين دون رحمة ،
قبل ان تعود الثقة المفقودة ، وينتظم سير الاعمال .

تركت حكومة لوي فيليب للجمهورية حيزا ماليا كبيرا . ليست
حاجة الدولة إلى المال مسألة خطيرة في النظام الملكي ، مادام المصرفيون
يربحون من القروض والدفعات المالية التي يقدمونها للدولة ، وقد
اعتبر العجز مسألة لاثير القلق في العهد السابق . أما الان ، فان الحكومة
الجمهورية كانت تفتقر إلى الأموال ، كما قللت الازمة المتفاقمة
مناخيل الدولة ، واتهمت الورش غير المنتجة مبالغ متزايدة ،
وامتنعت المصارف عن اقراض الجمهورية . هكذا وجدت الحكومة نفسها
في حيرة مؤلمة ، فهي لا تعرف طريقة تستجيب بها لالتزاماتها المالية ،

لأسيما وان الجمهوريين البرجوازيين كانوا يعارضون الاجراءات
العنيفة ضد الرأسماليين مثل القروض الاجبارية أو الاصدارات التقديرة
ذات السعر الاجباري ، لمخوفهم من ان تسوقهم إلى دكتاتورية
اقتصادية تتطور عنها بالضرورة دكتاتورية سياسية وارهاب من نمط
ارهاب ١٧٩٣ . كما لم يجرؤ احد على ايقاف الدفع للعاطلين ، لانه
كان ضمانا للسلام الداخلي .

اقام حزب الجمهوريين البرجوازيين المسيطر حساباته على اقرار
الطبقة المالكة بالجميل ، فقد جنبت سياسته البلاد الحرب الأهلية وحمت
الملكية الخاصة وكبنت سائر « التوازع الارهابية » . وانتظر ان تقدم
البرجوازية توضيحات أخرى لإقراراً منها بفضله . لهذا السبب اقترح
جارنييه ياجي ، وزير المالية ، إضافة تبلغ ٤٥٪ على الضريبة الاصلية ،
لنكون بمثابة اقتطاع استثنائي تقتضيه الازمة . لم يبد الوزراء الاشتراكيون
سوى مقاومة ضعيفة ومترددة لهذا الاقتراح ، فاقرت الحكومة الموقفة
هذا القانون — الكارثة . لم تكن الحكومة تريد المساس بالرأسماليين ،
ولم تستطع في الوقت نفسه اغضاب العمال ، فما كان منها الا ان ألقت
بعبء الازمة على كاهل طبقة ضعيفة الصوت في باريس هي طبقة
المزارعين ، وخاصة جماهير الفلاحين الصغار منها . تلك كانت خطواته
سياسية ثرقت عليها نتائج كارثية بالنسبة لاتجاهي الديموقراطية
الفرنسية . ان الجمهورية التي ولدت وسط صخب عظيم لم تفعل شيئاً
مفيداً لسكان الارياف ، وهاهي الان ترفع عليهم سيف الضرائب .

كان الشعب الفرنسي قد احتج بأسره تقريباً على اساليب حكم
لوي فيليب . وعندما اطيح به صار على الفلاح الذي كان يدفع في

ظل الملكية المقبلة ضريبة لا تتجاوز عشر فرنكات، ان يدفع للجمهورية ٥ و ١٤ فرنكا . ثم جاء تعليل هذه الزيادة ليحقق بدوره ضرراً كبيراً بالجمهورية، فقد قيل : ان النقود ستستخدم قبل كل شيء لأطعام العاطلين الباريسيين . كان جمهور الفلاحين الصغار ، وعلى رأسه الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون سيفهمون بالتأكيد برنامجاً شعبياً يوحد الشغيلة في المدينة والريف ، لكنه كان من المستحيل اقناعهم بتقديم تضحيات لمدينين لا يعملون . لقد مزقت الحكومة الديمقراطية ، مدفوعة برغبتها في عدم ازعاج الرأسماليين ، الجبهة الموحدة بين المدينة والريف ، وهيجت الفلاحين ضد العمال وضد النظام الجديد ، وزعزعت اساس الجمهورية كشكل للدولة .

لاحظ الديموقراطيون الاشتراكيون والعمال النشطون سياسياً في باريس خلال شهر نيسان، ان التطورات تسير في اتجاه غير موات لهم . وتناقلت التقارير حول المزاج السيء لسكان الاقاليم . لكن مفوضي ليمرو رولان لم يفعلوا اي شيء وعندما انحط القلق يساور الحزب حول النتائج المرتقبة لانتخابات الجمعية الوطنية ، خطرت لقيادته فكرة تعبئة هي المطالبة بتأجيل الانتخابات . فنظمت حملة تحريضية كبيرة في باريس عن طريق الاجتماعات الشعبية للمطالبة باجراء الانتخابات في وقت لاحق ، بزعم ان الثورة المضادة قد سيطرت طيلة خمسين عاماً في فرنسا ، وان الدعاية للحرية كانت ممنوعة ، مما ابقى جماهير المدن الصغرى والريف في حالة من الجهل تسهل على الرجعيين تضليلها . كما قيل انه لا بد من مرور وقت معين يقوم الجمهوريون فيه بتوعية الجماهير في سائر انحاء فرنسا .

كان الجمهوريون الاشتراكيون سيتجنبون هذه الغلطة الكبيرة ، لو انهم درسوا بصورة أفضل عبر ودروس الثورة الكبرى . بعد العاشر من اب عام ١٧٩٢ لم يفكر روبسيير مطلقا بطلب تأجيل الانتخابات للمجلس الوطني ، مع ان حق الاقتراع للمجلس كان من الناحية التقنية اسوأ بكثير من حق الاقتراع العام سنة ١٨٩٨ . كان روبسيير واصدقاؤه يعرفون تماماً ان الانتخابات ستكون في غير صالح حزبهم ، لكنه كان من غير المعقول نفسيا التحريض باسم الديمقراطية ضد انتخاب جمعية وطنية في اعقاب ثورة شعبية ناجحة . والحقيقة ، ان الاشتراكيين الراديكاليين ارتكبوا في الثورة الالمانية ، التي اعقبت التاسع من تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، غلطة جعلت تطور المانيا يشبه شيئا كبيرا التطور الفرنسي عام ١٨٩٨ ، عندما دعوا إلى ارجاء الانتخابات ، لاحساسهم ان غالبية الشعب ليست إلى جانبهم . أما لينين ، فانه لم يعارض مطلقاً انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية الروسية عام ١٩١٧ ، بل ترك حكومة كيرنسكي تقوم بجسرة الانتخابات .

مع تزايد مطالبة الديموقراطيين الاشتراكيين الفرنسيين بتأجيل الانتخابات ، تزايدت مطالبة البرجوازية الفرنسية بتحديد موعد مبكر لها . لم يحقق الديموقراطيون الاشتراكيون شيئاً سوى هزيمة اخلاقية وازعاجا اخر للفلاحين والفتة الوسطى الصغيرة في الاقاليم ، التي اعتقد سكانها ان رجال الصفقات السياسية في باريس يستغلونهم ، ويرجئون لهذا السبب ساعة الحساب . واخيراً ، اجريت انتخابات الجمعية الوطنية يوم ٢٣ نيسان . من الناحية التقنية ، كانت الانتخابات أكبر تمثيلية ديموقراطية شهدتها فرنسا حتى ذلك الحين ، اذ كان عدد من يحق لهم الادلاء باصواتهم حوالي ٩,٥ مليون ناخب ، اشترك منهم في

الاقتراع حوالي ثمانية ملايين انسان . جاءت النتيجة سيئة بالنسبة للديموقراطيين الاشتراكيين إلى درجة لاتصدق ، فمن أصل ٩٠٠ نائب كان هناك مائة فقط من انصار الريفورم مقابل مائة نائب للثورة المضادة الكاثوليكية من انصار البوربون من السلالة القديمة . كما انتخب مائتا نائب ملكي من اتجاه تيير ، فاذا بالملكية تستولي على ثلث مقاعد الجمعية الوطنية بعد شهرين فقط من قيام الجمهورية الديمقراطية. تلك كانت فاتورة حساب سكان الارياف لضريبة ال ٤٥٪ ، والسياسة الزراعية المخربة لسادة العهد الجديد .

تكونت أغلبية النواب في البرلمان الجديد (حوالي ٥٠٠ نائب) من الجمهوريين البرجوازيين من حزب التاسيونال . ان نتيجة الانتخابات ماكانت على هذا القدر من السوء ، لو أن هؤلاء النواب كانوا مثل لامارتين ، ديموقراطيين ليبراليين حقيقيين ، أي انصارا للملكية الخاصة ، وللحرية السياسية وللمصالحة الطبقية . الا ان غالبية هؤلاء الديموقراطيين الجمهوريين المزعومين تشكلت من رجعيي المدن الصغيرة والريف الغاضبين . لقد كانوا ممثلين لصناعيين صغارا يريدون عودة حكم لوي فيليب ، وفلاحين غاضبين يطالبون بتصفية الحساب مع الباريسيين الذين لايفعلون شيئاً . هؤلاء النواب ، وهم محامون من المدن الصغيرة ، وملاك عقاريون وضباط خارج الخدمة . . . الخ ، اسموا انفسهم جمهوريين ، بسبب عدم وجود مصلحة لهم في عودة البوربون ، لكنهم عارضوا جمهورية تقوم على تطور اساسه الحرية والمصالحة الطبقية ، وطلبوا بقبضة حديدية ضد كل مايلدكر بالبروليتاريا والاشتراكية . ومن البدهي ان النواب الملكيين الثلاثمائة في الجمعية الوطنية كانوا يدفعون الجناح اليميني من الجمهوريين البرجوازيين إلى الصدام المباشر مع عمال باريس ومع الاشتراكيين .

هزم الديموقراطيون الاشتراكيون بعد ان ارتكبوا خلال الشهرين
الآخريين اخطاء جسيمة في سائر قضايا السلطة والتاكيد الانتخابي .
في مواجهة هذه الهزيمة كانت تبرز الانجازات الكبرى للوي بلان .
كانت الديموقراطية الاشتراكية عاجزة في ظروف ذلك الوقت ، وحتى
لو توفرت لها اكثر القيادات عبقرية ، عن كسب غالبية الشعب الفرنسي
والوصول إلى السلطة السياسية خلال شهرين . لقد كان على الديموقراطيين
الاشتراكيين توطئتهم على خوض معركة طويلة من مقاعد
المعارضة . والحقيقة ، ان معنى النتيجة الانتخابية كان واضحا لسائر
سياسي فرنسا ، اذ ان اغلبية الجمعية كانت برجوازية كبيرة ومقاتلة
ومصممة على الدفاع عن الملكية الخاصة . لم يبق مكان للوزراء الاشتراكيين ،
الذين كان عليهم ان يتركوا الوزارة فورا ، ليشرحوا لعمال باريس
الوضع الحقيقي ، ويذهبوا إلى المعارضة دون تسرع مغامرة .

عندما اجتمعت الجمعية الوطنية في باريس في مطلع ايار لتشكيل
حكومة جديدة ، حدثت مفاجأة غريبة ، فقد اخذ لا مارتين واصلغاؤه
المقربون يشعرون بالذعر من الجناح اليميني الغاضب لحزبهم ، ومن
اقتراب الثورة المضادة ، ويبحثون عن التوصل مع اليسار ، رافضين
التخلي عن التعاون مع الديموقراطيين الاشتراكيين . اخيرا تم التوصل
إلى حل اقتضاه الاجراج ، قوامه التضحية بالوزيرين الاشتراكيين بلان
والبرت على مذبح الأغلبية البرجوازية الجديدة في البرلمان ، مقابل
السماح باستمرار نشاطهما في لجنة قصر لوكسمبرج . بقي لياسرو
رولان في الحكومة ، وتقرر تشكيل لجنة تنفيذية من خمسة اعضاء
للاشراف على اعمال الوزراء ، إلى حين اقرار المستشار الجديد لفرنسا
في الجمعية الوطنية ، على ان يكون اربعة من اعضائها من اتجاه

الناسيونال (وهم لامارتين وماري وجارنييه باجي واراجو) وواحد من اتجاه الريفورم هو ليدرو رولان . اعطي اعضاء اللجنة الخمسة من مناصبهم الوزارية ، ففقد ليدرو رولان وزارة الداخلية التي اخذ يديرها وزير جمهوري برجوازي موثوق . أما ماري ، فقد ترك وزارة العمل ليتولاها الرجعي المتزمت تريلات ، وصار الجنرال كافينياك وزير للحرب بدلا من اراجو . كانت الاغلبية البرجوازية في الجمعية الوطنية مائتة مضطربة في الايام الاولى من نشاطها البرلماني ، ولا تعرف بعد موازين القوى بصورة دقيقة ، فقبلت مبدئيا بالحكومة الجديدة .

ترتب على بقاء ليدرو رولان في الحكومة نتائج اساسية ، ليس اهمها تزايد عجز الديمقراطيين الاشتراكيين من يوم لآخر ، ووعي الاغلبية الرجعية في الجمعية الوطنية لقوتها بوضوح متزايد ، وشروعها العمل من وراء ظهر الحكومة ، واطاعة الجيش والادارة للثورة المضادة البرجوازية وليس لوزراء المصادفة الديمقراطيين . أما النتيجة الأكثر أهمية لبقاء ليدرو رولان في الوزارة ، فكانت عزلة الحزب والديموقراطية الفرنسية عموما منذ بداية ايار ١٨٤٨ عزلة كلملة عن العمال الفرنسيين . لقد كان واضحا ان اغلبية الجمعية الوطنية عازمة على تهديم سائر الانجازات الاجتماعية للثورة الفرنسية . بقاء حزب ليدرو رولان في الوزارة وتفضيذه للقرارات الرجعية للجمعية الوطنية ، ابتعد العمال عنه ، وانهارت صروح العواطف الموالية لهم التي كان يظهرها في دعايته قبل الثورة وفي بداياتها . وعندما انفجر الصراع الطبقي ، اتضح ان الديمقراطيين الفرنسية ليست مؤهلة للدفاع بوضوح وحزم عن قضية الجماهير العاملة . من جهة اخرى ،

فان الطبقة الرأسمالية لم تكن تثق من جانبها بالنقادة الديموقراطيين، ولهذا وجدت الديموقراطية نفسها منذ ايار ١٨٤٨ في دور مضحك وتافه بين الجيشين المتعادين . بهذه الصورة ضاع ثراث روبسيير بامره.

اذا كان الحزب الشرعي والرسمي للديموقراطيين الاشتراكيين قد اخفق ، فهل برز من صفوف الديموقراطية غير الشرعية ، اي من من العصب السرية التي ناضلت في ظل لوي فيليب من اجل الجمهورية، قادة جدد للشعب العامل ؟ . بين الجمهوريين الثوريين الذين حررتهم ثورة شباط من السجون ، كان بلانكي وباربيه ابرز الوجوه . كان بلانكي ابرز رؤوس الديموقراطية الفرنسية باتجاهاتها المختلفة ، والسياسي الواقعي الوحيد ، الذي لم تضلله الشعارات التي اطلقتها ثورة شباط واحزابها . فقد طالب بالترع التام لسلح الرأسماليين والعسكريين ، وتسليح الشعب العامل ، واعتبر الأمور الاخرى ثانوية ، مادام هذا المطلب الاساسي لم يتحقق . لم يكن بلانكي انقلابيا أو مغامرا ، بل جسد الضمير الحي للديموقراطية الفرنسية ، وهذا ماعاد عليه بمقت وحقد السياسة الرسميين ، كالوزراء واتباعهم .

كان نفوذ بلانكي محدودا على عمال باريس عام ١٨٤٨ ، فأسس نادياً نشر في اجتماعاته افكاره . ونظرا لوجود عدد كبير من النوادي الديموقراطية والاشتراكية ، التي افترق زعمائها لوضوحه الفكري، فقد انضم هؤلاء إلى الحملة ضده ، وخاضوها بوسائل تفتقر إلى الشرف . رأت كل الاطراف في بلانكي روحا شريرة للثورة الفرنسية ، وارهائياً ومباشرا بالحرب الأهلية . واعتبرته البرجوازية عدوها اللدود، فكانت النتيجة ان امضى القسم الأكبر من حياته في السجون .

حال التحريض ضد بلانكي خلال شهري اذار ونيسان من عام ١٨٤٨ دون استرداد الحركة الديمقراطية الفرنسية لعافيتها . وعندما انهار الحزب الرسمي ، لم يبق في باريس سوى كومة حائرة من النوادي والمحرضين . في هذه الفوضى ، عجز بلانكي عن فرض رأيه ، وتحولت البروليتاريا الباريسية ، بعد ان تخلت الاحزاب عنها ، الى كرة يتقاذفها المغامرون وعملاء الشرطة . لم يكن قيام عمال باريس بانفاضة ثانية تفرض ثورة ثانية مسألة ميؤوساً منها ، كما كان في ايار ١٨٤٨ وزاد الطين بله ان التاكسيك الغيبي للديموقراطية احدث غربة حقيقية بين الفلاحين وبين هؤلاء العمال . ليس صحيحاً ان باريس اخذت دوماً زمام القيادة في الثورات الفرنسية ، وان الاقاليم تسير وراء شعارات العاصمة . الحقيقة ان الحركات السياسية الباريسية انتصرت فقط ، عندما توافقت مع ارادة اغلبية الشعب الفرنسي . واذا كان اقتحام الباستيل عملاً عميق الدلالة ، فلأن الفلاحين كانوا عازمين في كل مكان على اقتحام باستيلاتهم . في ايار وحزيران من عام ١٧٩٣ ، استطاع حزب الجبل احراز النصر ، لان الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت تحقر زمرة رولاند . اما ثورة شباط ، فقد انتصرت بفضل الاتفاق الكامل بينها وبين الاقاليم ، كما انطلقت الحركة ضد لوي لوي فيليب في شتاء ١٨٤٧ / ١٨٤٨ من الاقاليم ، قبل ان تنتقل إلى العاصمة فيما بعد .

إن التيار المضاد للثورة ، الذي ساد في نيسان وايار بصورة مؤقتة الريف والمدن الصغرى ، كان سيؤدي حتماً إلى عزلة تامة لاية انتفاضة في باريس . وعندما تكون القرية والمدينة الصغيرة ضد الانتفاضة ، وتكره الطبقة الوسطى البرجوازية « الارهابيين » و « الفوضويين » ، يكون من المسلم به ان الجيش النظامي والقسم البرجوازي من الحرس

الوطني سيطلقان النار دون تردد على العمال . وقد زاد الطين بلة ذلك
الانقسام المشؤوم في باريس نفسها بين العاطلين المنظمين تنظيما قويا
في الورش الوطنية ، والذين مازالوا على ولائهم للحكومة ، وبين
عمال المصانع الميالين إلى الديمقراطية الاشتراكية . سعى المحركون
السريون للإدارة الفرنسية إلى قبول أعداد كبيرة من عمال الورش
الوطنية في الحرس الوطني ، فتلقي هؤلاء العمال الموالون للحكومة
بندقية ، وشكلوا أغلبية تشكيلات الحرس في الأحياء العمالية . من جهة
أخرى ، كان الديمقراطيون النشطاء متقسمين على أنفسهم ، فكان باربي يمت
بلائكي ، ويعلن استعداداه للتعاون مع الحكومة من أجل تدميره . وأخيرا ،
فإن وجود ليدرو رولان في الحكومة قد حير بعض فئات الشعب .
إن البرجوازيين الصغار الراديكاليين وبعض العمال لم يفهموا التبدل
الذي أصاب وضع الديمقراطيين الاشتراكيين ، وكانت الانفضاضة
ضد حكومة ليدرو رولان بالنسبة لهم عملا يقتل الأخ فيه أخاه .

وجدت القوى السياسية للديمقراطية والاشتراكية الفرنسية نفسها
في أيار من عام ١٨٤٨ في أعماق نقطة جذر وصلت إليها الحركة . ولم
يكن يوجد بين القادة من ينصح آنذاك بثورة ثانية ، كما أبدى عمال
باريس منذ ٢٤ شباط حدا أعلى من ضبط النفس . صحيح أن بعض
المظاهرات الجماهيرية السلمية قد حدثت ، إلا أنه لم تحدث على الإطلاق
أعمال عنف واراقة دماء . هذا السلوك المنضبط لعمال باريس لم يكن
يعجب الجناح اليميني للجمهوريين البرجوازيين ، الذي اعتبر حكومة
اللجنة الخماسية ضعيفة ومتردة ، وطالب بسياسة اليد القوية في التعامل
مع العمال بدلا من سياسة الحلول الوسط . أما الرجل الذي كان الجناح

اليمني بمحضه ثقته ، فكان وزير الدفاع الجديد الجنرال كافينياك .
كان اليمن الجمهوري البرجوازي يريد انتهاز اول فرصة لاسقاط
اللجنة التنفيذية ، ، والقضاء بالرصاص على عمال باريس ، ولإقامة
الديكتاتورية العسكرية لكافينياك .

لان عمال باريس لم يكونوا يريدون القيام بانفضاضة ، فقد وجب
تدبير الأمر بطريقة مناسبة . كان قد دعي في الخامس عشر من ايار
إلى تظاهرة كبيرة لسائر الديموقراطيين والاشتراكيين من أجل بولونيا .
هذه التظاهرة لم تكن امرا جللا ، كما لم يكن مرورها امام الجمعية
الوطنية في استعراض للقوة مسألة خطيرة سياسيا . الا انه كان
من الممكن ان يتدس بعض المخربين فيها ، محاولين استغلالها لغاياتهم
الخاصة . حذر بلانكي دون جنوى من هذا الخطر ، فالحمامة
لبولونيا كانت كبيرة لدى العمال . حين لم تجد تحذيرات بلانكي
أذناً صاغية ، اضطر للاشتراك مع ناديه في المظاهرة ، كي لا ينزل
عن العمل الديموقراطي العام .

كانت مجريات الخامس عشر من ايار غريبة وغير مفهومة تماما .
فقد ظهرت الجماهير ، وفق ما هو مخطط ، امام الجمعية الوطنية .
وكانت الحكومة قد اتخذت منذ وقت طويل سائر الاستعدادات
الضرورية لقمع الاضطرابات في باريس ، فحشدت قوات كثيفة
في العاصمة وضواحيها ، ووضعت الجيش النظامي والحرس الوطني
المتحرك على اهبة الاستعداد . علقّت الحكومة دوماً أهمية خاصة على
حماية الجمعية الوطنية من أي ازعاج . والحال ، انه لم يحدث يوم ١٥ ايار
ما يكر صفو الجمعية ، فقتلوا التظاهرة إلى امامها ، لتجد مدخل البناء

مفتوحة وغير محروسة . تسالت قلة صغيرة من عمال باريس إلى قاعة الاجتماعات ، حيث عبرت للنواب عن تلمس العمال وحدثت بعض الضجيج . لم تشهد القاعة أي عنف جدي ، وسيطر العمال طيلة ثلاثة ساعات على قاعة اجتماعات الجمعية ، دون ان تسرع اية قوة مسلحة لحماية البرلمان . خلال هذه الساعات الثلاث ، كان مايجري حادثة عرضية دون اية اهمية سياسية جوهرية . فجأة اعلن شخص مشكوك بامره ومتهم بالتعاون مع الشرطة حل الجمعية الوطنية باسم الشعب . عندئذ اقنع متظاهرون كثيرون ، وحتى بعض القادة الديموقراطيين ، انفسهم ان الثورة الثانية قد انتصرت ، فالجمعية الوطنية انهارت والقوات المسلحة فشلت في حمايتها . في هذه الاثناء كان عدد من المتظاهرين قد دخل دار البلدية ليعلم من هناك قيام حكومة عمالية ثورية ، فما كان من باربي والبرت الا ان ذهبا ، لتقصر نظرهما ، إلى دار البلدية مع المتظاهرين . حين ثبت بهذه الطريقة واقع الانتفاضة السياسية ضد الحكومة الشرعية ، وصلت القوات فجأة ، لتستعيد دار البلدية دون مقاومة ، وتعتقل باربي والبرت وبعض المتطرفين المعروفين ، ومن بينهم بلانكي . هكذا انتهت « انتفاضة » عمال باريس الراديكاليين ، التي كانت الحكومة تتوقعها بخوف وقلق . لقد كانت انتفاضة دون اوراق دماء ، وحدثت كخصل في مسرحية رديئة . ان الديموقراطية والاشراكية لم تهزتا وحسب ، بل اظهرتا فضلا عن ذلك عجزا قاضحا ومضحكا .

لا يشك اي انسان يمتلك ولو بعض الخبرة حول مجريات الحركات الشعبية في ان عملية الخامس عشر من ايار عام ١٨٤٨ لم تكن سوى استفزاز كبير وتدييسر بوليسي . أما هدفها السياسي

فهو واضح كل الوضوح : لقد اراد المحركون السريون ان تضد الجماهير إلى الجمعية الوطنية ، كي ترتكب هناك حماقاتها ، ولا بأس عليها ان هي مارست قليلا « الثورة الاشتراكية » ، لان من شأن ذلك ان يقدم الذريعة المطلوبة لاقامة الدكتاتورية العسكرية واسقاط الحكومة . على كل حال ، فان كل شيء جرى بسرعة وبطريقة بائسة . لم يبد رجال الانتفاضة اية مقاومة ، فلم ير الجيش مبررا لا لطلاق النار ، ووجد الجنرالات ورجال السياسة انفسهم مضطرين لانتظار سانحة افضل . ظهرت الديموقراطية الفرنسية في الخامس عشر من ايار في حالة مخيفة من التفتك والانحلال ، فكان الحزب الديموقراطي - الاشتراكي عاجزا في الحكومة قدر ما كان عاجزا بين الجماهير . وافتقر قادة النوادي إلى النفوذ والسلطة ، فاذا بعمال باريس فريسة سهلة لأي مغامر مشبوه . وليس من قبيل المصادفة ان التحريض البونابرتي قد انتعش بعد الخامس عشر من ايار . ان العمال . وقد فقدوا الايمان بالديموقراطيين والاشتراكيين ، تذكروا من جديد القيصر ، واعتقدوا ان الاوضاع لن تصبح اكثر سوءا في ظل بوناپرت جديد .

واصل اتجاه الجمهوريين الرجعيين المعادين للعمال والموالين للدكتاتورية نشاطه ، بدعم من الاحزاب الملكية في الجمعية الوطنية . فتم حل اللجنة الحكومية للعمال في قصر لوكسمبورج ، ونحصر العمال تمثيلهم القانوني ، وأعلنت الحرب على مبادئ حق الائتلاف العمالي وعقود الاجور . الا ان ليدرو دولان بقي في الحكومة وكان مايجري لايغنيه . لم يأبسه ثواب الاقاليم للورش بوصفها قلاءا للسلام الاقتصادي البرجوازي ، بل رأوا فيها مؤسسات تبدد اموال الضرائب وتمول الكسل . وكان الرأسماليون

يمقتون مبدأ حق العمل الذي تدين الورش له بوجودها . أما الصناعيون ، فكانوا يعلنون انفسهم بالتخريج لطور من النهوض الاقتصادي ، في اعقاب الانتصار النهائي على الاشتراكية . وكانوا يرغبون في عمال مطيعين ورخيصين لمعاملهم ، ويرون في حل الورش شرطاً أولياً لعودة الصحة إلى الصناعة الفرنسية على اساس رأسمالي .

لم يكن للورش الوطنية باجورها المنخفضة وأعمال الطوارئ السخيفة التي تنجزها ، وتنظيمها العسكري ، وتضليلها السيامي للعمال ، علاقة بأي شكل من اشكال الاشتراكية . وقد كان لوي بلان على حق ، عندما رفض تحمل اية مسؤولية عنها . كما لم يرغب اي اشتراكي في تأييد الورش بالشكل الذي كانت عليه . لكن القضية التي كانت مطروحة تمحورت حول الظروف التي يرجع عمال الطوارئ فيها إلى المعامل : هل يرجعون اليها حسب تعرفه اجور معقولة أم يضحى بهم على مذبح الرأسمالين ؟ . لقد اختارت اغلبيه الجمعية الوطنية الطريق الثاني ، وارتأت حل الورش بطريقة مفاجئة وامتزازية ، واضعة العمال أمام أحد خيارين : الموت جوعاً أو العمل بادنئ الاجور في المصانع . أما اذا رفض العمال الاتصياح ، وقاموا بانفضاضة ما ، فإن الجيش سيندبر امر قمعهم .

تحولت مسألة الورش الوطنية إلى اختبار للقوة بين رأس المال والعمل ، مع ان أكثر اقسام البروليتاريا اعتدالا وعداءا للاشتراكية وتعلقا بالسلام الاقتصادي هو الذي كان سيذهب ضحية للعنف الرأسمالي . وتطورت في الوقت نفسه قضية الورش إلى ازمة كبيرة للديموقراطية الليبرالية . كانت الديموقراطية الاشتراكية قد لفظت

انفاسها سياسيا منذ ١٥ ايار ، رغم دور الكومبارس الذي كان ليدرو
رولان مصرا على لعبه في الحكومة ، ويمارسه ففر من اصلقاته في
البرلمان . في حين كانت الديمقراطية الليبرالية ، المتجسدة في لامارتين
وماري واترين ، مازال من الناحية الصورية في السلطة ، بفعل سيطرتها
على اللجنة التنفيذية العليا . هذه الديمقراطية هي التي خلقت الورش
تحت شعار المصالحة الطبقية ، وهي التي حولتها بمساعدة توماس
إلى جهازها السياسي . لهذا السبب كان حل الورش يعني ضربة اساسية
تسد إلى الحكومة الليبرالية . إلى ذلك ، فإن الجناح اليميني كان يتظر
الفرصة المناسبة لاصقاط الحكومة الليبرالية ، واعتقد ان الازمة التي
ستنشأ من حل الورش ستقدم له مثل هذه الفرصة على طبق من ذهب .
وافقت اللجنة الحكومية برئاسة لامارتين على حل الورش ، لكنها
رأت ان يتم الحل على مراحل ودون استفزاز للعمال . غير ان اغلبية
الجمعية الوطنية كانت تسعى وراء الاستفزاز بالذات ، لتكسب منه
سياسيا . كان موقف اللجنة في هذا الصراع يائسا إلى ابعد حد ، خاصة
بعد ان اتفق جارفيه باجي مع اتجاه كافينياك ، واتخذت أمره من وراء
ظهر زملائه الاربعة ، الذين لم يهتدوا إلى مخرج من الورطة ، واضطروا
في النهاية إلى الرضوخ للارادة المتوعدة للجمعية الوطنية . قام وزير
العمل تريلات من جانبه بكل ما من شأنه دفع العمال إلى اليأس ، وعندما
حذره توماس من عواقب افعاله وتنبأ بانتفاضة يقوم بها العمال اليائسون ،
امر باعتقاله وابجاده عن باريس . هذه الواقعة هي البرهان الاكبر على
الطريقة الخفية التي استخدمها أكبر حزب فرلسي انذاك لاكرام
العمال على القيام بانتفاضة حزينان .

في هذا الوضع اليائس ، استيقظ لدى قسم من عمال الطواريء الوعي الطبقي ، فسعى نحو اقامة علاقات مع العمال الثوريين في المصانع ، وتذكر سنة ١٧٩٣ و ٢٤ شباط ١٨٤٨ . كان هؤلاء العمال يملكون بنادق بوصفهم اعضاء في الحرم الوطني . وبما انهم اعتادوا في الورش الوطنية على شكل مامن التنظيم العسكري ، فقد فضلوا الموت بشرف على الموت البطيء جوعا باسم الجمهورية البرجوازية .

بدأت الانتفاضة في الثالث والعشرين من تموز في الاحياء العمالية بباريس . لم يقف أي حزب ميامي أو أي قائد معروف إلى جانب العمال ، فالحزب الديمقراطي لم يعد موجودا ، ومن اسموا انفسهم وريثة حزب الجبل ، تنكروا بعين لمهمتهم . وهكذا قاتل العمال الباريسيون البسطاء لوحدهم من أجل تقاليد روبسبير .

كانت الحكومة البرجوازية الليبرالية الضحية الاولى للانتفاضة، اذ اقتحمت مجموعة من النواب الغاضبين صباح يوم ٢٤ تموز مكاتب اللجنة التنفيذية ، وطالبت باستقالة فورية لرجالها الخمسة ، الذين اعلنوا انهم لن يرضخوا الا لقرار اصولي من الجمعية الوطنية . عندئذ صدر القرار بسرعة ، ونقلت الجمعية السلطة التنفيذية بأسرها إلى إلى الجئرال كافينياك . اذا كانت الديمقراطية الاشتراكية قد انهارت في الخامس عشر من ايار ، فان يوم الرابع والعشرين من حزيران شهد نهاية الديمقراطية الليبرالية . لقد تركت كل منهما ساحة الصراع بيؤس يفوق بيؤس الاخرى .

تكررت مسرحية ١٥ ايار ، حينما بدأت الاضطرابات العمالية في الثالث والعشرين من تموز في باريس . لم يجد الثائرون في البدء أية

مقاومة ، واحتلوا الاحياء العمالية ، واقاموا فيها المتاريس . . . الخ .
لو ان الحكومة استخدمت قوتها المسلحة الكاملة في الاحياء العمالية
يوم اعلان قراراتها حول الورش الوطنية ، لما حدثت انتفاضة لها
الابعاد الكبيرة التي اتخذتها . لكن اصلقاء الدكتاتورية العسكرية
كانوا يريلون قتال شوارع حقيقي ، لتتم لهم تصفية الاشتراكية
والديموقراطية تصفية كاملة . ان الاستقزاز الحقيق الذي اعد حزب
كافينياك بواسطته انتفاضة تموز ١٨٤٨ يشبه سلوك الحكومة القيصرية
في روسيا عام ١٩٠٥ ، فقد تركت حركة الكاهن جابون العمالية
تنضج ، قبل ان تعد لها حمام الدم .

لم يكن حظ انتفاضة عمال باريس في النجاح كبيرا . والحال ،
ان العمال قاتلوا بشجاعة اليأس ، لذا لم ينتصر كافينياك الا بعد معركة
استمرت ثلاثة ايام دفع خلالها الالف الناس حياتهم . بعد نجاحه ، بقي
الجنرال على رأس حكومة شكلها من وزراء ينتمون إلى الجناح اليميني
لما سمي بالجمهوريين المعتدلين ، وقمع بعنف قاس اية تأمة معارضة
تصلر عن الجماهير الشعبية . اثناء ذلك ، انتهت الجمعية الوطنية
عملها بوضع الدستور الجمهوري لفرنسا ، الذي ابقى على حق
الاقتراع العام ، لان الطبقة السائدة لم تكن تخشاه ، مادامت
قادرة على خنق اية معارضة بواسطة الشرطة والقضاء والعسكر . ان
حق الاقتراع العام يصبح مجرد قضية شكلية فارغة ، متى كانت
الدكتاتورية العسكرية قادرة على قمع أي حزب او ناد او تجمع او
جريدة . هذا ما فكر به الحزب الفرنسي الحاكم ، حين ادرج في
دستوره مبدأ الانتخاب المباشر لرئيس الدولة من قبل الشعب . لكن حق
الاقتراع العام لعب لعبته مع حزب كافينياك ، فقد كان على الشعب

الفرنسي ان يتخّذ في العاشر من كانون الاول رئيسا للجمهورية . دعيت
البرجوازية المالكة والملاك العقاريون والبيروقراطية في غالبيتها الساحقة
ترشيح كافينياك ، بوصفه منقذ المجتمع والملكية الخاصة . أما ليدرو
رولان ، فقد واصل ، فور تركه الوزارة ، تحريضه الشعاري وكان
شيئا لم يكن . لقد اساء واصداقائه لاسم حزب الجيل ، الذي احتكروه
لأنفسهم ، ووصلت الاساءة إلى درجة قبوله بالترشيح إلى منصب
رئيس الجمهورية باسم « الديمقراطية الاجتماعية » ، في حين رشح
لا مارتن نفسه عن الديمقراطية المسالمة ، واسميت مجموعة من
الاشتراكيين المتطرفين مرشحا خاصا بها هو راسبل .

لم يكن باستطاعة أي عامل متمتع بقدر من الوعي الطبقي التصويت
لكافينياك أو ليدرو رولان . وكان ترشيح راسبل بلا معنى تماما .
هكذا قررت غالبية الشعب الفرنسي اختيار المرشح الآخر ، الذي
رشح نفسه إلى جانب مرشحي الاحزاب الاربعة ، وهو لوي نابليون
بونابرت . كان حفيد القيصر انسانا ثافها تماما ، لم تقل وعوده
الانتخابية اي شيء على الاطلاق ، لكن الاسم والتقليد كانا في خدمته .
فقد تعلق العمال الفرنسيون ، بعد أن يشوا في الاشهر الاخيرة
من الجمهورية والديموقراطية ، بذكريات الامبراطورية القيصرية .
واذا كانت ورقة الاقتراع لصالح نابليون لن تفيدهم شيئا ، فانها
ستكون على الاقل انتماءا لمجزرة حزيران ، وجواب البروليتاريا على
استغزازات كافينياك والاغلبية البرلمانية . انتخب الفلاحون بلورهم
نابليون بونابرت ، لعدم ثقتهم بالملكية ، ولان الجمهورية خيبت امالهم
بالضريبة الاضائية ، التي حصلها كافينياك بقسوته المعهودة . لقد تنصل

الفلاح ، شأنه شأن العامل ، من الجمهورية واعطى صوته الانتخابي
لنابليون .

فاقت نتائج الانتخابات سائر التوقعات والمخاوف . كان الاقبال
على الاقتراع كبيراً جداً ، وادلى سبعة ملايين ونصف مواطن بأصواتهم ، فكان
نصيب لامارتين منها ٨٠٠٠ صوت (يدل هذا الرقم القاه على نوع الحب
الذي كان الشعب الفرنسي يكنه انذاك للديموقراطية الليبرالية) وحصل
ليدورولان على ٣٧٠ ألف صوتاً ، وراسبل على ٣٦ ألفاً ،
وكافينياك على ١,٥ مليون صوت ، بينما نال نابليون بونابرت ٥,٥
مليوناً من الاصوات . هكذا انجزت البونابرتية توحيد الجماهير
العاملة بعد ان فشلت الديموقراطية في تحقيقه . فيما بعد ، خاب امل
عمال وفلاحي فرنسا في رئيسهم ، الذي لم يفكر بالحكم لصالح الشعب
العامل ، بل وضع سلطته بعد قليل في خدمة الرجعية الرأسمالية والعسكرية .
كانت البونابرتية ، وبغض النظر عن الطريقة التي سيتحول بها مزاج
الشعب الفرنسي في السنوات اللاحقة ، وطيدة الاركان في البلد ، كما
كانت الطريق من رئاسة لوي بونابرت إلى ملكية بونابرت الثالث
محددة المعالم منذ العاشر من كانون الاول . لقد انتهت الثورة الفرنسية
لعام ١٨٤٨ كحركة شعبية ديموقراطية منذ معركة حزيران ، واختارت
جماهير الشعب الفرنسي ، حين اختارت البونابرتية ، شكل العبودية
الذي اعتقدت انها اكثر قلرة على احتماله .



هزيمة الثورة

في وسط أوروبا

١٨٤٨ - ١٨٤٩

اعطى انتصار انتفاضة باريس في ٢٤ شباط قوة دفع جبارة للديموقراطيين في الممالك البرلمانية - البرجوازية . فبدأت الديموقراطية في بروكسل نشاطا مكثفا بزعماء ماركس فور تلقيها نبأ اعلان الجمهورية في فرنسا . هنا الاتحاد الديموقراطي البركسلي الفرنسيين بنجاحهم ، وحذر الشارتيين من التباطؤ في التصال من اجل انتزاع حق الاقتراع العام ، واعد هجوما ضد الطبقة البلجيكية السائدة . الا ان الحكومة البلجيكية سارعت إلى الهجوم المعاكس ، فالتقت القبض على الديموقراطيين^١ الغرباء في البلاد ، بمن فيهم ماركس ، وطردتهم خارج الحدود ، واغلقت عسكريا الحدود البلجيكية - الفرنسية . في اذار من العام نفسه ، حاول ديموقراطيون بلجيكيون الانطلاق من فرنسا لغزو بلادهم ، لكنهم ردوا على اعقابهم . من جانبهم ، نظم الشارتيون في لندن يوم العاشر من نيسان تظاهرة كبرى . اقترنت بها امال ومخاوف كثيرة ، غير انها مرت بسلام . وعلى كل حال ، فان هزيمة الثورة الفرنسية بعد معركة حزيران احدثت احباطا اصاب الديموقراطيين البلجيكية والانجليزية .

كانت الثورة قد حققت في هذه الاثناء تقدما جبارا في البلدان ذات الحكم المطلق او نصف المطلق من القارة الاوربية . تطلعت

الجماهير في ألمانيا وإيطاليا والمجر وبولونيا إلى فرنسا منذ سنوات كثيرة ،
ومما انطلقت الثورة فيها ، حتى أرادت البلدان الأخرى. مما كانت
والحقاق بها . إلى هذه الدرجة كان المزاج الثوري الدولي قد استولى
على طباع البشر ، فالجماهير الشعبية العريضة ، والبرجوازية لم تستطع
احتمال سيطرة الملوك والنبل والشرطة والموظفين . وسادت القناعة
بانتصار الشعب المحتمي ، متى امتشق السلاح وأقام المتاريس ؛ وتوطدت
هذه القناعة بعد ثورتي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، اللتين انتجنا إيماناً صوفياً
بعدم قلعة السلطات على ائزال الهزيمة بمقاتلي المتاريس ، مع أن جيش
اية قوة عظمى كان يستطيع سحق اية انتفاضة ، أن هو حافظ على
انضباطه واطاع أوامر قيادته . والحقيقة أن الجيش الفرنسي لم يكن
متحمساً للبرييون ، فلم يقاتل من أجلهم عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ إلا
بتردد . فهم الرأي العام ، وفهمت الجماهير الشعبية الأحداث بصورة
أخرى ، وامتلاً جمهور المدن الكبرى بإحساس مدهش بالقلعة على
تحقيق الانتصار ، بينما كانت الحكومات في حالة من القلق والتردد
والعجز . هكنا هاجم البرجوازيون الصغار والعمال المسلمون يوم ١٨
أذار دون تردد الحرس البروسي في برلين ، كما اندفع الجمهور
الشعبي إلى الهجوم في كل من فيينا وميلانو وبودابست . . . الخ .
أحرزت الثورة الليبرالية في آذار عام ١٨٤٨ انتصاراً سريعاً في ألمانيا
وإيطاليا والمجر ، فوافق ملك بروسيا على مطالب البرجوازية الليبرالية ،
وسقط مترفخ في فيينا وأقر دستور ليبرالي للنمسا ، وانتزع المجرىون
استقلالاً ذاتياً واسعاً من آل هابسبورج . بينما طرد الشعب الإيطالي
القوات النمساوية من ميلانو وفينيسيا ، ووضع ملك سردينيا جيشه
تحت تصرف الحركة القومية والليبرالية . كما وافق الأمراء الإيطاليون

الآخرون على مطالب البرجوازية . بدأ ملك بروسيا مستعجلاً لتلبية المطالب القومية للألمان ، بل ولتزعيم الحركة البولونية أيضاً ، فمنح البروسيون للبولونيين إدارة فائقة أخذ هؤلاء يجهزون أنفسهم في ظلها للهجوم على روسيا .

توقف الآن كل شيء على الشكل الذي ستمعون فيه الجمهورية الفرنسية مع الحركات الليبرالية في ألمانيا وإيطاليا والمجر وبولونيا . فإن تضامنت الآن الدولية الديمقراطية - الليبرالية ، كان انتصار الثورة الأوروبية مضموناً ، بعد انتقال بروسيا والدول الألمانية الصغيرة ودول إيطاليا إلى جانبها ، وشروع امبراطورية آل هابسبورج بالتفكك . هذه البلدان الثورية، إذا ما تضامنت فيما بينها ، مستطيع أحراز انتصار سهل على القيصر الروسي أيضاً . كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للعمل وفق مصالح التضامن الديمقراطي الدولي ، لأن سياسة نشطة كهذه سترضي العمال والبرجوازيين في الوقت نفسه : العمال ، لأنهم أرادوا نشر الثورة الديمقراطية في سائر البلدان الأوروبية ، والبرجوازيون لأنهم أرادوا توسيع المجال الاقتصادي والسياسي الفرنسي . لهذه الأسباب عرضت حكومة فرنسا الموقتة على الإيطاليين مساعدتهم في البر والبحر ضد النمسا ، وأقامت في الوقت نفسه اتصالاً مع بروسيا عارضة عليها تبني مطالب البولونيين مقابل مساعدتها في حال نشوب حرب بينها وبين روسيا .

هذه الحرب الثورية الظاهرة ، التي ستشارك فيها الجمهورية الفرنسية وبروسيا - ألمانيا وسردينيا - إيطاليا والمجر وبولونيا الثائرة ضد القيصر الروسي ، ستد في البدء ضربة مميتة إلى امبراطورية .

آل هابسبورج . وبسبب فترة روسيا القيصرية العسكرية المحدودة في الحرب مع قوى اوروبية عظمى ، فانه سيكون من البساطة بمكان احتلال الاقسام الغربية من روسيا واعادة اقامة بولونيا . كان ماركس وانجلز قد دأبا طيلة عام ١٨٤٨ على الدعوة في «الجريدة الراينية الجديدة» إلى الحرب الثورية ضد روسيا . ولم تكن دعوتهما هذه مؤسسة على اوهام ، فقد درست مثل هذه الحملة العسكرية بالفعل من التافلين في كل من باريس وبرلين . من الطبيعي ان الحرب ما كانت ستعني انتصار الشيوعية الدولية ، الا انها كانت متوطدة في البدء هيمنة الليبرالية البرجوازية في اوروبا ، وستخلق الاساس لتطور لاحق كان البيان الشيوعي قد وصفه باسهاب .

اتضح بعد حين ان الجبهة الثورية الاوروبية الموحدة ، التي رسمها الثوريون امام اعينهم حية ومشخصة ، لم تقم ابدا . فالبرجوازية الليبرالية الايطالية ارادت طرد النمساويين من بلادها ، لكنها كانت تخشى الجمهورية وسيطرة الجمهور غير المالك . لذا انتخب الليبراليون الايطاليون كارل ألبرت ملك ساردينيا زعيما لهم ، لتقلم الملكية العسكرية التتوات الراديكالية للحركة القومية . لو ان القوات الفرنسية دخلت ايطاليا في اذار ونيسان من عام ١٨٤٨ ، لكان الشعب قد رأى فيها دعاة الجمهورية الذين ترسلهم حكومة فيها لوي بلان . فضلا عن ذلك ، خشي الليبراليون الايطاليون ان يكون لفرنسا غايات خاصة من تدخلها . فرفض ملك ساردينيا العرض الفرنسي ، بحجة ان ايطاليا تريد وتستطيع خوض معركتها لوحدها . والحقيقة ان ايطاليا كانت ستحقق بالفعل انتصارا على ملكية آل هابسبورج ، لو انها استخضمت

كل قوة شعبها ضد العدو ، غير ان اصحاب السلطة الليبراليين والملك كارل البرت كانوا يخافون حشد وتسليح الجماهير الشعبية ، فجاءت الحرب ضعيفة ومتردة من الجانب الايطالي ، خاضتها عمليا القوات العسكرية الهزيلة لمملكة ساردينيا لوحدها .

لم يكن ادراك البرجوازية الليبرالية الالمانية لضرورة الجبهة المتحدة الثورية افضل من ادراك البرجوازية الايطالية لها . رأت البرجوازية الالمانية في ثورتها الطريق الى العظمة القومية ، فاجتمعت عن تقديم اية توضيحات لصالح اي مشروع غير الماني . لم يكن من السهل ايجاد عازل في الشرق بين المانيا والدولة البولونية المعاد تأسيسها ، لكن الليبرالية الالمانية والحكومة البروسية لم تظهر اية ارادة جادة لحل المسألة البولونية ، وتخلت عن مشروع التعاون الفرنسي - البروسي ضد روسيا . وعندما تمرد البولونيون الذين خاب املمهم ، ضد السلطات البروسية في بوزن ، قمعتهم هذه في نيسا نواذار بقوة السلاح ، مدمرة بذلك الشروط الضرورية لوحدة نضال الثورة في وسط اوربا ضد روسيا . ان احداث بوزن هي التي ادت الى تظاهرة التضامن الكبيرة في باريس يوم ١٥ ايار ، بالتائج المأساوية التي سبق ان شرحناها .

الى جانب اخفاقها في المسألة البولونية ، انخفضت الليبرالية الالمانية ايضاً في سواها من القضايا الدولة الكبرى لعام ١٨٤٨ . اراد الليبراليون الالمان ، شأن الليبراليين الايطاليين ، الاعتماد على واحدة من الممالك القائمة ، وحاربوا طويلا امام وضع قيادة المانيا المقبلة في ايدي بروسيا أو النمسا . كان تحالف الليبرالية مع آل هابسبورج مستحيلا في الوضع الثوري لعام ١٨٤٨ من الناحية الموضوعية ، لان الثورة

الظافرة كانت ستتزعج منهم ايطاليا وغانيسيا والمجر ، وهي تشكل القسم الأكبر من ممتلكاتهم . فلم يبق امامها سوى التفاهم مع بروسيا ، اذا ما استمرت في رفضها للجمهورية واكتفت بملكية برلمانية . قبل ان يلزمه النافلون هذه الوقائع البسيطة ، انقضى وقت ثمين ، بل ان الجمعية الوطنية الالمانية المنتخبة حديثا ، التي انعقدت في فراكنفورت على الماين ، وصلت الى حد انتخاب مشرف على الرايخ هو الامير الوراثي النمساوي جوهان . ذلك كان على الاقل شدا ازر معنوي لآل هابسبورج . في الوقت نفسه ، عمل الليبراليون الالمان النمساويون على عدم التعطي عن اي شبر من امبرطورية قيصرهم ، فوافقت الليبرالية الالمانية على تصدي الحكومة النمساوية للثورة الايطالية بقوة السلاح . وعندما قمعت القوات النمساوية انتفاضة عمال وحرفيين تشيكيين في براغ ، احست البرجوازية بالرضى عن ذلك ايضا .

تمسكت الحكومة المجرية الجديدة التي تزعمها كوموت بالاساليب الشرعية في العمل السياسي ، فاهتمت باستكمال الادارة الذاتية في بلادها ، ولم تعترض على خوض ملكها ، بصفتها قصر النمسا ، الحرب في ايطاليا .

انهارت الجبهة الثورية الموحدة في وسط اوروبا منذ مطلع عام ١٨٤٨ . لقد احبطت الاقائية القومية لليبراليين الايطاليين والالمان والمجريين اي عمل مشترك ، وهذا ماخدم مباشرة مصالح سلالة هابسبورج ، التي قضى جنرالاتها ، بتغطية من الاوساط النافلة في فيينا والمجر ، على الثورة في بوهمن ، وحالوا دونها في غانيسيا ، قبل ان يحرز مارشالها راديتسكي نجاحات حاسمة في الحيف ضد ملك

ساردينيا ، انتهت الى اسرداد ميلانو ، واضطرار ملك ساردينيا الى عقد هدنة ذليلة ، كانت تعني نهاية الثورة في ايطاليا .

تابع الديموقراطيون الايطاليون بقيادة مازيني بمرارة عميقة السيرة التي اخسدت بها البرجوازية الليبرالية ، بالتعاون مع ملك ساردينيا وبيروقراطيته وضباطه ، الثورة . لكنهم لم يستطيعوا التدخل في ابد . اما في المجر ، حيث كانت الحركة بين ايدي النبلاء الوطنيين والبرجوازية المالكة ، فلم تنشأ أية امكانية لعمل ديموقراطي منفصل . كما خضعت الحركة الثورية في بولونيا منذ بدايتها الاولى ، دون ان يتمكن الديموقراطيين البولونيون من تمييز انفسهم عن الحزب الوطني للاستقراطية . ولئن كانت الثورة في المانيا ، اقوى قليلا ، فانها لم تمتلك القدرة على تغيير مجرى التطور .

كانت المانيا موزعة الى ثلاثة اقسام حسب تطورها الاجتماعي . فتجاوب في المنطقة الزراعية شرقي نهر الالبه الملاك العقاريون النبلاء والجماهير المضطهدة من عمال زراعيين وبرجوازيين صغار . هنا ، كان على حركة ديموقراطية جدية ان تعي سكان الريف الفقير وتطالب بتأميم الملاك العقاريين الكبار . ثم كانت هناك منطقة المدن الكبرى والصناعة الحديثة مثل برلين وفيينا وساكسن وراينلاند فيستفالن ، والمناطق الصناعية في سيليزيا . في هذه المناطق ، كان التناقض الاساسي بين العمال والبرجوازيين من جهة ، وبين البيروقراطية الاقطاعية الحاكمة من جهة اخرى . الا ان النزاع بين العمال والرأسماليين كان واضحا هنا منذ البداية ، وكان على الديموقراطية ان تنظم نضال العمال ضد الاقطاعيين وضد الرأسماليين في الوقت نفسه . في جنوب

المانيا ، وهو المنطقة الثالثة ، لم تكن التعارضات الطبقة على ديمية كبيرة من الحدة ، لقلة عدد الملاك النبلاء ، ولافتقارهم الى اي نفوذ اجتماعي ، ولان الارض باسرها كانت موزعة بين فلاحين مستقلين . اما في المدن ، فلم يوجد الا عدد قليل من المعامل ، ولم يكن للعمال والرأسماليين بالتالي اي نفوذ حدي ، فبرز الدور السياسي للبرجوازية الصغيرة . هنا ايضا ، كان مزاج الفلاحين المستقلين ورجال الاعمال والحرفيين والاكاديميين المرتبطين بهم موحدا الى درجة كبيرة . كان الفلاح والحرفي الكاثوليكي في جنوب المانيا يفكر في كل القضايا العملية والسياسية مثل الفلاح والحرفي البروتستانتي ، ولم تكن مسألة الدين مطروحة بعد في عام ١٨٤٨ ، ولم تلعب اي دور في تمزيق الموقف الموحد للبرجوازية الصغيرة .

تكون في المانيا ١٨٤٨ ، وعلى ارضية هذه المنطلقات ، نمط مزدوج من الديمقراطية : ديموقراطية اجتماعية على الطريقة الاوروبية الغربية ارادت بالدرجة الاولى تنظيم النضال التحرري للبروليتاريا المدينية والريفية ، ومثلها ماركس وانجلز ، اللذان رجعا الى المانيا بعد انفجار الثورة ، وجددا اصلاحتها القديمة واسسا في كولن « الجريدة الراينية الجديدة » التي اسمياها « جريدة الديمقراطية » . شرح هذان الثوريان بوضوح وحسم رائعين الاحداث الالمانية والدولية ، واثارا الى السبل الكفيلة دون غيرها بانجاز الثورة البرجوازية ، التي يجب ان تنتصر في البدء ، قبل تحقيق اهداف البروليتاريا الطبقية على طريق الجمهورية الديمقراطية .

لم يوجد خارج كولن سوى قلة من الرجال المستعدين لعمل جنري يتوافق وخط الجريدة الراينية الجديدة . لاشك انه توفرت

للعمال في برلين وفيينا وفي المراكز الصناعية ارادة التصل من اجل الجمهورية الديمقراطية، وكان ايضاً عدد كبير من الطلاب صديقاً وفيا للشعب الفقير ، يضحى بحياته من اجل الديمقراطية ، كما انتظرت البروليتاريا الريفية شرقي نهر الالب ان يعطي الديمقراطيون الاشارة لطرده الملاك العقارين الكبار ، لكن البرجوازية المالكة في شمال المانيا خشيت الاجراءات الراديكالية ، وخافت ان تهدد الثورة الشعبية الملكية الرأسمالية ايضاً . والحقيقة ان مستلزمات تكوين حزب جماهيري يسير على خط الجريدة الراينية الجديدة لم تكن متوفرة في شمال المانيا . في حين غازل ما سمي اليسار البروسي في البرلمان شعارات ولغة الديمقراطية احياناً ، ونحاشى انتهاج اية سياسة تختلف اختلافاً جدياً عن سياسة الليبرالية الالمانية .

امتلكت الديمقراطية في جنوب المانيا قاعدة اوسع بكثير من مثلتها في المناطق الاخرى ، لكن ديموقراطيتها لم تكن ديموقراطية الجريدة الراينية الجديدة . تبني سكان المانيا الجنوبية افكار الاصلاح الليبرالية بحماسة ، ومقتوا مقتناً شديداً البيروقراطية والاقتصاد البوليسي . كما وجد تعاطف مع الجمهورية في المناطق المتأثرة بالجوار السويدي - الفرنسي . وعلى وجه العموم ، فقد نشأ مزاج شعبي معارض ، طالب في البدء باصلاحات ليبرالية وحكومة برلمانية . ان التعارض الطبقي لم يلعب هنا اي دور جلي ، لان المعلم والصيد لاني والمزارع والتاجر ومعلم الحرفة كانوا متساوين اجتماعياً ، وغرق العدد القليل من العمال والصناعيين الذين وجدوا إلى جانب هؤلاء في التيار العام للتأخي البرجوازي . كانت ديموقراطية جنوب المانيا ، لهذه الاسباب المفهومة ،

مع حق الاقتراع العام ، اذ لم يفهم أحد لماذا يجرم الماني مخلص من حقوقه السياسية .

كان بإمكان هذا المزاج الشعبي ، الذي وجد المدينة والريف ووجد في البدء إطاره التاريخي في الدول المتفرقة ، ان يتشح طاقة ثورية خارقة . وهو يذكرنا للوهلة الاولى بالمستعمرات الثلاثة عشرة في اميركا الشمالية . لكنه كانت تنقص جنوب المانيا تقاليد الاستقلالية والحرية السياسية ، فالشعب كان معتادا منذ مئات السنين على اطاعة السلطات ، والدول المتفرقة لم يؤسسها مزارعون وبرجوازيين شرفاء من امثال اولئك الذين اقاموا المستعمرات البريطانية في اميركا الشمالية ، وانما كانت تكوينات وراثية املتها المصادفة . ولم تكن البرلمانات البائسة والمجردة من اية صلاحية أو نفوذ ، التي اقيمت في هذه الدول منذ ١٨١٥ ، في وضع يمكنها من خلق ارادة كفاحية لدى المواطنين . هكذا شاركت الجماهير الشعبية في جنوب المانيا عام ١٨٤٨ في الحركة الليبرالية بحماسة ، وفرحت بانجازات اذار وبالنوزراء الليبراليين وبالحرمس الوطني ، واعتبر قادتها وافرادها انفسهم ديموقراطيين المان صالحين ، لكن اغليبتهم لم تكن تصلح لاعمال ثورية جديده ، خاصة اذا ما تجاوزت هذه الدول الصغيرة المحبوبة .

وجد مثل هذا المزاج في بلدان شمال المانيا ايضا ، حيث قام تشابه مع التركيب الاجتماعي لسكان الجنوب . وعلى سبيل المثال ، فقد اتفقت الديموقراطية القلاحية والبرجوازية الصغيرة في شلزنفيج - هولشتاين وهانوفر مع الحركة الديموقراطية في بادن وفورتمبرج ، التي يمثل الشكل النمطي للديموقراطية الالمانية عام ١٨٤٨ ، المختلف

اختلافا جوهريا عن النمط السياسي للديموقراطية في غرب أوروبا .
لقد كانت ديموقراطية شعبية برجوازية صغيرة ملحقة بالليبرالية
البرجوازية الكبيرة ، وكان ممثلها الأكبر في المهجر هو أدولف روجه .
كان روجه بالأصل صديقا ومساعدًا لماركس ، ثم انفصل عنه بسبب تباين
مفاهيمهما في المسألة الاجتماعية . وقد عمل روجه لصالح الديموقراطية
البرجوازية في ألمانيا ، بعد انفجار الثورة . كان الديموقراطيون من
النمط الألماني الجنوبي يسيطرون على مجلس نواب جنوب ألمانيا ،
ويشكلون نواة اليسار في الجمعية الوطنية في فرانكفورت ، وكان
اليسار البرجوازي في مجلس نواب بروميا في برلين النخبة السياسي
نفسه تقريبا .

وجدت داخل الديموقراطية البرجوازية الصغيرة في ألمانيا الجنوبية
مجموعة من الرجال غير القانعين بما كان يقال حول الحرية ، والراغبين
في ممارسة العمل الثوري . وكان الشخص الأكثر بروزا بين هؤلاء
هو هيك ، عضو برلمان بادن ، الذي رفض الحلول الوسط مع الملكية ،
بعد قبول الليبراليين الألمان بها في كل مكان . كان هدف هيك
هو الجمهورية الديموقراطية الألمانية التي سيقسمها الشعب المسلح .
أما التقليد التاريخي الذي تبناه ، فكان حرب الفلاحين الألمانية الكبرى
عام ١٥٢٥ . والحقيقة أن هيك كان بعيدا عن الحركة
العمالية المعاصرة ، وتقريبا من الفلاحين ، لأنه لم ير إلا العلاقات
البرجوازية الصغيرة لموطنه . كان هيك السياسي الألماني الوحيد عام
١٨٤٨ ، الذي مارس تأثيرا فعليا على الجماهير الشعبية العريضة وتمتع
بسلطة شخصية قوية . وقد قرر القيام في نيسان بانتفاضة

تطرد الأمراء وتقيم الجمهورية ، فتحتلى بذلك ليس فقط الأمراء
والنبلاء الألمان ، بل مجموع الحركة الليبرالية الألمانية أيضا .

بدأ هيكز انتفاضته في نيسان عام ١٨٤٨ في مدينة كوفستاتز ببادن .
لم تكن الانتفاضة انقلابا ، بل مشروعا مدروسا بدقة ، فالحكومات
الألمانية لا تزال مشغولة معنويا بفعل أحداث آذار ، والجيش والشرطة
غارقين في الحيرة وعاجزين عن الفعل . اذا كان الشعب الألماني جادا
في شعارات الحرية والامة ، فان عليه الانتقال الان الى الافعال . وقد توصل
هيكز الى استنتاجات من حركة ١٨ آذار تقول : على الشعب ان يتحرك ،
لان عدم تحركه يعني ان الثورة الألمانية خسرت معركتها في الواقع .
حين اعلن هيكز الجمهورية ، تبعه بضعة اصدقاء منهم النائب البادني
ستروفر والضابط البروسي السابق ويليش . لم ينضم الى هيكز ،
رغم شعبيته ، سوى عدة الاف من المتطوعين جاؤوا من جنوب بادن ،
وهم من ابناء الفلاحين ورجال الاعمال الصغار ، ولم يلعب العنصر
البروليتاري أي دور في الانتفاضة . شنت قوات الحكومة قوات الحركة
دون كبير عناء ، ففر قادتها الى سويسرا او الى فرنسا . ، وظهر
بوضوح ان كل التنظيمات المسماة ديموقراطية و « يسارية » ، لم تكن
قادرة على الثورة ، حتى عندما اتاحت لها تلك اللحظة المناسبة . حين رأى
هيكز انهيار بروليتاريا باريس في حزيران ، تخلى عن قضية الثورة
الأوروبية وسافر الى اميركا . اعلن ستروفر خلال شهر ايلول مرة
اخرى الجمهورية في بادن ، الا انه فشل والقي القبض عليه .

اعدت القوات المسلحة النمساوية ، وقد احرزت الانتصار في
بوهمين وإيطاليا ، ضربة عسكرية ضد المجر ، لازاحة الحكومة

المستقلة ذاتيا في المجر ، والعودة بالقيصرية النمساوية الى وضعها القديم .
عندئذ سيكون من السهل تمزيق اوراق الدستور الذي ارغمت سلالة
هابسبورج في اذار على الاعتراف به . ادرك عمال وطلاب فيينا الخطر
المحقق ، فقاموا في اكتوبر بانفضاض هتفها الحيلولة دون انطلاق
الجيش من فيينا الى المجر ، فسيطرت الجماهير الديموقراطية على المدينة ،
مقدمة افضل نموذج للتضامن الديموقراطي الدولي نجده في
تاريخ عامي ١٨٤٨ - ١٨٤٩ . تميز وضع المجرين عن وضع بقية
الثوريين في اوروبا ، فقد حافظ نبلاتهم طيلة مئات السنين على بنيتهم
المستورية القوية، وامتلكت شرائعهم العليا على الاقل تقاليد مستمدة
من حكومة ذاتية برلمانية تذكر بالانجلترا . فضلا عن ان الحكومة المجرية
استغلت الضعف العارض الذي نزل بال هابسبورج في اذار ١٨٤٨ ،
كي تمتلك جيشاً خاصاً بها ، فوضعت القوات الهايسبورجية المجتدة
في المجر تحت امرة السلطات المجرية .

انقضت فيينا من اجل قضية المجر . لقد كان من مصلحة الحكومة
المجرية مساعدة سكان فيينا بكل مالدبها من قوة وبأقصى سرعة ممكنة ،
خاصة وان اقتصادا مشتركا لسكان فيينا والمجريين على الجيش القيصري ،
كان سيدمر من جديد الامبراطورية النمساوية ، ويرقق الثورة في
ايطاليا ، ويضع الامور في المانيا ذاتها امام متعطف جديد .
لكن المساعدة المجرية جاءت ناقصة ومتأخرة ، بينما كان الديموقراطيون في فيينا
ينخوضون المعركة وحدهم ضد القوة القيصرية المتفوقة . في حين
اكفى اليسار الديموقراطي الالماني باجتماعات التعاطف ، الى ان ارسل
يسار الجمعية الوطنية في فرانكفورت بعض النواب الى فيينا ، بينهم

روبرت بلوم، الذي شارك في الدفاع عن المدينة ، وأعدم رميا بالرصاص بعد استردادها من قبل الجيش القيصري .

دفع عمال فيينا عام ١٨٤٨ (وفيما بعد عام ١٩٣٤) ثمن تقدمهم من حيث الشجاعة وبعد النظر على بقية ديموقراطي واشتراكي أوروبا الوسطى . حين استرد الجيش فيينا ، كانت الثورة قد بلغت نهايتها ، فانطلقت قوات القيصر الى المجر واضغطتها ، ثم هزمت ملك سردينيا ، الذي حاول القيام بجولة عسكرية جديدة عام ١٨٤٩ ، فانفصلت ساردينيا نهائيا عن الحركة الثورية .

بدا مطلع عام ١٨٤٩ وكأنه يمهد لتحول غير متظر سيؤدي الى نهوض ثوري جديد في البلدان الأوروبية الاسامية . فقد احرز المجريون في نيسان واذار سلسلة من الانتصارات على القوات النمساوية وطردوها من بلادهم. وشرع الجمهوريون يعملون مستقائين في وسط ايطاليا ، فطردوا البابا من روما ، واصلوا فيها الجمهورية بزعامة مازيني ، وصار غاريبالدي قائدا عسكريا لقواتها لكن هذه الجمهورية الوليدة جابهت عدوا جديدا ، الى جانب النمسا و نابولي ، لم يكن احد يتوقع قبل اشهر قليلة انحيازه الى جانب الثورة المضادة، ألا وهو فرنسا. لقد تطلع الرئيس الجديد بونابرت الى كسب الكاثوليك الفرنسيين بعمل يقوم به لصالح البابا ، فنزلت قوات فرنسية في ايطاليا من البحر وهاجمت روما ، لكن غاريبا لدي طردها من البلاد في نيسان . ان الانجازات العسكرية الرائعة للجمهورية الايطالية تؤكد تهالك وضعف جيش ساردينيا الملكي .

كانت الجمعية الوطنية قد انتهت في هذه الاثناء اعمالها في فرنسا . وانتخب في ايار من عام ١٨٤٩ البرلمان العادي الذي نص عليه الدستور

الجديد ، ليتخذ صفة جمعية تشريعية . فقدت الاشكال الجمهورية
اهميتها شيئا فشيئا تحت طوفان البونابرتية ، لكن هذه تمسكت بها
بصورة مؤقتة . كانت انتخابات ايار ١٨٤٩ غريبة كل الغرابة ،
فالرئيس كان يحظى بثقة الاغلبية الشعبية ، الا ان تطور البونابرتية
كان عاصفا الى درجة انه لم يوجد حزب منظم للرئيس ، الذي اضطر
للاعتدال مؤقتا على واحد من الاحزاب القديمة هو الحزب الملكي
ولتسمية وزراءه من اعضائه. هكذا دخل الملكيون المعركة الانتخابية
بوصفهم اصدقاء للرئيس، وحرزوا الاغلبية في البرلمان. لكن عددا كبيرا من
الناخبين امتنعوا عن اعطاء اصواتهم لاتباع البوربون الفاسدين، وفضلوا
اعطاءها لحزب ليبرو رولان ، الذي وجد نفسه منتصرا في عدد من
الدوائر الانتخابية . اقنع الزعيم الليبرموقراطي واصلة قاربه انفسهم ان
ايار وحزيران لم يكونا سوى كابوس مزعج ، وان كل شيء قد عاد
الان الى وضعه الصحيح ، وان عمال وفلاحى فرنسا رجعوا الى السير
تحت الرايات الديمقراطية الثورية. لذا شنوا حملة نشطة ضد الرئيس
والحكومة الرجعية ، وهاجموا السلطة بعنف بسبب عملها العسكري
ضد الجمهورية الرومانية . كان الضجيج الذي اثاره حزب الجبل
كبيرا الى درجة ان كثيرين توقعوا قيام ثورة عمالية جديدة في باريس ،
يلقي انتصارا نتائج معركة حزيران ويضع فرنسا مجددا على رأس
الثورة الديمقراطية الأوروبية .

حدثت أزمة جديدة في ألمانيا ، عقب انتصارات المجر ونهوض
الموجة الثورية الجديدة في فرنسا ، وبعد نجاحات الجمهورية الرومانية .
كانت الجمعية الوطنية الألمانية في فرانكفورت قد فرغت اخيرا من اعداد
دستور الرايخ . هذه الجمعية ، والحكومة التابعة لها، كانتا معطقتين في

الهواء ، لان الحكومات الالمانية كانت تعمل ما يحلو لها ، رغم الخطب الطناتة التي تلقى في كنيسة باولس في فرانكفورت . والحال ، ان الجيش والبوليس والادارة كانت مائزلة تابعة لحكومات الدول الالمانية المختلفة ، ولم يكن برلمان فرانكفورت يملك اية سلطة واقعية من سلطات الدولة . غير انه اعتبر الممثل الشرعي والقانوني للشعب الالماني ، وتتمتع بسلطات معنوية كبيرة ، لا سيما وان اغلبية البرجوازية الليبرالية الالمانية قررت اقامة الوحدة الالمانية تحت قيادة بروسيا . لقد ارادت البرجوازية تأسيس امبراطورية قيصرية المانية برلمانية ، وسعت لاعطاء ملك بروسيا ، فريدريك فيلهلم الرابع ، تاج القيصر الالماني .

توصل الحزب الليبرالي - البرجوازي في الجمعية الوطنية ، المؤمن بالحل البروسي للمسألة القومية ، الى حل وسط مع اليسار الديمقراطي يضمن الاغلبية لخطته الدستورية . هذا الحل الوسط كان بدرجة كبيرة لصالح اليسار الديمقراطي الالماني الجنوبي . لو رأى دستور ١٨٤٩ الحياة ، لكان ملك بروسيا قد نال لقب القيصر اسما ، وبقيت سلطاته الفعلية قليلة، ولمارس السلطة العليا برلمان الماني منتخب على مستوى الرايخ وفق حق الاقتراع العام. عندئذ، كانت السلطة العليا ستؤول حسب نصوص الدستور، الى البرجوازيين الصغار في جنوب المانيا، وكان سينشأ وضع غير طبيعي على الاطلاق. امتنكر اصحاب النظرة البعيدة من رأسمالية شمال المانيا الحل الوسط ، الذي توصل اليه اصدقاؤهم في برلمان فرانكفورت ، ورفضوا رفضا قاطعا اي دستور يربط مصير رأس مال بروسيا وجيشها بحق الاقتراع العام . اما ملك بروسيا ، فكان من جانبه اقل استعدادا لتلقي تاج القيصر في ظروف كهذه ، ورفض في نيسان العرض القادم من فرانكفورت .

هيج تحطيم الامراء للدستور الالماني المنشود خواطر الجماهير الشعبية الى ابعد حد . راحس العمال ، شأنهم شأن ديموقراطيي جنوب المانيا ، بالخيبة والمرارة ، فقام عمال ساكسن بانتفاضة في في درسلن ، لم يلق الجيش البروسي مشقة في قمعها . كما حدثت اضطرابات في اقسام أخرى من المانيا ، كان اكبرها واهمها احداث بادن . كانت افكار هبكر قد تركت اثارا عميقة في جنود جيش بادن ، فنشأ لديها مزاج ثوري لامثيل له لدى الوحدات العسكرية في بقية انحاء المانيا . تمرد الجنود بين التاسع والثاني عشر من ايار اكثر حاميات بادن اهمية . وعندما فر الامير والضباط المواليون له ، سقطت سلطة الدولة بكاملها وبصورة غير متوقعة في ايدي اللجنة الوطنية للاتحادات الشعبية الديموقراطية ، التي يقودها برنتانو وجوج . انتصرت الثورة ايضاً في امارة راينفازر المجاورة ، وتوقف كل شيء الآن على نشر الانتفاضة الى خارج حدود بادن ، وعلى اعطاء الحركة طابعاً شرعياً ، بان تثبتها الجمعية الوطنية في فرانكفورت ، وهو تبين بدا حتمياً ، اذ ترك النواب المعتدلون الجمعية في اعقاب فشل مشروع الدستور ، وسهط اليسار عليها ، علماً بانها كانت لا تزال تملك حق التحدث باسم الشعب الالماني .

انخفضت الامل الثورية في اوربا واحدا بعد اخر . فقلحاول حزب ليدرو رولان تنظيم مسيرة ثورية يوم ١٣ حزيران في شوارع باريس ، الا ان الجنود فرقوها دون عناء ، لتنتعج شعبية حزب الجبل الفرنسي كفقاعة صابون ، ويذهب ليدرو رولان الى المنفى في انجلترا مقتلياً بلوي بلان . حطمت هزيمة حزب الجبل فرص الجمهوريين في

المائيا بالنجاح وانهارت الثورة في تموز ، بعد مقاومة باملة ، تحت وطأة تفوق الثورة المضادة. وأخير أوضع القيصر الروسي جيشه تحت تصرف ال هابسبورج من اجل قهر الثورة المجرية ، فاحتلت الجيوش النمساوية والروسية المجر في صيف ١٨٤٩ . لقد جمدت قوى البر الاوروبي العظمى ، روسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا بونايرت ، تناقضاتها لتغلب مجتمعة على الثورة .

تحرك الجيش البروسي ، بالاشتراك مع قوات الدول الالمانية الاخرى ، ضد بادن وراينفالتز . ان ثورة بادن ، التي بدأت برخم كبير ، لم تلبث ان اكتسبت طابعاً مأساوياً مضحكا . فقد بدأت عملها باحترام عصمة حدود دولة بادن الصغيرة ، واضاعت ثلاثة اسابيع لاتعوض قبل ان تقرر السماح للقوات الثورية باجتياز الحدود الدولة. في الوقت نفسه ، لم يجد يسار الجمعية الوطنية في نفسه الشجاعة لربط قضيته بمصير انتفاضة بادن . صحيح ان احد قادة اليسار الفرانكفورتي ذهب الى بادن بصفته الشخصية ، لكنه ذهب ليزيد البلبلة المنتشرة هناك بالاصل. وهكذا عندما تقرر اخيرا ان تجتاز قوات بادن حدود هيسن في الشمال يوم ٣٠ ايار ، كانت معنوياتها قد وصلت الى الحضيض . رفض الجنود اجتياز الحدود في البلد ، فما كان من قائد الوحدات الثورية ، الملازم البادني السابق سيجل ، الا ان اسر مواطنا من هيسن على الحدود . عندئذ تشجعت القوات الثورية وتقدمت في « اراضي العدو » ، لترتد الى « وطنها البادني » بعد اطلاق الرصاصات الاولى عليها .

كانت القيادة التي تولاهها ساسة ديموقراطيون من بادن مثل برنثانو وجوج قد دمرت خلال ثلاثة اسابيع مزاج الجنود الثوريين .

لقد فقد هؤلاء شعاعهم ، عندما رأوا الحركة لا تتقدم
وبادن وحيدة ومعزولة ، وشاهدوا بام أعينهم البلبلة والاضطراب
على أشدهما في الحزب الديمقراطي النافذ . بعد تلقي نبأ هزيمة
٣٠ ايار ، اراد برنتانو وروفر الاستسلام فوراً ، ودعوة الأمير للعودة ،
ومحاكمة سيجل بتهمة « الهجوم على هيسن » . الا ان برنتانو تخلى بعد
قليل عن قراره ، واراد مواصلة القتال ، مع ان القوات الثورية لم تكن
قادرة على مواجهة الجيش البروسي المضوق . على كل حال ، فان
نجدات قليلة وصلت من راينفالتز ، ضمت وحدة متطوعين بقيادة
ويليش ونائبه فريدريك انجلز ، الذي كان قد غادر كولن الى بفالتز ،
بعد منع الحكومة البروسية للجريدة الراينية الجديدة .

سمع هيكز ، وهو في اميركاء بانقضاة بادن ، فركب السفينة
وحاد للاشتراك في القتال . لكنه وصل على كل حال متأخراً . افتقرت
الديموقراطية في بادن الى قائد شعبي حقا . ومع ان ستروفه ، الذي
حررته الثورة ، بدأ معارضة جدية للحكومة برنتانو ، فانه لم يستطع
فرض موافقه ، وبقي هذا الاخير مع جوج على رأس القوات الثورية .
انتخبت جمعية تأسيسية لبادن غير أن ستروفه لم يقز في عضويتها . وان كان قد
دخلها فيما بعد كبديل لاحد اعضائها . هذا البرلمان الثوري سقط تماما في
ايدي الديموقراطيين المعتدلين . يقول سيجل في مذكراته عن النواب :
« لقد كانوا في الواقع نخبة من الرجال المجتهدين من اصحاب النوايا
الطيبة ، نخبة من رجال الاعمال الاثرياء والصناعيين والمحامين
والادباء والكهنة واساتذة الجامعات وغيرهم من المعلمين ودكاترة
الطب وموظفي الدولة والبلديات وسواهم » . لم يلعب العنصر البروليتاري
اي دور في الانتفاضة ، اذ لم يوجد انذاك عمال صناعة الا في مانهايم .

هكذا كانت الانتفاضة عملاً نموذجياً من أعمال ديموقراطية المدن الصغيرة في جنوب ألمانيا . والحقيقة ، ان النوادي الشعبية البادلية ما كانت تقوم بأي عمل ، لو لم يتحرك الجنود الثوريون .

فقد من تبقى من أعضاء الجمعية الاحساس بالامان في هذا الوقت ، فذهب النواب اليساريون إلى شتوتجارت ، بدل ان يقصدا الشوارع في بادن . فرق جنود فورتمبيرج الجمعية يوم ١٨ حزيران ، بعد ان عينت مجلس وصاية على الرايخ مكون من خمسة اعضاءهم : روفو ، الذي كان قد عاد من بادن إلى البرلمان ، و كارل فوجت وهنريش سيمون وشولروبشر . هؤلاء الخمسة كانوا في الحقيقة الحكومة الديموقراطية الثورية لألمانيا، التي كان تعيينها هو الخاتمة الكريمة للعمل الديموقراطي لثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ . كتب سيجل ، الديموقراطي المعتدل الذي لم يكن يريد السخرية من احد ، مايلي حول هذه الحكومة : « انتقل الاوصياء التمساء إلى بادن ، حيث تفرجوا على المناطق الجميلة وعلى القصر القديم في بادن - بادن ، وانتظروا هناك بتوتر شديد خبر لقاء فاجهويزل وراستات ، إلى ان حررهم من هذا الوضع المأساوي الهاربون القادمون إلى بادن من جيرنسباخ وراستات ، فانتقلوا إلى أوفنبورج وفرايبورج ، ومن هناك إلى المنفى » . طاردت القوات البروسية ماتبقى من القوات الثورية عبر الحدود السويسرية ، حيث تم نزع سلاحها هناك ، وذهب قادة الحركة في غالبيتهم إلى المنفى في إنجلترا .

أعقبت المهزلة المأساة التي اتخذت شكل اعلانات بالرصاص امرت بها المحاكم العسكرية ، واحكام بالسجن لفترات طويلة ضد هؤلاء الوطنيين الطيبين النوايا . بين المحكومين بالسجن كان الكاتب الديموقراطي كلينكل ، الذي نجح في الهرب عام ١٨٥٠ وذهب بلوره إلى إنجلترا .

ما ان حل صيف ١٨٤٩ ، حتى كانت الثورة الديمقراطية والليبرالية والقومية قد هزمت في بلدان أوروبا قاطبة . بيد ان الحركة القومية التقطت أنفاسها بعد حين في بعض البلدان الخاضعة للسيطرة الأجنبية . وثبت فيما بعد ان هزيمة البرجوازية الليبرالية الرأسمالية كانت طارئة وحسب ، بينما صهبت الديمقراطية الثورية بالشكل الذي خلقته الثورة الفرنسية . لقد قبر ليبرو رولان ، المتذبذب بين الطبقات دون وعي ، وروفو ، الذي زار خلال الثورة منطقة الغابة السوداء ليستجم ، الحركة الديمقراطية التي كان روبسيير وسان جوست قد بعثاها إلى الحياة .

* * *

لماذا فشلت الديمقراطية

عكام ١٨٤٨ - ١٨٤٩

بعد الرابع والعشرين من شباط ١٨٤٨ ، رسمت فنانة بريطانية متحمسة للحرية اسمها جولده سميث لوحة ضخمة للجمهورية الفرنسية ولحق الاقتراع العام . تظهر في خلفية اللوحة طبيعة جادة واحتفائية تنبسط فيها الحقوق وتتعلق منها ملابن المعامل ، وتقف في مقدمتها فرنسا وقد اتخذت شكل المرأة الرمزية المعروفة . تمسك إلهة فرنسا هذه بيدها وثيقة حقوق الانسان ، وإلى جانبها صنوبر كبير يمثل حق الاقتراع العام ، يأتي العمال والفلاحون بطواير طويلة كي يضعوا أوراق الاقتراع فيه ، وقد بدت من ورائه شجرة حرية ضخمة من تلك الأشجار التي اعتاد الناس افلاك على زراعتها ، وهي مزدانة بالأعلام ، بينما يستند ليدر رولان إلى جذعها متأملا .

بهذه الروح كتب النداء الذي دعت فيه حكومة ليدرو رولان - لا مائتين الموقرة الشعب الفرنسي إلى ممارسة حقه الانتخابي . يقول النداء فيما يقول : « ان قانون الاقتراع الموقت الذي اصدرفاه ، هو افضل ماعرفه شعب من شعوب الأرض وهو يمارس أعلى حق من حقوق الانسان ، حق سيادته الخاصة . هذا الحق هو ملك كل انسان دون أي استثناء . بعد هذا القانون لن يكون هناك بعد بروليتاريا

في فرنسا . ان كل مواطن فرنسي راشد هو مواطن سياسي ، وكل مواطن ناخب ، وكل ناخب سيد . هذا الحق غير مشروط بالنسبة للجميع ، اذ لا يوجد مواطن يستطيع ان يقول لغيره : انت سيد اكثر مني . تأملوا سلطتكم واعلموا انفسكم لممارستها . كونوا في مستوى الاستيلاء على مملكتكم ، ان مملكة الشعب هي الجمهورية .

تعكس لوحة الفنانة ، كما يعكس التلاء الرسمي للحكومة الفرنسية ، الاوهام التي كانت تراود انذاك الاتجاهات المتباينة للديموقراطية الفرنسية ، وهي تمارس طقوسا قشتية بكل معنى الكلمة بين يدي الجمهورية وحق الاقتراع العام بعد ان ائتمت هذه الاتجاهات نفسها ان الشعب قد توصل الى كل ما هو اساسي ، بمجرد طرد الملك ومساواة المواطنين الراشدين في الاقتراع . وادعاء الحكومة الموقفة بأن الانخذ بحق الاقتراع العام قد ألغى البروليتاريا في فرنسا ، يمكن الدفاع عنه في احسن الاحوال ، اذا ما فهمنا البروليتاريا بمعناها في العصر القديم . اذا كان البروليتاري هو المواطن غير المالك والمحروم من حقوقه السياسية ، يصبح من الصعب حقا التوفيق بين وجوده وبين حق الاقتراع العام . اما اذا فكرنا بالبروليتاريا الصناعية الحديثة في معامل باريس او ليون ، او بالعاطلين الذين تضعهم الورش الوطنية ، فان ادعاء لامارتين وليدرو رولان يغدو ادعاء صيائفا او دعابة تقتصر الى النفاق .

كانت الثورة الفرنسية الكبرى ترى في الديمقراطية الاجتماعية تحالفا بين العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار (اعتبر هؤلاء مجتمعين الشعب) ضد الارستقراطيين ، سواء كانوا نبلاء بالوراثة ام

ليلاء ماليين . لقد كان من الخطأ تماما الاعتقاد بان الديمقراطية
 الاجتماعية تتحقق بمجرد الغاء السلطة الملكية القسرية القليمة والاخذ
 بحق الاقتراع العام ، وان مايصبح ضروريا بعد ذلك هو ترك الالة
 السياسية الجديدة تعمل من تلقاء ذاتها وحسب . ليست الديمقراطية
 الاجتماعية معجزة ترى النور في لحظة معينة ، ثم تعمل تلقائيا
 واوتوماتيكيا ، بل هي مهمة سياسية يتطلب انجازها عملا لا يتوقف .
 وقد كانت تتطلب بعد الرابع والعشرين من شباط توازنا دقيقا بين
 مصالح العمال والفلاحين ، لان « الشعب » يمكن ان « يعمل »
 سياسيا ، حين يفهم المرء أجزاءه المختلفة ويخدم مصالحها ، ليضمن
 « عملها » المشترك في الوحدة الارقي (الشعب) . اما اذا اكتفى المرء
 بالحديث إلى الجماهير عن الحرية والمساواة وهريز الراية الجمهورية ،
 فان ذلك لوحده لا يفيد شيئا . وصفنا في الصفحات السابقة كيف
 اخرجت السياسة الضريبية للحكومة الجمهورية الفلاحين الفرنسيين
 من الجبهة الشعبية ، وخلقت تعارضا بين الريف والمدينة اسهم اسهاما
 جوهريا في اندثار الجمهورية الثانية . يعلمنا تاريخ مطلع عام ١٨٤٨
 شيئا آخر : إذا كانت وحدة العمال والفلاحين ليست أمراً مسلما به
 وقائماً بالطبيعة ، بل يجب خلقها في عمل سياسي دؤوب ، فان التفاهم
 بين عمال المدن ليس كما طبعيا ومعطى سلفا . ثمّة فارق في المصالح
 والنظرة ينشأ بين العمال داخل المصانع وبين العاطلين عن العمل خارجها .
 صحيح ان الحزب الديمقراطي - الاشتراكي اقام بفضل نشاط
 لوي بلان تماسا جيدا مع العمال في المصانع ، إلا انه تخلى دون مقاومة
 عن تعبئة العاطلين . ولعله أمر ذو دلالة بالغة ان الديمقراطية الاجتماعية

الرسمية كانت برينة فعلا من المعركة التي خاضها عمال الورش الوطنية في حزيران ضد الرأسماليين .

ارتكب الحزب الديمقراطي - الاشتراكي غلطة كبيرة في مطلع أيار ، حين بقى في الحكومة الائتلافية مع غالبية الجمعية الوطنية المعادية للاشتراكية والعمال . منذ ذلك الحين ، عام حزب ليدرو رولان اجتماعيا في الهواء ، اذ فقد تأييد الفلاحين والعاطلين والعمال ، وبقي تعبيرا عن فئات معينة من البرجوازية الصغيرة التي تحسن الصراع الثوري . ان كارثة الديمقراطية الاجتماعية عام ١٨٤٨ لم تتجسد في هزيمتها خلال معركة ، بل في عدم تحذير العمال من التضاللات المعزولة والفاشلة . لو حدث القتال وتزلت بالحزب الديمقراطي هزيمة مشرفة خلاله ، لكانت الحركة قد بقيت حية على الأقل. غير ان ما حدث في الواقع كان قبيض ذلك ، فالحزب الديمقراطي الاجتماعي كان قد فقد منذ أيار ١٨٤٨ صلته بالصراع الطبقي الفعلي ، وترك الرأسماليين والجنرالات ينقضون على البروليتاريا بالاعتماد على الفلاحين الخائرين والجنود والمرتقة المجتدين من أوساط العاطلين . صحيح ان العمال دافعوا عن أنفسهم ببطولة في معركة حزيران ، لكن الحزب الديمقراطي وقف جانبا يشكو الأوقات الصعبة والحظ العاثر ، دون ان تكون له أية صلة بالقتال . بذلك حدثت العزلة الكاملة للديموقراطية التاريخية عن حركة العمال الثوريين . وعندما دعا حزب ليدرو رولان بعد ذلك ، في حزيران ١٨٤٩ ، الجماهير للتضال ضد استبدادية بوناپرت ، لم يتحرك عمال باريس .

لا شك ان لشخصية القادة أهميتها في الحركات الشعبية الكبرى . من الصعب ان تصور روبسيير أو سان جوست في وضع ليدرو رولان

ولوي بلان . فقد أولى روبسيير اهتماما كبيرا للفلاحين الفرنسيين ، ووقف في كل مسألة عملية إلى جانب الفلاحين الفقراء ، مفتوتا على اعدائه فرصة جره إلى موقف يضر بمصالحهم . وضمن روبسيير أيضاً بوسائل لا تعرف الرحمة وجود العاطلين في المدن . والحقيقة انه اختلف مع عمال المصانع حول أجور وسعار الحد الأعلى التي أخذ بها . لقد كانت سياسة حزب العجل قائمة على الدفاع عن المصالح المشتركة للشعب العامل ، وهذا ما أقر به كل عامل واع ومتبصر آنذاك . كما مارس روبسيير وأصدقائه سياسة واقعية في مسألة السلطة ، فسيطروا في البدء على باريس ، ثم انطلقوا منها لتوسيع قاعدتهم . بينما تخلى ليدروولان ولوي بلان عن مواقع السلطة الأساسية وكانهم أطفال يتخلون عن ألعابهم . من جهة أخرى ، فإن روبسيير ما كان يسمح باستدراجه إلى الاشتراك في حكومة جيروندية باسم الجمهورية وحق الاقتراع العام ، لأن ذلك من شأنه ان يحدث الاضطراب والشلل في صفوف الثوريين . وأخيراً ، عندما هزم روبسيير في التاسع من ترميلور أمام الرجعية والقوة الرأسمالية المتفوقة ، فإنه سقط سوية مع الديمقراطية والبروليتاريا . ولقد أبقى أعماله تقاليد الديمقراطية الثورية حية في أوروبا حتى عام ١٨٤٨ ، واثرت تأثيراً حاسماً على العمال الفرنسيين حتى عام ١٨٧١ . وحين سقط ليدروولان ، فإن أحداً لم يتبعه إلى المنفى سوى النضاهة .

من السهل تحميل قادة الديمقراطية الاشتراكية الفرنسية عب عاتبار عام ١٨٤٨ ، وانتقاد الترحمة الخطابية العاطفية لرجل مثل ليدروولان ، لكن البحث التاريخي لا يستطيع الاكتفاء بذلك ، لاسيما وان الاندحار الفرنسي قد تزامن مع تطور مشابه في بقية البلدان الأوروبية . ان كل حركة شعبية يجب ان تتحمل المسؤولية عن القيادات التي تضعها

على رأسها ، ولئن بقي لينرو رولان وأصدقائه على رأس الحزب الديمقراطي - الاشتراكي ، فلأنهم جسدوا ، رغم عيوبهم ، ليدولوجيته . والديموقراطية الاجتماعية الأوروبية لم تندحر عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ بسبب عيوب قادتها فقط ، بل هزمت بسبب عيوبها الداخلية نفسها .

عرفت فرنسا البروليتاريا المدنية زمن الثورة الفرنسية الكبرى ، وكان الفلاحون يفتقرون من جهتهم إلى الأرض عام ١٧٨٩ . من هنا كانت مهمة الديمقراطية هي توحيد نضال الفلاحين ضد الاقطاعيين مع نضال فقراء المدن ضد الرأسماليين . هذه المهمة كانت عام ١٧٨٩ أكثر سهولة منها عام ١٨٤٨ ، حيث تعاضلت أهمية البروليتاريا الصناعية تعاضلا جعل أية قضية سياسية ذات شأن تتأزم بفعل تناقض البروليتاريا والرأسماليين . والحال ، ان مجرى الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ يظهر ذلك في كل تفصيل من تفاصيله . إلى ذلك ، كان الفلاحون الفرنسيون أحرارا بعد القضاء على الملاك العقاريين في الثورة الأولى . ولئن كانت قد وجدت عام ١٨٤٨ أقلية من الملاك المستقلين بين سكان الأرياف ، فان غالبية الريفيين كانت ملاكا صغارا وعمالا زراعين ، مع تركيز للقوة في القرية بين أبدي الفلاح المالك المتوسط . وأخيراً ، فقد امتلك الفلاح المالك ، كما امتلك العامل المدني عام ١٨٤٨ ، وعياً طبقياً مغايراً لوعيه عام ١٧٨٩ . هذه المتغيرات جعلت من الضروري أن يظهر الحزب الديمقراطي مهارة تكتيكية خاصة ، كي يوحّد حركة العمال والفلاحين . أما القفز من فوق الفلاح المالك للوصول إلى الملاك الصغير والعمال الزراعيين ، فكان يتطلب بدوره تكتيكاً واقعياً وصعباً

التنفيذ . لقد زادت صعوبة المهام الديمقراطية الاجتماعية في نصف القرن الذي تلا روبسيير ، وتدنّت في الوقت نفسه الكفاءة الفكرية للديموقراطية ، الذين حاولوا التغلب على المشاكل . لم تفهم الديمقراطية الاجتماعية في المرحلة الروبسييرية فهما حقيقيا المشاكل الاقتصادية احصرها ، ولم يتحسن هذا الفهم في مجرى نصف القرن اللاحق ، إذا لم نقل ان توسيع برنامج الديمقراطية الاشتراكية من خلال تعاونيات لوي بلان البرجوازية الصغيرة قد شوش العقول والمصالح ، بل ان ينيرها . ومع ان ممارسات بلان كوزير كانت عام ١٨٤٨ أفضل من نظريته التعاونية ، فان سياسته الاجتماعية كانت مبنية إلى حد ما في الهواء ، لا يربطها رابط بموازن القوى الواقعية والفعلية . بقدر ما عجز قادة الديمقراطية الاجتماعية عن استيعاب الوقائع ، ترايد التصاقهم بالحمل والأوهام الموروثة . ان الثروة الجوفاء حول الجمهورية وحتى الاقتراع العام ، التي انتشرت في فرنسا ١٨٤٨ ، كانت مستحيلة الحدوث أيام روبسيير .

بدأت الديمقراطية الاجتماعية في ألمانيا من حيث انتهت في فرنسا ، أي من البرجوازية الصغيرة المتظاهرة بالراديكالية . كانت القوى الاجتماعية الأساسية الألمانية المركزة في الشمال ، أي في بروميا قبل كل شيء ، هي : الملاك العقاريون الكبار ورأس المال الصناعي والمصرفي من جهة ، والبروليتاريا المدنية والريفية من جهة أخرى . لاسباب خارجية ، لم تتوطد الديمقراطية كحركة سياسية في الشمال بتناقضاته الطبقية المتبلورة ، بل في الجنوب بطابعه البرجوازي الصغير المريح . وقد طرحت خلال الثورة مهام على ديمقراطية جنوب ألمانيا لم تكن قادرة على حلها ، فأصابتها الانهيار التام . ولئن أدت أزمة

الديموقراطية في ١٨٤٨ / ١٨٤٩ إلى انفصال العمال عن القيادة السياسية البرجوازية الصغيرة في فرنسا ، فإن الديمقراطية البرجوازية لم تصل في ألمانيا إلى العمال في أي وقت. وما كانت مسألة الديمقراطية الاجتماعية والعمال لتصبح راهنة في ألمانيا ، دون تحقيق دستور الرايخ الصادر عام ١٨٤٨ ، أو انتصار انتفاضة بادن على مستوى الرايخ بأسره .

دمر التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار ، الذي يمثل بالأصل جوهر الديمقراطية القديمة ، خلال مجرى ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ في كل من فرنسا وألمانيا ، وأدت الهزيمة السياسية للديموقراطية في هذين البلدين إلى الافلاس المعنوي لقادتها. أما في إيطاليا فقد اختلف التطور عن ذلك ، حيث رفعت الثورة السمعة الشخصية لمازيني إلى درجة كبيرة . ان التاريخ الظاهر للجمهورية الرومانية تميز تميزا واضحا عن العجز المزري لليبرالية ولمملكة ساردينيا المتحالفة معها . بقدر ما كان مازيني حاسما في وضع الجمهورية في مواجهة الفئات العليا والملكية ، فانه كان عاجزا في معالجة القضايا الاقتصادية لإيطاليا . كانت البروليتاريا الصناعية لاتزال في بداياتها ، أما المسألة الاجتماعية التي جابهت البلاد آنذاك ، فكانت قضية الجماهير الريفية ، جماهير الملاك الصغار والمتوسطين في جنوب البلاد ، الذين كان الملاك العقاريون يضطهونهم بأساليب القرون الوسطى . انتقد بعض القادة الجمهوريين امتناع مازيني عن أخذ موقف واضح من المسألة الزراعية ، بسبب حرصه على الملكية الخاصة . لكن السلطة الشخصية لمازيني كانت كبيرة إلى درجة حالت دون تعاضد هذه المعارضة . على كل حال ، فإن المسألة الإيطالية كانت بعد هزيمة ١٨٤٩ مسألة تحرر قومي قبل أي

شيء ، تراجع أمامها القضايا الاجتماعية المتنازع عليها في السياسة العملية . وهذا ما كانه أيضا وضع الحجر وبولونيا .

لم يكن مصير الاتجاه الثاني من الديمقراطية الأوروبية ، الذي اسمى نفسه الديمقراطية المعتدلة أو الشريفة أو المنظمة ، ونسبته الديمقراطية الليبرالية ، أحسن حظا في الثورة . ان الناطقين باسم هذا الاتجاه كانوا ممثلين مستنيرين وواسعي الآفاق للبرجوازية الليبرالية ، ممن اعتبروا أية علاقة مع التحالفات الاقطاعية والملكية ضارة أشد الضرر . آمن هؤلاء الرجال بإمكانية ضمان سيطرة الفئات المتعلمة والمالكة في الجمهورية المؤسسة على حق الاقتراع العام ، ان هم واجهوا الجماهير بعقلانية وتفهم . ووصل هذا الاتجاه ، الذي جسده لامارتين وأصداقوه المقربون ، بعد ٢٤ شباط إلى السلطة في فرنسا ، ليظهر بعد حين عجزه أمام التناقضات الطبقية . كانت غالبية الرأسماليين والفئات المالكة تخشى العمال الاشتراكيين ، فتخلت عن سياسة التفاهم والحلول الوسط ، وأخذت بسياسة تقوم على الإرهاب والدم حيال الكتلة غير المالكة ، ولعله من الأمور ذات الدلالة البالغة ان القسم الأكبر من حزب الناصيونال تحلى في اللحظة الحاسمة عن الشعارات السلمية للديمقراطية المنظمة وانضم إلى كافيتياك .

تصب العبرة الأخرى لحركة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ على حق الاقتراع العام . إذا كانت الديمقراطية الليبرالية الانسانية قد انقلبت إلى تقيضها ، أي إلى عنف أبيض وسيطرة للسيف ، فان حق الاقتراع العام استمر على قيد الحياة بعد هذا التحول . من خلال تضليل بارع للجماهير جاهلة ، واستغلال ذكي للامزجة الشعبية الطارئة ، استطاع الاتجاه الرأسمالي

الكبير أو العسكري تأمين الأغلبية، والابقاء على حق الاقتراع العام في وقت واحد، لأن الطبقة السائدة تمتلك الجيش والشرطة والقضاء، وتستطيع ادعاء الديمقراطية في الحملات الانتخابية . أما المعارضة المكافحة من أجل العمال وغير المالكين عموما ، ومن أجل حرية الجماهير الشعبية ، فإن نظاما كهذا يضغطها دون رحمة ويخرسها . ان الثورة المضادة الارهابية تستطيع التأقلم مع حق الاقتراع العام ، ان هي قمعت المعارضة ، وضمنت نتائج الانتخابات بفضل السلطات الادارية ، وخاصة في الريف والمدن الصغرى . هكذا أبقى الدستور ، الذي صدر في ظل الارهاب العسكري لكافيتياك ، على حق الاقتراع العام . كما لعب نابليون بونابرت منذ البداية ورقة حق الاقتراع العام بوصفها ورقة شخصية رابحة . أعطت ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ درسا للديمقراطيين والاشتراكيين الفعليين ، وهو ان الحكومة الدائمة للشعب ترتبط بحق الاقتراع العام ، إلا انه يمكن أن يوجد حق مشوه للاقتراع العام يتوافق مع الاضطهاد الأكثر وحشية للجماهير الشعبية .

* * *

النضالات في المهجر

١٨٤٩ — ١٨٥٩

غدا تلميز الديمقراطية الاجتماعية التاريخية في أوروبا واقعا موضوعيا ثابتا منذ ١٨٤٩ . بيد انه كان من الضروري انقضاء فترة معينة قبل ان يترك الساسة وتعي المنظمات هذه الحقيقة ويقوموها. وقد صعبت سيورة الادراك داخل الحركة السياسية في القارة الأوروبية الضمع البوليسي الذي حال بين ١٨٤٨ و ١٨٥٩ دون مناقشة ماجرى . لهذا السبب حدثت السجالات الاساسية في المهجر ، وخاصة في الولايات المتحدة وانجلترا . حملت نزاعات المهاجرين في لندن طابعا شخصيا على الاغلب في تلك السنوات ، ومع ذلك فان لها اهمية تاريخية كبرى ، فقد رسمت آنذاك خطوط التطور السياسي - الحزبي ، التي حددت الى حد ما التاريخ الأوروبي حتى وقتنا الحاضر .

كان تركيب الجالية الأوروبية-القاري في انجلترا واميركا محكوما بالمصادفة . فقد هاجر جميع اولئك الذين تورطوا داخل بلدانهم في نزاعات مع الشرطة ، وهم في بولونيا والمجر وايطاليا وطيون من سائر الطبقات ، بمن في ذلك ارسقراطيون كبار من اسر قديمة جدا . أما في فرنسا فكانوا خصوصا برجوازيين مناوئين للبوفاوتية بصورة خاصة ، وفي ألمانيا رجالا برزوا خلال الانتفاضات المختلفة أو في الفترة الاخيرة

من حياة البرلمان الفرائكفورتى . اتصل الاصدقاء الفرنسيون لليدرو رولان والهاربون الالمان الملهزون حول روجه وكلينكل بالمهاجرين المجريين والايطاليين ، لان سمعة الديموقراطيين البرجوازيين الفرنسيين والالمان لم تكن حسنة خلال الثورة ، في حين وجد اعتراف عام بشخصية مازيني ، وصعد كوسوت الى مستوى شخصية دولية كبيرة بفضل الانجازات العسكرية والسياسية للمجريين عام ١٨٤٩ .

توحدت المجموعات المختلفة للمهاجرين في لندن في لجنة مركزية اوروبية ترأسها بصورة مشتركة مازيني وكوسوت وليدرو رولان وروجه . واقامت اللجنة ارتباطا مع المهاجرين البولونيين محاولة مواصلة عمل اللولية الثورية لعام ١٨٤٨ ، وكأن شيئا لم يحدث في الفترة المنصرمة ، او كأن بالامكان الانطلاق عام ١٨٥١ من القضايا التي توقفت عند عام ١٨٤٧ ، مع ان الديموقراطية الدولية كانت عام ١٨٤٧ قوة جبارة وتحولت عام ١٨٥١ الى مسرحية هزلية وحسب . كان المرء يستطيع عام ١٨٤٧ انتظار ثورة في فرنسا تحصل بالحزب الديموقراطي - الاجتماعي الى السلطة ، وتجعل الثورة البرجوازية حتمية في المانيا ، والثورات القومية قدرا لا يرد في ايطاليا وبولونيا . . . الخ . والحال ، لقد استمرت الحركات القومية في ايطاليا والمجر وبولونيا حتى بعد فشل ١٨٤٩ ، كما ان البرجوازية الليبرالية الالمانية لم تكن قد ابدت ، وكان من المنتظر ان يتجدد كفاحها في اقرب فرصة ضد البيروقراطية الاقطاعية. كما وجد ايضا ائتلاف كبير للبرجوازية في فرنسا، يرفض البيونابرتية ويعمل لاحلال شكل ما من اشكال التنظيم الليبرالي للنولة في مكانها .

لم تكن المسرحية الهزلية اذا في. الاعتماد باستمرار النضال القومي في ايطاليا والمجر وبولونيا ، وبمواصلة النضال الليبرالي في المانيا ، بل في الظن بإمكانية وجود حركة ديموقراطية اوروبية قائمة بذاتها بين الحركة الليبرالية والقومية الموجودة، وبين حركة الطبقة العاملة . ان الفارق بين ساسة المعارضة البرجوازية الذين بقوا في المانيا وفرنسا، واولئك الذين ذهبوا الى المهاجر كان فارق مصادفة املته الملاحظات البوليسية، ولم تكن توجد في الواقع طبقة اجتماعية او حركة سياسية فعلية توالي في فرنسا ومانيا ليدرو رولانو كلينكل بصراحة خاصة. الا ان المجموعات العاملة معهما هذين حاولت البقاء على قيد الحياة في المهاجر، مدعية تمثيلها للديموقراطية جذرية، تتناقض مع الليبرالية المتهاكمة ومع المجموعات البرجوازية الاخرى . وبما ان هذه المجموعات لم تكن تمثل شيئا على الصعيد الدولي ، فقد التصق قاداتها بكوسوت ومازيني .

هذا الوضع كان مؤشرا على حدوث انقلاب خطير بانقياس مع اوضاع ١٨٤٧. فقد استلمت احزاب البروليتاريا الفرنسية والانجليزية زمام القيادة طيلة الفترة التي كان فيها للديموقراطية الاجتماعية الاوروبية اتجاه قوي وفعلي . اما الان ، فقد آلت القيادة الى البلدان المتأخرة اجتماعيا ، التي لا توجد فيها بروليتاريا ، ويكافح نبلؤها من اجل الاستقلال القومي . لاشك ان كوسوت كان ، كفائد قومي للنبلء والبرجوازيين المجريين ، شخصية هامة ، لكن الجماهير العاملة في وسط وغرب اوروبا ما كانت لتقبل ان يحدد هو او مازيني أواي جنرال بولوني وطني وتيرة تطورها. لاسيما وان القيادة المجرية - البولونية لما سمي بالديموقراطية الاوروبية كانت تعني افلاس الاحزاب

الفرنسية - الألمانية ، والغاء اية قضية اجتماعية جديدة . وانزال الحركة الى مستوى اكثر البلدان تأخرا على الصعيد الاقتصادي .

كان من الصعب قيام تعاون بين هذه الديموقراطية الأوروبية القارية والحركة العمالية البريطانية. كان الحزب الشارثي قد تراجع في انجلترا منذ ١٨٤٨ ، وان بقي قويا مع ذلك ، واعتبر الممثل السياسي للبروليتاريا البريطانية في الخمسينات . اما العمال الانجليز ، الذين كانوا يتعاطفون مع بولونيا وايطاليا وسائر قوى الحرية في البر الأوروبي ، فانه لم يكن بوسعهم قبول شعارات جماعة دولية تتجاهل تجاربهم تناقض العمال مع الرأسمالين ، أو تتجاهل هذا التناقض في شعاراتها . فشلت ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ بالدرجة الاولى بسبب تناقض البرجوازية وحركة العمال . هذا ما اظهره المجري الكامل للتطورات الفرنسية منذ ٢٤ شباط وحتى انتصار بوناپرت . كما ان الفئات النافذة من البرجوازية في ألمانيا خشيت اية اجراءات جريئة ضد الملكية والقطاعية ، لرغبتها في البقاء على ارض الشرعية وفي سد الطريق امام الجماهير « القوضوية » ، « الشيوعية » . حتى في ايطاليا ذاتها ، تحطمت الثورة القومية بسبب تناقض الفئة الملكية - البرجوازية الليبرالية مع الجماهير الشعبية العريضة . وهاهي الدولة الاشتراكية تريد ان تحقق الانتصار في عام ١٨٥١ ، رغم انها اكثر تخلفا وترددا في سائر القضايا الاجتماعية من ديموقراطية ١٨٤٧ .

اتخذ ماركس وانجلز منذ ١٨٥٠ موقفا جديدا حيال المعنى الموضوعي المتغير تمام التغير للديموقراطية الأوروبية الرسمية . كان ماركس قد ساند حزب ليدرو رولان ولوي بلان ، ليس بسبب ثقته

بقادته ، بل لأن ملايين العمال والفلاحين الثوريين كانوا يسرون تحت رايته . وتمسك مع انجلز بالديموقراطية الاوروبية الرسمية ، مادام ثمة بصيص امل في قدرتها على تحريك الجماهير . ومع ان ماركس ادرك على الفور المعنى العميق لمحركة خريزان الباريسية عام ١٨٤٨ ، فانه علق بعض الامل على الصعود الظاهري لحزب الجبل الفرنسي عام ١٨٤٩ . في مطلع خريزان ١٨٤٩ ، كان انجلز مع الديموقراطيين الثائرين في البفالز ، بينما عمل ماركس في باريس كرجل اتصال بين الديموقراطيين الالمان المقاتلين في بادن وبفالز وبين حزب الجبل الفرنسي . وكان الرجلان يشيان في الوقت نفسه بطولات الجيش المجري .

اتضح منذ ١٨٥٠ ان القادة الديموقراطيين الرسميين ، الذين يؤسسون لجانهم ويصدرون نداءاتهم في المهجر ، لا تربطهم رابطة بالعمال أو بالبرجوازيين الفرنسيين والالمان ، وانهم لم يكونوا سوى بقايا عصر مضى . لذا افترق ماركس وانجلز عن الديموقراطية الاوروبية الرسمية افتراقا جذريا ، وحلوا العمال من شعارات ليدرو رولان وكوسوت وروجه . . . الخ ان ليدرو رولان كشخص لم يكن عام ١٨٥١ احسن او اسوأ منه عام ١٨٤٧ ، لكنه كان عام ١٨٤٧ يمثل حركة شعبية منلقة الى الامام ، في حين لم يمثل عام ١٨٥١ سوى نفسه .

لم يعن التحول التاكسيكي لماركس وانجلز تخليا عن الافكار الاساسية للثورة الديموقراطية . . بالعكس ، فقد بقيا طيلة حياتهما ديموقراطيين من طراز ١٨٤٨ باحسن مافي الكلمة من معنى .

ولم يحدث ان نصحا العمال ولو مرة واحدة بالانفصال عن بقية فئات الشعب العاملة بالتباعد سياسة مهنية قصيرة النظر ، بل خصصا بالاحرى قسما كبيرا من عملهما بعد ١٨٤٨ للدراسة المسألة الزراعية في سائر البلدان . وقد طالب ماركس وانجلز من العمال ان يدعموا دون تحفظ نضال البرجوازية ضد الاقطاعية ، ليتمكن للحركة ان تتجاوز بعد النصر المشترك حواجز البرجوازية الليبرالية .

رأى ماركس وانجلز ان على البروليتاريا « تأسيس نفسها كأمة » على رأس الشعب العامل ، ليتمكنها اجراء الانتقال من الاقتصاد الخاص الرأسمالي الى الاقتصاد العام الاشتراكي . اما الولاء للديموقراطية وللثورة الديموقراطية ، فلم يعن عندهما الموافقة على اعمال تقوم بها زمرة من القادة العاجزين والمعادين مرضوحيا للثورة . علق ماركس وانجلز امالهما بعد ١٨٥٠ على تأسيس احزاب جديدة في البلدان الاساسية خلال الموجة الثورية القادمة ، تكمل العمل الذي تصدت له ثورة ١٨٤٨ ، وسعيا لأن يكون للحركات المقبلة طابعا أكثر وضوحا ، ولأن تستند الى البروليتاريا الواعية طبقيًا ، على ان لا يتقل كاهلها رجال وافكار من طراز الرجال والافكار ، التي ثبت عجزها بحلال ١٨٤٨ / ١٨٤٩ .

تم الانفصال بين بقايا الديموقراطية البرجوازية القديمة وبين الحركة العمالية منذ ١٨٤٩ ، وشمل كل الامكنة والبلدان . وظهر في البداية وكأن قيادة الحركة العمالية الأوروبية لن تكون لماركس وانجلز ، بل لاشخاص واتجاهات اخرى . وللحقيقة ، فان عصابة الشيوعيين التي

كانا يقودانها ، فقدت بعد هزيمة الثورة معظم انصارها في ألمانيا ، وشلت الشرطة حركة العدد القليل الذي بقي متصفا اليها . في هذه الفترة ، غدت المنظمة الأكثر أهمية بين المنظمات الشيوعية هي اتحاد العمال الشيوعيين الألمان في لندن ، الذي بدأ عام ١٨٥٠ معارضة شديدة ضد ماركس وإنجلز . لم يوفق القائدان الشيوعيان الكبيران دوما في القيادة الفعلية للاتحادات العمالية ، فقد كانا يطرحان على البروليتاريا مهمات ذات طابع سياسي بعيد المدى ، جعلت العمال البسطاء لا يستجيبون لهما الا بصعوبة . كان على البروليتاريا ، حسب نظرية ماركس وإنجلز ، ان تضع نفسها على رأس الثورة الديمقراطية ، وان تعقد تحالفات مع الطبقات الأخرى لتحل محلها الحاجة ، وترفض الالتزام غير المشروط بالمتطلبات القومية والدولية للحركة ، على أن يبنى المجتمع الجديد بعد انتصار الثورة الديمقراطية . كان العامل البسيط يفهم فقط الحاجات المباشرة التي تجابهه في الحياة اليومية ، اما المهام المعقدة اشد التعقيد للثورة الدولية فلم يكن وعي العمال ، بما هو وعي عمال ، في مستواها .

رأى ماركس وإنجلز ان على البروليتاريا القيام بتأهيل ذاتي طويل الأمد ، قبل ان تستطيع التصدي بنفسها لحل المهام التي يطرحها عليها التاريخ العالمي . خلال هذه الفترة يجب على العمال السير وراء القادة الزهليلين لبيان الطريق الصحيح ، بسبب امتلاكهم لمنجزات العلم البرجوازي. هكذا صار ماركس وإنجلز يتخذان القرارات منفردين ، ويحددان ما يجب على البروليتاريا القيام به في هذا الوضع او ذاك . وكانا يضيقان ذرعا بأي اعتراض يبداه العمال ، فلم يفهم العمال الألمان في لندن ، وقد سحقته معنوا معايشتهم لثورة فاشلة واحبطتهم الهجرة

المفعمة بالقلق ، قيادة ماركس وانجلز ولم يحتملوا . اما السبب الظاهري للصراع ، فقد كان اختلاف وجهات النظر عام ١٨٥٠ حول الثورة القادمة . ادرك ماركس وانجلز الوطأة الكاملة للهزيمة التي حلت بالدولية الديمقراطية ، واعتقد بعدم جواز استمرار النضال بالطريقة القديمة ، وكان شيئاً لم يحدث . ولم يؤمن العمال ، وقد فقلوا الصبر ، ان الثورة قد انتهت . وفي النهاية انفصل القسم الاكبر منهم في لندن عن ماركس وانجلز .

عندما سافر انجلز الى انجلترا بعد هزيمة الانتفاضة في بادن ، احضر معه قائده العسكري السابق ويليش ، الذي انتسب الى عصبة الشيوعيين . كان ويليش جندياً مجداً دون خبرة سياسية ، فلم يلبث ان اختلف مع ماركس وانجلز وانحاز الى صف الاعضاء البسطاء في نزاع ١٨٥٠ ، ثم صار الى جانب شاير ، الكادر القديم للعصبة ، قائداً للعمال الالمان الذين انفصلوا عن ماركس . هذه الواقعة الكبرى كان لها اهمية عظيمة ، لان التيارات في المهجر كانت صورة صادقة عن الاتجاهات والميول الموجودة في الوطن ، التي كتم الضغط البوليسي انفاها .

تفاهم ويليش وشاير مع القسم البروليتاري من المهاجرين الفرنسيين في انجلترا . كان العمال الاشتراكيون الفرنسيون قد قطعوا علاقاتهم مع ليدرو دولان واصدقائه ، بينما كان بلانكي السجين يتمتع بنفوذ شخصي كبير لدى عمال فرنسا ، اللذين ادركوا متأخرين انه كان عام ١٨٤٨ الشخص الوحيد الذي ناضل منذ البداية ضد الاوهام السائدة ، وحذر العمال منها . صحيح انه لم توجد في فرنسا او المهجر منظمة حقيقية حية للبلانكيين ، الا ان اسم بلانكي كان مؤثراً ، واعتبر رمزاً

لبروليتاريا الفرنسية المناضلة . هكلا اسعى المهاجرون الاشتراكيون الفرنسيون انفسهم بلانكيين ، ليميزوا عن الديمقراطية البرجوازية . أما لوي بلان ، فقد انتهى كسياسي ، رغم أن رصيده الشخصي كان كبيرا في الوسط العمالي . حين تهاجم المهاجرون الاشتراكيون الفرنسيون مع الاتجاه الالمانى لويليش ، تبعهم بلان وقبل عضوا في الجماعة .

اراد الشارتيون الانجليز الابقاء على الروابط مع عمال البر الاوروبي الناشطين سياسيا لانهم لم يهتموا كثيرا بالاشخاص ، بل بالجانب الذي يقف معه العمال الفرنسيون والالمان ، وقدأبنوا استعدادهم لاقامة علاقة رسمية مع مجموعة ويليش — شابر واصدقائها الفرنسيين ، ثم انضم الجناح الراديكالي من المهاجرين البولونيين وبعض الديمقراطيين المجرين الى الجماعة . في تشرين الثاني من عام ١٨٥٠ أصدر « الديمقراطيون الاجتماعيون المتحدون لالمانيا وفرنسا » ، بالاشتراك مع ديموقراطي بولونيا والمجر ، نداء مشتركا الى ديموقراطي سائر الشعوب نصبحوا فيه بمواصلة النضال الثوري ، وحددوا هدفهم هو الجمهورية العالمية الديمقراطية والاجتماعية .

قامت عام ١٨٥٠ / ١٨٥١ في لندن دولتان ديموقراطيتان متنافستان ، احدهما ذات طابع برجوازي اساسا ، والاخرى لها طابع بروليتاري غالب . وقلو قفت الى جانب الديمقراطية الاولى الاسماء الكبرى للماضي السياسي ، بينما وقفت الى جانب الثانية المصلحة الطبقية لعمال وسط وغرب اوروبا وفلاحى الشرق الفقراء . وكان اعتراف الشارتية بالدولية الاجتماعية هو انتصارها المعنوي الكبير ، إذ اتاح لها ان تبدو كاستمرار للتقليد العظيم « للديموقراطيين المتأعنين »

من عام ١٨٤٧ . ساء الوضع الشخصي لماركس وانجلترا الى ابعد حدة ، فقد استبعدا من الدوليتين ومن سائر الحركات الديمقراطية أو الاجتماعية الفعلية . في ٢٤ شباط نظم في لندن اجتماع دولي كبير بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لثورة ١٨٤٨ الفرنسية ترأسه وپليش ، وخطب فيه لوي بلان ، وحضره قادة شارتيون نافلون، ومهاجرون مجريون وبولونيون ، وعندما انضم الى الاجتماع صديقان لماركس ، طردهما الجمهور الغاضب بوصفهما عميلين للشرطة السرية .

كان هذا الوضع هو الدرك السياسي الأسفل في حياة ماركس وانجلترا، وفي علاقاتهما بالعمل. احس ماركس اذذاك بمرارة شديدة بعثتها في نفسه السهولة التي ازاحه بها الملازم البرومي السابق عن قيادة الحركة العمالية الدولية . لكنه بقي ثابتا مع انجلترا في موقفهما من القضايا المطروحة ، ولم يقدم اي تنازل سواء في النظرية أم في علاقاتهما الشخصية. في تلك الفترة الصعبة ، عاش انجلترا كرجل اعمال في مانشستر ، وماركس ككاتب في لندن ، مواصلا نشاطه العلمي والكتابي ، واثقا ان المستقبل له ، وأن الدوليتين الديمقراطيتين ليستا سوى ظاهرتين مؤقتتين بلا أهمية جدية .

اتضح بعد حين ان الدولية البرجوازية — الليبرالية لن يكون لها مستقبل ، ما لم تسع الى تمثيل حركات تختلف عن الحركات القومية والليبرالية في البلدان المختلفة . ولم تستطع الدولية الديمقراطية الاجتماعية بقيادة وپليش. واصدقائه الصمود في الظروف السائدة. ، فقد كانت تعيش على اوهام قسم من المهاجرين الفرنسيين والالمان حول امكانية مواصلة الثورة من حيث توقفت النضالات المسلحة عام ١٨٤٩ . عرف

ماركس انه لا توجد بين العمال الفرنسيين والالمان أية حركة ثورية حقيقية ، فاذا ما اتضح بعد حين ان الثورة لن تحدث ، فان منظمة ويليش واصدقائه الفرنسيين مستنحل من تلقاء ذاتها ، خاصة وان ويليش ومساعديه يفتخرون لاية معارف علمية وسياسية تؤهلهم لقيادة العمال نحو تجاوز فترة طوييلة من الانحطاط . هكذا استطاع ماركس واتجلز الانتظار ، الى ان تصل الدولتان الى نهايتهما المحتومة .

لم تحدث خلال العقد اللاحق أية ثورة جديدة في أوروبا، وانما قويت من جديد المعارضة الليبرالية البرجوازية الشرعية في ألمانيا وفرنسا ، ورجع قسم من المهاجرين الى اوطانهم مستفيدين من العقو ، وتحول بقايا المهاجرين البرجوازيين الليبراليين الالمان والفرنسيين ،الذين ارادوا الابقاء على نشاطهم السياسي ، الى مجرد تابع بلبد للمعارضة الليبرالية في الوطن : فأنحاز روجه الى بروسيا ، منذ بدا وكأن حكومتها تمر في تحول ليبرالي ، وانضم كلينكل والمهاجرين الالمان السذنين شاركوه اتجاهه الى المجموعة اللندنية المحلية للنادي القومي الالماني ، الذي بدأ بداية هامة عام ١٨٤٩ ، وانتهى بخلافات وشجارات تافهة في الستينات. في الوقت نفسه ، فقد سائر الناس اهتمامهم بليبرو رولان، الذي كان مجرد صدى اجنبي للمعارضة الجمهورية - البرجوازية الشرعية في فرنسا .

اتحطت الحركات القومية ، التي كانت قد لعبت دوراً شديداً الأهمية عام ١٨٤٨ في الدولة الثورية ، الى مجرد تابع للبونابرتية . راودت بونابرت ، الذي صار منذ ١٨٥٢ القيصر نابليون الثالث ، فكرة إعادة النظر في معاهدات ١٨١٥ ، فظاهر بتأييد سائر الأمم

المضطهدة والمعدبة. عندئذ أقام الحزب المجري القومي بقيادة كوسوت ،
والقسم الارستقراطي من المهاجرين البولونيين ، والحكومة الملكية -
الليبرالية للوطنيين الابطاليين ، صلات مع بوقابر ، أملين أن يحقق
رغباتهم وطموحاتهم . لكن مازيني بقي وفيا لمبادئه ، رافضاً أي تعاون
مع البونابرتية الفاسدة ، التي لا يمكن إلا أن تدمر حركة التحرر
الإيطالية .

لم يكن مصير الدولة الديمقراطية - الاجتماعية بزعامة ويليش
أفضل حالاً في الخمسينات . حين عجزت الحركة عن التقدم وعن
احراز أي نجاح سياسي ، شهد نادي العمال الشيوعيين بلندن خلافات
حاددة أعقبها بعد فترة تفكك عام . تقارب ويليش في أعقاب ذلك
مع الديمقراطيين البرجوازيين من اتجاه روجه - كلينكل ، قبل أن
يهاجر إلى أميركا . بينما عاد شابر وبقية العمال الألمان المهتمين سياسياً
إلى ماركس . وفي الوقت نفسه ، فقدت منظمة الاشتراكيين المهاجرين
من فرنسا أهميتها تماماً . هكذا انفرط عقد الدولة العمالية المعادية
للماركسية ، رغم الضجيج الذي أثارته عامي ١٨٥٠ و ١٨٥١ .

كان ماركس يعمل بلا كلال خلال فترة انحلال سائر المجموعات
المهاجرة للديموقراطيين الأوروبيين ، واختفاء قاداتها في الظل . لقد جذب
عمله العلمي الفريد ، وكأنه مغنطيس لا يقاوم ، الممثلين الفكريين
للحركة العمالية ، فاستأنف قادة العمال الانجليز اتصالاتهم معه ومع
أنجلز ، كما اعتبرت القلة الألمانية ، التي فكرت بالسياسة الطبقية للعمال حوالي
عام ١٨٦٠ ، ماركس معلماً لها . انتهى الصراع داخل المهجر الأوربي عام
١٨٦٠ على وجه التصريب ، ولم تبق منه سوى الدسائس الشخصية
التافهة فقط . لقد زالت الحركة الديمقراطية التاريخية من الوجود .
ماتبقى كان الليبرالية - البرجوازية بأشكالها القومية المختلفة من جهة ،
وماركس والحركة العمالية من جهة أخرى .

بدايات الديمقراطية الاجتماعية

بدأ منذ ١٨٥٩ التغلب على جمود الحركات السياسية والاجتماعية ،
الذي ترتب على فشل ثورة ١٨٤٩ ، فظهرت بدايات جديدة في
سائر البلدان الهامة . وما أن حل عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ حتى كان التطور
في أوروبا وأميركا قد بلغ مرحلة جعلت بالإمكان استشراف وضع
ثوري عالمي من طراز ١٨٤٧ . كان الحزب الشارفي قد اندثر شيئاً
فشيئاً في إنجلترا ، لتحل النقابات العمالية محله في تمثيل المطالب
السياسية للبروليتاريا . وفي الدعاية لحق الاقتراع العام . وعندما جاء
عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ ، بدأ وكان مقاومة البرجوازية السائدة قد
ضعفت ، بعد أن ساند جناح راديكالي يساري من الليبرالية الانجليزية ،
تحت انطباع الأحداث في أميركا ، هذا المطلب العمالي . إن نجاح
العمال الانجليز في اقتراع حق الاقتراع العام كانت ستترتب عليه
آنذاك نتائج لا يعرف أحد مداها .

فقدت البونابرتية بدورها تأثيرها السحري في فرنسا . كان العمال
الفرنسيون قد أدركوا جسامه الغلطة التي ارتكبوها في العاشر من كانون الأول
عام ١٨٤٨ ، حين أعطوا أصواتهم لبونابرت . وقد اتضح لهم أنه
لم يكن نصيراً للجماهير الشعبية ، بل سعى طيلة الوقت لخطب ود
الفئات الاجتماعية العليا . انتزع نابليون الثالث سائر انجازات ثورة

١٨٤٨ من العمال ، فألغى حقهم في الائتلاف، ولاحقهم بوليسه وقضاؤه بضراوة لدى كل محاولة قاموا بها للاضراب، ومدد يوم العمل مجدداً إلى ١٢ ساعة ، كما سمح للصناعيين بتحديد الأجور وشروط العمل . وعلى الرغم من ان الفلاحين لم يعاملوا في ظل البونابرتية بالحنف نفسه ، فان القيصرية جسدت بالنسبة لهم أيضاً خيبة أمل مريرة .

أقام نابليون الأول في فرنسا ادارة عادلة ودقيقة ، ولم يكن بحاجة إلى إخضاع الجماهير بقوة الشرطة ، لأنها كانت تثق به . كما أن امكازات الصعود التي اتاحها الجيش القيصري كانت خلال حكمه نوعاً من التعويض عن الديمقراطية السياسية الغائبة . اختلف كل شيء في ظل نابليون الثالث ، فعاد الجيش والادارة إلى يد الفئات العليا القديمة ، عندما كان الاتباع الشخصيون للقيصر يحجمون عن تسليم مناصبهما . هؤلاء الاتباع كانوا مخامرين ولاهئين وراء الحظ ومضاربين بورصة تحقرهم فرنسا بأسرها . وكان جهاز بوليسي رهيب ، قسوته لا تقل عن فسادِه ، يجرم على صدر الشعب في المدينة والريف . أما الفلاح الفرنسي ، فانه لم يكن اية فائدة فعلية من حكومة نابليون الثالث ، وإنما ظهر السمو القيصري له في شكل عسف بوليسي ومضاربات بورصة .

تأقلمت الرجوازية المالكة منذ ١٨٤٩ بالتلويج مع القيصرية . فقد طالبت نابليون الثالث بسياسة خارجية قوية تفتح أمامها حقولاً جديدة للعمل ، فإذا به يثير في سياسته الخارجية ضجيجاً رهيباً ، ويخوض حربين ناجحتين في أوروبا هما : حرب القرم ضد روسيا ، والحرب عام ١٨٥٩ ضد النمسا . فضلاً عن حروب في شرق آسيا

والمكسيك وأفريقيا . لكن نتيجة هذه الأعمال كانت متواضعة جداً .
عام ١٨٦٤ كان نابليون برأس فرنسا منذ ١٥ عاماً . في هذه الأثناء
كسب في أوروبا الساقواونيس ، وبدأ في شرق آسيا استعمار الهند الصينية .
هذه النتائج الهزيلة لم تحدث أي خلل في التوازن لمصلحة فرنسا ،
كما أن القوى الأوروبية الأربع الكبرى التي كانت فرنسا تواجهها
لم تصبح أكثر ضعفاً . في حين أقامت السياسة النابليونية الغيبة قوة
عظمى جديدة هي المملكة الإيطالية التي وجدت نفسها في تناقض طبيعي
معه ، لأن بوناپرت لم يسمح للايطاليين باحتلال روما ، حيث كانت
الحراب الفرنسية تحمي السلطة الزمنية للبابا .

تورط الجيش الفرنسي عام ١٨٦٣ في مغامرة المكسيك ، بينما
كان القيصر يبدل قصاراه لحماية البولوتيين الثائرين من القيصر البروسي .
كانت قضية الوحدة الألمانية بقيادة بروسيا قد غدت من جديد مسألة
راحة ، وكان خلق مملكة إيطاليا ، الذي يتحمل نابليون مسؤوليته ،
قد أمن لبروسيا حليفاً موثقاً في كل حين ، ان هي اصطلمت مع النمسا .
وقد تنبأ الساسة النافلون لبوناپرت بالكيفية التي ستم بها عملية التجميع
المركزي لألمانيا تحت قيادة بروسيا ، وقالوا ان ذلك سيرجع كفة
موازن القوى الأوروبية ترجيحاً كبيراً ضد فرنسا .

اكتشفت البرجوازية الفرنسية العجز الشخصي لبوناپرت ، الذي
لم يكن سوى مقامر بائس مرق السبطرة على شعب
متبلدن وعظيم ، وراح يبدافع عنها بأكثر الوسائل
والأساليب خسة . ان الصفة السياسية الأكثر سوءاً في نابليون
كانت تدلبه الشخصي الذي لا يعرف حدوداً ، فهو قادر في كل حين ،

وبمجرد ان يخطر له خاطر ما ، على زج فرنسا في حرب مدمرة وخطيرة .
من جهة أخرى ، فان البرجوازية الفرنسية لم تكن تتوقع منه سياسة
داخلية مستقرة تخدم مصالحها . صحيح انه خدم بحماسة في العقد الأول
من حكمه مصالح الرأسماليين والبيروقراطية والكنيسة وأمر الضباط ،
وان الاقتصاد الفرنسي قد نما عموما ، كما دعمت الحكومة النشاط
الاقتصادي بواسطة الانشاءات العامة وما شابه . لكن نابليون الذي يخاف
على تاجه ، كان يبدي قدرة فائقة على القيام بأية قفزة جانبية
في سياسته الداخلية أيضا . ان الواقعة النموذجية التي تظهر ذلك هي
الاتفاقية الانجليزية-الفرنسية التي عقدت عام ١٨٦٠ . فقد لاحظ القيصر ان شعبيته
تدنى بين الجماهير ، فما كان منه إلا ان عمل على كسب الشعب الفقير بترخيص
الحاجيات الضرورية ؛ لذلك عقد عام ١٨٦٠ اتفاقية تجارية مع إنجلترا
فاجأت الرأي العام ، خفضت بمقتضاها الرسوم الجمركية الفرنسية
تخفيضاً كبيراً . أحس الصناعون الفرنسيون بغضب شديد على القيصر ،
لكنه واجههم بالتظاهر بالدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين البائسين .
هذه الالاعيب لم تكفل لنابليون ثقة البروليتاريا الفرنسية ، كما زادت
من انعدام ثقة البرجوازية به . ترى لماذا تتحمل البرجوازية الفرنسية الاستبدادية
القيصرية بما يرافقها من ظواهر مرفقة ، اذا كان نابليون الثالث ينلج
في السياسة الخارجية إلى كل أنواع المغامرات الطائشة ، ويقوم في
السياسة الداخلية بتجارب لا تخطر على بال ؟ .

احترق مائر الشرفاء في فرنسا ، بغض النظر عن طبقتهم
الاجتماعية ، نابليون الثالث وحاشيته . أحس القيصر وحاشيته
بالقلق ، خاصة وان آلة القمع القديمة لم تعد تعمل

ولم تعد صالحة للاستخدام بالطريقة القديمة ، ولا سيما في المدن الكبرى . شرعت الاتجاهات المختلفة للمعارضة تقوم بنشاط سياسي حذر . لكن كانت الانتخابات البرلمانية قد غدت مسرحية هزلية بائسة نظمتها اراهاب البوليس القيصري ، فان انتخابات عام ١٨٦٣ أخذت طابعا جديا . اذ اختارت الدوائر الريفية هذه المرة أيضا المرشحين المقررين من الحكومة ، لكن المدن الكبرى باسرها، وخاصة باريس ، صوتت ضد القيصر وانتخبت مرشحي المعارضة الليبرالية والجمهورية دون غيرهم .

كانت انتخابات ١٨٦٣ ضربة شديدة بوجه الاجمال للملكية القيصرية . بل انها كانت بداية النهاية . تمردت الجماهير العاملة على القيصر ، وتمردت معها البرجوازية المالكة ، وصار يوسع المرء ان يتوقع ثورة برجوازية جديدة خلال الأعوام القادمة ، وان يشك برغبة الجيش في الدفاع عن الوريث المحضّر لاسم كبير ضد أمة ترفضه . لقد بدا وكأن وضع ١٨٤٧ قد عاد إلى إنجلترا وفرنسا ، حيث لم يكن سرا ان العمال سيترعون حق الاقتراع العام في البلد الأول ، وان البلد الثاني يقف على اعتاب ثورة جمهورية ستؤدي إلى احتلال العمال لمواجهة المسرح السياسي .

ظهرت في البلدان الأخرى عودة غربية إلى ظروف ما قبل ثورة ١٨٤٨ . فقد استيقظت البرجوازية الليبرالية في ألمانيا منذ ١٨٥٩ من الجمود الذي دفعها اليه فشل الثورة السابقة ، واحتلت الليبرالية قيادة الحركة مجددا في دول ألمانيا الجنوبية . واكره قيصر النمسا على اقرار دستور تقلمي . وتطور في روسيا صراع حاسم بين النبلاء الاقطاعيين الحاكمين

وبين البرجوازية . أما في بروسيا ، فقد تركت الثورة دستورا شكليا وبرلمانا مجردا من أية سلطة فعلية ، لكنه عبر عن صوت الشعب في الأوقات المضطربة . شهدت هذه البلاد نزاعاً دستورياً بين الملك والنبلاء من جهة ، وبين البرجوازية الليبرالية من جهة أخرى ، فوقف العمال والحرفيون والقسم الأكبر من الفلاحين مع المعارضة الليبرالية، وأرسلت سائر الدوائر الانتخابية على وجه التقريب ، وحتى أكثر زوايا شرقي الألبه رجعية ، نوابا معادين للحكومة إلى البرلمان . فما كان من الملك قبلهم الأول ورئيس وزرائه بسمارك إلا أن خرقا الدستور ، وحكما البلاد حكما دكتاتوريا معاديا لبرلمان ولتسعة أعضائه الشعب . لقد نضجت حالة ثورية في بروسيا ، وكان الملك ينتظر في ساعات ضعفه مصيرا شبيها بمصير لويس السادس عشر .

استيقظت الحركات القومية بدورها في مطالع الستينات ، فأنفجرت عام ١٨٦٣ انتفاضة في بولونيا الرومية أثارت تعاطفا كبيرا في وسط وغرب أوروبا . وكانت المجر تضطرم بغليان متزايد ، وترفض مركزية فيينا ، سواء ارتدت معطف الحكم المطلق كما حدث بعد ١٨٤٩ ، أو استمرت بليبرالية ألمانية كما حدث بعد ١٨٦٠ . تحركت إيطاليا أيضا بفضل الحرب التي خاضها نابليون الثالث ضد النمسا بالتحالف مع ساردينيا ، وأدت إلى فصل لومبارديا عن النمسا ، فلم يقبل الوطنيون الإيطاليون بهذه النتيجة المؤزلة ، واستمرت الحركة الشعبية الإيطالية تقاتل منفردة ، إلى أن غمرت وسط إيطاليا، وشرع غاريبالدي عام ١٨٦٠ رحلته الشهيرة إلى سيسيليا ، ملهما في موكب نصر مذهل مملكة نابولي الاقطاعية المهترئة ، بقوة متطوعية الجمهوريين والوطنيين .

تركت انتصارات غاريبالدي انطبعا مذهلا في اوروبا باسرها ،
فقد كانت أول انتصار تحرزه الثورة الديمقراطية وهي شاهرة سلاحها .
انعش النصر الايطالي الأمل في نفوس راديكالي مختلف البلدان ،
ووصلت السلطة المعنوية للجمهوريين الايطاليين وقيادة غاريبالدي -
مازيني ذروة لم تبلغها من قبل ، ظهر بعد حين ان الجمهوريين
الايطاليين قد احرزوا نصرا سقطت ثماره في حضن الملكيين الليبراليين .
فقد افتر الجمهوريون الايطاليون ، رغم حبهم العميق للجماهير وشجاعتهم
الخارقة ، إلى برنامج اجتماعي يعارضون به الملكيين الليبراليين .
والحقيقة ان الاحتلال العسكري لساردينيا لم يكن صعبا ، لكنه لم يكن
كافيا ، ما لم يصاحبه تغيير جذري للعلاقات في البلاد . ان بقاء ملايين
الفلاحين الفقراء والجاهلين عبيدا للاقطاعيين في جنوب ايطاليا وسيسيليا ،
كان يجعل من نابولي وسيسيليا مكسبا مشكوكا به بالنسبة لشمال ايطاليا
المتقدم . ورغم وضوح هذه الحقيقة ، فان غاريبالدي ومازيني لم يرغبا
في اطلاق الثورة الزراعية في ايطاليا ، فخدما عمليا الوحدة القومية ،
لكنهما تركا ثمار انتصارها تسقط في حضن رجل الدولة الليبرالي
الكبير ، في مملكة ساردينيا : كافور . . تحولت ساردينيا
الصغيرة إلى مملكة ايطاليا الكبرى ، وشملت سائر البلدان الإيطالية
باستثناء البندقية وتريينت وتريستا ، التي بقيت تحت الاحتلال النمساوي ،
وروما ، حيث كانت الحراب الفرنسية تحمي السلطة النيبوية للبابا .

بقيت المسألة القومية الإيطالية دون حل كامل ، لان روما والبندقية
ظلتا خارج الوحدة القومية . رضخت الملكية والحزب الليبرالي في
البدء لأوامر نابليون الثالث ، ولم يتجرأ على القيام بهجوم جديد ضد
روما . لكن غاريبالدي رأى ان رسالته لن تكتمل ما بقي غرباء

فوق الأرض الإيطالية . ولقد كان يعتبر جيش المتطوعين الخاضع لأمرته جيشاً ثورياً يمكن تعبته في أية لحظة كجيش مستقل عن جيش الدولة . لم يحابه غاريبالدي في هجماته على روما الجيش الفرنسي فقط ، بل عارضته أيضاً الحكومة الإيطالية الملكية . هكذا استمرت الأزمة القومية الإيطالية ، وعمقت خيبة الأمل التي أصابت الشعب بامره التناقض بين الملكية والليبرالية من جهة ، وبين الحركة الجمهورية والديموقراطية من جهة أخرى . ان الثورة لم تكن قد انتهت في إيطاليا أيضاً .

كان المراقب الناقد لأوروبا يرى عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ الدعاية الانتخابية في إنجلترا ، وأزمة القيصريّة في فرنسا ، والصراع الدستوري في ألمانيا ، وانتفاضة بولونيا ، وحركة غاريبالدي في إيطاليا ، والغليان في المجر . أنها تقريباً نفس حلقة البلدان ، التي عاشت أحداث ١٨٤٧ / ١٨٤٨ . لكن بلدان كبيران اخران دخلا هذه المرة في مجال الأفعال ، دون ان يعرف أحد كيف ستكون نهايتها . فقد حدثت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب تجديداً هائلاً للديموقراطية المقاتلة ، وأدخلت ترابطاً جديداً بين الحركتين الأوروبية والأميركية ، تجلّى في التعاطف العميق الذي أظهره العمال والديموقراطيون الواعون في أوروبا تجاه الشمال ، وتضامن الحكومات الرأسمالية مع الجنوب العبودي . طرحت الديموقراطية على نفسها مهمة احباط مشاريع التدخل الفرنسي - الانجليزي ، لان نهاية الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بانهيار مالكي العبيد كان سيجعل من اميركا مركزاً للديموقراطية قوية تستند إلى الجماهير العاملة .

وجد قيصر روسيا نفسه مضطرا ، في الوقت نفسه ، لالغاء العبودية .
ومع ان توزيع الأراضي بقي ، كما كان في السابق ، في غير صالح
الفلاحين ، فقد كان من الواضح ان الحركة السياسية النضالية للفلاحين
الروس ستبدأ مع الغاء العبودية ، وانها ستقدم القاعدة الجماهيرية الضرورية
للمعارضة البرجوازية ، وللمعارضة المتخفين ضد القيصرية . ان روسيا لم تعد
الآن تلك الكتلة الرجعية الموحدة التي كانت عام ١٨٤٨ ، والتي تحطمت عليها
أمواج ثورة وسط أوروبا ، بل حملت الثورة في أحشائها .

توفرت عامي ١٨٦٣ - ١٨٦٤ سائر الشروط لتجدد الديمقراطية
الثورية الدولية . لكن السؤال كان : من يقود ، في غياب الأحزاب
الديموقراطية من طراز ١٨٤٨ ، الحركة في البلدان الأوروبية الأساسية ؟
كان على الطبقة العاملة نفسها ان تتصدى بوعي لهذه المسألة ، وتلتقط
السلاح الذي رمته الديمقراطية القديمة جانبا . هذه الفكرة بدت واضحة
وبسيطة كفكرة ، لكنها كانت قضية شديدة الصعوبة في الممارسة العملية .
تجسد ضعف الحركة الديمقراطية القديمة ، كما تجسدت قوتها ، في
انها استهدفت تعبئة « الشعب » . هذه الحقيقة توضح الغموض المغطى
بجمل ثورية لدى غالبية الديمقراطيين القدماء في المسألة الاجتماعية ،
وتفسر من جهة أخرى الزخم الذي وحده العمال والفلاحين والحرفيين
والطلاب تحت راية الديمقراطية . لقد حركت الفكرة الديمقراطية
الجماهير عام ١٨٤٨ ، بل ان غاربيالدي استطاع تعبئة شعب
إيطاليا بأسره للنضال ضد فئة السادة ، بمساعدة شعارات
ديموقراطية ووطنية .

لا مرأى في ان الحركة الديمقراطية فشلت فيما بعد بسبب التناقضات
الاجتماعية ، وأمامها . لكنها امتلكت على الدوام البداية الصحيحة ،

وهي إيقاف الشعب ، وتحريك ارادة الجماهير ، ودفعها للتضحية بحياتها من أجل الديمقراطية والحرية والحياة الأفضل . ترى ، اذا ما برزت الحركة العمالية الآن بوصفها وريثا للديموقراطية القديمة ، فهل ستكون قادرة على تحقيق بداية عظيمة كهذه ؟ ان أية واحدة من المنظمات العمالية كانت أكثر قدرة من الديمقراطية القديمة على رؤية المشاكل الواقعية للحياة الاجتماعية ، فهل سيجد العمال المنظمون معبراً من المشاكل الخاصة الصغيرة لحياتهم الرزيفية إلى القضايا الكبرى للثورة ؟ وهل يستطيعون كعمال ، تنظيم جماهير الفلاحين والحرفيين ، وقيادتهم فيما بعد إلى الهجوم ضد النظام السائد ؟ .

طغت الفكرة السياسية عام ١٨٤٨ على سائر الحسابات الأخرى . كان هناك ثقة بأن الشعب يجب ان يستولي في البداية على السلطة السياسية ، لأن كل شيء سيأتي بعد ذلك من تلقاء ذاته . وكانت الحركة قوية إلى درجة جرفت معها في حالات كثيرة الدوائر الاشتراكية غير السياسية . لم ينتخب برودون نفسه عام ١ٸ٤٨ عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية كاشتراكي مستقل ؟ . زعزعت هزيمة الثورة السياسية فيما بعد ايمان العمال بقوة العمل السياسي البحت ، وبالديموقراطية الثورية من النمط القديم . عرف العقد الفاصل بين ١٨٦٠ و ١٨٧٠ أربعة أشكال تنظيمية أراد العمال لها ان تكون تعبيراً عن حركتهم الطبقية ، مع انها تعارضت مع الديمقراطية القديمة وهي : الحزب السياسي العمالي ، النقابات السياسية ، النزعة الفوضوية غير السياسية ذات النهج السلمي ، والنزعة الفوضوية غير السياسية ذات النهج العنيف . وقد مثل الشكل الأول حزب لاسال ، ومثلت الشكل الثاني النقابات الانجليزية ، بينما تكون الاتجاهان الفوضويان من أنصار برودون وبلانكي .

شهدت ألمانيا في الستينات تأسيس أحزاب للجناح اليساري للبرجوازية . تلك كانت حركات الليبرالية الجذرية الساعية نحو كسب الجماهير البرجوازية الصغيرة والعمالية . وذاب الشكل الألماني الخاص بالديموقراطية ١٨٤٨ ، الذي لم يكن سوى جناح يساري لايرالية يميل برجوازية صغيرة ، في الأحزاب الجديدة ، التقدم الألماني في شمال ألمانيا ، وحزب الشعب الألماني في جنوبها . وعمل في كلا الحزبين رجال اعتبروا ديموقراطيين عام ١٨٤٨ من أمثال شولتسه ديلش في حزب التقدم و كارل ماير في حزب الشعب . تجنب الحزبان ذكر الديمقراطية في اسميهما الرسميين ، اذ راود المؤسسين احساس بان كلمة « ديموقراطي » لا تناسب حزبا شرعيا ومسالم للبرجوازية . وكما قال لاسال بصلق : « ان كلمة « الديمقراطية » القديمة والشريفة والمحددة قد تلاشت من الاسم المنافق والكاذب « لحزب التقدم » .

عند بداية الستينات ، كانت عصبة الشيوعيين قد اندثرت في ألمانيا منذ وقت طويل ، ولم يبق منها الا قلة من الأشخاص ، اتصلوا مع ماركس وانجلز في انجلترا . انضم العمال الذين كانت لهم مصلحة في حركة جذرية إلى الجناح اليساري للبرجوازية ، أي إلى حزبي « التقدم » و « الشعب » ، حلمأ بان كان الهدف الشعبي لحركة الاصلاح الاجتماعي بين العمال والبرجوازيين الصغار الفقراء كان ما يزال التعاونية التي نظرتها لوي بلان . من جهة أخرى ، فان البرجوازية الليبرالية لم تكن تخشى التعاونيات ، بل ان شولتسه ديلش أسس تعاونيات عديدة باسم حزب التقدم . والحال ، ان العمال في بروسيا كانوا سعداء بحزبهم ، فهو يؤسس تعاونيات ويناضل من أجل الحرية السياسية .

لم يكن من الطبيعي ان تسير البروليتاريا الألمانية ، بعددها المتزايد ووعيها الذاتي المتعاظم ، في ركاب البرجوازية المالككة . ان العمال لم يفهموا الديمقراطية عام ١٨٤٨ كمصالحة طبقية مع الصناعيين والمصرفيين . لكن انهيار الديمقراطية الثورية آنذاك اضطر عام ١٨٤٩ الركام الديمقراطي المتبقي إلى الانضواء تحت أصنام البرجوازية الليبرالية . هذا التراجع المؤقت الذي قام به العمال عبراً عن هزيمة القوى الشعبية في ألمانيا ، وكان لا بد من مجيء وقت يؤسسون فيه ديمقراطيتهم الخاصة في اعقاب انهيار الديمقراطية الثورية القديمة .

وجد العمال الألمان ، عندما أخذوا يعبرون عن مواقف سياسية خاصة بهم ، في لاسال زعيماً من طراز قد كان أكثر المفكرين أهمية بين الساعة والباحثين الاجتماعيين الشباب في ألمانيا ، ممن تبناوا نظريات ماركس . استغل لاسال الخلافات في وجهات النظر داخل الثوادي العمالية « التقدمية » (التابعة لحزب التقدم) ، ليبدأ الصراع ضد شولتسه — ديليش والبرجوازية . فعرض للعمال الألمان حقائق الصراع الطبقي بكل حدتها ، وطالب بحق الاقتراع العام ، الذي كانوا محرومين منه في بروسيا وجنوب ألمانيا والنمسا ، وبدعم الدولة للتعاونيات الانتاجية العمالية ، ورأى في هذا الدعم شرطاً لا غنى عنه للوصول إلى نتيجة ايجابية ، خاصة وان تعاونيات شولتسه — ديليش ستموت موتاً أكيداً بسبب نقص الموارد المتاحة لها .

أسس لاسال عام ١٨٦٣ النادي العمالي الألماني العام ، ليكون الحزب العمالي الأول المستقل والقادر على الحياة فوق الأرض الألمانية ، بعد تلاشي عصبة الشيوعيين وتحولها إلى مجموعة صغيرة لا أنصار لها

بين الجماهير . كان حزب لاسال العمالي حزبا ديموقراطيا طالب بحق الاقتراع العام ، وباستيلاء الشعب العامل على السلطة . وقد استقبل ماركس وانجلز تأميمه بمشاعر مختلطة ، اذ ازعجتهم نظرية التعاونيات المقتبسة من لوي بلان ، كما ازعجهم اعدام الانحياز ببرامج الماركسية ، التي رأت ان النزاع حول الشكل الصحيح للتعاونيات ليس المنطلق المناسب لحزب عمالي جديد ، وخشيت أن تثير الدعاية للتعاونيات البلبلة وتؤدي إلى انتكاسات . على ان أسوأ ما في الأمر هو ان بعض هذه التعاونيات كان يمكن ان تؤسس في اطار الرأسمالية نفسها . وبمساعدة الدولة . والحقيقة انه تأمست في فرنسا بعد مجزرة حزيران ضد العمال عدة تجارب تعاونية ، كما أثبت شولتسه — ديليش بدوره قدرة البرجوازية الليبرالية على اقامة تعاونيات انتاجية عمالية ، بل ان ملك بروسيا نفسه يستطيع تمويل بعض التعاونيات العمالية ، كي يحول طليعة البروليتاريا بالذات إلى عملاء مأجورين للدولة البروسية البوابسية .

لم يكن اعتراض ماركس وانجلز الأساسي على الأفكار التعاونية الاسال واتباعه ، بل على تاكسيكهم السياسي العام . عندما بدأ لاسال تمريضه عام ١٨٦٣ ، كانت البرجوازية الليبرالية البروسية تخوض صراعا عنيفا ضد الملكية والحكومة . لكي يؤسس حزبه ، فتح لاسال النار في تلك الفترة على البرجوازية الليبرالية ، مما وضعه ، عن قصد أو غير قصد ، في حلف تاكسيكي مع بسمارك ، أي مع حكومة النبلاء البروسية . ان لاسال ، المفكر المستقل والذكي ، كان يعي تماما نتائج سياسته ، ويرى ان البرجوازية الليبرالية الألمانية ليست قادرة على خوض نضال ثوري ، وانها ستراجع في اللحظة الحاسمة أمام الملكية والنبلاء ، كما تراجعت عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ . لذا اعتقد انه من خير المقيّد تخفيف

التحريض ضد الليبرالية ، لان الليبراليين لن يقوموا بأي فعل ثوري .
من جهة اخرى ، فانه لا يمكن لاية قوة باستثناء الطبقة العاملة ان تؤسس
الديموقراطية القومية المستقبلية ، شريطة ان يقطع العمال قطعا جنريا مع
الرأسمالية الليبرالية . ولئن كان قد نشأوهم بوجود تحالف تكتيكي بين الحزب
العمالي والحكومة البروسية ، فان ذلك لا يبرر التخلف عن الهدف
الأساسي . إلى ذلك ، فقد رأى لاسال ان حل المسألة القومية الألمانية قد
بات وشيكاً ، وانه سيكون ممكناً تحت قيادة بروسيا فقط ، لذا يجب
على العمال اعداد أنفسهم للتعامل مع ألمانيا جديدة ومركزية نفوذها
بروسيا ، مع ان كل شيء يتوقف على انتراع حق الاقتراع العام في
ألمانيا المقبلة . والحقيقة ان بسمارك قد يوافق على منح حق الاقتراع العام ، اذا
ما تزايد موقفه حرجاً وتعاضل الضغط الجماهيري عليه ، عندئذ سيتم
انتخاب برلمان للرأيخ الألماني من قبل جميع الألمان ، هذا البرلمان قد يفتقر في البداية
إلى سلطة كبيرة بالقياس مع سلطة الملكية العسكرية البروسية ، لكنه
يقدم في كل الأحوال الأساس الصحيح الذي يستطيع أن ينمو فوقه
الحزب العمالي . واذا كان يبدو الآن ان الحركة العمالية الديموقراطية ليست سوى
أداة في يد بسمارك ، فانه سيظهر في النهاية من الذي تلاعب بمن .

هذه كانت على وجه التقريب الأفكار الأساسية لاسال ، مذ
أسس الحزب وحتى موته المبكر عام ١٨٦٤ . لقد رأى مستقبل ألمانيا
بوضوح كبير فلما أتيح لنبي سياسي ، فحدث كل شيء كما فكر به
تقريباً ، اذ تمت مركزة ألمانيا بعد سنوات قليلة من موته تحت قيادة
بروسيا : وانهارت المعارضة الليبرالية ضد النبالة العسكرية البروسية
انهياراً مزمرياً . كما وافق بسمارك على حق الاقتراع العام ونما الحزب
العمالي من انتخابات لآخرى ، إلى ان ترك خلفاء بسمارك وفيلهلم الأول

الميدان السياسي . يستطيع التاريخ اظهار ان لاسال كان على حق وماركس وإنجلز على خطأ ، غير ان ذلك ليس هو الواقع ، فقد وجد الرجلان في تقديمهما العام لاسال نقطة الضعف الأساسية لحركة العمال الاشتراكية العامة من ١٨٦٣ وحتى وقتنا الحاضر .

نظر ماركس في تقديم لاسال إلى الوضع السياسي في بروسيا ، وإلى صراع البرجوازية ضد الملكية والنبل . ومع انه كان بعيدا كل البعد عن المبالغة في تقدير القوة الصدامية لحزب التقدم البرليني ، فإنه رأى الصراع الأساسي الكبير بين الليبرالية والارستقراطية العسكرية وقال : ان الحزب العمالي لا يجوز ان يقف بأي شكل كان ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى جانب النبلاء الاقطاعيين . صحيح ان النادي العمالي الألماني العام يناضل ضد الرأسماليين ، لكنه يهمل العلاقات الزراعية . وحزب لاسال لا يفعل شيئا من أجل العمال الزراعيين المضطهدين في منطقة شرقي نهر الالبه ، بل انه يكبت أي تحريض ضد النبلاء والملكية .

بعد موت لاسال قاد شفايتزر الحركة ، وهو بدوره سياسي ذكي وبارع ، تولى قيادة الحزب على طريقة مؤسسة . في نهاية عام ١٨٦٤ رجا شفايتزر ، الذي أراد تأسيس جريدة للحزب ، ماركس وإنجلز الاشتراك في تحرير الجريدة ، وكانا قد احببما حتى ذلك الحين عن نشر تقديمهما لاسال ، فوعدا في البداية بالتعاون على أمل التأثير على الحركة العمالية الألمانية . عندما لم يتغير خط حزب شفايتزر وأصدقائه ، حدثت القطيعة . في شباط ١٨٦٥ كتب إنجلز إلى ماركس حول تحريض اللاساليين : « من الندالة الهجوم في بلد كبروسيا ، طابعه الغالب زراعي ،

على البرجوازية لوحدها باسم البروليتاريا الصناعية . ومن النذالة التجاهل التام لحملات الجلد الأبوي الذي تعرض له البروليتاريا الريفية على يد النبلاء الاقطاعيين الكبار . بعد ذلك بإيام قليلة أعلن ماركس القطيعة مع حزب لاسال ، ووقف مساهمته في صحيفة النادي العمالي الألماني العام .

تعتبر رسالة ماركس وثيقة احادية الجانب ، لكنها على قدر عظيم من الأهمية . فقد أكد انه لم يطلب في أي يوم من الأيام من اللاساليين اللجوء إلى حجاج ارعن يورطهم مع البوليس والقضاء : ولكن الشكل الممكن للحجاج ضد الحكومة سيختلف بالتأكيد عن الغزل ، أو بالأحرى عن التضاهم المكشوف معها . . . ان الخيبة في وهم لاسال الكريه حول عمل اشتراكي تقوم به حكومة بروسية ما ، هي قضية فوق الشكوك . . . سيفعل منطق الأشياء فعله ، لكن شرف الحزب العمالي يتطلب منه رفض هذه الصور الخادعة ، حتى قبل ان يتولد خواؤها أمام التجربة ، لأن الطبقة العاملة أما ان تكون ثورية أو لا تكون شيئا على الاطلاق .

ظلم ماركس شفائتزر ، عندما رأى فيه عميلا بصورة من الصور للحكومة الروسية . فهو ، ومن قبله لاسال ، لم ينجونا للحظة واحدة الطبقة العاملة والديموقراطية لصالح بسمارك . ويفسر تكتيكهما بالحاجات العملية لحزبهما ، وبرغبات وامزجة العمال أنفسهم . والحال ، ان حزب لاسال كان في تلك الفترة صغيرا وفي وضع بالغ الصعوبة . وكان عليه ، لكي يصبح حزبا قادرا على الحياة ، ان يفلح ارتباط عدد كبير من العمال مع الليبرالية البرجوازية ، الامر الذي لم

يكن ممكنا دون حجاج حاد ضد الشعارات الليبرالية . لو ان الحزب قام في وقت واحد بدعاية بين سكان الأرياف وبين العمال لكان هذا العمل المزدوج قد دمر قواه ، ولحل به الانحطاق على هذين الصعيدين . من جهة اخرى ، أراد القسم الواعي طبقيا من العمال الألمان حزبا بروليتاريا حقيقيا ، يدافع بوضوح عن العمال ولا يخلط مرة أخرى قضيتهم مع قضايا مهين ووظائف أخرى .

لم يكن ماركس وإنجلز معنيين بالسرعة التي يؤمن بها حزب اشتراكي ما في ألمانيا ، بل اهتماما بدعم وتطوير الثورة ، وهذه كانت مستحيلة في بروسيا ، اذا ما عزل العمال المدينون أنفسهم عن سكان الريف الفقراء . كان ماركس وإنجلز يريان ضرورة التحالف بين العمال والفلاحين للقيام بضربة مشتركة ضد الملكية العسكرية ، ولانجاز ثورة برجوازية من فوق رأس البرجوازية . وقد طلب المنظران الثوريان إلى حزب لاسال التصرف كحزب للديموقراطيين الثوريين ، فواصل عمل ١٨٤٨ ، بعد تنقيته من الشوائب البرجوازية الصغيرة ومن جعلها الثورية . كان من الصعب كسب القسم الأكثر وعيا من البروليتاريا الأوروبية لسياسة كهذه ، اذ بقدر ماوعت البروليتاريا وطلبتها موقعهما داخل المجتمع البرجوازي ، بقدر ما عزلتا نفسيهما وركزتا جهدهما على ما هو بروليتاري خاص حيال سائر فئات الطبقة المالكة . في مرحلة كهذه ، تميل البروليتاريا الراديكالية بالذات إلى اعتبار النبلاء والفلاحين ، الصناعيين والاكاديميين « كتلة رجعية موحدة » ، وتعزل نفسها وتسد الطريق أمام السياسة الثورية .

اتهم لامال البرجوازية الليبرالية ، وبالأخص الراديكاليين البرجوازيين ، بتشويه اسم الديموقراطية . نسبت الحركة العمالية الألمانية الجديدة

صفة الديمقراطية لنفسها، وأخذت تسمى نفسها « ديمقراطية اجتماعية » بالمعنى الموروث عن عام ١٨٤٨ . كانت هذه التسمية سليمة من الناحية اللغوية ، فهي تصف حركة تطالب بحكم الشعب لذاته على أساس حق الاقتراع العام ، وبتحويل اجتماعي لمصالح الجماهير العاملة . إلا أنها لم تكن تسمية دقيقة تاريخياً ، لأن الأحزاب العمالية الجديدة نخلت، بعزلتها الطبقية، عن ما هو جوهري في الديمقراطية التاريخية .

لم يكن ماركس وإنجلز سعيدين على الإطلاق بتسمية حر كتهما العمالية « ديمقراطية اجتماعية » . كان شفايتزر قد أبلغهما عام ١٨٦٤ أن الجريدة الجديدة للنادي العمالي الألماني ستسمى « الديمقراطية الاجتماعي » . بعد ذلك بقليل كتب إنجلز إلى ماركس : « الديمقراطية الاجتماعي ، ما هذا الاسم الختيري ؟ . لماذا لا يسمى هؤلاء الصبية هذا الشيء الذي سيصدرونه « البروليتاري » ؟ » . ورد ماركس بلغة ديبلوماسية : « ان الديمقراطية الاجتماعي هو بلا شك اسم سيء ، إلا أنه لا يجب التخلي عن الاسم الأحسن من أجل مشروع عقديكون فاشلاً » . لم يكن ماركس وإنجلز ينجحان عام ١٨٤٨ من صفة الديمقراطية ، لكن اسم الديمقراطية الاجتماعي بدأ لهما في عام ١٨٦٤ تجديداً لشركة ليندرو رولان — لوي بلان المفلسة . وأخيراً قبل اسم « الديمقراطية الاجتماعي » ، وهما على ثقة من أن الاسم السيء يبقى جيداً بما فيه الكفاية بالنسبة للاساليين . بهذه الطريقة الغريبة رأت صفة «الديمقراطيين الاجتماعيين » نور الحياة كصفة للأحزاب العمالية الماركسية .

بقي اسم الديمقراطية الاجتماعي شعبياً بين العمال الألمان المسيسين . وحين نشأ بعد عام ١٨٦٦ حزب عمالي ثان في ألمانيا ، إلى جانب النادي

العمالي الألماني العام ، فإنه اسمى نفسه مباشرة « الحزب العمالي الديمقراطي الاجتماعي » . كان لاسال قد اسس حزبه بفصل العمال البروسيين عن حزب التقدم ، والآن يقوم فيلهايم ليبكنيشت وبيل بالعمل ذاته في جنوب ألمانيا وساكسن ، حيث فصل العمال عن حزب الشعب . وقد تفارق الحزبان قبل كل شيء في موقفيهما من القضية الألمانية ، فقد قبل لاسال وخلفاؤه بالحل البرومي للمسألة القومية الألمانية ، في حين مثل حزب الشعب الجناح الراديكالي من الليبرالية المعادي لبروسيا في جنوب ألمانيا .

فقد مكان جنوب ألمانيا ميلهم إلى الأعمال الثورية منذ ١٨٤٩ ، لكنهم بقوا مصرين على رفض النزعة المركزية البروسية ، وعلى الدفاع عن كيان الدولة المربيع في بلدانهم العديدة . ذلك كان الشكل العملي الذي تجسدت به « الديمقراطية » في وسط وجنوب ألمانيا بعد ١٨٦٦ . أما القسم الحديث التضميني من البرجوازية ، فقد وقف مع بسمارك والوحدة الألمانية ومثله الحزب القومي الليبرالي، الذي ناضل ضده في جنوب ألمانيا برجوازيو حزب الشعب الصغار وأصدقاء النمسا الكاثوليكين . كانت الديمقراطية قد دمرت بعد ١٨٤٩ في بادن والبالز إلى درجة مكنت الليبراليين القوميين من تسلم القيادة . ولأنه كان للفلاحين والحرفيين الكاثوليك حزبهم الانفصالي الخاص ، فإنه لم يبق مجال ينشط فيه حزب الشعب إلا في فورتمبرج وفرانكفورت على نهر الماين وأقسام من ساكسن . وها هي النوادي العمالية ، التي كانت قريبة بالأصل من حزب الشعب ، تستقل وتنضم إلى الحزب العمالي الديمقراطي الاجتماعي .

قائد الحزب الجديد فيلهلم ليبكنيشت ، الذي كان قد شارك كقضى في انتفاضة بادن عام ١٨٤٩ ، ونتمي آنذاك إلى اتجاه ستروفره . ذهب الفتي فيما بعد إلى المنفى في لندن ، حيث انضم إلى ماركس ، الذي كان يريد ان يكون نصيرا مخلصا له ، ون يمارس السياسة بمنظورته . إلا انه لم ينجح على الاطلاق في كسب موافقة ماركس وانجلى على نشاطه السيامي العملي . اثبت ليبكنيشت بعد عودته من لندن انه خطيب مفوه ومنظم بارز ، عرف كيف يكسب ثقة العمال ويحافظ في أصعب الظروف على تماسك الحركة . لكنه كان يفتقر إلى الفهم العميق للمشاكل العلمية وللترايطات السياسية الكبرى . طيلة ثلاثين عاما كاماة كانت أساليب ليبكنيشت تدفع بماركس وانجلى إلى مهاوي اليأس .

تميز حزب ليبكنيشت عن اللاماليين بميله العنيف ضد بروسيا ، وبمعدلة الدعاية الثورية الجاحمة عليها . لا شك ان مهمة حزب عمالي ألماني ديموقراطي كانت بعد ١٨٦٦ هي توحيد مائر خصوم النظام البسماركى ، لكن ليبكنيشت وأصدقاؤه كانوا عاجزين عن ايجاد خط مستقل في القضايا السياسية اليومية الكبرى . لقد مثلوا بشجاعة المصالح الوطنية للعمال الألمان ، بيد انهم تورطوا في الوقت نفسه ، في تبعية كاملة للترعة الانفصالية المعادية لبروسيا لدى حزب الشعب . ولقد جهدت قيادة الحزب العمالي الديموقراطي الاجتماعي لوضع خطها المعادي لبسمارك في خدمة السلالة النمساوية وامراء الدول الذين طردتهم بروسيا من مناصبهم ، والترعة البرجوازية الصغيرة المتحدقة ذات الطابع المديني الصغير . ان الغضب الذي شعر به ماركس وانجلى على ليبكنيشت وناكبيكه مفهوم إلى حد بعيد ، وهو يشير إلى الصعوبة التي

كان يواجهها حزب عمالي مستقل في إيجاد طريقه الخاص في أوروبا .
ان العمال وقادتهم كانوا يتوهون في ادغال متاهة سياسية ، تحمل كل
خطوة فيها أخطارها معها ، ويضيعون في العادة تماما ، بمجرد ان
يتركوا طريق الديمقراطية الثورية .

تشير الأحداث الفرنسية المطابقة إلى أن تأسيس حزب عمالي ألماني
مستقل لم يرجع إلى مزاج لاسال الطموح ، بل كمن في ظروف ذلك
العصر . منذ راقب نابليون الثالث نموا لمعارضة ، وأحس باهتزاز وضعه ،
شرع يمارس الاعييه مع الحركة العمالية ، فسمحت الحكومة القيصرية
للعمال الفرنسيين عام ١٨٦٢ بشكل من أشكال انتخاب ممثلي مهن لهم .
هؤلاء المنحوبون العماليون اريد لهم ان يمثلوا البروليتاريا الفرنسية في
معرض لندن الدولي ، الذي نظم آنذاك ، والذي ترتب عليه احتكاك
بين العمال الفرنسيين والانجليز شجعه نابليون وقدر له ان يلعب دورا
هاما في نشوء الأهمية الأولى . لم يفعل نابليون أي شيء ايجابي للعمال
الفرنسيين ، لكن المنظمات العمالية الفرنسية ذات الأهداف المعتدلة
اكتسبت الآن صفة شرعية ، فقررت التقدم إلى الانتخابات البرلمانية
عام ١ٸ٦٣ بلوائح مستقلة . خاطب المرشحون العماليون الناخبين
ببيانات أكدت بوضوح كبير على التناقض الطبقي بين العمال والرأسماليين ،
وعلى ضرورة الحزب العمالي المستقل . وقد حدث هذا في العام نفسه ،
الذي شرع لاسال فيه دعايته الكبرى في ألمانيا .

كان القادة العماليون في باريس رجالا شرفاء لا تربطهم رابطة
بمناورات نابليون ، وكان من حقهم ان يستخلصوا لغاياتهم الخاصة
الحرية الكبيرة للحركة التي احرزها العمال . ومع ذلك ، فان تقديم
مرشحين مستقلين من العمال لانتخابات باريس كان يعني في تلك

اللحظة تشتت المعارضة ضد نابليون . وكما رأى الليبراليون الألمان في تحريض لاسال مساعدة لبسمارك ، كذلك اعتبر الجمهوريون البرجوازيون الفرنسيون الترشيحات العمالية مناوره نابليونية . وياقت النظر ان هؤلاء المرشحين قد منوا بفشل ذريع ، ولم ينالوا إلا عدة مئات من الأصوات . بنفس القدر من الهزال كانت في البداية النجاحات الانتخابية للحزبين الاشتراكيين في ألمانيا . اجريت في شمال ألمانيا خمسة انتخابات عامة وفق حق الاقتراع العام ، فلم يدخل النواب الديمقراطيون الاجتماعيون الأوائل برلمان برلين إلا عام ١٨٧٧ . ان فكرة الحزب العمالي المستقل المفصول عن المعارضة الديمقراطية البرجوازية أو الجمهورية لم تكسب أنصارا بين البروليتاريا إلا ببطء شديد .

ظهر الشكل الثاني من انفكك البروليتاريا عن السيادة الحزبية الديمقراطية من النمط القديم في إنجلترا ، عندما تولت النقابات ارث الشارتية . ثمة صبيان أساميان لاندثار حزب الشارتية ، إلى جانب أصباب شخصية ومحلية وأسباب محكومة بالمصادفة . فمن جهة أصاب الانهيار الكامل للديموقراطية الثورية في البر الأوروبي منذ ١٨٤٩ الحركة المماثلة في إنجلترا بالشلل . ومن جهة أخرى ، لم يعد العمال الانجليز قانعين بالتركيز الاحادي الجانب للدعاية الشارتية على حق الاقتراع العام السيامي . ولئن كانت قد استمرت مطالبة العمال الانجليز المسيعين بالاصلاح الانتخابي ، فانهم شعروا بالصمت من حزب لا يني يتحدث عن اصلاح برلماني ، مهمل الحاجات اليومية العملية للبروليتاريا . أما وعد الشارتيين بان كل شيء سيتغير بعد الاصلاح الانتخابي ، فانه لم يعد يقنع أحداً من العمال الانجليز . هكذا وجدوا يلورهم في الستينات وطنهم السياسي في اتحاداتهم المهنية ، أي في النقابات .

لا يعني ما نقوله ان العمال الانجليز صاروا أعداء للنشاط السياسي ،
فالتقابات كانت تناضل آنذاك بحماسة معززة من أجل حق الاقتراع العام ،
ومارست نفوذها على القضايا السياسية الدولية . إلا ان العامل الانجليزي
لم يعد قانعا بان حزب البروليئاريا السيامي يستطيع وحده الدفاع عن
مصالحه . وربما مارس العمال المنظمون في تقابات ضغوطا على أحزاب
البرجوازية القائمة يعادل ، ان لم يفتق ، تأثير الحزب العمالي ذاته . لقد حدث
في إنجلترا أيضا تحول واضح من قبل الجماهير عن النموذج القديم للحزب
الديموقراطي للشعب العامل .

اتفق أصدقاء الحزب العمالي المستقل في ألمانيا وفرنسا مع التقابات النشطة
سياسيا في إنجلترا على ايلاء أهمية خاصة للنشاط السياسي في اطار الدولة
القائمة ودمتورها . لقد أراد العمال الألمان والفرنسيون ارسال مندوبين
عنهم إلى البرلمان ، في حين أراد العمال الإنجليز ممارسة الضغط من الخارج
على الأحزاب البرجوازية في البرلمان . لكن الطرفان آمنا بأهمية النشاط
السياسي في البرلمان والدولة . إلى جانب هذا التوجه ، تطور اتجاه
معاكس تماما في الحركة العمالية الأوروبية ، عارض بدوره الديموقراطية
التقليدية ، لكنه تجاوزها إلى مسائل كثيرة ، ورفض النشاط السياسي
في اطار الدولة القائمة . سبق ان أشرنا إلى رفض الاشتراكية الطوباوية
القديمة للوسائل السياسية كوسائل فعالة في تغيير الدولة . ان الانهيار
الثام للثورة الأوروبية عام ١٨٤٩ ، وفشل سائر النشاطات السياسية
الجماهيرية ، التي كانت قد بدأت بقليل كبير من الحماسة والاستعداد
للتضحية ، بنا وكأنه يعطي الحق لهؤلاء المشائمين .

كان ثمة ميل فوضوي منذ البداية لدى عدد كبير من الاشتراكيين
الطوباويين ، فطالبوا بحل دولة القمع المركزية واستبدالها بجماعات

أصغر وأكثر مرونة قدير نفسها ذاتيا . واصل برودون النقد القديم للمركزية وللولة القمع ، وهو لم يرفض فقط الولة الرأسمالية أو الاقطاعية القائمة ، بل رفض أيضا أية محاولة لاقامة الاشتراكية بمساعدة جهاز قمعي مركزي كبير . لا يجد من يفكرون بطريقة برودون أي تقدم جوهري في قيادة الجماهير العاملة من قبل جهاز مركزي يديره موظفو الولة ، حتى لو اسمى نفسه اشتراكيا . ويشير من قبلى من أنصار برودون إلى روسيا السوفياتية في الوقت الحاضر كبرهان على صحة تخوفاتهم . لا يرى برودون وجماسته في أية ثورة تقدما ، اذا ما ادارتها آلة حزبية مركزية ، وحجتهم في ذلك ان الجماهير تسقط عندئذ في تبعية جديدة تحل محل التبعية القديمة .

يرتبط رفض الحزب السياسي ارتباطا وثيقا مع نقد الولة المركزية ، فالحزب هو دولة مصغرة تميل إلى ان تصبح في النهاية الدولة نفسها . انه يجسد السلطة مثلما تجسدها الولة ، واذا كان يطرح مطالب راديكالية ، وبعد أنصاره بالجمهورية والديموقراطية والاشتراكية ، فان ذلك لا يفيد كثيرا من الناحية العملية ، لانه سيحكم الشعب بمساعدة جهازه ، متى استولى على السلطة السياسية ، شأنه شأن الحكومة القديمة . ان الأرضية التي يتطور الحزب السياسي فوقها هي البرلمان ، والساسة الحزبيون يستدرجون الجماهير لتأييدهم ، ويعنون بانجازات من كل لون ، ويقولون انها ستحقق في البرلمان . لكن الحقيقة هي ان هؤلاء الساسة يستخدمون البرلمان لتلذذ سلطتهم الشخصية فقط . لهذا ينصح القوضويون الشعب بالابتعاد عن الأحزاب السياسية وعدم الاشتراك في الانتخابات .

اكتسبت القوضوية المسألة ، المؤمنة ببعض أفكار برودون ، نفوذاً بين العمال الفرنسيين في الستينات ، ممن راودتهم الشكوك في الحزب السياسي وفي أعمال البرجوازية ، وأكثروا على المصالح الطبقية الخاصة للعمال ، ورفضوا أي تنظيم عمالي ذي سلطة مركزية قوية . كانت غالبية العمال الفرنسيين لا تزال آنذاك مكونة من ديمقراطيين ثوريين يحمل اسم بلانكي كل أهدافهم . هذا الاتجاه ، الذي كان ينتظر الفرصة التاريخية القادمة للانتفاضة ، لم يستطع تنظيم نفسه تحت ضغط البوليس البونابرتي . فلم تتح إمكانية الائتلاف إلا لقلة معتلة ومسألة ، تقاطعت لديها النزعة البرودونية الشعبية مع مشاريع الحزب العمالي الجديد .

تطابق الميل المسالم أحسن تطابق مع جوهر القوضوية ، مادامت الثورة أو الحركة العنيفة تفترض اندماجاً معيناً للجماهير . يشترط وجود قادة وانضباط ، أي سلطة . ان القوضوي المنشائم لا يحترم مثل هذه السلطة التي تسمى نفسها ثورية . هكذا رأت القوضوية الجبلية ضرورة تفادي القيام بأي عمل متسرع ، وسعت نحو تثقيف وتنوير الجماهير ، إلى أن يصبح الشعب قادراً على الأنحد بنظام اجتماعي أفضل ، من خلال إرادته الحرة .

قام إلى جانب القوضويين المعتدلين ، الذين اعتبروا أنفسهم تلامذة برودون ، اتجاه آخر تكون من ثوريين متحمسين يرفضون بمرارة الوضع القائم ، كما يرفضه الديمقراطيون الراديكاليون من أمثال بلانكي . هؤلاء أرادوا بلورهم القيام بانتفاضة ، شريطة ان لا تكون من صنع حزب منظم ، بل تصنعها الجماهير ذاتها . أن على الجماهير نفسها ، ودون ان يقودها أحد ، ان تحطم نبرها ، وان تقيم

محل الدولة المركزية القديمة للرأسماليين والملوك تعاونيات صغيرة حرة .
هذه الفوضوية الثورية الملحة على الأفعال، مشبعة بالتناقضات . الداخلية
الصعبة ، لان الحركة ستجد نفسها بعد النصر مجبرة على خلق تنظيم
قوي يتناقض مع ميولها ذاتها .

هذا الشكل الثاني من الفوضوية مثله في الستينات الثوري الروسي
باكونين ، الذي نشط غالبا في غرب أوروبا ، وشارك على سبيل المثال
في انتفاضة ١٨٤٩ في درسدن . أراد باكونين الثورة ، ولكن من غير
اقامة ساطة سياسية جديدة. وقد ظهر فيما بعد ان هذا الشكل الخاص
من الحركة السياسية لم يجد أنصارا الا بين الجماهير الشعبية
المتخلفة ، المفعمة بالمرارة وخيبة الأمل مثل البروليتاريا
الريفية في ايطاليا واسبانيا ، حيث نتابعت منذ مطلع القرن التاسع عشر
ثورات كثيرة ، فكان الملكيون يناضلون ضد الجمهوريين، والنبلاء
الاقطاعيون يتصارعون مع البرجوازية ، والأحرار يهاجمون الكنيسة .
إلى ذلك ، فقد تصارعت مجموعات لا حصر لها من الضباط والساسة
حول التأثير في الدولة ، ووعدت سائر الأحزاب الجماهير بجمال من
ذهب ، مع ان الوضع الاجتماعي للشعب بقي على حاله ، واستمر
سكان الريف الفقراء في الخضوع للملاك الاقطاعيين الكبار . كان
التطور في ايطاليا مشابها لهذه الصورة ، فقد تنازع رجال الدين الاقطاعيون
من النمط القديم مع الليبراليين العصريين ، الذين أضيف اليهم فيما بعد
جمهوريو مازيني ، الذين أمسوا بعض النوادي العمالية . لكن وضع
جماهير البروليتاريا الريفية في الجنوب لم يتغير ، لان أحدا لم يفعل
لهم شيئا . هؤلاء العمال المضطهدون في جنوب ايطاليا ، الجاهلون
بالقراءة والكتابة، كانوا على استعداد للثورة ضد سادتهم ، لكنهم لم

يتفقوا بسائر السياسة أو الأحزاب ، ومالوا غالبا إلى القيام بأعمال فردية وشخصية « ودون قادة » ، فاذا بكل قرية تتحرك بمفردها . لقد بدت الدعايات الفوضوية لمثل هؤلاء ثورية ومقبولة .

تبرز الحركة العمالية في الستينات صورة كثيرة الألوان ، تداخلت فيها كل الاتجاهات . لكن الرجوع عن الديمقراطية من نمط ١٨٤٨ كان قاسمها المشترك ، كما كان التضال من أجل أشكال جديدة للحركة البروليتارية قاسما مشتركا آخر . لقد وجد شعور عام بوحدة عمال جميع البلدان الواعين طبقيا ، وبوجود مهام مشتركة معينة تشلهم إلى بعضهم .

* * *

تأسيس الأهمية الأولى

حرك الوضع السياسي المتأزم في أوروبا العمال ، وتصدر العمال الانجليز الحركة ، فقد نافضوا من أجل الاصلاح الانتخابي وتظاهروا من أجل يولونيا وإيطاليا . وعتما زار غاريبالدي انجلترا ، أعد العمال له استقبالا رسمياً .

وضعت الحرب الاهلية الاميركية الشمالية قسماً كبيراً من العمال الانجليز في مواجهة أصعب ظرف ، فقد حاصر اسطول الشمال مرافئء الحرب ، مانعاً تصدير القطن إلى أوروبا ، لتثقل الصناعة النسيجية الانجليزية المادة الخام الضرورية لعملها ، ويتحول مئات آلاف العمال إلى عاطلين . كان من شأن الأثنية الوظيفية البحتة أن تدفع الطبقة العاملة الانجليزية إلى المطالبة برفع الحصار وتأمين التصدير الحر للقطن ، مما سيضعهم إلى جانب الجتوب ضد الشمال . إلا أن النقابات الانجليزية وأعضائها وقفوا مع الشمال في حركة جبارة للتضامن الديمقراطي الاممي ، وطالبوا بانزال الهزيمة بملاك العبيد . رغم أن موقفهم هذا كان يعرضهم للجوع والمعاناة . سارت العواطف الأوروبية خلال الحرب الاهلية الاميركية على خط طبقي واضح ، ووقفت البروليتاريا الانجليزية كرجل واحد مع الشمال ، بينما كانت أغلبية الطبقة المالكة مع الجنوب . وقد أسهمت مظاهرات العمال الانجليز المؤيدة للانكولن والمعارضة

للعبودية اسهاماً جوهرياً في إحباط تدخل القوى الأوروبية الكبرى في الحرب الأهلية .

عندما تحول الصراع الطويل في أميركا لصالح الشمال ، ارتفعت معنويات العمال الانجليز ارتفاعاً كبيراً ، فما كان من النقابات إلا أن عززت تحريضها من أجل حق الاقتراع العام ، وتطلعت إلى بناء أفضل لعلاقاتها الدولية ، مستغلة الصداقة التي ربطتها من جديد مع البروليتاريا الفرنسية منذ عام ١٨٦٢ . في خريف ١٨٦٤ وجهت النقابات البريطانية دعوة إلى النوادي العمالية الفرنسية لعقد اجتماع جماهيري مشترك لصالح بولونيا . في هذا الوقت ، كان الرجلان النافذان على الجانب الانجليزي هما أودجر ، رئيس تجمع النقابات اللندنية ، وكريم ، سكرتير اتحاد البنائين ، وكان أودجر في الوقت نفسه رئيس جمعية التحريض النقابي من أجل حق الاقتراع العام ، كما أنه كان مشرفاً مع كريم على الندوات الجماهيرية لصالح أميركا الشمالية وغاريالدي .

كانت النوادي العمالية الفرنسية، التي أقامت علاقات مع النقابات الانجليزية، هي تلك التنظيمات العمالية التي نشأت في السنوات الأخيرة بغض من نابليون . لقد كانت موالية لفكرة تأسيس حزب عمالي ، وحملت في الوقت نفسه بعض الافكار البرودونية . والحقيقة أن طموح العمال كان منصباً على تأسيس حزب عمالي لا يجوز أن يكون حزباً سياسياً بالمعنى البرجوازي ، بل منظمة طبقية تفتقر قيادتها إلى السلطة ، ويتنوع أعضاؤها بإدارة ذاتية كاملة . في ٢٤ أيلول من عام ١٨٦٤ عقد تجمع عمالي كبير في لندن اشترك فيه إلى جانب العمال الفرنسيين والانجليز بعض مندوبي النوادي العمالية الايطالية من اتجاه مازيني . وقد دعي كارل

ماركس لحضور هذه التظاهرة بوصفه ممثلاً للعمال الألمان ، فقبل الدعوة ، لأنه أدرك أن الحركة جديدة هذه المرة .

قررت التظاهرة اللندنية تأسيس اتحاد أممي للعمال ، يضم ، كبدابة ، المنظمات العمالية الانجليزية والفرنسية والايطالية والالمانية . وطلب إلى عمال بقية البلدان الانضمام إلى الاتحاد . وتولت قيادة الامة هيئة عامة مقرها لندن ، لم يلبث ماركس ان مارس نفوذاً كبيراً عليها ، فوضع برنامج الامة ووجه سياستها .

لم يكن ماركس وانجلز أول من أسس الامة ، وإنما جاءت الفكرة بالأصل من العمال أنفسهم ، ومن النقابات الانجليزية قبل غيرها . تبني ماركس فيما بعد خطة العمال الانجليز ، وشجعه على ذلك ان المصالح الوظيفية الضيقة لم تكن هي الدافع إلى تأسيس الامة ، بل كانت القضايا العامة الكبرى للسياسة الدولية . والحقيقة أن الباعث المباشر لتكوينها لم يكن اضراباً عمالياً ، بل تظاهرة تعاطف مع بولونيا ، وهي مناسبة ما كان العمال سيشاركون فيها لو أنهم انطلقوا من مصالحهم الوظيفية المباشرة . من جهة أخرى ، فان تكوين الامة كان مستحيلاً دون التعاون القديم للديموقراطية الاوروبية . لقد قدمت السياسة الخارجية للشارتية السابقة الأكثر أهمية للامة ، كما أن تظاهرة لندن عام ١٨٦٤ كانت الاستمرار المباشر لاجتماعات لندن التي نظمها « الديموقراطيون المتأخون » قبل وبعد ١٨٤٨ . كانت الامة الاولى محاولة جبهة من الطبقة العاملة الأوروبية للتقاط الحيوط التي أفلتت من الديموقراطية القديمة ، أما فكرتها الاساسية فكانت تغيير الحالة الاقتصادية للطبقة العاملة تغييراً جذرياً عن طريق الانتصار السياسي للديموقراطية البروليتارية في سائر البلدان الأوروبية الهامة .

لعبت المصالح الوظيفية للعمال باليداهة دوراً هاماً في منشورات ومؤتمرات الامة الأولى . وكان ماركس يجهد في كل حين لاطهار الترابط بين الهموم اليومية الصغيرة للبروليتاريا والحركات السياسية الكبيرة . وقد أمدت الامة عام ١٨٦٧ عمال البرونز المضربين في باريس باعانة مالية حصلت لها من النقابات الانجليزية . هذا العمل من أعمال التضامن البروليتاري الامي أثار اهتماماً وأسهم اسهاماً جوهرياً في انتصار عمال باريس المضربين . كان ماركس فخوراً بهذا النجاح ، ومع ذلك فانه لم ير في القضايا السياسية - الاقتصادية المهمة الاساسية للامة . عقدت الامة بين ١٨٦٦ و ١٨٦٩ مؤتمرات سنوية اما في بلجيكا أو في سويسرا . لم يشترك ماركس وانجلز في هذه المؤتمرات ولم يهتم كثيراً لقراراتها حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية . وحتى عندما كان المؤتمر يتخذ قراراً برودونيا . ما ، فان ماركس لم يكن يفضى ، لأن ما يهمه لم يكن ما يقال في مؤتمرات الامة ، بل وجودها ذاته .

كان الهدف العملي الأول الذي وضعه ماركس للامة هو التأثير المباشر في الحركة العمالية الانجليزية بواسطة المجلس العام ، فقد كانت الامة في وضع يمكنها من قيادة معركة العمال الانجليز من أجل حق الاقتراع العام . كما أعطت الامة لماركس الامكانية للتأثير في العمال الفرنسيين ، الأمر الذي سيكتسب أهمية كبرى بمجرد أن تنفجر الثورة الجديدة ، التي طال انتظارها في باريس . ان التعاون بين العمال الانجليز والفرنسيين ، الذي أثبت فعاليته في الاضراب يستطيع أن يحدث انعطافاً في سياسة أوروبا ، اذا ما سار في قنوات صحيحة بعد الثورة الفرنسية القادمة . ان انتراع العمال الانجليز لحق الاقتراع العام ، وتقريرهم بهذه الصورة لسياسة بلادهم ، ومير انجلترا ديمقراطية مع فرنسا جديدة

وجمهورية ، سيكون الاساس المنتظر لنهوض البروليتاريا الأوروبية .
إلى أي حد يمكن عندئذ لديموقراطية أميركا الشمالية المتجددة ، ولحركات
وسط وشرق أوروبا أن تدعم هذا التحالف الانجليزي - الفرنسي ؟ هذه
المسألة الهامة ما كان بوسع أحد الإجابة عليها .

لم يكن ماركس واحداً حول الاممية ، فقد كان يعبرها اتحاداً هشاً يتشكل من
عناصر شديدة الاختلاف . فالتقاييون الانجليز لم يكونوا اشتراكيين على
الاطلاق ، والانصار الفرنسيون للاممية هم على الاغلب برودونيون
تراودهم أقوى الشكوك في النشاط « السلطوي » للمجلس العام . أما
اللاساليون الالمان ، فقد قطع ماركس صلاته معهم علناً منذ ١٨٦٥ ، ولم
يكن التاكسيك الانفصالي الضيق الافق لحزب ليبيكتيشت تدعيماً فعلياً للاممية .
في حين خضعت النوادي الإيطالية التي انقسمت إليها للزبني في البدء ،
ثم اعتنقت أفكار باكونين . كما لم تكن مجموعات الاممية في البلدان الصغيرة
موحدة وموالية للمجلس العام ، وإنما عارضته في الغالب . هكذا شكل
العدال الانجليز الدعامة الاساسية للاممية في سائر المتاعب والتراعات التي
واجهتها ، لكن قادة النقابات الانجليزية كانت لهم علاقات شخصية مع
الليبرالية البرجوازية ، فكان هذا بدوره مصدراً للتراعات والتناقضات
المستمرة .

شعر ماركس أن في أوروبا مجموعة عمالية كبيرة تتفق معه ، لكنها
لا تنتمي لسوء الحظ إلى الاممية ، وهي عمال باريس الثوريون . لقد
عرف الجميع بوجودهم وانتظروا أفعالهم ، مع أنهم كانوا دون حزب
لأن البوليس لم يسمح بنشوء حزب عمالي ثوري في فرنسا نفسها ، ولا تعلم
يوجد في المهجر من يستطيع التحدث باسم هذا القسم من عمال باريس .
رأى ماركس هذا الوضع ، وكتب حوله عام ١٨٦٧ : « الأمر

الأكثر سواء هو أنه ليس لدينا في باريس شخص واحد يستطيع إقامة صلة مع الفروع العمالية المعادية للبرودونية (وهي تشكل الاغلبية) . كان ماركس يشعر بتعاطف شديد وصادق مع بلانكي الشيخ ، الرجل الوحيد بين قادة ١٨٤٨ ، الذي يكن له احتراماً شخصياً كبيراً . وقد حمل بلانكي لماركس الود الصادق أيضاً . لكن الفرص لإقامة صلات مع بلانكي داخل أو خارج السجن كانت قليلة ، والجدوى العملية لمحاولات كهذه كانت زهيدة . لأن بلانكي لا يملك حزبا ، وهو بالنسبة لعمال باريس اسم عظيم ونصف منسي . لأن عمال باريس وفرنسا الثوريين افترضوا إلى تنظيم ، اضطرت ماركس لأن يسمح للبرودونيين المغامرين والمعارضين داخل الامة بالتحدث باسم فرنسا .

عرف ماركس كيف يحافظ على الامة ، رغم هذه المصاعب الهائلة ، إلى أن جعلت أحداث السياسة الأوروبية المأساوية الكبرى وجردها دون معنى . فكان في البدء سعيداً بالنتيجة ، رغم منغصات الظروف ، وقد كتب عام ١٨٦٧ رسالة إلى انجلز باللغة المختلطة التي اعتادها في المهجر : « في هذه الاثناء ، تطورت جمعيتنا تطورا كبيرا ... إلى الامام . . . في الثورة القادمة التي ربما تكون أقرب مما يتراعى ، سيكون بين يدينا (بليك وبلي) هذه الآلة الحيزرة (قارن ذلك مع نتائج مازيني . . . الخ منذ ٣٠ عاماً) رغم حاجتنا إلى القنود ، ودساتير البرودونيين في باريس ، ومازيني في إيطاليا وغيره أودجر وكريمز وبوتر في لندن ، ورغم شولتسه دبليش واللاساليين في ألمانيا . إننا نستطيع أن نكون سعداء جداً ! » . إن ماركس يفكر بانقراضه باريس في الثورة القادمة ، التي كانت منتظرة آنذاك في كل لحظة .

انحيار بونا بورت

أحرزت الامة في البداية نجاحات سياسية فعلية . فقد قال عمال المدن في انكلترا حق الاقتراع العام في ١٨٦٧ ، بدعم من حزب درزائيلي ومن الجناح الراديكالي لليبراليين . بذلك انجزت انجلترا الانتقال إلى الديمقراطية البرجوازية تحت تأثير فعال للعمال المنظمين . وفي عامي ١٨٦٤ - ١٨٦٥ أحرزت ولايات الشمال انتصاراً حاسماً على ولايات الجنوب ، وتم تلعب الارستقراطية المالكة للعبيد تدميراً كاملاً . وقد هتأت الامة الرئيس لنكولن بنجاحه ، وكتب ماركس له رسالة تلقى جواباً ودياً عليها . وفي الوقت نفسه ، افل نجم نابليون بونا بورت في فرنسا بصورة متزايدة، اذ أسهمت حركة الاضرابات الفرنسية التي دعمتها الامة في تعميق وتأزيم التناقضات الفرنسية الداخلية ، وأدخلت أعمال العنف التي قام بها البوليس القيصري ضد حركات الاضراب المارة إلى قلوب أكثر البرودونيين مسألة ، وأثبتت لهم استحالة أكثر الخطى تواضعاً على صعيد التقدم الاجتماعي ، ما دام نابليون في الحكم . هكذا انتهزت صداقة نابليون الكاذبة والظاهرة مع العمال .

كانت سلطة الطبقة السائدة قد تعززت تعزراً كبيراً في ألمانيا بفضل نجاحات بسمارك ، خاصة بعد أن تصالحت البرجوازية الليبرالية معه منذ ١٨٦٦ . وقد وقف الآن على رأس كتلة متماسكة يتحمي

اليها ملك بروسيا، والامراء الألمان الصغار، والنبلاء العسكريون البروسيون، والبرجوازية الليبرالية. منح بسمارك، كما توقع لاسال، حق الاقتراع العام لانتخاب مجلس نواب شمال ألمانيا، فجاءت الانتخابات بأغلبية ساحقة للحكومة دفعت بالكاثوليك المطالبين بألمانيا الكبرى، ويحزب الشعب المعادي لبروسيا، وبمجموعتي الاشتراكيين الاجتماعيين إلى عجز سياسي تام. في أعقاب هذه التطورات غدا واضحا أن الحل النهائي لمسألة الألمانية، من خلال ادخال دول جنوب ألمانيا في الحلف الذي تقوده بروسيا، صار مسألة وقت وحسب.

لم يكن هذا التطور مفرحا من وجهة نظر الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية، ومع ذلك فقد عزز بمعنى ما أهداف الاممية، فقد أحدث من جهة نهضة اقتصادية جبارة قوت البروليتاريا، وألغى من جهة أخرى التناقض بين أنصار ألمانيا الكبرى وأنصار ألمانيا الصغرى، وجعل بالامكان توحيد الحركة العمالية الألمانية. أما ما هو أكثر أهمية من ذلك، فهو أن تقوية ألمانيا كانت تعني في الوقت نفسه أضعاف نابليون، وتعزيز احتمالات الثورة الفرنسية. رأى الرأي العام الفرنسي في نتيجة حرب ١٨٦٦ هزيمة قاسية لفرنسا، وأعتقد أن الأخطاء السياسية لنابليون الثالث هي التي قربت الوحدة الإيطالية وسرعت مركز ألمانيا تحت قيادة بروسيا، مما جعل الوضع الدولي لفرنسا بالغ الخطورة والحادية.

أعقبت الهزيمة السياسية للدبلوماسية بونابرت في ألمانيا انهيار سياسته في أميركا. استغل القيصر الضعف الذي ألم بالولايات المتحدة نتيجة للحرب، كي يقيم نوعاً من محمية فرنسية في المكسيك، حيث كان حزب الملاك الكبار والكنيسة يواجه حركة فلاحية شعبية. كان حزب

الجمهوريين بقيادة الرئيس جورييس يمثل مصالح الفقراء في الريف، وكان الملك الكبار يسعون وراء المساعدة في الخارج ، فتدخل نابليون الثالث في المكسيك ، حيث تدخلت وعملت مصالح مالية مشبوهة للقيصر وحاشيته . احتل جيش فرنسي مدينة مكسيكو ، فواصل الجمهوريون الحرب في شكل حرب عصابات . فما كان من نابليون إلا أن فرض على المكسيك مرحلة شبيهة بتلك التي فرضها على فرنسا، إذ عين شقيق القيصر النمسا مكسيميليان قيصراً على البلاد ، وأمن له التغطية في انتخابات شعبية مزورة ، فما كان من القيصر البلعدي إلا أن أخذ يتصرف كسيد شرعي للبلاد، وأعدم الأسرى الجمهوريين بعد تقديمهم لمحاكمات عسكرية .

شكل تعيين القيصر النمساوي سيداً على المكسيك خرقاً فاضحاً لاسس السياسة الاميركية ، كما أخذت الولايات المتحدة بها منذ رئاسة مونرو . تجنب الرئيس لنكولان طيلة فترة الحرب الاهلية اتخاذ قرار واضح بصدد المشكلة ، بل أنه ترك الانطباع لدى نابليون الثالث بأن الولايات المتحدة ستقبل بما حدث ، ليحول دون انحياز نابليون علناً إلى الولايات الجنوبية . ولكن ما أن انتصر الشمال ، حتى أسقط الساسة الاميركيون القناع ، وطلبوا بانسحاب الفرنسيين من مكسيكو . تراجع نابليون أمام التهديد الاميركي ، وغادرت القوات الفرنسية المكسيك عام ١٨٦٧ ، تاركة من يسمى بالقيصر مكسيميليان وحيداً . وبما أن الشعب بأسره كان ضده، فإن حكمه انهار بسرعة ، وألقي جورييس القبض عليه . رأى جمهوريو المكسيك في القيصر لصاً غريباً اقتحم بلادهم دون وجه حق ، وقتل مواطنين مكسيكيين ، لهذا أمر جورييس باعدامه رمياً بالرصاص .

انهارت سياسة بوناپرت عام ١٨٦٧ في أوروبا وأميركا . إننا

نستغرب في الواقع كيف استطاعت فرنسا احتمال حاكم من هذا الطراز حتى ميدان . على كل حال ، فان ما ابقى على عرش بونابرت هو العامل الذي كان قد ابقى على حكم لوي فيليب ، وهو خوف البرجوازية الفرنسية من النتائج التالية . كانت البرجوازية قد قطعت منذ وقت طويل مع نابليون الثالث ، غير انها لم تكن واثقة من أن ملكاً برجوازياً من الاورليان أو جمهورية محافظة مثل جمهورية كافينياك ستعقب حكمه ، ولهذا فانها لم تطرده فوراً . لا تسير الثورة بدقة في القنوات المرسومة لها من قبل . وإذا ما قامت الثورة في مدينة كباريس، يبلغ تعداد سكانها الملايين ، بمن فيهم مئات آلاف البروليتاريين ، فان الجمهورية الحمراء قد تنبثق عنها . لقد بدا لفرنسيين كثيراً أن القيصر بصفاته الخفية واقتصاده البوليسي وحاشيته الوضيعة ومغامراته السياسية هو أهون الشرين ، إذا ما قيس بالجمهورية العمالية .

درست كل الاحزاب والاتجاهات السياسية منذ ١٨٦٧ مسألة النظام الذي سيأتي بعد سقوط الاستبدادية القيصرية . لم يكن نابليون يستطيع الاعتماد إلا على جهاز بوليسه وموظفيه، وعلى المغامرین المشبوهين ممن لهم مصلحة شخصية في القيصرية ، وبعض مضاربي البورصة . هذا الجهاز القيصري كان لا يزال قادراً على فركة الانتخابات في الريف والمدن الصغرى ، مستخدماً خليطاً مجرباً من الخداع والعنف . إلا أن نتيجة الانتخابات لم تكن ذات مدلول عملي ، لان كل انسان كان يعرف طريقة صنعها .

انقسم ملكيو فرنسا القدماء إلى اتجاهين : اتباع الفرع البوربوني القديم، واتباع سلالة اورليان. هذا الانقسام لم يكن انقساماً حول

سلالات حاكمة ، بل كان أيضاً انقساماً اجتماعياً أساسياً. فقد أراد أصلقاء الفرع القديم الشرعي إعادة فرنسا الى ما كانت عليه قبل ١٧٨٩ ، أو على الأقل قبل ١٨٣٠ ، أي إخضاعها لحكم النبلاء والكنيسة . وكان واضحاً أن حزب الشرعيين لن يسترد السلطة مطلقاً بقواه الخاصة ، فالكنيسة الكاثوليكية تأقلمت عقب ١٨٤٩ مع البونابرتية ، بعد أن قام نابليون بما يستطيعه لأرضائها، وقاتل بحماسة للحفاظ على السلطة الدنيوية للبابا . أصيب حزب الملكية الشرعي بالضعف ، لانفصال الكهنوت عنه ، ولكن ما إن تعرض تاج القيصر للسقوط ، حتى عاد الوضع القديم وسارت قوى الخط القديم للبوربون في اتجاه موحد مع الارستقراطية والمطارقة . ولأن الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت ترفض منذ وقت طويل اشكال الحياة الاقطاعية ، فان حزب الملكيين المتشددين لم يستطع اكتساب أية أهمية سياسية الا كحليف لمجموعات أخرى .

لم يربط اتباع الاورليان أي رابط مع الموروث الاقطاعي لفرنسا. إنهم لم يريدوا الملكية بسبب ذكريات رومانية ، بل لقناعتهم ان ملكاً وراثياً هو أفضل ضمان للنظام والملكية . أما الزعيم الأكثر بروزاً لهذا الاتجاه في الستينات ، فكان تيير ، الذي انتخب في البرلمان القيصري ، وانتقد بعنف وحدة السياسة الخارجية المناققة لنابليون . لم يكن ثمة أي فارق من حيث المبدأ بين اتجاه تيير وبين الجمهوريين المحافظين ، فقد أراد كلاهما حكومة قوية تعمل لمصلحة الطبقة المالكة ، ولاخضاع الجماهير الشعبية الفقيرة بشدة وحزم . أما ما فرق بينهما ، فقد كان قضية ترتبط بالهدف وهي : هل من الأفضل ثاكتيكياً وضع ملك على رأس الدولة ، أم إقامة جمهورية محافظة ؟ .

تقيّد اتجاه الجمهوريين المعتدلين بتقاليد الجنرال كافينياك والتاسيوتال . هذا الحزب كان مثقلاً بدماء مجزرة حزيران ١٨٤٨ ، التي ذكره البونابرتيون بها دوماً ، في حين كان هذا الفصل من الماضي يقربه من البرجوازية المالكة . في نهاية الستينات كان بين قادة الجمهوريين المحافظين مجموعة من الرجال ، الذين تصلمروا قيادة الأحداث عام ١٨٤٨ ، منهم جارنييه باجي وجول فافر ، وكان قد وصل عام ١٨٤٨ إلى منصب مستشار وزارة الخارجية في الحكومة الحماسية (حكومة الرجال الخمسة) . وقد برز بين القادة الأصغر سناً للجمهوريين المحافظين فيري .

وجد عام ١٨٤٨ إلى جانب الجمهوريين المحافظين اتجاه الديموقراطيين البرجوازيين ، الذين مثلهم لامارتين ، وارانوا المحافظة على الملكية الرأسمالية ، واعتقدوا في الوقت نفسه ان جمهورية شعبية تقوم على حق الاقتراع العام هي خير كفالة لحكومة منظمة وعقلانية . تكون في نهاية الستينات في فرنسا حزب زعيمه المحامي والنائب الشاب جامييتا ، الذي قاد بجرأة عظيمة المعركة ضد القيصرية ، وثنياً بالاطاحة بتابليون بثورة ، وباقامة الجمهورية الديموقراطية . اراد جامييتا حق الاقتراع العام بكل ما يترتب عليه من نتائج ، والابعاد الكامل لجهاز الموظفين الملكي الذي حكم فرنسا منذ بداية القرن . وناضل ضد الجمهوريين المحافظين الذين ابتعدوا عن الشعب وسعوا نحو الحلول الوسط المخزية . فكسب بهذه السياسة شعبية كبيرة بين جماهير باريس . ترى ، اية قوة اجتماعية فعلية مثل اتجاه جامييتا ؟ . هذه كانت مسألة غامضة لايجيب عليها سوى المستقبل .

هذه الصورة السياسية الحزبية تمثل الصياغة الجديدة للحياة السياسية في فرنسا الستينات . لقد مثل البونابرتيون والحزبان المواليان للملك

والجمهوريون المحافظون تقليدا لم يشطع في اي وقت ، بينما جدد جاميئا، في الموضوع على الاقل ، سياسة لامارتين والانتصار الاكثر تقدمية للتاسيونال بعد ٢٤ شباط ١٨٤٨ . بذلك انتهى عام ١٨٦٩ - ١٨٧٠ تكون الاحزاب في فرنسا . فلم يوجد اي حزب على يسار جاميئا . وهنا يكمن الفارق بين الوضع الحزبي والسياسي لغامي ١٨٤٧ و ١٨٦٩ . عام ١٨٤٧ كان على يسار لامارتين الحركة الشعبية الكبرى للحزب الديمقراطي - الاجتماعي ، اما الان فقد انتهى تكون الاحزاب مع جاميئا . ان الجماهير العمالية الفرنسية كانت تفر بالفعل اليرفامج التضامني السياسي لجاميئا ، لكنها كانت تتجاوزة كثيرا في المطالب الاجتماعية . لكنه لم يكن يوجد قائد او حزب يتحدث باسم هذه الجماهير .

لاشك انه وجدت مجموعة صغيرة من البرودونيين والمصلحين الاجتماعيين، شكلت الفرع الفرنسي الرسمي للاممية الاولى . لكن احدا لم يعتبر هؤلاء المنظرين المسلمين قادة قادمين للجيش الاحمر واختلافا لروبسيير . اما بلانكي فلم يكن من جهته الا مجرد ذكرى لا اكثر ، في حين كان الرأي العام الفرنسي يفتش عن ممثل لاقصى اليسار البروليتاري ، فلا يجدّه ، كما كان ماركس وانجلز يفتشان عنه بدورهما ، فلا يجدانه . في هذا الوضع المخير ، اتهم صحافي فرنسي غير سياسي وناشر جريدة تسلية شعبية بانه وريث روبسيير . هذا الصحافي كان روشفور ، الذي تكمن اهميته في تجسيده لغياب الديمقراطية الثورية المنظمة تجسيدا ملموسا . اثار الشجاعة والسخرية التي هاجم روشفور بها القية ووالقيصرة واسرة لويس بوناپرت اعظم الاهتمام . وحولته صراعاته مع البوليس والقضاء القية ريين الى رجل تتعاطم

شعبيته باضطراب . عندما قتل امير من اسرة بونايرت مساعدا لروشفور ،
تجرأ هذا وطبع في باريس وتحت حكم نابليون عنوانا لجريدته يقول :
« كل فرد في اسرة بونايرت هو قاتل » . اعتقل روشفور ووضع في السجن ،
بينما اوصلت جنازة القليل باريس الى حافة الثورة ، والقيصر الى
الاعتقاد بان عليه حزم حقائقه . ان المبالغة في تقدير دور روشفور ، التي
يفسرها الوضع السياسي - الحزبي الغريب لفرنسا في ذلك الوقت ،
كانت موجودة حتى لدى اكثر المراقبين اطلاعا . هكذا كتب انجلز
يوم ١٥ اب ١٨٧١ : « من سيتولى القيادة حال قيام حركة ثورية
حقيقية في باريس ؟ ان روشفور هو الاكثر شعبية والوحيد المؤهل
لذلك ، لاسيما وان بلانكي صار منسيا » .

كانت الانتخابات الفرنسية لعام ١٨٦٩ نسخة منقحة عن انتخابات
١٨٦٣ . صحيح ان الاغلبية البونايرتية هي التي عادت مرة اخرى ،
الا ان المدن الكبرى باسرها ، وعلى رأسها باريس ، صوتت
ضد القيصر . بحث هذا عن حل وسط مع البرجوازية ،
وحول الاستبدادية العسكرية الى ملكية برلمانية ، ثم وجد جمهوريا
محافظا هو اوليفيه قبل ان يعج رئيسا للوزارة ، وان يقود العهد الجديد .
عندئذ نظم نابليون استفتاء شعبي اخر حول قبول او رفض الشعب
للملكية القيصرية « الليبرالية » الجديدة ، فجاءت النتيجة انه ارا
للزوري الانتخابات القيصرين المجرين . غير ان باريس صوتت هذه
المرة ايضا ضد الملكية القيصرية . لم تكن الكوميديا الليبرالية لحكومة
اوليفيه سوى بداية النهاية ، او كما قال جامييتا ، « جسرا بين جمهورية
١٨٤٨ وجمهورية المستقبل » .

تورط القيصر عام ١٨٧٠ في حرب مع بروسيا جاءت بالنهاية

الدائمة لخزعبلات الملكية القيصرية . في اغقاب الهزائم الاولى للجيش الفرنسي في اب ١٨٧٠ ، اعد كل انسان نفسه لسقوط قابليون . وحتى الجنرالات اخذوا يفكرون في مستقبلهم السياسي ، علما بان الجمهوريين الحمر في بلادهم بدوا لهم اشد خطرا بكثير من البروسيين . بل ان التاكتيك العسكري الذي وضعه قائد الجيوش الفرنسية المارشال بازان منذ اواسط اب ، كان موضوعا على ضوء اعتبارات الوضع الداخلي . فقد ارتأى ضرورة الحفاظ على جيشة في احسن وضع ممكن ، ليتمكن من استخدامه بعد عقد السلام ضد الثورة في باريس . هكذا ارجأ بازان الانسحاب من ميتر ، مانحا القوات الالمانية فرصة محاصرته فيها . لانقاذه من الفخ الذي اوقع نفسه فيه ، كان على الجيش الفرنسي الثاني بقيادة ماكماهون القيام بتقدم لامعني له ، أدى فيما بعد الى كارثة سيدان . كان سلوك ماكماهون في حرب ١٨٧٠ سليما من الناحيتين العسكرية والشخصية ، بينما كانت تدرفات بازان خيانة وطنية كاملة فقلعته الحكومة الفرنسية المحافظة الى محكمة عسكرية ، ولم تلبث ان استخدمت في الوقت نفسه الوسائل القمعية التي كان قد حافظ عليها : ان ضباط وجنود بازان ، العائدين من الاسر ، هم الذين قضوا على كومونة باريس .

عندما وصل الى باريس نبأ أسر القيصر في سيدان ، انهار بناء القيدرية الملطخ بالقذارة والعار . فاعلنت الجمهورية في الرابع من ايلول ، وشكلت حكومة مؤقتة ضمت في البداية قادة المجموعات الجمهورية المختلفة . وصار جامبيتا وزيرا ، الى جانب فافر وجارنييه باجي وفيري والجنرال تروخو ، الذي كان صيته قد ذاع كناقذ للنظام

العسكري القيصري ، وصار رجل الارتباط بين الحكومة الجمهورية والملكين . وضع ثبير نفسه تحت تصرف الحكومة الجديدة كمبعوث دياوماسي . عندما فتشت الحكومة عن ممثل اليسار الأقصى تضمه الى صفوفها ، لم تجد سوى روشفور ، الذي اخرج من السجن واصبح وزيرا . كان ميزان القوى الفعلي داخل حكومة ائتلافية كهذه يرتبط بسير الاحداث ، وان كان واقع الحرب الخاسرة وغزو الجيوش الالمانية لفرنسا قد اضفي طابعا خاصا على سائر القضايا السياسية المطروحة .

* * *

كومونث باريس

ونهاية الاممية الاولى

كان الجيش الفرنسي النظامي في ايلول من عام ١٨٧٠ اما في الاسر او محاصرا في ميتر . اما في البلاد ، فلم يتبق الا مجتنبون او تشكيلات شبه عسكرية . لقد بدت فرنسا مستباحة . وبالفعل ، فقد بدأ جيش الماني كبير بتطويق باريس . حاولت الحكومة الجمهورية مواصلة الحرب للحصول على شروط افضل للسلام ، في حين اتسم الوضع الداخلي للحكومة نفسها بالانقسام ، فاستمر التراجع بين جامبيتا والاغلبية المحافظة ، واصيب روشفور بالعجز عن ممارسة أي تأثير على زملائه الوزراء . اكبره الحصار المفروض على باريس الحكومة على الانقسام الى قسمين ، فترك جامبيتا المدينة ببالون هوائي ، لبشلم مهمة تنظيم الدفاع الوطني بعد ان تزود بصلاحيات استثنائية ، بينما بقي ترووخو وفاقر في باريس . هكذا وجد انذاك في فرنسا مركزان معارضان سياسيا للسلطة : جامبيتا الذي يحكم الاقاليم باسم الديموقراطية البرجوازية الراديكالية ، مستندا الى جماهير العمال والفلاحين والحرفيين ، تحيط به شكوك الفئة العليا المالكة . والجمهوريون المحافظون ، الى جانب اصدقائهم الملكيين في باريس ، محتدين على البرجوازية الثرية وعلى البروقراطية ، في مواجهة الشكوك المتزايدة للعمال .

تحول جامييتا خلال اسابيع قليلة الى شخصية وطنية من طراز رفيع . فقد واجه الغزو المعادي بالحوية ذاتها التي كان قد صارع بها البونايرتية في قاعات المحاكم والبرلمان . وخلق من العدم تقريبا جيشا فرنسيا شعبيا جديدا ، قاوم التدخل الالماني طيلة الاشهر الخمسة التي تلت سيدان . راودت جامييتا الامل في ان تستطيع الجمهورية الفرنسية تجديد نفسها بروح ١٧٩٣ ، وان تغلب هذه المرة ايضا على الغزو المعادي ، لاسيما وان استعداد الجماهير الشعبية الفرنسية للتضحية لم يكن عام ١٨٧٠ اقل منه عام ١٧٩٣ . كما ان القيادة لم تكن يئورها اكثر سوءا ، فهو نفسه لم يكن اقل موهبة على الصعيد التنظيمي من كارنو ، والقادة الفرنسيون الجدد للجيش يقومون بكل مايمكنهم القيام به في ظروف تبث على اليأس كظروف بلادهم .

اذا كانت الجمهورية الفرنسية قد اخضقت عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ في احراز النصر ، فلانها واجهت هذه المرة عنوا لم تعرف له مثيلا من قبل . كان الجيش الشعبي الفرنسي يقاتل ايام زويسبير ضد جيوش مهيمنة للاقطاعية الأوروبية ، قليلة العدد وبطيئة الحركة . اما الان ، فان الجيش البروسي كان اكثر مؤسسات المانيا ثقلية وتأخرا في ان معا . (كان متأخرا بسبب تحدر ضباطه من النبلاء الاقطاعيين لمنطقة شرقي نهر الالب ، ولكونه الاداة التي اخضع النبلاء العسكريون الشعب بمساعدتها) . من جهة اخرى ، امتلكت هيئة اركان الحرب البروسية ، بعد حروب التحرير عامي ١٨١٣ و ١٨١٥ ، فنون ادارة الحرب البرنجوازية كما طورتها الثورة الفرنسية ونابليون الاول . والحقيقة ان الاركان الالمانية كانت تقود جيشا شعبيا يأخذ بنظام الخدمة الاجبارية العامة ، ويطبق ، تحت القيادة العبقريّة

للجنرال مولتكه ، استراتيجية ابادة سريعة لا يربطها اي رابط بالبطء
المعهود للقرن الثامن عشر .

كانت حرب ١٨٧٠ ، فضلا عن ذلك ، صراعاً من اجل التوحيد
القومي بالنسبة للجانب الالماني . لهذا دعمت البرجوازية الليبرالية
بسمارك وجرت معها الجماهير الشعبية العريضة . اما جيوش الملكيات
الاوروبية عام ١٨٧٠ فكانت مكونة من جنود محترفين عددهم قليل ،
الى درجة ان الميليشيا الشعبية الفرنسية استطاعت القتال ضد اوروبا
باسرها . الى ذلك ، كانت القوات الملكية بطيئة وصعبة التحريك ،
عما اتاح للجيش الشعبي الفرنسي الوقت الكافي لتعلم الحرب بالتدريج .
اما عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ فكان الالماني يملكون جيشاً تعداده الملايين ،
وكانت القيادة العسكرية مبادرة الى درجة لم تترك للفرنسيين اي وقت
لتنظيم جيش جديد . في معارك شتاء ١٨٧٠ / ١٨٧١ كان متوسط
خطة الجندي الالماني ثلاث سنوات ، ومتوسط خطة الجندي
الفرنسي ثلاثة اشهر ، وكان ضباط الجيش الالماني محترفين ومدربين ،
بينما كان ضباط الجيش الفرنسي مرتجلين عينوا قبل فترة قصيرة
في مناصبهم .

عندما يصطدم جيشان لهما هذه المواصفات ، فان النتيجة تكون
معروفة سلفاً . لم يفتقر المجتدون الفرنسيون الذين ارسلهم جامعيها الى
المعركة باسم الجمهورية للارادة الصادقة والحماة الوطنية المخلصة .
لقد كانوا في معارك الشتاء يهجمون عادة بتضميم في اليوم الاول من
المعركة ، الا انهم في الايام التالية كانوا يفقدون القدرة على مقاومة
البرد والارهاق . وعلى كل حال ، فان ما حدث في حملة الشتاء من عام ١٨٧٠/١٨٧١

لا مثيل له في تاريخ الحروب السابقة واللاحقة ، بما في ذلك الحرب العالمية الاولى . ترسل الدول عادة خيرة جنودها الى المعركة في المراحل الاولى للحرب ، ثم ينخفض مستوى الجيش بسبب تجنيد الميليشيات وسوء التدريب ، اما ما حدث في هذه الحرب ، فكان مغايرا لذلك تماما . ليست هزيمة جامييتا اذن برهانا على تفوق الملكية العسكرية في الحرب على الجمهورية الديمقراطية ، وانما جاءت نتيجة حرب ١٨٧٠ / ١٨٧١ محملة لمجموع الظروف الاستثنائية ، التي وجدت انذاك بالنسبة للجيشين .

لم تكن الجماهير الشعبية الفرنسية مؤهلة للقيام بتأمل صاحب كهذا حول ميزان القوى . وقد انضم عمال باريس بحماسة الى الحرس الوطني . املين ان تكرر الجمهورية معجزة عام ١٧٩٣ . عندما استكمل طوق الحصار الالماني حول باريس ، وفشلت الهجمات المعاكسة للمحاصرين ، اعتقد العمال ان الحكومة الرأسمالية تخرب الدفاع عن صمد ، لانها لا تريد انتصارا تحرزه الجمهورية الحمراء . الحقيقة انه ما كان لاية عبقرية عسكرية تنزع الشعب الفرنسي ان تصد الكارثة . لكن الحكومة الموقفة في باريس عملت وسعها لاثارة مشاعر القرف لدى قطاعات شعبية واسعة من الحكام الجدد ، ومن ادارتهم للحرب .

دفع تطور الثورة بمسألة الادارة الذاتية الباريسية مرة اخرى الى مركز الاهتمام . كان الجمهوريون المعتدلون قد وضعوا ايديهم فورا على باريس عام ١٨٤٨ ، لكي يحولوا دون قيام كومونة ثانية . وقام رجال الحكم بالتصرف ذاته عام ١٨٧٠ . والحال انه لم يكن من المناسب

ان ترفض الجمهورية الديمقراطية الجديدة منح عاصمة البلاد حكما ذاتيا ديمقراطيا ، رغم وجود الحكومة بيد العمال والحرفيين الباريسيين المسلحين ، الذين اعاقوا من وراء متاريسهم تقدم البروسيين . لكن الحكومة المؤقتة ، التي كانت مختصرة في البداية على باريس ، سعت الى الحفاظ على مقاليد الامور بين يديها ، وعدم السماح بقيام حكومة اخرى الى جانبها . كان العنصر المحافظ هو الراجح بين الوزراء الذين بقوا في باريس ، بينما سيطر جامبيتا أو البروسيون خارج العاصمة. لو شكلت انذاك ادارة ديمقراطية للمدينة باريس منبثقة عن انتخابات حرة ، لتكون برلمانها من عمال ثوريين ، او من انصار جامبيتا . وكان الحرس الوطني سيطيع في حالات الصراع ادارة المدينة وليس الوزراء، مما سيحول باريس الى فرع من فروع سلطة جامبيتا ، وسيجعل الوزراء من اتجاه فافر يسبحون في الفراغ . من اجل احباط هذا التطور ، عينت الحكومة فافر عمدة للمدينة ، وحالت دون اقامة كومونة ديمقراطية . بدأ عمال باريس ، الذين عاد بلانكي الى تزعمهم تحريضا مكثفا من اجل الكومونة . هذا النشاط لم يكن مغامرة خرقاء او شعارا رمزيا للاشتراكية او للفوضوية ، لان عمال باريس كانوا يطالبون بحقهم الديمقراطي البسيط . شهدت باريس المحاصرة مظاهرات واضطرابات ، عندئذ قامت الحكومة بمناورة بارعة ، ونظمت استمخاما حول الثقة بها كحكومة للدفاع الوطني . اقترعت غالبية الشعب الفرنسي لصالح الحكومة بدافع الحرص على الدفاع عن البلاد ، فما كان من فافر واصدقائه الا ان انتقلوا الى الهجوم المعاكس على « المحرضين » ، بعد ان ارجئوا تكوين الكومونة الديمقراطية . فهرب بلانكي الى خارج باريس .

استمر تردي الوضع العسكري الفرنسي خلال عام ١٨٧١ . فقد هزمت الجيوش الميدانية ، ونضبت مخازن اطعام الشعب بسرعة في العاصمة . كانت قضية الحرب والسلام تتحول اثناء ذلك الى قضية حزبية وطبقية ، اذ طالب جامبيتا بمواصلة الحرب حتى النهاية ، ودعمه جمهور المدن الكبرى في موقفه ، بينما طالبت الفئات العليا بالسلام ، لان نهاية الحرب تعني نهاية دكتاتورية جامبيتا والعمال المسلحين . اوقفت حكومة باريس في بداية كانون الثاني العليات الحربية ، وعقدت مع بسمارك وقفا لاطلاق النار كتمهيد للسلام . اذا ما توخينا الدقة ، فان حكومة فاغر لم تكن محاولة باجراء مفاوضات كهذه ، لان استسلام باريس كان يعني وقوع وزراء الحكومة الفرنسية الباقين بداخلها في الاسر ، مما سيجعل الاتفاقات التي يعقدونها غير ملزمة بالنسبة للقسم غير المحتل من البلاد ، شأن ماحدث مع نابليون الثالث بعد استسلامه في سيدان ، ومع بلزان بعد استسلامه في ميتر . ظهر الان كم كان مفيدا للطبقة المالكة الفرنسية عدم وجود ادارة متعجبة لمدينة باريس . فقد تجرأ الوزراء واعلنوا انتهاء الحرب باسم فرنسا .

كان بسمارك حادقا ، فلم يعامل الوزراء الباريسيين كاسرى حرب ، وتصرف تجاههم وكأنهم احرار تماما . كما صاغ شروط النصر بطريقة تجعل الجيش البروسي يقف امام باريس ، ولا يتورط بالدخول اليها . وجد الحرس الوطني الباريسي المسلح نفسه وحيدا في البدء . صحيح ان جامبيتا ، الذي كان في بورجو ، لم يعترف بالهزيمة ، وحاول للحظة مواصلة الحرب بالاعتماد على الديمقراطية الثورية ، الا انه لم يلبث ان اقتنع ان الفلاحين الفرنسيين قدموا الحرب والتضحيات ،

وانهم لا يريدون مواصلة القتال اليائس ، فاستقال من منصبه تاركا
لوزراء باريس المحافظين حرية عمل كاملة .

انتخبت فرنسا في شباط جمعية وطنية على قاعدة الاقتراع
العام، كان مقررا انعقادها في بوردو لتقرير مسألة الحرب والسلام .
فلم تعق قوات الاحتلال الألماني الانتخابات . دعت الاحزاب الملكية
والجمهوريون المحافظون الى السلام ، بينما اراد الديموقراطيون
البرجوازيون تحت قيادة جامبيتا والعمال الثوريون مواصلة الحرب .
وقد اعطت الانتخابات صورة مشوهة للمزاج الشعبي الحقيقي ،
فانتخب سكان الارياف والمدن الصغرى الملكيين ، لانهم ارادوا
السلام ، فجاءت النتيجة لصالح البوريون الذين احرزوا ٤٠٠ مقعدا من
من اصل ٦٥٠ مقعدا في الجمعية ، كما انتخب ثلاثون نائبا قيصريا ،
وذهبت بقية المقاعد الى الجمهوريين من انصار قافر وجامبيتا . انتخبت
باريس اعداء السلام ، وشكل نوابها خليطا من جمهوريين راديكاليين
واشتراكيين ، وكان ممن انتخبهم جامبيتا وروشفور وتولان ، احد
مؤسسي الامة ، ولوي بلان . وكان بين انصار جامبيتا ايضا الطبيب
الشاب وعمدة احد الاقاليم كليمنصو . اغتارت الجمعية الوطنية في
بوردو نبيير رئيسا مؤقتا لها ، فشكل حكومة من الملكيين والجمهوريين
المحافظين ، واستبعد حزب جامبيتا منها . صوتت الجمعية لصالح
الهدنة والسلام ، وقبلت شروط بسمارك الذي طالب فرنسا بتعويضات
تقدر بالملايين وبضم التراس لوترينجن الى ألمانيا . وابقى القوات
الالمانية في شمال فرنسا ، الى ان تسدد التعويضات المطلوبة كاملة .
عندئذ نقلت الجمعية الوطنية وحكومة نبيير مقرهما الى فرساي .

كانت المهمة التالية بالنسبة لتيسير هي شل عمال باريس المسلحين من اعضاء الحرس الوطني ، الذي كان قد تطور خلال الحرب الى ميليشيا عمالية حقيقية تضم اكثر من مائة الف رجل مزودين بكميات كافية من البنادق والمدافع والعتاد الحربي المتنوع . وكان لكل فوج من الحرس لجان موثوقة هي « لجان الجنود » ، التي تشكلت منها مجتمعة الهيئة القيادية . لقد سبق للحكومة المحافظة ان حالت دون نشوء ادارة منتخبة للمدينة ، وهامي ترى كيف نشأت مؤسسة اخرى تحل محل الكومونة المحبطة ، مع انها اكثر خطرا منها بكثير بالنسبة للطبقة المالكة ، عنيت اللجنة المركزية للحرس الوطني ، قائلة الجيش الاحمر في باريس .

عطل الحصار الحياة الاقتصادية في باريس تماما ، فذهب العمال العاطلون الى الحرس الوطني . كان الاجر اليومي للحراس هو الشكل الذي اخذه في الحرب نظام التعويض على العاطلين . ان الحرس الوطني لعام ١٨٧١ يعادل ، في المنظور الاجتماعي ، الورش الوطنية عام ١٨٤٨ . وكانت كلتا المؤسستين مكروهة من البرجوازية . انه لامر مفهوم من وجهة نظر برجوازي محافظ كتيسير ان يحل جيش باريس الاحمر ، فاذا كانت التشكيلات العسكرية التي انجبتها الحرب قد حلت في فرنسا باسمها ، فلماذا يستثنى الحرس الوطني الباريسي ؟ . في اذار من عام ١٨٧١ كان يجب ان يحدث امر من اثنين : اما ان يسلم عمال باريس اسلحتهم ويرجعوا الى المعامل التي فتحت ابوابها بعد السلام ، او يقيموا من مصادفة الحرب ويستغلوا الجيش الاحمر في معركة حاسمة ضد الرأسمالية .

ما ان انفجرت الحرب الفرنسية - الالمانية ، حتى اتخذ ماركس وافجلز والاممية موقفا واضحا من الاحداث . اذا ما تجاهلنا تفاصيل اللعب الدبلوماسي ، فان احدا لم يشك في ان هذه الحرب هي نتيجة من نتائج التزعة المغامرة البونابرتية . لقد كان على الحرب ان تحرر العمال والديموقراطية الاوروبية من الكابوس الذي جثم على صدرها طيلة ٢٢ عاما ، الا وهو نابليون الثالث ونظامه . لم يملك ماركس اية ذرة عطف على بسمارك وسياسته ، لكنه تمنى لاعتبارات عامة سقوط بونابرت وانتصار المانيا ، لذلك نصح العمال الالمان بدعم الحرب القومية والعمال الفرنسيين باسقاط بونابرت .

غيرت معركة سيدان وعلان الجمهورية في باريس الوضع تغييرا تاما . وصار واضحا ان الشعب الفرنسي سيدفع في معاهدة السلام ثمن الاثام البونابرتية ، وغدت المسألة الاساسية جعل السلام محتملا قدر الامكان بالنسبة لفرنسا . ناهض ماركس دون قيد او شرط ضم الزاس لوترينجن الى المانيا ، لان المانيا لن تنجح مطلقا في دمج الاقليمين ، ولان هذه الضربة ستدفع فرنسا الى احضان السياسة الرومية ، ولأن الحلف الفرنسي - الرومي سيكون كارثة حقيقية بالنسبة لالمانيا وللعمال على حد سواء . هكذا نصح ماركس بعد سيدان العمال الفرنسيين بدعم الحكومة الجمهورية الجديدة في معركتها الدفاعية ضد الالمان ، واوصى العمال الالمان في الوقت نفسه القيام بالدعاية لسلام معتدل وضد ضم الزاس لوترينجن . عبر العمال الانجليز ايضا عن تعاطفهم مع الجمهورية الفرنسية ، وجاء غاريبالدي على رأس قوة من المتطوعين الايطاليين لمساعدتها . هكذا دلل الحزب الديموقراطي الاخير ، الذي بقي بعد مرحلة ١٨٤٨ ، اي حزب الجمهوريين الايطاليين ، على

تضامته الامة . طبعي انه لم يكن لهذا كله اية اهمية عملية كبيرة ،
فغاريبالدي لم يكن يستطيع ايقاف مسيرة النصر الالمانية . كما منعت الشرطة
البسماركية دعاية الديموقراطيين الاجتماعيين الالمان ، ولم تر
البرجوازية الانجليزية الحاكمة اي مبرر للتدخل الفعال لوقف تصفية
الثابوليونية المفلسة . اما سياسة بسمارك ، فكانت بارعة خلال الحرب
الى درجة ان روسيا و انجلترا لم تجدا اي مبرر للتدخل .

كانت نتيجة الجهود الامة المبذولة لصالح الجمهورية الفرنسية
مؤسفة بالنسبة لماركس والامة . لكنه لم يكن يومس احد القيام بشيء
آخر سوى اعلان العمال الفرنسيين والالمان رفض الاعتراف بضم
الزاس لوترينجن ، على ان يترك الحل الافضل لهذا النزاع الالمانى -
الفرنسي لاتفاق حر يعقده الشعبان مستقبلا . اما الان ، فان
الشيء الاساسي هو انتهاء الحرب باقصى سرعة ممكنة ، وتقوية وتنظيم
العمال الفرنسيين والالمان لمواجهة الظروف الجديدة . لقد عرف ماركس
وانجلز منذ سيدان ان المقاومة العسكرية الفرنسية ميؤوس منها ، واسفا
للاوهام التي راودت العمال الفرنسيين حول امكانية القيام بحرب
ثورية . في مطلع ايلول ، سافر احد مساعدي ماركس
الموثوقين الى باريس ، وعندما عاد ، قدم تقريرا يبعث على اليأس :
« انهم يمزقون المرء ان هو قال الحقيقة » ، « حتى العمال الافضل
والاحسن يعيشون على ذكرى ١٧٩٢ » .

احس ماركس وانجلز بقلق كبير بسبب البلبلة والاهام السائدين
بين عمال باريس ، وخشيا ان تسمح البروليتاريا الباريسية باستغلالها
في مغامرات مجهولة العواقب . كتب انجلز الى ماركس في ١٢ ايلول

من عام ١٨٧٠ مايلى : « اذا كنا نستطيع فعل أي شيء في باريس ، فهو الحيلولة دون ان يوجه العمال اية ضربة قبل حلول السلام . . . كيفما كان السلام ، فانه يجب ان يعقد قبل ان يستطيع العمال القيام بأي شيء . اذا ما انتصر العمال الان — في خدمة الدفاع الوطني — فانهم سيتحملون عقابيل ارث بونايرت وجمهورية القمع الراهنة ، وستهمزهم الجيوش الالمانية وترجعهم عشرين عاما الى الوراء . . . انهم لن يخسروا شيئا من الانتظار . اما التغيرات المحتملة للحلود ، فانها ستكون على كل حال مؤقتة وستلغى ثانية . . . من الجنون ان يقاتل العمال البروسيون من اجل البرجوازية . . . بعد السلام ستكون الفرص اكثر ملائمة للعمال مما كانت قبله . . . السؤال الان : ان ينجزوا تحت ضغط الهجوم الخارجي الى اعلان الجمهورية الاجتماعية عشية افتتاح باريس ؟ . سيكون مقرفا ان تخوض الجيوش الالمانية ، كآخر عمل من اعمال الحرب ، حرب مئاريس ضد عمال باريس . . . ان ذلك سيرجعنا خمسين عاما الى الوراء » . شارك ماركس انجاز مخاوفه . فقد ركز الرجلان منذ امد بعيد سياستهما المستقبلية على سقوط بونايرت ، وعلى الثورة كبداية تطور ثوري صاعد في اوروبا . والان ، وقد طرد نابليون وانتصرت الجمهورية واهتز النظام الاجتماعي القائم اهتزازا عنيفا ، وصارت حظوظ الديمقراطية الاجتماعية افضل مما كانت في اي وقت ، توقف كل شيء على سير عمال باريس وراء قيادة معقولة ، وعلى عدم انجرارهم الى خطوات متسعة . ومع ان عمال باريس اعتبروا حكومة ثبير التمهيد المباشر للثورة المضادة الملكية والرأسمالية الكبيرة ، واحسوا انهم سيشلمون انفسهم الى اكثر اعدائهم سوءا ،

ان هم سلموا بنادقهم ومدافعهم ، فان التأمل الصاحي للوقائع كان يدفع في اذار ١٨٧١ الى معارضة اية انتفاضة عمالية .

كانت القوى العسكرية التي يملكها نير ضعيفة : انها البقايا المنهكة والمنهارة للجيش الشعبية في الاقاليم . اذا ما استغل العمال الفرنسيون الوضع وشنوا هجوما مفاجئا وديناميكيا ، فانهم سيحتلون فرصا وسيطردون الجمعية الوطنية الملكية . في حالة كهذه ، من غير المحتمل ان تطلق قوات الاقاليم النار على الباريسيين ، اي ان العامل الخامس لن يكون نير بل بسمارك ، ولن يكون بقايا الميليشيا الفرنسية بل الجيوش الالمانية الظافرة . ماذا سيفعل بسمارك حيال ثورة عمالية فرنسية ؟ . انه اما ان يستغل حادثة تافهة ليأمر الجيش الالمانى باغراق باريس بالدم ، وتدمير انتفاضة العمال الفرنسيين ، او يسمح للحكومة الفرنسية المحافظة بتشكيل حرس ابيض من الضباط والجنود القيصريين الموجودين في الاسر الالمانى للقضاء على البروليتاريا . في الحالتين ، يجب على العمال الفرنسيين تأجيل عملياتهم الى ان تسحب الوحدات الالمانية من البلاد .

واجه العمال الفرنسيون ، الى ذلك ، خطر ان يعزلوا انفسهم في اذار ١٨٧١ ، مثلما عزلوا انفسهم في حزيران ١٨٤٨ ، خاصة وان مسألة السيادة الطبقيّة وبنية الدولة قد تقاطعت عام ١٨٧١ باكثر الطرق سوءا مع مسألة الحرب والسلام . لقد ارادت الجماهير الريفية وجماهير المدن الصغرى ، وهي تشكل اغلبيّة الفرنسيين ، السلام باي ثمن . اذا ما سدد عمال باريس الان ضربتهم ، فان غالبيّة الشعب الفرنسي ستري في ذلك مناورة هدفها اطالة الحرب ، كما ان عمال باريس قد يتسببون في حب اهلية فوق الارض الفرنسية البائسة ، حرب تحدث امام اعين العدو الخارجى الذي يحتل اقساما كبيرة من البلاد . لقد

نشأ خطر جدي في ان يعزل العمال انفسهم ، مثلما حدث عام ١٨٤٨ ، عندئذ سيمنح الفلاحون وسكان المدن الصغيرة عواطفهم وتأيدهم لرأس المال الكبير ، مما سيجعل انقصار عمال باريس مستحيلا .

كانت قضية الديمقراطية البروليتارية متربح من الانتظار ، لان الجمعية الوطنية لاتعبر عن الرأي الفعلي للبلاد ، والفلاحون لا مصلحة لهم في عودة البوربون . اذا مائركت الجيوش الالمانية فرنسا ، فان الصراع سيستعر بين هذا البرلمان وبين الجماهير الشعبية في الريف والمدينة . عندئذ لن يكون عمال باريس وحيدون في النضال من اجل الجمهورية الديمقراطية ، بل يمكنهم ان يتحالفوا مع اتجاه جامييتا . لم يفكر عمال باريس انذاك ، وهذا ما يظهره تاريخ الكومونة ، بالتحقيق الفوري للاشتراكية ، وانما وافقوا في البدء على توطيد الجمهورية الديمقراطية بالمعنى البرجوازي ، وعلى بناء الادارة اللاتية المحلية ، وعلى حرية الحركة الدّمة لجماهير الشعب . على اساس برنامج كهذا ، كان يمكنهم التعاون مع حزب جامييتا . الذي ابعد من الحكومة كممثل لاتجاه الحرب حتى النهاية ، ولكنه، ما ان انتهى النزاع حول السلام ، حتى عاد وبرز الى واجهة الاحداث . ان الديمقراطية البرجوازية لم تكن هذه المرة قصيرا في الهواء ، كما في ١٨٤٨ ، بل غدت بفضل جامييتا ونشاطه الحزب الوطني الفرنسي النموذجي ، الذي يستطيع الفلاحون التعبير من خلاله عن ولائهم للجمهورية الديمقراطية .

كان العمال يحتاجون انذاك الى حزب سياسي فعال له قيادة متفلة ، ويمثل بصورة ما تجديدا للديموقراطية الاجتماعية التي سادت عام ١٨٤٨ ، مع تجنب الاخطاء التي ارتكبت وقتذاك . ان مثل هذا

الحزب لم يكن موجودا في فرنسا في اذار ١٨٧١ . ولئن كان الفرع الفرنسي للاممية قد ضم عددا من الرجال الشرفاء والعقلاء ، فانهم كانوا جميعاً على وجه التقريب من انصار برونون ونظرياته ، يفتقرون لاية رغبة في السلطة ، وعاجزين تماما عن توجيه العمال الباريسيين المسلحين . كان بلانكي قد اعتقل بسبب حادثة تافهة وبائسة خارج باريس ، فحرم العمال نصحه وسلطته في اللحظة التي كانوا يأمس الحاجة لهما . لم يوجد في فرنسا ائذاك حزب بلانكي ، اي منظمة جماهيرية تعمل وفق خطط . واذا كانت لجان الجنود الحمراء ، المالكة للسلطة الحقيقية في باريس ، تسمي نفسها بلانكية ، فان ذلك لم يكن يعني ان حزبا معنا ومنظما قد وصل الى السلطة ، وانما اسمى العمال انفسهم « بلانكيين » ليكون لهم اسم سياسي بوجه عام . والحال ، ان القسم الثوري بالذات من بروليتاريا باريس كان دون قيادة سياسية ، اذ كانت الديمقراطية القديمة قد انحضت ، ولم تنشأ ديموقراطية جديدة تحل محلها . ولقد ظهر الان ان محاولة ماركس والاممية لتشكيل حركة جديدة ضاربة وديموقراطية من العمال لم يكتب لها النجاح ، لان الاممية لم تصل الى اكثر اقسام العمال الفرنسيين اهمية ، ولان العامل الناشط سياسيا قد عزل نفسه منذ ١٨٤٨ عن بقية الجماهير الشعبية . وحين غدا تماس الطليعة البروليتارية مع الفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة ضروريا اكثر من اي وقت مضى ، فانه لم يكن موجودا على الاطلاق . هكذا قاتل عمال المدن الكبرى وحيدين ، وساروا نحو هلاكهم .

ارادت حكومة ثير في ١٨ اذار انتزاع مدافع الحرس الوطني بواسطة قوات نظامية . لم يكن المجلس المركزي للحرس الوطني قد اعد شيئا للحظة كهذه ، مثلما افترض في الايام الحاسمة لاية سياسة على

الاطلاق . قاومت جماهير باريس بصورة عفوية اخذ مداقمها ، فحدثت الانتفاضة . حين احجمت قوات الحكومة عن اطلاق النار على اخوتها ، وجد الحرس الوطني نفسه فجأة مسيطرا على العاصمة ، التي اختلتها اجهزة الحكومة وبقايا وحداتها . انجرف عمال باريس الى الانتفاضة مدفوعين بمواقفهم وبارادتهم الكفاحية ، لان احدا ممن كانوا يثقون بهم لم يرشدهم الى طريق اخر ، طريق سياسي . بللك صار المجلس المركزي للحرس الوطني حكومة ثورية وجمهورية في مقابل حكومة الملكيين المستقرين والعلنيين في فرساي .

لقد وقعت الواقعة . يستطيع المرء ان يتصور المشاعر التي تلقى بها ماركس في لندن اخبار باريس . على كل حال ، فانه سعى على الفور الى القيام بمحاولة لتصعيد نجاح الانتفاضة تصعيدا سريعا . فرأى ان على المجلس المركزي اقامة حكومة دكتاتورية قوية في باريس ، وتجميع سائر قوى الحرس الوطني للسير ضد فرساي وطرد الجمعية الوطنية الملكية ، وكسب الوحدات الحكومية المتذبذبة او نزع سلاحها . الى ذلك كان من الضروري ان تعلن حكومة باريس الجمهورية ورغبتها الفورية في السلام ، وان تلتزم تجاه المانيا بتنفيذ شروطه ، وان تهديء الفلاحين الفرنسيين من خلال برنامج معتدل . هذه السياسة كان ماركس يعتبرها صحيحة ، كما تدل رسائله في تلك الفترة . لم يحدث اي اجراء من هذه الاجراءات الضرورية . فلم تقم باريس بأي هجوم عسكري ، رغم ان الحرس الوطني كان جيشا احمر حسن التنظيم والتسلح وموثوقا . والحقيقة ان القيادة العسكرية لانتفاضة باريس كانت دون مستوى المهمة التي تصدت لها ، اذ لم تقم بأي اجراء عملياتي ، وسمحت للفوضى الضاربة بين صفوفها بان

تشمل قسما كبيرا من الحرس الوطني في الاسابيع التالية . واخيرا ، فان اللجنة المركزية للحرس لم تجد مათهم به في لحظات الحرب الاهلية سوى اعطاء الباريسيين الادارة الديموقراطية لمدينتهم ، فقررت اجراء انتخابات للادارة البلدية ، بدل ان تسير نحو فرساي وتقصي على الوكر الرجعي هناك .

تكونت الكومونة المنتخبة في غالبيتها من انصار الانتفاضة الثورية ، الذين سموا بلانكيين او يعاقبة ، وكان ممثلو الامة في الاقلية . اما نواب المدينة القريبون من الاحزاب البرجوازية ، فانهم لم يشتركوا في اعمال الكومونة . لم يثرتب على انتخاب الكومونة اي تعزيز للقيادة السياسية ، بل زاد توزع السلطة بين الكومونة الملفية واللجنة المركزية العسكرية الاضطراب والبلبله . هكذا سارت الانتفاضة الباريسية دون خطة ودون قيادة نحو نهايتها .

لا تكمن الانجازات الكبرى للكومونة في سياستها النشطة ، او في اجراءاتها على الصعيد الاجتماعي ، فهي لم تتخذ اية اجراءات يمكن اعتبارها اشتراكية . لقد كانت مهمتها مقصورة في الواقع على الدفاع عن الجمهورية الديموقراطية البرجوازية ، وعلى الادارة الذاتية البروليتارية . ان عظمة الكومونة تكمن في محاولاتها ايجاد شكل جديد للادارة الذاتية للشعب العامل في القارة الاوروبية .

عندما غادرت الحكومة واجهزتها باريس ، وجد العمال الثائرون انفسهم مضطرين لتسيير الامور . وحين اختفى جيش الدولة وشرطتها بوصفهما وحدات متفصلة عن الشعب ، حلت الميليشيا الشعبية المسلحة محلها . كان موظفو الدولة والقضاة يمثلون حتى الآن جهاز القمع

المركزي ، فحل محلهم مفوضون عاديون عن الشعب العامل . تمتاز الدولة الليبرالية - البرجوازية العادية بفصل السلطات . ان السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة بصرامة عن بعضها ، لوضع قيود على البرلمان الذي يجسد أكثر من غيره المزاج الشعبي . اما الادارة والقضاء مستقلان قدر الامكان عن البرلمان ، ليمكن تحطيم الهجمات الراديكالية للناخبين على صخرة البيروقراطية والقضاء . هذه العلاقة بين السلطات كانت واضحة بشكل خاص في بلدان البر الاوروبي ، التي امتلك جهاز دولتها المركزي قيادة ملكية . ففي فرنسا لوي فيليب ونابليون الثالث قام برلمان ضعيف الى جانب جهاز اداري كلي القدرة . وكان البرلمان البروسي وبرلمان النمسا أكثر ضعفا حيال الحكومتين البروسية والنمساوية من البرلمان الفرنسي تجاه حكومته الملكية . تطور في ايطاليا ، وان في شروط مختلفة ، جهاز سلطوي مركزي كبير للدولة منذ ١٨٦٠ . واذا كانت البرلمانات قد اهتمت ولا تزال تنهم بانها « تثرثر » بدل ان تعمل ، فان ذلك ليس سوى صياغة شعبية لتقسيم السلطات . اما كومونة باريس ، وقد تغلبت على جهاز الدولة المركزي ، فقد كانت هيئة استشارية وتنفيذية في ان معا ، وقد توزع التمثيل الشعبي للكومونة على لجان متفرقة اخذت دور الوزارات التاريخي .

لقد حدث هذا كله ، وحصل إلى هذا الحد أو ذلك طابعاً عفويّاً أملاه التطور الطبيعي . لكنه كان يتطابق مع مثل البرودونيين . حولت الاقلية البرودونية في الكومونة الأزمة إلى فضيلة ، ودفعت الأغلبية إلى الموافقة على قرارات قدر لها أن تسهم في تجاوز نظام الدولة الموروث . ترسم قرارات الكومونة صورة فرنسا مستقبلية تتمتع كل بلدية فيها بادارة

ذاتية كاملة ، وتحل أجهزة بسيطة للشعب العامل محل الجيش والشرطة والبروقراطية والقضاء . أما الحكومة المركزية القديمة للبلاد ، فتتروك لمصلحة اتحاد حر للبلديات التي تدير ذاتها بذاتها في المدينة والريف . هكذا ظهرت في البدايات العاصفة للكمونة المعالم الأولى والغائمة لنمط جديد من الديمقراطية ، فكرته الأساسية عدم تطابق دولة القمع المركزية مع الحكم الذاتي للشعب العامل . أن الديمقراطية الاجتماعية لم تعد تستطيع الاكتفاء ببساطة باستلام جهاز الدولة المركزي القمعي الموجود ، بل يجب عليها حله . ويظهر الشكل الجديد من الديمقراطية الكومونية ، كما جرب عام ١٨٧١ في باريس ، تشابهاً مفاجئاً مع الإدارة الذاتية لمدن العصور الوسطى الحرة ، وللجمهريات الصغيرة في العصر القديم .

هذه الأفكار الجديدة لم تساعد بالطبع كومونة باريس في قتالها اليائس ضد أعدائها، اذ بقيت باريس معزولة، وأخفقت تماماً المحاولات القليلة التي قام بها العمال لمساعدة الباريسيين في مدن فرنسية أخرى ، ولتوسيع الحركة . والحقيقة أن حلفاً نشأ ضد عمال باريس بين الحكومة الفرنسية المحافظة والملكية القيصريّة الألمانية الجديدة ، فقمع جيش الاحتلال في مناطق أي تحرك مؤيد للكمونة ، وساعد في تطويق باريس ، وأعاد بسمارك أمرى حرب فرنسيين كثيراً من الجيش القيصري القديم إلى وطنهم ، استجابة لطلب تيير .

كان الوضع العسكري للكمونة صعباً ، لذا أصبحت عن القيام بمبادرات هجومية ، بينما كان جيش الحكومة يتعمد باستمرار ، وتسلم القيادة العليا للوحدات الحكومية المارشال ماكماهون ، الجنرال من العهد القيصري ، الذي لم تتأثر سمعته كثيراً بالهزيمة أمام الألمان . لقد استخدمت

الحكومة الجمهورية المزعومة الجهاز العسكري القيصري للقضاء على عمال باريس وعلى الجمهوريين الحقيقيين ، فنظمت للتأثرين ، وحتى لمن لم يشتركوا في الثورة من أفراد الشعب ، حمام دم رهيب، وتجاوز عدد القتلى في باريس عشرين ألفاً ، فضلاً عن آلاف كثيرة من العمال الذين جروا إلى السجون أو معسكرات الاعتقال ، أو اضطروا إلى الفرار . لقد صاحب الانتصار على الكومونة إبادة جسدية للطليعة البروليتارية وللجمهورية الفرنسية . ولم يحدث أن حلت هزيمة رهيبة بمثلثة بالشعب العامل ، إلا في حرب الفلاحين الألمانية عام ١٥٢٥ .

كانت هزيمة الكومونة تعني بالنسبة لماركس نهاية الخطة الثورية لحياثته . وكما سبق له ولانجلز أن تنبأ في أيلول ١٨٧٠ ، فإن مبادرة العمال الفرنسيين كانت قد حطمت بليل على الأقل ، وضاعت آمال الديمقراطية البروليتارية في بقية بلدان أوروبا لوقت طويل . وجد ماركس نفسه أمام قرار صعب ، فهو لم يتحمل شخصياً أية مسؤولية عن الكومونة ، بل اعتقد منذ البداية أن الانتفاضة ستكون غلطاً كبيراً ، وانتقد أخطائها بقسوة في رسائله ، حين حدثت وأصبحت أمراً واقعاً . من جهة أخرى ، فإن غالبية أعضائها لم ترتبط بالامية بأي رباط ، في حين جعلت الاقلية البرودونية عمل ماركس أكثر صعوبة . كما أن التصور البرودوني حول الدولة الذي تبنته الكومونة كان مختلفاً كل الاختلاف عن تصور ماركس . لقد رأى ماركس بدوره في الدولة جهازاً قمعياً للطبقة السائدة ، وكان يأمل أن « تتلاشى » دولة القمع في مجرى التطور نحو الشيوعية وتتحول إلى هيئة عامة للمستجيبين الأحرار ، لكنه رأى أنه لا يجوز للشعب الكادح أن يحمل جهاز الدولة المركزي ساعة الثورة ، بل يجب أن يستخدمه دون تحفظ لخدمة أهدافه . لقد كان على البروليتاريا الغافرة

أن تشكل في البداية حكومة قوية ومقاتلة ومركزية ، كما سبق أن فعل روبسبير . ولم ير أن « دكتاتورية البروليتاريا » هذه تتناقض مع الديمقراطية ، وإنما هي تحقيقها النهائي المسلح : « تعمل البروليتاريا في الثورة باسم مجموع الشعب الكادح ، أي باسم الاغلبية الساحقة للأمة . ويجب على الديمقراطية المنضبطة والمسلحة ان تظهر اعداءها في البداية ، لأن « ثلاثي » الدولة سيحدث في طور متأخر جداً » . بهذا المعنى كان ماركس يريد أن تنزع اللجنة المركزية للحرس الوطني بعد ١٨ آذار السلطة الدكتاتورية وتحصنها في يدها وتبدأ الهجوم ضد فرساي . أما الانتخابات السلمية للكمونة خلال الحرب الاهلية ، وتجارب الادارة الذاتية اللامركزية ، فإنها لم تكن بالنسبة له صيغيات يروشونية سوى انها كان من السهل عليه ان يستمد اخطاء الكمونة وان يتفصل من المسؤولية عن احداث باريس المأساوية . لكن القضية الاساسية لم تكن عنده الظهور بمظهر المحق أمام الرأي العام ، بل ضمان مستقبل الحركة . ان عمال باريس كانوا ، رغم الاخطاء التي ارتكبوها ، رفاق حزب بالنسبة لماركس ، الذي لم يعتبر « حزبه » نادماً محكوماً بالمصادفة ، بل الجماعة الكبيرة للمتاضلين الثوريين في كل البلدان . واذا كان صحيحاً أن الكفاح البطولي لعمال باريس قد ختم مرحلة طويلة وكاملة للحركات الديمقراطية في أوروبا ، فإن الأمر الهام خذا الحفاظ على تقاليد الكمونة للعصور اللاحقة وتأمينها . هكذا كتب ماركس ، تحت الانطباع الطازج للارهاب الأبيض في باريس وباسم الاهمية كراسه الشهير حول « الحرب الاهلية في فرنسا » . يخفي ماركس أي تباين تاكتيكي في الرأي بينه وبين رجال الكمونة ، نظرياً كان هذا التباين أم عملياً ، قدماً كان أم جديداً . ويوافق على الكمونة من بدايتها إلى نهايتها ، بما في ذلك تجاربها حول الحل الفوري للدولة المركزية ، ويقدمها إلى عمال وثوريي سائر البلدان كمثال ساطع يجب الاقتداء به . نظرياً ، كان موقف

ماركس تراجعاً جزئياً أمام البرودونية ، لكن الموقف النظري الصحيح لم يكن بالنسبة لماركس أكثر أهمية من المهام الكبيرة للحركة .

يملك كتاب ماركس حول الحرب الاهلية عام ١٨٧١ أهمية تاريخية استثنائية ، لأن ماركس وضع يده بواسطته على الكومونة ، ولأن الماركسية امتلكت منذ ذلك الحين تقليداً ثورياً في أعين الانسانية جمعاء . كان ماركس يتمتع حتى عام ١٨٧٠ بسمعة منظر عظيم للحركة العمالية ، بيد أن الرأي العام لم يكن يعرف شيئاً عن النشاطات الثورية والسياسية للماركسيين . وبعد تبني ماركس العلني والمحدد للكومونة ، أخذ الرأي العام العالمي يعتبر الاممية والكومونة شيئاً واحداً ، كما تطابقت الماركسية مع الثورة العمالية بدءاً من عام ١٨٧١ . ونحن نعرف التأثير الذي مارسه مثال الكومونة بالطريقة التي نظر إليه بها ماركس على تطور روسيا .

ضمن ماركس عام ١٨٧١ للحركات المقبلة للشعب العامل تقليداً هاماً ، وأدخل تعاليمه في صلبها . لكنه شعر في الوقت نفسه أن الاممية العمالية لم تعد تملك الآن أي مبرر لوجودها . عندما تأسست الكومونة ، كان ماركس وإنجلز يفكران باستخدامها للتوصل إلى عمل مشترك للعمال الفرنسيين والانجليز لصالح الثورة الديمقراطية. الآن ، فقد نشأت ظروف جديدة ، لأن انهيار الكومونة أدى إلى زيادة الحركة الفرنسية ، ولأن العمال الانجليز أحرزوا حق الاقتراع العام ، واكتفوا في البداية بهذا النجاح السياسي ، محاولين تحصين المركز القانوني للثقابات بواسطته . . . الخ ، دون أن يظهروا أي ميل لتأسيس حزب سياسي عمالي مستقل للبروليتاريا . كما أن علاقة هؤلاء العمال بالاممية صارت بعد ١٨٧١ غير قابلة للاستمرار ، فلم يكن من المنطقي أن يتبنوا الكومونة الثورية

بوصفهم أعضاء في الامة ، ويدعموا الحزب الليبرالي في بلادهم ، ثم تصوت غالبيتهم لصالح المحافظين في الانتخابات . كان انفصال النقابات الانجليزية عن الامة قد غدا حتمياً . في الوقت نفسه ، تعاظمت معارضة باكونين وفوضوييه ، بحيث استحال الحفاظ على الامة ، رغم ان ماركس كان يستطيع الاعتماد على الديموقراطية الاجتماعية الالمانية باتجاهاتها المختلفة ، بعد أن تسلم قيادة المهاجرين الفرنسيين عقب فشل الكومونة ، ورغم وجود أنصار له بين النمساويين وفي إيطاليا والبلدان الأوروبية الصغيرة ، وصلات مع الولايات المتحدة والمهاجرين الروس . لم يكن ماركس يخاف النضال داخل الحركة ولم يتراجع أبداً أمام الانقسامات ، وكان يستطيع حتى في السبعينات الابقاء على امية يتحد بداخلها القسم الأكثر أهمية من الطليعة البروليتارية . ولكن ماذا كانت هذه الامة ستعجز ٢ . لاشك أنها كانت ستعقد المؤتمرات وستصدر النداءات وتوزع الالقاب ، وتناقش المصالح الوظيفية الامة للعمال ، لكنه ما كان راغباً في تسخير جهده وطاقته لامة كهذه ، لم تعد قادرة على أن تكون رافعة للثورة في أعقاب تبدلات الوضع الدولي منذ ١٨٧١ . لهذا استغنى عنها .

سعى ماركس إلى الحلولة دون انتقال اسم وسلطة الامة إلى الفوضويين ، لذا حدث مؤتمر هاج عام ١٨٧٢ على اتخاذ قرار غريب ، هو نقل مقر المجلس العام من لندن إلى نيويورك . لم يكن محقولا ، حتى في عصر السفينة والتلغراف ، أن تكون قيادة الحركة العمالية الأوروبية في أميركا ، فضلاً عن أن الفرع الأميركي للامة كان آنذاك قليل الشأن . لكن ماركس اعتقد أن المجلس العام سيتخلص في نيويورك من

قبضة الفوضويين . وعلى كل حال ، فانه كان يلغى الامة ، التي تلاشت
بعد ١٨٧٢ .

عنت نهاية الكومونة نهاية محاولات الطبقة العاملة لحل مهام
الديموقراطية الثورية . القديمة بقواها الخاصة . كانت الديموقراطية قد
هزمت عام ١٨٧١ في سائر بلدان البر الأوروبي باستثناء سويسرا . ففي
فرنسا حكمت الجمعية الوطنية بالتعاون من الجحالات ، إلى أن أزيح
ثير عن منصب رئيس الوزراء عام ١٨٧٣ ، وحل محله المارشال
ماكماهون كنائب لرئيس الدولة ، وكحارس للكرسي الذي سيجود
إليه البوربون . أما في ألمانيا ، فصارت القيصرية وطيدة الاركان
إلى أمد طويل ، واسترد المجريون عام ١٨٦٧ ادارتهم الذاتية
في امبراطورية آل هابسبورج . منذ ذلك الوقت ، سيطرت على
مملكة المجر أوليغارشية مكونة من النبلاء والبرجوازية الثرية ، وعادت
الحركة الوطنية المجرية إلى معسكر الرجعية . هكذا توطدت من جديد
سلطة آل هابسبورج في النصف الثاني من الامبراطورية النمساوية .

اكتملت في أعقاب الاستيلاء على البندقية وروما الوحدة القومية
الاطالية ، وتقامم السلطة في الدولة الجديدة رأسالميو الشمال واقطاعيو
الجنوب ، والساسة المخترفون واليروقراطيون والعسكر . لم يستسلم
مازيني أمام النظام الجديد ، فواصل بعناده المعروف نقله لفساد
اقتصاد المملكة الجديدة ، ودعوته للجمهورية الديموقراطية . لكنه
لم يفهم ، شأنه شأن ديموقراطيي ١٨٤٨ ، الحركة الجديدة للمدن الايطالية
والبروليتاريا الريفية ، التي لم تكن الملكية الخاصة نهاية المطاف بالنسبة

لها . توفي مازيني عام ١٨٧٢ ، بعد أن اختلف مع سائر طبقات المجتمع ؛
لنترك إلى القبر بموته مرحلة كاملة من الديمقراطية الأوروبية . كذلك
انتهت الحركة الثورية البولونية بهزيمة ١٨٦٣ / ١٨٦٤ .
ضربت الديمقراطية ، برويتارية كانت أم برجوازية ، كقوة
حية في القارة الأوروبية منذ ١٨٧١ . في هذه الأثناء ، كانت الديمقراطية
البرجوازية قد طورت أشكالاً جديدة في البلدان الانجلوساكسونية .

الديمقراطية البرجوازية

في أمريكا وإنجلترا وسويسرا

أوقف حزب جيفرسون الديمقراطي - الجمهوري منذ عام ١٨١٥
نضاله ضد رأس المال المالي في الولايات المتحدة ، ليصير تعبيراً عن
جماعة شعبية كبيرة تضم المواطنين البيض ، إلى جانب الملاك العقاري
الكبير ، ومالك العبيد والمزارع الصغير ، والرأسمالي الكبير إلى جانب
العامل في المصنع . لقد فقدت الديمقراطية الأميركية طابعها الاجتماعي
المقاتل ، وإن بقيت الجماعة الأميركية محافظة على طابعها الخاص ،
الذي ميزها تمييزاً صارماً عن الدول الأوروبية .

عرض ماركس بوضوح في « رأس المال » ، وخاصة في الفصل
الخاص بالنظام الكولونيالي ، الفارق بين الاقتصاد الأميركي والأوروبي ،
كما وجد حتى ستينات القرن التاسع عشر على الأقل . يفهم ماركس
تحت كلمة « مستعمرات » : « الأرض البور التي يعمرها مهاجرون أحرار » .
إن المبدأ الأساسي هو هنا الأرض الخالية ، حيث يستطيع كل مهاجر صحيح
الجسم أن يستولي على قطعة أرض غير مزروعة ، ليصير مزارعاً مستقلاً
بقوة عمله اليدوي ، وإن افتقر إلى وسائل إنتاج كبرى أو إلى المال .
بحرم وجود الأرض الخالية الصناعيين مما يسمى جيش الصناعة
الاحتياطي ، فلا توجد هنا جماهير قوة العمل الفائض ، التي

تعرض نفسها في كل حين على صاحب المشروع ، لتسهم في تخفيض أجور ومعاش البروليتاريا . ان الصناعي يجد نفسه مضطراً في المستعمرات ذات الأرض الحرة إلى دفع أجور عمل مرتفعة ، كي يبعد عماله عن الوقوع في اغراء مبادلة العمل في المصنع بالعمل كمزارع صغير مستقل في الأرض الحرة . وبما أن الأرض متاحة للكتلة الشعبية ، فإن البروليتاريا تؤمن لنفسها أوتوماتيكياً مستوى معاشياً حراً ومرتفعاً .

هذا الاقتصاد الكولونيالي الخاص هو الذي أعطى الديمقراطية الاميركية حتى بعد ١٨١٥ مبرر وجودها . واذا كان البيض من غير المالكين ، أي العمال قبل غيرهم ، قد انتزعوا حق الاقتراع العام في مائتي الولايات تقريباً ، فإن ذلك لم يكن مسألة محض شكلية ، بل تكمن جذوره في الاقتصاد الكولونيالي القائم على مبدأ الأرض الحرة ، الذي أعطى الديمقراطية الاميركية محتواها . وكذلك ، فإن شراكة العمل بين الرأسماليين والبروليتاريين ، وبين الملاك العقاريين والمزارعين الصغار تمت بسبب توفر الأرض الحرة .

نشوء هذا النموذج للديمقراطية الاميركية في مجرى القرن التاسع عشر بفعل النمو الكبير لارستقراطية متاجرة بالعبيد في ولايات الاتحاد الجنوبية . لو نجح بارونات العبيد في انتزاع السيطرة داخل الاتحاد ، لكانوا قد قضوا في الوقت نفسه على مبدأ الأرض الحرة ، وعلى شكل الدولة الديمقراطية . لقد دار الصراع إذأحول الحفاظ على هذه الديمقراطية الكولونيالية وحمائيتها من الانهيار ، فاباد الحزب الديمقراطي المتجدد بقيادة لتكولن ارستقراطية ملاك العبيد في الحرب الاهلية الكبرى في الستينات ، واعاد مجدداً الجلمارة إلى مبدأ الأرض الحرة ، بالتناج التي ثرثت عليه .

تابع ماركس بعطف كبير العمل السياسي للنكولن ، مع علمه بأن فصل الديمقراطية الكولونيالية لن يصمد طويلاً في الولايات المتحدة. وقد أكد في رأس المال أن الحرب الأهلية الأميركية قد نسييت بملونية هائلة للدولة ، وإن ما رافقها من ضغط ضريبي ، وقيام ارسقراطية مالية ، واهلاء قسم كبير من الأراضي العامة إلى شركة مضاربة تستغل الخطوط الحديدية والمناجم ، او باختصار : التمركز السريع جداً لرأس المال قد جعل الجمهورية الكبيرة تقلع عن أن تكون الأرض المقدسة بالنسبة للعمال المهاجرين .

أشار ماركس وانجلز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي الصادرة عام ١٨٨٢ إلى الطريقة التي تغيرت بها خلال العقود الاخيرة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أميركا : « ان ملكية الأرض الصغيرة والمتوسطة العائدة إلى مزارعين يعملون بأنفسهم ، وهي أساس النظام السياسي الأميركي بأسره ، تزول أكثر فأكثر أمام منافسة المزارع العملاقة ، وتتكون في الوقت نفسه للمرة الأولى بروليتاريا كبيرة العدد في الاقاليم الصناعية ، إلى جانب تمركز خرافي للرسميل » .

تنبأ ماركس وانجلز بنهاية الحل الوسط الطبقي في الولايات المتحدة ، الذي قامت عليه الديمقراطية الكولونيالية ، وبانفجار صراعات طبقية جديدة وهائلة للعمال والمزارعين ضد رأس المال الكبير . وفي الواقع ، فإن الأرض الحرة كانت قد اقسمت منذ ١٨٩٠ ، مما أدى إلى تدمير الأساس الاقتصادي والاجتماعي للديموقراطية الأميركية القديمة ، وتشكل حركة جماهيرية جديدة للديموقراطية الاجتماعية بعد العام المذكور . وقد استمر نضال الجماهير العاملة ضد رأس مال التروستات

ومن أجل السلطة السياسية والاقتصادية حتى وقتنا الراهن بأشكال مختلفة. أتاحت الشروط الأولية للديموقراطية الكولونiale في الدومينيونات أيضاً، وهي أملاك الامبراطورية البريطانية في منطقة ما وراء البحار ، المتمتعة بالادارة الذاتية. إلا أن تشريعاً غير ملائم للأرض في استراليا جعل بالامكان تكوين اقطاعات ضخمة في وقت مبكر . هكذا اضطر الشعب العامل منذ ١٨٩٠ إلى النضال ضد رأس المال المالي والعقاري من خلال حزب عمالي مستقل . لقد انتهى السلام الطبقي هنا أيضاً، مع انه بالأصل أحد مكونات الديموقراطية الكولونiale ، وحل محله النضال من أجل ديموقراطية اجتماعية جديدة . استمرت فترة الأرض الحرة في كندا ونيوزلندا بسبب ظروفهما الافضل التي قامت حتى الحرب العالمية الأولى .

تطور شكل جديد من الديموقراطية البرجوازية في إنجلترا منذ ١٨٦٧ ، يختلف عن الديموقراطية الاجتماعية الاصلية . كانت الآمال قد راودت ماركس في أن يفرض منح حق الاقتراع العام للفئات الاساسية من عمال الصناعة الانجليز إلى تكوين جديد لحزب عمالي سياسي خلال مستقبل منظور . إلا أن مجرى انتخاب مجلس النواب في عام ١٨٦٨ قد أصابه وانجلز بخيبة أمل كبيرة ، اذ سقط مرشحو العمال جميعاً . عندما حلت النقابات الانجليزية بعد ١٨٧١ جميع روابطها مع الامة ، كان قد قضى في البداية على أي أمل في تجديد عصري للشاورية . وقد رأت الاغلبية الساحقة من العمال الانجليز في النقابات منظماتها الطبقية الخاصة . وبالفعل فقد دافعت هذه بعناد عن المصالح المهنية للعمال ، الذين لم يقلعوا عن إرسال مرشحي الاحزاب البرجوازية إلى البرلمان . والحقيقة ان هذه

الاحزاب كانت تستطيع الاعتماد على اصوات الناخبين من العمال حسب موقفها من مطالبهم. سبق لانجلز ان المح إلى امكانية تطور كهذا منذ ١٨٥٨ ، عندما تأمل اندثار الحزب الشارتي ، فكتب : « يبدو أن البروليتاريا الانجليزية تبرز عملياً أكثر فأكثر ، بحيث يبدو وكأن هذه الامة الأكثر برجوازية بين الامم تريد امتلاك ارسطراطية برجوازية وبروليتاريا برجوازية إلى جانب البرجوازية . في أمة تنهب العالم بأسره يكون هذا الوضع معطلاً بشكل ما » .

لم يكن أساس الحل الوسط الطبقي ، الذي تقوم عليه الديمقراطية الانجليزية ، في مبدأ الأرض الحرة ، كما في الديمقراطية الكولونيالية ، لأن الأرض الانجليزية ملك لعدد قليل من الاشخاص. هنا، حلت السيطرة الاقتصادية العالمية محل الأرض الحرة، بعد أن أعطت النجاحات الحارقة للبرجوازية الانجليزية في التجارة والملاحة والسياسة الكولونيالية امكانية لرفع المستوى المعاشي لقسم من العمال فوق المستوى القاري ، « مبرزة » بذلك هذه الفئة العمالية . ان الديمقراطية البرجوازية الانجليزية يمكن أن تعتبر ، بالطريقة التي تطورت بها في القرن التاسع عشر ، ديمقراطية امبريالية . والحقيقة أن مشاكل القوة العالمية التي يطالب بها أساس شكل الدولة ، ولهذا أخفق الحزب الليبرالي في التصدي لها ، وأصبح الحزب المحافظ الذي جددته ذرائعلي هو الحامل الاصلي لهذه الديمقراطية الامبريالية .

طور ذرائعلي نظريته السياسية حول الحل الوسط الطبقي على أرضية السيطرة البريطانية العالمية . وكان قد مرر عام ١٨٦٧ ، حين كان وزيراً في وزارة أقلية ، الاصلاح الانتخابي ، بوصفه الخطوة الأولى الهامة نحو مساواة عمال الصناعة في المواطنة . صحيح أن انتخابات ١٨٦٨ قد

جاءت ثانية بأغلبية ليبرالية إلى البرلمان ، لكنه ظهر في الوقت نفسه تقدم مفاجيء . للحزب المحافظ في المدن الكبرى ، إلى أن أحرز حزب دنرثيلي المحافظ الاغلبية البرلمانية لأول مرة . شهد انجاز أيضاً الصعود المذهل «الديموقراطي الثوري» بزعامة راندولف تشرشل ، وانتقال جوزيف شاميرلن إلى هذا المعسكر . وعلى كل حال ، فإن ماركس وانجلز لم يعتبروا هذا الحل نهائياً ، واقترحوا قدوم زمن ينبغي العمال الانحياز فيه الحل الوسط الطبقي ، ليسيروا من جديد على طريقهم السياسية الخاصة ، أي ليتركوا الديمقراطية الامبريالية ويناضلوا مجدداً من أجل الديمقراطية الاجتماعية . ويستشهد انجاز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي عام ١٨٩٠ بقول رئيس مؤتمر النقابات الانجليزية : « لقد فقدت الاشتراكية القارية وجهها الذي كان يخيئنا » . وفي الواقع فقد تطور موقف العمال الانجليز باتجاه سياسة طبقية مستقلة ، لكن ذلك حدث ببطء أكبر مما كان ماركس وانجاز يتوقعان ، وظهر ان الديمقراطية الامبريالية كانت هي الاقوى في انجلترا .

توطد شكل ثالث من الديمقراطية البرجوازية أثناء حياة ماركس وانجلز . انه الديمقراطية في سويسرا ، التي تعود جمهورياتها إلى فترات مبكرة من العصر الوسيط . نشأت في عدد من الكانتونات ، المعروفة بالكانتونات الأولى ، ديموقراطية فلاحية استمرت من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر . وقد تجمدت ديموقراطية هذه الجماعات الفلاحية تداماً ، وفقدت منذ القرن التاسع عشر أي تماس مع القوى التقدمية الأوروبية ، تاركة زمام قيادتها لبضعة اسر ارستقراطية . أما في بقية المناطق السويسرية ، فقد انتزعت حلقة ضيقة من أبناء الاسر النبيلة السلطة في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

تنازع المحافظون والنبلاء مع البرجوازية الحليئة حول السيطرة في
سويسرا خلال الفترة ما بين ١٨١٥ و ١٨٤٨. اذ شكل الفلاحون الكاثوليك
من ذو الامتيازات دعامة قوية للنظام القديم ، بينما حرم جمهور الفلاحين
في بقية الكانتونات من حقوقه السياسية ، وصار الحليف الطبيعي
للبرجوازية الحديثة . كانت الحركة العمالية السويسرية ما تزال في
بداياتها ، فبرز أثر الديموقراطية الاجتماعية الفرنسية والانجذابات
الاشراكية الباريسية على الكانتونات الناطقة بالفرنسية، وسيبت هذه في
انتفاضات عام ١٨٣٠ في أكثر الكانتونات أهمية، حيث أدت إلى انهيار
سيطرة النبلاء ونحول الكانتونات الأساسية إلى جمهوريات ديموقراطية
برجوازية تأخذ بحق الاقتراع العام . لم يتخل حزب المحافظين
والنبلاء عن اماله طيلة فترة مقاومة الكانتونات ، واستمر على حناذه، إلى
ان انفجرت عام ١٨٤٧ الحرب الأهلية ، التي سميت حرب التحالف
الخاص ، وانتصرت فيها الكانتونات الكبرى الحديثة كبرن وزيوريخ
على الكانتونات الأولى .

وقف ماركس وانجلز دون تحفظ إلى جانب الديموقراطية البرجوازية
الحديثة في سويسرا، وادانا بحدة التمجيد الرومانسي للكانتونات الأولى،
التي تشكل ديموقراطيتها الفلاحية المزعومة مجرد رداء فقط للاقليمية
الانعزالية وللرجعية المفضوحة . لم يقف بعد ١٨٤٧ أي حائل دون تحويل
سويسرا إلى دولة اتحادية حديثة ، فأسست الكانتونات المختلفة نفسها
في البلد كجمهوريات برلمانية — برجوازية . ثم حدثت منذ السنين
تغيرات دستورية هامة على مستوى الكانتونات أولا ثم على مستوى
الاتحاد ، استكملت بنتيجتها الحكومة البرلمانية من خلال اقتراع مباشر
للمواطنين بأسرهم ، يتقرر فيه دون غيره مصير القوانين الجديدة
للبلاد . خرجت سويسرا من صراعات السياسة الأوروبية الكبرى ،

واقصر عمل جيشها على الدفاع عن حدود البلاد . في الاطار الصغير
للكاتونات ، وفي ظل ظروف سلمية تماما ومستوى معيشة متزايد
باضطراب الجماهير الشعب ، توطدت الديمقراطية البرجوازية في
سويسرا ، وكان تقرير سياسة البلاد في يد طبقة وسطى ثرية
وواثقة بنفسها . صحيح ان عدد عمال الصناعة قد نما ، لكن
حظهم في الاستيلاء على السلطة كان معدوما . أقر ماركس وانجلز
بحسب المؤسسات السويسرية في الاطار الضيق للكاتونات الغنية والمسألة ،
لكنهما حذرا من النقل الميكانيكي للاشكال السويسرية إلى بلدان مختلفة ،
ذات بروليتاريا قوية .

* * *

الديمقراطية بعد ١٨٧١

كانت سويسرا البلد الوحيد في البر الأوروبي ، الذي اختار شكل الديمقراطية البرجوازية الملائم في وضع يتسم بالهدوء . في سائر البلدان الأخرى ، كانت الجماهير الشعبية مقيدة الحركة ، اذلتها الهزائم ، ورضخت لاضطهاد سلطات عسكرية وبيروقراطية قوية . وزاد من وقع الهزيمة ان الشعب العامل أضاع الشعارات والأهداف التي كانت الأجيال السابقة تناضل في ظلها ، فلم يعد أحد يعرف ما هي الديمقراطية الثورية ، كما نسي الجميع ما يعنيه « الشعب » في النضال الديمقراطي . كان الإنسان الأوروبي الكادح يشبه قبل ١٨٤٨ امياً يعلم انه يجهل القراءة والكتابة ، لكنه يمتلك الارادة للتغلب على هذا النقص . بينما تشبه الجماهير الشعبية بعد ١٨٧١ انساناً امياً يجهل ما اذا كانت القراءة والكتابة موجودة بالأصل .

نسيت الجماهير العاملة الديمقراطية الثورية ، وكذلك فعلت الفئات المسيطرة بعد هذا التاريخ . وعلى سبيل المثال ، فان المؤرخ الانجليزي الليبرالي ماكارثي ، كتب في « تاريخ عصرنا » الصادر عام ١٨٨٢ حول الشارتيه ، بلغة تتسم بالتعالي العطوف : « لقد خلفنا وراعنا اليوم عصر التجريعات السياسية . ان الشعارات التي اثارنا حمية سابقينا ودفعتهم للوقوف في هذا الجانب أو ذاك ، لم تعد تملك أي

معنى بالنسبة لنا . ونحن نضحك اليوم حول جمل فارغة مثل « حقوق الإنسان » ، ولا نعرف بالكاد مايعنيه المتحدثون عندما يتكلمون عن « الشعب » بالمعنى القديم ، أي عن كتلة كبيرة من البشر تعاني الظلم وتفتقر إلى تمثيل سياسي وتخضع لاضطهاد أصحاب الامتيازات والارستقراطيين .

ويخير ماكارثي قراءه ان هذه المبادئ والشعارات ، التي مضى عصرها ، كانت ذات معنى كبير في السابق : « يصدق هذا بالنسبة للشعب » و « حقوق الشعب » و « حق العمل » وسائر الجمل الرنانة ، التي تبسو لنا اليوم جوفاء وبلا معنى . ان نظرة موضوعية فاحصة لفظروف البر الأوروبي تؤكد ان غالبية الشعب العامل كانت عام ١٨٨٢ مسلوية الحرية ومضطهدة ومستغلة ، مثلما كانت عام ١٨٤٨ ، وان مطالب ١٨٤٨ لم تصبح بلا مبرر ، إلا ان البشر اعتادوا ، خارج روسيا على الأقل ، على اعتبارها غير جدية .

نشر انجلز عام ١٨٨٢ الطبعة الألمانية من مؤلفه الشهير « تطور الاشتراكية من اليوتوبيا إلى العلم » . لقد عرف عن انجلز بطبيعة الحال تمايز ارائه السياسية والاجتماعية عن الرأي الشائع للبرجوازية الليبرالية ، غير انه يتفق في هذا الكتاب مع الليبرالية في الخط من قيمة الدور التاريخي للديموقراطية الثورية . فهو يستنتج المضمون الفكري للاشتراكية الحديثة من فلسفات التنوير في القرن الثامن عشر ، ومن الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في القرن التاسع عشر ، ومن الاشتراكية الطوباوية . في حين يعتبر الوقائع الفعلية التي تنمو الاشتراكية الحديثة منها راجعة إلى تطور الرأسمالية الصناعية . ان ما يقوله انجلز صحيح من الناحية الموضوعية ، لكنه احادي الجانب في الوقت نفسه ، لانه يتجاهل الدور التاريخي

للديموقراطية الثورية . في هذه الكرامة ، كتب انجلز حول عصر رويسير : « اذا كانت الصراعات الناجمة عن النظام الاجتماعي الجديد لا تزال حوالي عام ١٨٠٠ في طور صيرورتها ، فان ذلك يصدق بدرجة اكبر بكثير على وسائل حلها . ولئن كانت الجماهير غير المالكة في باريس قد استطاعت الاستيلاء خلال فترة الرعب على السلطة للحظة ، وقادت الثورة البرجوازية إلى النصر ضد البرجوازية ذاتها ، فانها أثبتت بذلك كم كان مستحيلا استمرار سلطتها على المدى الطويل ، في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك . أما البروليتاريا التي فرزت نفسها من هذا الجمهور غير المالك بوصفها قوام طبقة جديدة ، وكانت غير مؤهلة تماما للقيام بفعل سياسي مستقل ، فقد قدمت نفسها كفئة متأمة مضطهدة لا بد ان تأنيها المساعدة في أحسن الأحوال من خارجها ، أي من الأعلى ، لعجزها عن مساعدة نفسها بنفسها . يعرض انجلز باستاذيته المعهودة نقاط ضعف حركة ١٧٩٣ وأسباب هزيمتها السريعة . لكن استيلاء الجماهير غير المالكة على السلطة في فرنسا ١٧٩٣ / ١٧٩٤ ، ولو للحظة واحدة ، كان واقعة ذات أهمية تاريخية هائلة ، والتاريخ اللاحق لسائر الحركات الأوروبية الشعبية يحدد بفعل هذه « اللحظة » . عندما كتب انجلز كرامته عام ١٨٨٢ ، فانه كان هو نفسه الديموقراطي الثوري الذي كانه في فترة ١٨٤٨ - ١٨٧١ ، غير ان تقديره للانجاز التاريخي لما صمي سيطرة الرعب ولثورة ١٨٤٨ كان آنذاك قليلا ، لان نظره كان متجها نحو المستقبل ، ونحو الثورة الاشتراكية الكبرى القادمة التي ستحققها بروليتاريا صقلتها نظرية ماركس . والربط التاريخي لحركته الاشتراكية الخاصة مع الماضي الديموقراطي لم يعد ضروريا بالنسبة له عام ١٨٨٢ . أما السبب في ذلك ، فيرجع إلى عدم وجود فئة

شعبية أوروبية خارج روسيا ، يمكن للذكريات وتقاليد الديمقراطية
الثورية ان تحركها . ان مستقبل الكادحين صار في أيدي
البروليتاريا الاشتراكية ، بينما لن تستطيع القنات الشعبية الأخرى
المضطهدة كالفلاحين الصغار وأعضاء الطبقة الوسطى المدنية . . .
الخ ان تقوم بشيء سوى الانضمام إلى حركة البروليتاريا . لقد بدت
الديموقراطية الثورية مئة بالنسبة لانجلترا عام ١٨٨٢ ، مثلما بدت مئة
بالنسبة للمؤرخ الليبرالي الاني زي ماكارثي .

في أيار من عام ١٩١٧ ، نشر المؤرخ الفرنسي الكبير ماتيه ، تحت
الانطباع المباشر للثورة الروسية ، مقالة حول « بابوف وروبسيير »
تحدث فيها عن حكم الأجيال اللاحقة على روبسيير ، وأكد ان
الديموقراطيين الثوريين والاشتراكيين كانوا قد رأوا فيه مثالا يحتذى:
« في عصرنا فقط ، عندما ضاع تقليد الثورة ، وخاصة بعد ١٨٧٠ ، مع
انتشار الماركسية ، سمع الديموقراطيون والاشتراكيون الفرنسيون ،
أو قسم منهم على الأقل ، بتضليلهم بمزاعم طابعها سيامي أكثر
منه تاريخي ، واقلعوا عن فهم روبسيير الذي كان سابقوهم قد افتتوا
به . غير ان هذا التقليد استمر في الخارج ، وخاصة في تلك البلدان
التي اعتبرت دراسة ثورتنا وسيلة لتحررها الخاص » . كان ماتيه
يقصد في جملته الأخيرة روسيا ، حيث قامت الأحزاب الثورية على
الدوام باقتناء نموذج ١٧٩٣ . أما بالنسبة لفرنسا ، فلا مرأ في ان
التقليد الثوري المباشر انحصر بين ١٧٨٩ و ١٨٧١ ، وهو العام الذي
هزمت فيه الكومونة ، فكانت هزيمتها نهاية للديموقراطية الثورية . ما
أن أقلع هذا الاتجاه عن الوجود في الحياة الواقعية ، حتى صار من الصعب
على الكتاب السياسيين والتاريخيين فهمه . كانت الكومونة كابوسا مفرعا

بالنسبة لساسة البرجوازية الفرنسية ، بينما نخلد العمال مقاتليها كرفاق
طبيين لهم . لكن الحركة العمالية الفرنسية التي عادت للوقوف على
أرجلها منذ ١٨٨٠ تقريبا ، لم تعد تمتلك الشروط التي كانت قائمة
في الماضي . ولأن روبسيير وأصدقائه لم يكونوا من البرجوازية أو
البروليتاريا بالمعنى الماركسي الدقيق ، فإن فهم حزب الجيل صار
صعبا بعد ١٨٧١ . وإذا كان ماثيه قد حاول إعادة احياء الذكرى
التاريخية لروبسيير ، فلانه جسد هو نفسه أفكار الديمقراطية الثورية ،
في حين كان المجتمع الفرنسي يرى ان الديمقراطية الثورية قد انتهت
مع عام ١٨٧١ .

في هذه الفترة ، كان التقليد الشارقي قد نسي في إنجلترا أيضا . وبدا
لسكان ألمانيا ان موروث ١٨٤٨ غريب عن عالم ما بعد ١٨٧١ .
نفضت البرجوازية الألمانية والطبقة الوسطى والشريحة الأكاديمية عن
كاهلها أي مزاج ثوري منذ وقت طويل ، ولم تعد تعترف في أحسن
الأحوال إلا بالجانب القومي من ثورة ١٨٤٨ ، وتقول : ان رجال
١٨٤٨ عملوا بوسائل غير كافية ودونما نجاح للهدف الذي حققه بسمارك
فيما بعد بطريقة عظيمة . والحقيقة ان التعيين الأفضل عن التحول الذي
عاشه الرأي العام الألماني تجسد في التطور الذي شهدته بادن والبايلز ،
وهما منطقتا الانتفاضة الجمهورية عام ١٨٤٩ ، وأقوى قلاع الديمقراطية
الألمانية القديمة . فقد احرز الحزب الليبرالي القومي ، وهو ممثل
البرجوازية الموالية لبسمارك ، أغلبية مضمونة فيهما بعد ١٨٧١ ، في
حين لم تأت المعارضة الجديدة لهذا الحزب من اليسار ، بل من الوسط ، من
حزب الفلاحين الكاثوليك والبرجوازيين الصغار . أما في إيطاليا والمجر ،

فان تقاليد ١٨٤٨ كانت ما تزال حية بعد ١٨٧١ ، لكن ما بقي من
طقوس عبادة غاربيالدي أو كوسوت لم يمس الجانب الديمقراطي ،
بل الجانب القومي من نضالهما .

صاحب افلاس الديمقراطية التاريخية الأوروبية تبدل في بنية حق
الاقتراع العام . حتى عام ١٨٤٨ ، كان العدو والصديق ينظر بجمعية
قصوى إلى حق الاقتراع العام ، وكان انتزاع هذا الحق يعد بداية
لسيطرة لا حد لها للجماهير الشعبية في السياسة والاقتصاد . لكن التجارب
الأوروبية بعد ١٨٤٨ أشارت إلى اتجاه آخر . لم يستطع العمال الراديكاليون
في فرنسا نسيان ان مجزرة حزيران ١٨٤٨ وانخفاض الكومونة عام
١٨٧١ قد حدثا بموافقة جمعية وطنية انبضت عن حق الاقتراع العام .
وكان نابليون الثالث قد استغل هذا الحق كي يمنح ملكيته القيصرية
المغامرة موافقة شعبية ظاهرية . كما أخذ بسمارك بحق الاقتراع العام
في انتخاب مجلس نواب اتحاد شمال ألمانيا عام ١٨٦٧ ، وبرلمان المملكة
الألمانية الجديدة عام ١٨٧١ ، فكانت النتائج بائسة ومجزرة من منظور
العمال الثوريين ، اذ أعطى الشعب الألماني كل مرة لبسمارك الأغلبية
التي كان بحاجة اليها . أما عندما كانت توجد في برلمان الرايخ الألماني
أحزاب معارضة كبيرة ، فانها كانت تمثل مصالح الرأسمالية الليبرالية
والبرجوازية الصغيرة الكاثوليكية . لم يعد حق الاقتراع العام يبدو إذاً
خطيراً بالنسبة للممالك والفتات العليا السائدة . من جهة أخرى ، راود
الشك الفتات العمالية الراديكالية بإمكانية استخدام هذا الحق لتمثيل
المصالح الفعلية للشعب العامل . بقدر ما كانت الديمقراطية وحق الاقتراع
العام متلازمين تاريخياً ، بقدر ما بدأ في هذه الفترة تسطيع مفهوم

الديموقراطية ، الذي استمر حتى وقتنا الراهن . فلم يعد المرء يرى في الديمقراطية الحكم الذاتي الفعال للشعب العامل ، كوسيلة لتحريره السياسي والاجتماعي ، بل رأى فيها شكلا للدولة الرأسمالية، يضع البرلمان على صدره كوسام ، دون أن يعني الشعب منه أية فائدة .

يلاحظ من يريد تقويم الوقائع التاريخية للقرن التاسع عشر تقويما موضوعيا المبالغة في أهمية حق الاقتراع العام قبل ١٨٤٨ ، والمبالغة في انكار أهميته بعد هذا التاريخ . لقد فهم هذا الحق ، وكأنه شيء قائم بذاته ، وقادر فورا على اجتراح المعجزات . عندما لم تحدث هذه ، أدار الناس ظهورهم للمؤسسة بأسرها .



الاشتراكيون والفوضويون

بعد ١٨٧١

كان عند العمال الراغبين في العمل لتحرير طبقتهم قليلا نسبيا في البر الأوروبي بعد عام ١٨٧١ . وكانت هذه الشريحة العمالية الرقيقة مزعزعة بفعل عنف صراعاتها الداخلية . فكان أنصار الأفكار الباكوبينية يقفون في جانب ، رافضين أية سياسة حزبية من النمط المعهود ، وأي اشتراك في الانتخابات البرلمانية ، ويقف على الجانب الآخر أنصار الحزب السياسي العمالي المستقل ، الذي يرى وظيفته بالدرجة الأولى في احتلال موطئ قدم في البرلمان ، لتقديم مظالم البروليتاريا هناك . كان ماركس قد نسب الأهمية ، لأنه رفض ان يلعب دور قائد أحزاب عمالية صغيرة وضعيفة وغير مؤهلة للثورة . إلا ان حل الأهمية لم يمه التزاع بين الباكوبينيين ومن أسموا أنفسهم بلماركسيين ، اذ واصل الفوضويون هجومهم المقلع ضد ماركس ، واستمرت الأحزاب العمالية الصغيرة في الاعتماد على ماركس وانجلز ، اللذين اقاما شراكة مع الح مع الأحزاب التي بقيت قائمة بعد نهاية الأهمية .

كان الحزب العمالي الأقوى نسبيا في ذلك الوقت هو الديمقراطي الاجتماعي الألمانية . فقد اندمج اللامباليون عام ١٨٧٥ مع أنصار ليكنشت ، واحرز الحزب الجديد في انتخابات الرايخ عام ١٨٧٧ اتني

عشر مقعدا من أصل ٣٩٧ مقعدا . ومع ان هذه النتيجة كانت متواضعة ، لان ألمانيا الكثيفة التصنيع كانت قد أخذت بحق الاقتراع العام ، فان الديمقراطية الاجتماعية الألمانية كانت مع ذلك أقوى بكثير من الحركات المماثلة في النمسا وإيطاليا وفرنسا والبول الأَصْغَر . ان الأحزاب العمالية الأوروبية لم تكن تستطيع التفكير بشورة في ظل ظروف كهذه ، وإنما كانت معينة ان هي استطاعت زيادة عدد أعضائها بواسطة الدعاية المشروعة ، ونجحت في النفاذ إلى البرلمانات ، وحقت تحسينات اقتصادية للعمال .

هذا العمل السلمي المتواضع من أجل المصالح المهنية للعمال ، لم يكن كافيا في نظر عدد صغير من الرجال الموزعين في البلدان الأوروبية ، ممن عاشت ذكريات الماضي الثوري في نفوسهم . لقد شعر هؤلاء بقمع الجماهير في أوروبا ، وأحسوا ان الأحزاب السياسية قد خانتهم وباعتهم ، إلا ان حقدهم انصب قبل كل شيء على الديمقراطية الاجتماعية الشرعية . من خلال عملية تبديل للسبب بالنتيجة (وهذا يحدث غالبا في علم النفس السياسي) ، اتهم هؤلاء الرجال الديمقراطية الاجتماعية بالتسبب في كل ما هو سيء في تلك الأزمان ، وبضعف الحركة العمالية . وأعلن هؤلاء الراديكاليون ان الأحزاب العمالية الشرعية ليست سوى آلات انتخابية تخدع العمال ، ليحتل عدد من القادة المقاعد البرلمانية ، ويقتلوا مع الطبقات السائدة صفقات سياسية خاصة . واستنتجوا ان الانتخابات البرلمانية ليست هي الأمر المطلوب ، بل الأعمال الثورية .

وجد المتعصبون المعزولون من أنصار الفعل الثوري اتجاهها يمثلها

قادة ومنظرون وصحف ... الخ يقاسمهم كرههم للديموقراطية الاجتماعية وللعمل البرلماني المشروع : هؤلاء المتعصبون كانوا من أنصار باكونين ، أي من الفوضويين . لم يعرف رجال العمل الثوري هؤلاء الكثير عن النظرية ، بل انضموا ببساطة إلى مجموعات فوضوية واقنعوا أنفسهم ان وجهة النظر الفوضوية حيال العالم هي أيضا وجهة نظرهم . ليس ثمة من رابط بين الفوضوية كنهج في النقد الاجتماعي وبين لقاء القنابل والارهاب ، ومع ذلك فان جرائم القتل السياسي التي شهدها الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأميركا وبلدان أخرى كانت من فعل رجال يسمون أنفسهم فوضويين . ان نفاذ ثوريين اجتماعيين ارهابيين إلى النوادي الفوضوية قد ترك منذ ذلك الحين صورة اتحادية الجانب تماما حول الفوضوية في ذهن الرأي العام .

فشلت أعمال الارهاب المختلفة والخلابة من أي معنى ، التي ارتكبتها من سمووا بالفوضويين ، في احراز أي نجاح سياسي . على العكس من ذلك ، فقد احتقرت الجماهير هذه الأساليب ، واستغلت الحكومات الأعمال الفوضوية لملاحقة الحركة العمالية بمجموعها . وقد قلمت محاولتان فوضويتان لقتل القيصر فيلهلم الأول اللريعة لبسمارك كي يمرر قانون الطوارئ ضد الديموقراطية الاجتماعية الألمانية . غير أن النتيجة غير المباشرة الأكثر أهمية لأعمال الارهاب الفوضوية ، كانت تعميق التناقض بين الفوضويين وأنصار الحزب السياسي العمالي . في معارضتهم لأساليب لقاء القنابل وللإغتيالات ، التصق الديموقراطيون الاجتماعيون بحماسة أكبر بالبرلمان والشرعية ، ثم أدى الرفض المشروع لأعمال الإرهاب إلى احساس العمال الديموقراطيين الاجتماعيين بضرورة رفض أي استخدام للعنف في الصراع

السياسي ، إلى ان أصبح الاشتراك في الانتخابات البرلمانية تعبيراً عن تأكيد سلمي لا يرى فرصة لاحتراز أي نجاح الا في اطار الالتزام بالقوانين . هكذا أنشأ النضال العنيف ضد الفوضوية روحية معادية للثورة لدى الأحزاب العمالية .

هذا الصراع بين الأحزاب العمالية وبين الفوضويين الارهابيين ، وضع ماركس وانجلز في موضع غريب . لقد كانا علميين لا تلمين لهما قناة للفوضوية ، للفوضوية الحقيقية بنفيها للعمل السياسي ، وللفوضوية المزيفة بقتالها . كان ماركس مؤيداً للثورة الشعبية الكبرى ، واعتبر الاغتيالات الفردية المتفرقة عبثاً لا طائل تحته . إلى ذلك ، فإن العمل الذي انجزه مع انجاز داخل الأهمية كان محل نقد مستمر وغير موضوعي غالباً من جانب الفوضويين . من جهة أخرى ، استندت الأحزاب العمالية الشرعية اليهما ، وأكدت أرائها في ترجمة أفكارهما في الواقع . والحقيقة ان الرجلين وافقا دون تحفظ على اشتراك العمال في الانتخابات البرلمانية ، وايدوا أي نشاط اصلاحي عملي يحسن حالة الطبقة العاملة ، واقاما جبهة موحدة مع الأحزاب العمالية الشرعية ، بعد حل الأهمية ، رغم الفروق العميقة التي قامت بينهما وبين الديموقراطية الاجتماعية الألمانية على سبيل المثال . لقد بقي ماركس وانجلز حتى وافتهما المنية ثورين بالدرجة الأولى ، فلم يدفعوا الطبقة العاملة إلى أعمال تتسم بالمغامرة ، وحكما على الوضع السياسي من خلال الإمكانيات الثورية التي يتيحها . إلا ان الأحزاب العمالية القارية كانت قد نسيت الثورة كاحدى امكانيات السياسة العملية ، ولم تعد ترى الا العمل اليومي الشرعي ، فاذا بدولة المستقبل الاشتراكية تختفي في غياهب القمام

المجهول .. عتلمنا كان الاشتراكيون الأوروبيون يدعمون فضال العمال
اليومي ضد أصحاب المشاريع ، ويؤكدون على موقع البروليتاريا كطبقة ،
ويقترعون لبرلمان ، ويرفضون تعاليم الفوضوية ، فانهم كانوا يظنون
هذا جوهر الماركسية . والحقيقة ان ماركس شعر بالألم والمرارة ، إلى
ان توفي عام ١٨٨٣ ، بسبب انعدام الروح الثورية لدى الأحزاب
العملية ، ولم ينقطع مطلقا عن محاولة دفعها إلى اتخاذ مواقف حاسمة
في النظرية والممارسة . إلا ان شراكة التضال ضد الفوضوية بينه وبين
الأحزاب العملية بقيت مع ذلك أمراً واقعاً ، ولقد غدا تقارب
الماركسية مع الأحزاب المهنية للطبقة العاملة الأوروبية حقيقة ذات أهمية
تاريخية استثنائية في مرحلة الأهمية الثانية .

* * *

الرجعية الأوروبية

بعد ١٨٧١

بقيت السلطة ما بين ١٨٧١ و ١٨٧٩ في كل مكان من القارة
الأوربية تقريباً بيد القوى المحافظة ، المدافعة عن الملكية والسلطة .
وانضم إلى القيصرية الروسية ، المركز القديم للثورة المضادة الأوربية ،
القيصرية الألمانية الجديدة والأكثر قوة . لم تعد سلالة هابسبورج
تمتلك بعد ١٨٧١ المكافئة الأوربية الكبرى التي كانت لها في عصر
مترنيخ ، لكن القيصرية النمساوية وطدت نفسها من جديد في ظل
القيصر فرانز جوزيف ، رغم هزائم ١٨٥٩ و ١٨٦٦ . وبقيت فيينا ،
إلى جانب بترسبورج وبرلين ، المركز الثالث للرجعية الأوروبية .
كانت الوحدة الإيطالية كحللم للوطنيين والثوريين الإيطاليين قد تحققت
جوهرياً منذ ١٨٧٠ ، إلا أن مركزية جهاز الدولة التي تحققت بالوحدة
لم تفد الجماهير العاملة الإيطالية ، فقد بقي وضع سكان الأرياف سيئاً
في ظل وزراء المملكة الإيطالية ، كما كان سابقاً في ظل حكومات
نابولي ودولة الكنيسة . أما في فرنسا ، فكانت الجمهورية مطبوعة
بطابع المذبحة ضد العمال خلال عام ١٨٧١ . وحتى بعد نجاح الجمهوريين
البرجوازيين الفرنسيين في درء خطر عودة ملكية بونابرتية مثلها أولاً
ماكماهون وبعده بولانجييه ، فإن الجمهورية بقيت ضعيفة وظلت

حالة الجماهير العاملة بائسة . إلى ذلك ، فإن الإدارة الذاتية للشعب العامل لم تفرض نفسها في أي من الدول الأخرى الصغيرة في البر الأوروبي ، باستثناء سويسرا .

صنعت ألمانيا نفسها بسرعة هائلة في ظل الرايخ القيصري الجديد . في الفترات السابقة من التاريخ العالمي ، زاد أي نهوض صناعي وأي نهوض للاقتصاد المدني من سلطة البرجوازية ، وقلص نفوذ السلطات الاقطاعية . هذه الحقيقة لم تعد صحيحة في شكلها البسيط على الأقل ، بعد ١٨٧١ . سأعالج أسباب هذا التغير التاريخي الهام في صفحات تالية . فقد أقام بسمارك رايخه الألماني على حل وسط بين النبلاء الاقطاعيين البروسيين ، والبيوت الحاكمة الألمانية الاتحادية الصغيرة ، والبرجوازية الليبرالية ، التي وافقت أغليبيتها الساحقة على دستور ونظام حكم بسمارك ، رغم افتقارها لأقل حقوق المشاركة البرلمانية تواضعاً ، وافتقار البرلمان نفسه لأية سلطة . إذ أن الملك البروسي كان يحكم الجيش وجهاز الإدارة البروسي الهائل والرايخ نفسه بالاتفاق مع الأمراء الاتحاديين الصغار . وكان البرلمان الاتحادي عاجزاً عن إسقاط حكومة الرايخ بقرار ، مثلما كان البرلمان البروسي عاجزاً عن إسقاط حكومة بروسيا بقرار . لكن البرجوازية الألمانية كانت معيدة مع ذلك بهذا الوضع ، مادام بسمارك يجسد العظمة القومية لألمانيا ، ويكفل للرايخ الجديد موقعاً قيادياً في العالم ، ويحقق رغبات البرجوازيين في سائر القضايا الاقتصادية والعملية . هكذا بقيت المعارضة الليبرالية ضد الأساليب الاستبدادية لبسمارك ضعيفة جداً .

كان الوسط هو أقوى الأحزاب المعارضة لبسمارك ، إذ تجمع

فيه الانعزاليون المختلفون والكاثوليك المعادون للمركزية البروسية ، واعتمد على الفلاحين الكاثوليك في غرب وجنوب ألمانيا ، وعلى الأمر المعادية لبروسيا من الارستقراطية الألمانية القديمة ، وعلى النوادي العمالية المسيحية. ولكن لا حزب الوسط، ولا الليبرالية اليسارية كانا في وضع يمكنهما من خوض معركة ضد بسمارك بروحية الديمقراطية الثورية . أما في الأقسام البروتستانتية من ألمانيا ، فكان الفلاحون والبرجوازيون الصغار يقرعون لصالح المحافظين أو الليبراليين . وهكذا فان الديمقراطية الاجتماعية لم تكن تحقق من جانبيها إلا تقدماً بطيئاً .

كانت فرص النجاح قليلة جداً في هذه الظروف حتى بالنسبة للديمقراطية البرجوازية . ومع ذلك ، فان الحزب الديمقراطي الاجتماعي الصغير كان عامل ازعاج لرئيس وزراء الرايخ ، الذي تابع باهتمام بالغ انتفاضة كومونة باريس ، ونمو الموجة الثورية في روسيا . عندما حدثت الاغتيالات الفوضوية عام ١٨٧٨ في ألمانيا ، اعتقد بسمارك أن موجات الثورة الاجتماعية قد تبتلع ألمانيا من الشرق والغرب ، فأصدر قوانينه الاستثنائية لخلق أية حركة اشتراكية أو فوضوية في المهل . إلى هنا ، فان وجود حزب عمالي ألماني كبير كان مزعجاً بالنسبة لبسمارك لأسباب تتعلق بتأكيكه السياسي . إن معارضة الوسط والليبراليين اليساريين لم تكن خطيرة بالنسبة له ، ما دامت هاتان المجموعتان وحيدتين . أما إذا نشأ إلى جانبهما حزب عمالي ديموقراطي كبير ، فان هذه الكتلة المعارضة تستطيع ببساطة توحيد غالبية الشعب الألماني حولها. لمنع تطور كهذا ، لم يرغب بسمارك ببدء من اباداة الديمقراطية الاجتماعية ،

فمنع قانون الاشتراكيين الصادر عام ١٩٧٨ نشاطها في ألمانيا وكبح نمو الحزب . لكن تلاحم العمال الديمقراطيون الاجتماعيون في المصانع كان قد غدا قوياً إلى درجة أن الملاحقات البوليسية لم تستطع تعزيقه .

استطاع راينخ ال هابسبورج توطيد نفسه بعد ١٨٧١ ، بوصفه المنطقة الاقتصادية الموحدة الكبيرة لحوض الدون . ظهر النهوض الرأسمالي الملحوظ خلال هذه الفترة في أوروبا بأسرها ، وفي بلدان الدون أيضاً . إذ تطورت في بوهيميا وفينا وبودابست قبل غيرها صناعة كبرى حديثة لازمها تطور رأس المال المصرفي . كان راينخ ال هابسبورج قد انقسم منذ ١٨٦٧ إلى دولتين قائمتين بذاتهما هما النمسا والمجر ، اللتين ارتبطتا مع بعضهما بشخص القيصر وبالجيش المشترك وبالسياسة الخارجية والبحرية المشتركة . كما ثبت أن مصالح الاستقرارية لدى البلاط ، ورغبة الرأسماليين في الإبقاء على النبوة الكبيرة هما أيضاً عنصرا ربط بين أقسام الراينخ .

استقرت السلطة في مملكة المجر بين أيدي النبلاء العقاريين الكبار والبرجوازية الكبرى ، مع استثناء الجماهير من حق الاقتراع العام . في حين كبح التطور القومي للسلاف والرومانيين ، الذين شكلوا نصف الشعب تقريباً . استغلت الأوليغارشية السائدة بمهارة فائقة الجهاز القديم للإدارة الذاتية القسوية ، الذي حافظ على نفسه منذ القرون الوسطى ، واستخدمته حسب حاجاتها ، تارة ضد الملك في فيينا، وطوراً ضد الجماهير العاملة في البلاد . كانت المجر تملك أرضية مثالية لثورة ديموقراطية ، لو أمكن توحيد قوى البروليتاريا الريفية

والمدينة مع قوة الشعوب المضطهدة ، لكن ضعف وتششت القوى الديمقراطية في البلاد مكن الطبقة السائدة من تأكيد سلطتها بقوة حتى الحرب العالمية الأولى .

كانت البرجوازية المالكة المانية بوجه الإجمال في النصف الثاني ، النمساوي ، من الراج ، بينما ضمت الارستقراطية اسراً تشيكية وبولونية إلى جانب الأمر الألمانية . تطورت في المجر بعد ١٨٦٧ الإدارة الذاتية الاوليجارشية ، أما في النمسا فقد بقيت البيروقراطية حاكمة ، لذا نشأ صراع مصالح بين البرجوازية الليبرالية ، الراضية في تطور برلماني ، والقوى البيروقراطية - الأرستقراطية . ولأن الليبرالية النمساوية كانت تمثل النزعة الألمانية ، فقد سعى الاتجاه الكاثوليكي المحافظ إلى تقوية الشعوب السلافية . فقد تمتع النبلاء البولونيون في غاليسيا بحد أدنى من الاستقلالية الثقافية واللغوية ، ودعموا بحماسة الاتجاه المحافظ . كما أن الحركة القومية التشيكية كانت في بداياتها موالية للقيصر ومحافضة على الأغلب . حتى عام ١٨٧٩ ، كان زمام القيادة في النمسا بين أيدي الليبرالية الألمانية عموماً ، ثم جاء رئيس الوزراء تافه إلى الحكم ، فبدل غاية جهده لاحتلال نظام آخر محل هيمنة النزعة الألمانية والليبرالية البرجوازية ، نظام يطمح إلى حل وسط بين الطبقات والأمم المختلفة . كان يجب حسب تصور تافه أن تبقى قيادة الدولة بين أيدي البيروقراطية والنبلاء ، مع دعم المصالح المادية للبرجوازية وتقبل الرغبات المحقة للأمم غير الألمانية . في تلك الأثناء ، كانت القوى الشعبية والديموقراطية ضعيفة في النمسا ، العمال محرومون من حق الاقتراع العام ، بقيهم قوة البوليس في حالة من الرضوخ

الدائم ، والجماهير الريفية غير منظمة في أي مكان للنضال ضد الملاك العقاريين .

قامت إيطاليا بعد ١٨٧١ بأقل تقدم اقتصادي وسياسي أنجزته قوة أوروبية عظمى. لقد ربطت المملكة الجديدة بين الشمال البرجوازي المصري وبين الجنوب والوسط الزراعيين المتأخرين ، فإذا بهذا الربط يصبح كارثة بالنسبة للوضع الجديد . لم يكن الشمال قادراً على امتلاك السيطرة ، إلا إذا كنست ثورة اجتماعية كبرى الملاك العقاريين والزمير المحلية في الجنوب ، ورفعت الجماهير الريفية المتبلدة إلى مستوى مواطنين في الدولة . مثل هذا الانقلاب الذي نشده مازيني بمعنى ما ، ما كانت البرجوازية الرأسمالية الشمالية قادرة على تنفيذه بسبب تحالفها مع الملكية والبروقراطيين وضباط بيمونت . هكذا رجحت كفة الرجعية الجنوبية منذ الستينات على الشمال الحديث . صحيح أن ساسة الجنوب كانوا مع دولة إيطالية موحدة ، ومع شكل الدولة البرلماني ، وأنهم اسموا أنفسهم « ليبراليين » أو « راديكاليين » حسب الحاجة ، غير أن أسماء الأحزاب لا أهمية لها ، لأنها تقنع في حالات كثيرة طابع القوى الاجتماعية الفعلية التي تمثلها . نظم الاتجاه السائد في إيطاليا الانتخابات البرلمانية بأحسن صيغة بونابرتية ، بمساعدة الموظفين والملاك العقاريين وأصحاب السلطة المحليين . وسخرت مديانجيل الدولة لتوطيد سلطة أصحاب المصالح المحليين ، وللإبقاء على سلطة الملاك العقاريين بكل الوسائل ، وقمع تمرد الجماهير الريفية الفقيرة بشدة وعننف . في ظروف كهذه ، يصبح من المستحيل على الدولة تطوير الاقتصاد الحديث تطويراً منهجياً . هكذا بقيت إيطاليا متأخرة

تقنياً ، وظلت منظماتها العسكرية عاجزة عن مواجهة امتحانات جدية .
ترسخت المعارضة ضد الفوضى العامة واقتصاد النهب في أوساط الشبيبة
الأكاديمية قبل كل شيء ، حيث كانت تقاليد غاريبالدي ومازيني
ما تزال حية . هذه الأوساط حلمت بإيطاليا أقوى ، وبتحرير الأخوة
المستعبدين ، الذين يرزحون تحت سيطرة النمسا في تريست وتريستا .
في هذه الظروف ، التي تتميز بضعف المعارضة العمالية ، وصل
كريسبي إلى الحكم ، ليكون ممثل النظام الأكثر بروزاً . كان اتجاه
كريسبي يعني داخلياً سيطرة الساسة الجنوبيين ومن يقفون وراءهم
إلى جانب القمع العنيف لأية معارضة ، وكان يعني الائتلاء في الخارج
على بسمارك والتحالف مع النمسا في إطار الحلف الثلاثي ، الأمر
الذي كان يتناقض مع سائر التقاليد القومية الإيطالية .

عاشت اسبانيا في السبعينات فترة اضطراب وحرب أهلية . فقد
تعاركت تحالفات ملكية إقطاعية — كنسية مختلفة مع الجمهوريين
البرجوازيين حول السلطة ، إلى أن أعيد تأسيس الملكية بطابعها التاريخي
الإقطاعي — الكاثوليكي ، وتم قمع محاولات تمرد الجماهير الريفية
التي كانت تسمير جزئياً وراء شعارات فوضوية . اكتسبت الملكية طابعاً
مماثلاً في البرتغال المجاورة . أما في هولندا وبلجيكا ، فقد حافظت
البرجوازية المالكة للمخالفة مع الملكية على السلطة طيلة النصف الثاني
من القرن التاسع عشر ، رافضة تقديم أية تنازلات سياسية أمام الجماهير
غير المالكة .

تطلع مازيني في سنوات حياته الأخيرة حوله في أوروبا ، علته يجد
موقفاً تنهض فيه الثورة القومية والديموقراطية ، فلم يجد مكاناً يركز

آماله عليه سوى البلقان . والحقيقة أنه بدأ وكأن شروط ثورة قومية كبرى متوفرة هناك . كانت شعوب البلقان المسيحية . لا تزال رازحة بصورة أو أخرى تحت سلطة الاقطاعية التركية ، باستثناء قسم صغير من اليونان أقام دولة خاصة به في مملكة صغيرة . عاش البلغار حتى ١٨٧٨ تحت السيطرة التركية ، وكان قسم من الصربين رعايا للسلطان ، بينما عاش القسم الآخر منهم في إمارة خاصة تبعت بدورها لتركيا . كذلك كانت رومانيا إمارة تابعة لتركيا حتى عام ١٨٧٨ ، وقد سادت الارستقراطية المحلية والأمراء على الفلاحين التابعين في هذه الامارة أيضاً : لم يسمح امراء صربيا وموظفونهم بدورهم بأية حركة حرة لرعاياهم من الفلاحين والبرجوازيين الصغار . أما في الأقاليم التركية ، فقد استغل الشعب السلافي بأكثر الصور شناعة ، وأسيت معاملته بكل الصور على يد حكامه . ولئن كان سلاف الجنوب ، التابعون للملكية الهابسبورجية ، قد عاشوا في دولة متحضرة ، فانهم كانوا محرومين بدورهم من أية إمكانية لاقامة وجود سياسي مستقل . من هنا كان على وطنيي سلاف الجنوب ، الذين أيقظوا شعبهم قبل ١٨٧٨ و ارادوا قيادته نحو وجود أفضل ، مواجهة ثلاثة أعداء : الامبراطورية التركية ، والامبراطورية النمساوية ، وبيروقراطيي إمارة صربيا . اتصل الطلاب السلافيون خلال الستينات بالحركة القومية الأوربية في سويسرا وغيرها من البلدان الأوربية . واكتسب ارتباطهم بالحركة الثورية الإيطالية أهمية خاصة ، فسعى الاتحاد العام للشباب الصربي ، الذي تشكل في الستينات (واسمه اوملادينا) للسير في البلقان على خطى غاريبالدي . وقد أمل الأكاديميون الصربيون الشباب في وضع أنفسهم

على رأس الفلاحين والحرفيين المضطهدين ، وفي طرد الحكام الغرباء والبيروقراطيين الصريين ، وإقامة ديموقراطية سلافية جنوبية كبرى . كما انتشرت في الاوملادينا أفكار اشتراكية تعاونية فلاحية أيضاً .

جاءت السبعينات بانقراضات فلاحية في اليومنك وبلغاريا ضد السيطرة التركية ، تطورت عنها الحرب الروسية - التركية عام ١٨٧٧ . ثم عقد عام ١٨٧٨ مؤتمر برلين الذي أحدث نظاماً جديداً للبلقان ، كان نجاحاً لشعوبه ، إذ أسست إمارة بلغاريا ، ووسعت إمارة صربيا واليونان ، واستقلت صربيا ورومانيا عن تركيا ، وحرر سكان اليومنك من سيطرة السلطان ونقلوا إلى الإدارة النمساوية . أما النسيئة الكبرى التي أبقي عليها المؤتمر ، فكانت استمرار خضوع مقدونيا للسيطرة التركية .

كانت البرجوازية الرأسمالية الحديثة في البلقان مازال في بداياتها المتواضعة قبل الحرب العالمية الأولى ، كما لم توجد أرستقراطية مسيحية إلا في رومانيا . هكذا لم تقم ظاهرياً أية عقبة جديدة في كل من صربيا وبلغاريا واليونان أمام تطور نبي شعبية من نمط ديموقراطي فلاحى ، تفتح الشبيبة الوطنية المتعلمة طريقه أمام الجماهير الشعبية الواسعة . بعد ذلك ستكون المهمة المشتركة لشعوب البلقان في طرد الأتراك من ماسادونيا . إن النموذج تطور ديموقراطي ناجح جنوب اللون كان سيمطي الحركة الفلاحية في رومانيا الدفوع اللازم للتحرك .

جرى التطور الحقيقي بصورة مخالفة لذلك تماماً . لم تنجح أي من دول البلقان حتى الحرب العالمية الأولى في خلق ظروف مستقرة ، وفي إيجاد شكل للحكم متوافق مع إرادة الشعب العامل . إن أحد أسباب

هذا الفشل ترجع بلا شك إلى التأخر الاقتصادي والاجتماعي الكبير للجماهير الشعبية ، وإلى الارث الذي خلفته أربعة قرون من الاضطهاد التركي . إلا أن العامل الحاسم الذي أسهم في اضمحلال الديمقراطية الشعبية في البلقان ، كان ارتباط حركة التحرر السلافية الجنوبية بالقيصرية الروسية . لم تنش شعوب البلقان مع الأتراك أو مع آل هابسبورج وحدهما ، بل كان البلقان منذ قرون مركز سياسة القوة الدولية التي مارستها سائر القوى العظمى . لو أن الديمقراطية الثورية انتصرت بعد ١٨٧١ في غرب ووسط أوروبا ، لكانت مدت يد المساعدة إلى شعوب البلقان ، لكن انتصار الرجعية الأوربية ترك آثاره الرهيبة هنا أيضاً . وعلى سبيل المثال ، فإن أصدقاء مازيني لم يستطيعوا مساعدة أنفسهم حتى في وطنهم إيطاليا ، فلم تستطع الديمقراطية الإيطالية مساعدة الشيبة الراديكالية في البلقان . كما كانت ملكة إيطاليا عاجزة عن وضع نفسها على رأس شعوب الشرق المضطهدة ، فلم تجد شعوب البلقان بداً من الاعتماد في كفاحها التحرري على القوة الروسية العظمى ، التي ترتبط معها بقرابة الأصل والمعتقد . إن شعباً يلين بحريته للقيصر ، ما كان يستطيع أن يصبح حراً في الواقع . ويقدم التاريخ المأساوي المحزن لإمارة بلغاريا بعد تأسيسها من قبل مؤتمر برلين التعليق المناسب على صحة هذه الحملة . لم ترغب القيصرية الروسية في رؤية ديموقراطيات فلاحية مستقلة في البلقان ، بل أرادت دولا تابعة تطيع كل إشارة من إشارات بطرسبورج . وقد جسدت إمارة مونتينغرو والصغيرة والبلاشية ، التي أمنت وجودها بفعل الاعطيات القيصرية ، المثال النموذجي لهذه العلاقة . لم يسمح العملاء الروس ولا الضباط القيصريون بأية تهدة لبلغاريا ، إلى أن أطاحوا بحكم الأمير

المحبوب من الشعب الكسندر فون باتنبرج . فاضل الحزب الراديكالي المنبثق من الأوملادينا طيلة سبعينات وثمانينات القرن الماضي ضد سوء اقتصاد الأمراء في صربيا ، لكن متطلبات النضال دفعت القادة الراديكاليين بصورة متزايدة إلى أحضان روسيا القيصرية ، وإلى التفاهم مع الحكام المحليين . وقد جسد باشيتش ، أكثر القادة الراديكاليين الصربيين أهمية ، هذا التطور في شخصه ، إذ بدأ حياته في الستينات طالباً في سويسرا ، ثم أصبح في حروب البلقان وخلال الحرب العالمية الأولى رئيس وزراء الملك الصربي ورجل القيصر الروسي الأمين .

عندما كانت الأسر الحاكمة أو الساسة يتطلعون إلى التخلص من نفوذ روسيا ، فإنهم كانوا يسقطون تحت وصاية النمسا - المجر . لم تكن إرادة الجماهير الفلاحية مقررّة في أي مكان ، واحتكر السلطة الأمراء والبروقراطيون والضباط العاملون في السياسة والساسة المحترفون الذين ضمنوا انتخابهم في البرلمان بومائلهم الخاصة . وكان يقف في خلفية هذه اللوحة الفظيعة عملاء روسيا أو النمسا ، قبل أن يضاف إليها نفوذ ألمانيا بعد ١٨٧٨ ، ونفوذ بريطانيا وفرنسا في أثينا . لقد كانت دول البلقان يبادق في لعبة شطرنج القوى العظمى .

كانت السياسة النولية الروسية واحدة من الأدوات الأكثر قوة للثورة المضادة العالمية ، لكن سلطة القيصر كانت قد اهتزت آنذاك بقوة داخل بلاده . والحقيقة أن السياسة الخارجية الروسية كانت محكومة منذ ١٨٧٠ بإيجاد منفذ خارجي للغليان الداخلي . من جهة أخرى ، فقد حث المثقفون الروس حكومتهم على المضي في مغامراتها ، على أمل أن تقع القيصرية ذات يوم في فخ السياسة الخارجية الذي نصبت له غيرها .

وليس من قبيل المبالغة القول : أن دعاة السلافية في روسيا والثوريين كانوا يمارسون لعبة موزعة الأدوار ، ولا شك أن الهزيمة الديبلوماسية للقيصر في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ قد أضعفت سلطة الحكومة ، وأعطت دفعا جباراً للميول الثورية في البلاد .

لم تشبه القوى التي كانت تواجه القيصر في روسيا عام ١٨٨٠ الحركات الشعبية في وسط وغرب أوروبا ، بل هي تشبه بالأحرى شيئاً كبيراً القوى التي انبثقت عن الوضع الثوري عام ١٨٤٨ . كانت السلطة في روسيا في أيدي الطبقة الاقطاعية من كبار ملاك الأرض والبيروقراطيين والضباط والكهنة ، الملتفين حول القيصر . أما البرجوازية الحديثة ، وكذلك البروليتاريا الحديثة ، فقد كانا في بداياتهما . إن من جابه القيصر ، كان في الواقع الشعب المضطهد ، وخاصة الكتلة الهائلة من الفلاحين الروس . لم يحل « تحرير الفلاحين » ، الذي أمر به القيصر ، المشكلة الزراعية لروسيا ، لأن أكثر أقسام الأرض أهمية بقيت بعد إلغاء العبودية في أيدي القيصر والنبلاء والكنيسة ، في حين اضطهدت جماهير الفلاحين كما في الماضي . لقد أحرّك المثقفون الروس الراديكاليون أن تنظيم كتلة الفلاحين الهائلة هو الكفيل بإزالة القيصرية . وهكذا ، لم تكن حركة الثورة الروسية محمولة إذن حوالي ١٨٨٠ من البرجوازية الليبرالية أو البروليتاريا الصناعية ، وإنما كانت حركة عريضة وعامة وغامضة ، قام بها الشعب المضطهد ضد طبقة السادة . وليس من قبيل المصادفة أن الوجهين المعبرين لهذه المرحلة من الثورة هما الطالب والفلاح . كانت الدعاية الشرعية للديموقراطية ممنوعة في روسيا ، فلجأ الثوريون إلى العنف ، وحدثت إلى جانب أعمال الإرهاب المتفرقة

محاولات للقيام بانتفاضات واسعة . وقد قتل القيصر الكسندر الثاني نفسه عام ١٨٨٠ على يد اراهبين روس .

لم يخذع ماركس نفسه بالأساس النظري المبلبل أو بالتاكيد المقلق للثوريين الروس . لكنه رأى أن الحركة هي حركة شعبية كبيرة وحقيقية هدفها إقامة ديمقراطية ثورية ، فاتخذ موقفاً مؤيداً لها . وجدت كذلك في روسيا بقايا معينة للملكية فلاحية عامة ، بالغ الثوريون الشعبيون في أهميتها ، لاعتقادهم بإمكانية قيام اشتراكية فلاحية ديمقراطية بعد إسقاط القيصرية ، ركيزتها تعاونيات فلاحية تقفز بالبلاد فوق مرحلة الرأسمالية الضرورية لكل بلد حديث . هذه النظرية المحيرة ، حظيت بتأييد ماركس ، الذي أراد إقامة جسر بينه وبين الثورة الروسية .

ظهرت عام ١٨٨٢ في جنيف ترجمة روسية للبيان الشيوعي أعدتها الثورة الروسية المعروفة فيرا ساسوليتش ، وقد كتب ماركس وانجلز مقدمة خاصة لهذه الطبعة قالوا فيها : « رأيت الملكيات الأوربية ، وكذلك البرجوازيات الأوربية ، خلال ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ ، في التدخل الروسي الانتفاذ الوحيد من البروليغاريا التي بدأت آنذاك تعي قوتها ، فأعلنتا للقيصر زعيماً للرجعية الأوربية . أما اليوم ، فإن القيصر يقبع في الجاثمين كأسير حرب للثورة . إن روسيا هي طليعة الحركة الثورية الأوربية . كانت مهمة البيان الشيوعي هي اعلان الاندثار الحتمي المقبل للملكية البرجوازية الراهنة . غير أننا نجد في روسيا ، إلى جانب النظام الرأسمالي الذي يتطور تطوراً سريعاً والملكية العقارية البرجوازية الآخذة في التشكل ، أن النصف الأكبر من الأرض يأخذ شكل ملكية عامة للفلاحين ، والسؤال الآن : هل تستطيع المشاعية

الفلاحية الروسية ، هذا الشكل الذي غدا مفككاً إلى حد بعيد للملكية العامة القديمة للأرض ، الانتقال مباشرة إلى شكل شيوعي أرقى ملكية الأرض ، أم يجب أن تمر بطور الانحلال ذاته الذي عرفه التطور التاريخي للغرب ؟ إن الجواب الوحيد الممكن اليوم على هذا السؤال هو التالي : إذا ما غدت الثورة الروسية إشارة البدء لثورة عالمية في الغرب ، بحيث تكتمل الثورتان ، فإن الملكية العامة الروسية الحالية يمكن أن تخدم كنقطة انطلاق لتطور شيوعي .

لو لم يكن ماركس إلا الناطق باسم عمال الصناعة ، لكان تطور روسيا قد بقي قليل الأهمية بالنسبة له ، مثله مثل تكون العلاقات الطبقية في أيرلندا . لم يكن عمال الصناعة يهتمون ماركس في الواقع كضلع وظيفي ، وإنما كطبقة ، يدعوها التطور التاريخي لقيادة الثورة الشعبية الحديثة . أما طلاب وفلاحو روسيا ، العازمون على تدمير قوة القيصريين، فكانوا قوة دفع للثورة الأهمية أقوى من أية نقابات مسالمة في غرب أوروبا . عندما كتب ماركس وأنجلز تلك المقدمة للبيان الشيوعي، فانهما كانا يريان في روسيا طليعة الثورة الأوروبية. فقد وضع ماركس آماله في العقد الأخير من حياته في التطور الروسي ، بعد أن وضع انهيار الكومونة الحركة العمالية الأوروبية والحركة الديمقراطية في طريق مسدود . إذا ما انتصرت الثورة الديمقراطية في روسيا ، ونشأ على انقاض النظام القديم نوع من الاشتراكية الفلاحية ، فإن ذلك سيوقف من جديد الجماهير الشعبية في وسط وغرب أوروبا .

لم يفهم الديمقراطيون الاجتماعيون في وسط وغرب أوروبا طريقة ماركس وأنجلز في التفكير ، ولم يتصوروا ضرورة انتصار

الثورة الروسية ، كي تأخذ الحركة في بلدانهم ذاتها أشكالاً
ثورية . في تشرين الثاني من عام ١٨٨٢ ، كتب أنجلز إلى ماركس
رسالة يقول فيها : « أرفق رسالة تلقيتها اليوم من بييل . إنه لا يفهم
أن ماصحورهم من قانون الاشتراكيين هو انفجار الأزمة في
روسيا . إن هؤلاء الناس لا يستطيعون تعويد أنفسهم على فكرة
مجيء الصلحة من هناك ، مع أنني شرحت له ذلك أكثر من مرة . »
كان بييل آنذاك ، إلى جانب ليكنيشت ، القائل الأكثر شعبية للديموقراطية
الاجتماعية الألمانية ، أما على الصعيد الشخصي ، فكان ماركس وأنجلز
يحباونه ويعجلانه أكثر من ليكنيشت بكثير .

لم يحدث التطور في روسيا بالسرعة التي أمل بها ماركس وأنجلز
عام ١٨٨٢ ، وبدأ وكأن الرجعية البوليسية الروسية قد وطلدت نفسها
من جديد في ظل القيصر الكسندر الثالث . كما لم تستطع الانتفاضة
الروسية تحرير العمال الألمان من ضغط قانون الاشتراكيين ، أو مساعدة
العمال الفرنسيين في التغلب على عقايل هزيمة الكومونة .

* * *

فرنسا بعد الكومونة ومحاولة دكتاتورية يولانجية

كان من الواضح في فرنسا بعد ١٨٧١ أن الحركة الديمقراطية قد وصلت إلى أعمق نقطة جذر بلغتها . فقد هيمنت كتلة الرأسماليين والملاك العقاريين والضباط والموظفين على البلاد ، بينما تم تهشيم الحركة العمالية تهشيماً تاماً ، وأصيب سكان المدن الصغيرة والفلاحون بالهيرة والخوف ، وساروا طائعين وراء قيادة الطبقة العليا . في الوقت نفسه ، سقط الديمقراطيون البرجوازيون من اتجاه جامبيتا في العجز التام ، وأحست الطبقة السائدة المستندة إلى الجيش والقضاء والأغلبية المحافظة في الجمعية الوطنية بالاطمئنان الكامل لموقعها في السلطة .

لم يحل هذا الموضوع دون بروز مشكلة صعبة حول الطريقة التي ستحل بها الطبقة الحاكمة ، التي تغلبت على الكومونة ، اللعنتور المقبل في فرنسا . لم تشأ الفئات المتعلمة والمالكة في غالبيتها الانجرار وراء تجربة الجمهورية المشكوك بأمر نجاحها ، بل رنت إلى إقامة سلطة عليا قوية في الدولة تخنق أية محاولة لتكرار الكومونة في المهد . غير أنه لم يكن سهلاً إيجاد سلطة قوية كهذه تضع الطبقة السائدة في فرنسا مصيرها بين يديها ، لأن البونابرتية انتهت أخلاقياً بعد ميدان ، وما عاد أحد يفكر جدياً بإعادة أسرة نابليون الثالث إلى العرش ثانية ،

كما لم يوجد جنرال آخر يتمتع بشعبية ويستطيع لعب دور الدكتاتور بعد هزيمة الجيش الفرنسي عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ . لذا بدت إعادة سلالة البوربون الملكية الشرعية حلاً مناسباً ومريحاً. وإن تضمنت بنورها منغصات بالنسبة للطبقة الرأسمالية الفرنسية ، إذ كان من الضروري للجماهير الشعبية إعادة سلطة البيت المالك الأصلي ، وتوحيج الرجل الذي يجب أن يكون ملكاً على فرنسا وفق الحق الوراثي . هذا الوريث الشرعي للتاج الفرنسي ، وهو الأمير دو شامبور ، كان غارقاً تماماً في مفاهيمه القروسطية والاقطاعية ، وكان مثله الأعلى هو فرنسا ما قبل ١٧٨٩ . ما العمل ، إذا كانت الاقطاعية الحقة ، كنظام لسيطرة الارستقراطية العقارية التاريخية ضعيفة جداً ، والبرجوازية الملكية ترفض الخضوع للنبلاء ، وتريد استخدام الملك كحصن ضد الحركة العمالية؟ هذا التباين في الرأي وجد تعبيراً أخيراً في نزاع حول رمز . فقد قبل الأمير دو شامبور تاج الملك ، شريطة قبول البلاد بالراية البيضاء القديمة للبوربون . لم توافق الطبقة السائدة من جهتها على التخلي لن الراية المثلثة الألوان ، خاصة وأن الجيش كان متمسكاً بالتقاليد البونابرتية ، ويفتقر لاية تقاليد بوربونية حية . رفض الأمير اللقب الملكي ، إن هو اقترن بالاعتراف « براية الثورة » الثلاثية الألوان ، تاركاً الطبقة الفرنسية المالكة دون مرشح سواء للملكية أم للديمقراطية . في ظروف كهذه ، اعتقدت مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين وأصحابائهم السياميين أن من الأفضل التخلي نهائياً عن لعبة الملكية ، وإقامة جمهورية محافظة . ومما يلفت النظر أن تيير ، وكان لسنوات ممثل ملكية رأسمالية — برجوازية ، مال بعد ١٨٧١ إلى الجمهورية .

لم تقبل غالبية الرأسماليين الفرنسيين ، وأعضاء الفئة العليا عموماً ، نصيحة تيير . عندما تفتقر الطبقة السائدة إلى ملك أو دكتاتور ، فإنها تستطيع وضع وصي على العرش ريثما تجد السيد المقبل . أسقطت أغلبية الجمعية الوطنية عام ١٨٧٣ تيير ، واختارت رئيساً للجمهورية هو المارشال ماكماهون ، الذي جسد شكل دولة بونابرتية مؤقتة ، وإن افترقت إلى حب الجماهير وإلى القدرة على الفعل ، لأن حكومتها لم تكن سوى حل يائس امتلته الحيرة .

قبلت الجمعية الوطنية عام ١٨٧٥ مجموعة من القوانين الدستورية المؤقتة ، أريد منها تقليص الركيزة القانونية الضرورية للبونابرتية للقنعة . انتخب رئيس الدولة من قبل مجلسي الشيوخ والنواب ، على أن يبقى في منصبه لمدة سبع سنوات ، يتعاون خلالها مع المجلسين . كان حق الاقتراع العام قد أفلس في نظر الرأي العام ، فلم تر الثورة المضادة أية ضرورة لتغييره ، بل بدأ من عام ١٨٧٥ . وبما أنه كان قد مضى أربعة أعوام على الكومونة وعلى إبادة طليعة العمال الفرنسيين ، فإنه لم يوجد أي تحريض اشتراكي أو بروليتاري في البلاد . من جهة أخرى ، أصبحت الطبقة السائدة بالأمان ، لأنها كانت تستند إلى الجيش الكبير ، وإلى القضاء وجهاز الشرطة والموظفين الضخم . إن ملهة حق الاقتراع العام كانت تستطيع الآن العمل كما في أيام نابليون الثالث ، فإذا ما قمعت الشرطة أية معارضة جلية ، جاءت نتائج الانتخابات « مضمونة » . أما إذا حدث وانتخب الشعب انتخاباً « سيئاً » ، فإن الطبقة العليا لن تصاب بالهلع ، مادامت تمتلك سائر أدوات السلطة في الدولة والمجتمع .

كان يوجد في فرنسا أيضاً مجلس للشيوخ ، ينتخب ربع أعضائه

لمدى الحياة ، ويعين الباقون لمدة تسع سنوات بواسطة اجراءات انتخابية معقنة تجربتها الهيئات البلدية . إن من يتبقى منصباً لا يعزل منه لمدة تسع سنوات ، يصبح في الواقع مستقلاً عن ارادة الناخبين . والحقيقة أن مجلس الشيوخ الفرنسي كان قلعة للمصالح المحافظة ، وبقي كذلك إلى يومنا هذا . أما الوزراء ، فكان الرئيس هو من يعينهم ، وكان عليهم التعاون مع مجلسي البرلمان دون أن يكون واضحاً ما إذا كانوا بحاجة إلى ثقة البرلمان ، كي يمارسوا مهام مناصبهم . وقد سمحت القوانين الجديدة لرئيس الدولة بحل مجلس النواب ، إذا ما وافق على ذلك مجلس الشيوخ . هذا الاجراء كان يأخذ بالحسبان امكانية حدوث نزاع بين الحكومة التي يعينها الرئيس وبين أغلبية البرلمان . لم يكن شارعو ١٨٧٥ والتقيين إذاً من ان إرادة الحكومة ستتطابق كل مرة مع إرادة أغلبية مجلس النواب .

مكن دستور ١٨٧٥ أي رئيس قوي من الحكم بأسلوب بونابرتي ، إذا ما تحالف مع غالبية مجلس الشيوخ واعتمد على جهاز دولة قوي . وقد أراد ماكماهون استخدام الدستور لهذه الغاية . في وقت لاحق ، وفي ظروف متغيرة تماماً ، أعيد النظر في تطبيق القوانين الدستورية لعام ١٨٧٥ ، بحيث أصبحت مرتكباً للجمهورية البرلمانية . كانت نقطة ضعف اليونايرتية كامنة بين عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٥ في افتقارها إلى شخصية قوية في قيادة الدولة . فالدكتاتور إما أن يكون رجلاً عظيماً مثل نابليون الأول ، أو أن يحاول ببعض المهارة تقليد رجل عظيم ، كما فعل نابليون الثالث . اما المارشال الحاكم ماكماهون ، فكان ذا ماضٍ شريف كجندي ، لكنه بقي رغم كل شيء واحداً من القادة الذين هزموا عام ١٨٧٠ ، فلم يوجد من يتحمس له بدافع الحب

أو الكراهية . صحيح أن الفلاحين وسكان المدن أعطوا أصواتهم عام ١٨٧١ إلى المحافظين ، لأنهم رغبوا في السلام واحترقوا الكومونة أو الصورة التي قدمت لهم عنها ، إلا أنهم لم يسيلوا مطلقاً للإقصاء تحت سيطرة النبلاء والكهنة ، كما كان الأمر في « الزمن القديم الطيب »

جاءت انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٧٦ بأغلبية للجمهوريين البرجوازيين . بعد حين ، حدث نزاع علني بين المجلس ورئيس الدولة ، إذ أبقى ماكماهون حكومة ملكية في الحكم ، رغم أن غالبية نواب المجلس رفض منح وزرائها الثقة . حل ماكماهون مجلس النواب عام ١٨٧٧ بموافقة مجلس الشيوخ ، وتوجه مجدداً إلى الشعب . بدلت الشرطة وجهاز الدولة جهداً كبيراً للتأثير على نتائج الانتخابات لصالح المحافظين . أدى النزاع الدستوري إلى بروز جامييتا من جديد على واجهة المسرح السياسي ، وكان تقويمه للوضع صحيحاً تماماً ، فالديموقراطية الفرنسية بحاجة إلى معجزة ، كي يقبض لها النصر بعد قليل من هزيمة الكومونة . لأن لدى العدو كل أدوات السلطة ، وعمال باريس عاجزون تماماً عن الحركة ، لذا يجب على الجمهوريين العمل بحذر تام ، والاحجام عن طرح أي مطلب لأنفسهم جماهير الفلاحين وسكان المدن الصغيرة وتوافق عليه . كما يجب على الجمهوريين الديموقراطيين استغلال الانقسام في معسكر الطبقة السائدة .

كان برنامج النضال الذي تبناه جامييتا وأصدقاؤه عام ١٨٧٦ و ١٨٧٧ بالغ البساطة : إزالة دكتاتورية ماكماهون والعودة إلى الأوضاع الدستورية التي تحترم ارادة الأغلبية الشعبية . على هذا

الأماس استطاع جامبيدا التعاون مع الجمهوريين الرأسماليين المعتدلين ، فتشكلت جبهة موحدة من سائر أنصار الأوضاع الدستورية ، امتدت من الائتلاف الجمهوري للبرجوازية الكبيرة إلى الفلاحين وسكان المدن الصغرى ، إلى عمال الصناعة . ووضع جامبيتا في خدمة الكتلة الجمهورية سمعة الوطنية الكبرى ومواهبه الخطابية . كما تجنب الجمهوريون أية أعمال عنف أو تظاهرات أو محاولات للقيام بانقضاضة ما .

جاءت انتخابات ١٨٧٧ بأغلبية جمهورية أيضاً . لقد صار من الضروري أن يتخذ الآن قرار حاسم . كان ماكماهون ورجاله المحافظون قادرين على إحراز النصر دون كبير عناء باستخدام أدوات السلطة التي في أيديهم . وكان من غير المحتمل أن يجيب الجمهوريون بانقضاضة على حل مجلس النواب الجديد ، إلا أن إرادة الفعل كانت تنقص الطبقة العليا ، إذ لم يكن الرأسماليون — البرجوازيون في الكتلة المحافظة راغبين في إثارة حرب أهلية تدمر الحياة الاقتصادية ، من أجل أن يبقى ماكماهون رئيساً للدولة . وبما أن الجمهوريين هربوا من طريق صراع مسلح صريح ، وجرجروا الأزمة بهذه الطريقة ، فأنهم أثروا تأثيراً قوياً على الملكيين البرجوازيين : إن الحركة الشعبية التي قادها جامبيتا بدت واسعة وجدية إلى درجة أنه لم يكن بالامكان التغلب عليها إلا في حرب أهلية، ولتفادي هذه كان لابد من أن يدعو ماكماهون وزارة من الجمهوريين المعتدلين .

قورت الكتلة المحافظة التراجع ، وأعلن ماكماهون أنه يريد الاستجابة لأرادة الأغلبية الشعبية ، فاستدعى وزارة جديدة من الجمهوريين المعتدلين . سر المجلس التاني بنجاحه المفاجيء ، وتمخضت القيام بخطوات

أخرى قد تهدد الوضع من جديد . أخيراً استقال ماكماهون عام ١٨٧٩ ، لأنه لم يعد يطبق التعاون مع وزراء جمهوريين ، فانتخب زعيم الجمهوريين المعتدلين جريفي لمنصب رئيس الدولة . هكذا أنشئت محاولة الحكم البونابرتي على أرضية دستور ١٨٧٥ . منذ ذلك الوقت ساد في فرنسا تقليد يعين بمقتضاه وزراء ممن تلقى الأغلبية البرلمانية بهم ، فإذا مارفص المجلس النيابي منح ثقته لرئيس الوزراء ، كان عليه أن يستقيل .

مع اختفاء ماكماهون ، أي من عام ١٨٧٩ ، غدت الجمهورية الفرنسية دولة يحكمها البرلمان . فقد سارع الجمهوريون المتصرون إلى الأخذ مجدداً ببقية الحريات الديمقراطية البرجوازية الضرورية للدولة ليبرالية ، فأعيدت حرية الصحافة والتجمع ، واستردت حتى أحزاب المعارضة الراديكالية حرية ممارسة دعايتها دون إزعاج . ولم يعد ينقص البناء الديمقراطي سوى حجر واحد هو إصدار عفو عن مقاتلي الكومونة . عام ١٨٧٩ انتخبت بوردر بلانكي نائباً في البرلمان ، وكان في السجن منذ ١٨٧١ ، فأطلقت الحكومة سراحه . ذلك كله كان جزءاً من عدالة شاعرية ، ورمزاً لاتتصار الجمهورية البرجوازية في فرنسا . كان لوي بلان هو الذي دافع عن العفو في البرلمان بوصفه نائباً عن اليساريين الجمهوريين . لكن القرار النهائي فرضه نفوذ جامبيتا ، فتم العفو عن مقاتلي الكومونة الملاحقين قضائياً ، ممن لزالوا على قيد الحياة . بذلك صار بناء حركة عمالية راديكالية واشتراكية ممكنة بطريقة شرعية . حتى روشفور صار يستطيع الآن القيام بنشاط سياسي .

كان النصر الذي أحرزه الجمهوريون البرجوازيون الفرنسيون في

سنوات ١٨٧٦ - ١٨٧٩ معجزة بكل معنى الكلمة . لأن العامل الأكثر قوة في صفوف الليبرالية ، أي عمال باريس ، كان مشلولاً منذ ١٨٧١ ، إلى درجة أن جاميئا وجد نفسه مضطراً لاستئناف المعركة ضد الطبقة السائدة بجهازها العسكري والبوليسي بمساعدة جماهير الفلاحين وسكان المدن الصغيرة المتذبذبين . وللحقيقة ، فإن الجمهوريين لم يتصرفوا مطلقاً بقوتهم الخاصة ، وإنما استغلوا بتاكثيك حاذق وضعاً قام على خوف أعدائهم من الخطوة الأخيرة ، وهي الحرب الأهلية . لذا كان انتصارهم ناقصاً ، وكان بناء ديمقراطية برجوازية مستقرة غير ممكن في البلد .

كانت قري النظام القديم بعد ١٨٧٩ هي نفسها على وجه العموم التي عرفتها فرنسا قبل هذا التاريخ : الجيش الكبير بهيئة ضباطه ، وجهاز الإدارة المركزي ، ورأس المال الكبير بكل مؤثراته ، إضافة إلى مجلس الشيوخ الذي يتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها مجلس النواب . إن حكومة اصلاح ، معتمدة على أغلبية مجلس نوابي منتخب مباشرة من الشعب ، كانت متخوض فوراً صراعاً مع مجلس الشيوخ . ولم يكن واضحاً ما إذا كانت حكومة ما في فرنسا تحتاج لضمان وجودها الدستوري إلى ثقة مجلسي الشيوخ والنواب . ولكن عندما تتجاهل حكومة ما ثقة مجلس الشيوخ ، وتستمر في أداء عملها بالاعتماد على مجلس النواب ، فإن مجلس الشيوخ كان يستطيع شل عملها وعمل جهاز الدولة ، لأن رفضه للمشاريع الحكومية يعني إما استقالة الحكومة أو حل الصراع بمسائل ثورية .

كان للديموقراطيات البرجوازية الثلاث التي تشكلت في مجرى القرن التاسع عشر ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا ، إدارة ذاتية محلية متطورة إلى أبعد حد ، دون ان يوجد فيها جيش كبير . لم تأخذ الولايات المتحدة وبريطانيا بنظام الخدمة الإجبارية العامة ، بل وجدت فيها جيوش محترفة صغيرة العدد وحسب . في حين امتلكت سويسرا ميليشيا شعبية فقط . تسمح التجربة التاريخية باستنتاج : ان أي جيش مشاة كبير مع هيئة ضباط محترفين يصبح دوماً حوالة داخل الدولة . والحقيقة أن أياً من الديمقراطيات البرجوازية البرلمانية لم تستطع على الإطلاق السيطرة على جيش كهذا ، وإن هذا الجيش صار مع الزمن الأرضية المعطاة للميول المعادية للديموقراطية . ويصدق هذا القول على كل جهاز إداري مركزي كبير .

كانت فرنسا قد غدت بعد ١٨٧٩ دولة ليبرالية محكومة برلمانياً . يصبح الانتقال الديموقراطي ممكناً ، متى استبدل الجيش بنظام ميليشيا ، واستبدلت الإدارة المركزية بأداة ذاتية حرة ، وتخطت المكافة الخاصة لمجلس الشيوخ . عندئذ يصبح بالإمكان اجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمصلحة الجماهير العريضة ، واصدار تشريعات سياسية - اجتماعية لصالح العمال ، والأخذ بسياسة ضريبية لصالح الضعفاء اقتصادياً .

هل كان تطور فرنسي سريع كهذا ممكناً على الطريق إلى ديموقراطية اجتماعية بعد ١٨٧٩ ؟ إن الفرص لم تكن مناسدة لذلك كثيراً . فالعمال لم يستطيعوا البروز مجدداً كعنصر سياسي مستقل إلا في التسعينات . لذا وجب الاعتماد مؤقتاً على الفلاحين ومكان المدن الصغيرة بوصفهما

القوى المقاتلة الأصيلة للديموقراطية . كان جمهور البرجوازيين الصغار الفرنسيين في الريف والمدينة صادقاً في إيمانه بالجمهورية ، ولا يريد أن يسمع أي شيء عن حكومة نبلاء ومصرفيين . إلا أن الطبقات الوسطى الفرنسية انقسمت إلى تلاوين كثيرة . ولقد كان من الصعوبة بمكان توحيد هذا الخليط المزركش من سكان المدن الصغيرة والريف حول برنامج اصلاح اجتماعي موحد . في ظرف كهذا ، إلى أي مدى ستسير الطبقات الوسطى البرجوازية ، ومتى سترفض السير وراء حكومة اصلاح راديكالي ؟ إن إقامة الديموقراطية الاجتماعية لم تكن ممكنة في فرنسا آنذاك وفق هذا الأساس الاجتماعي المهزوز .

هكذا يصبح مفهوماً أن ترجيح في البدء كفة الميل المعتدل الموالي للرأسماليين بين جمهوريين فرنسا ، بقيادة جريفي وفري . صار جاميتا أيضاً مع الاتجاه المعتدل في القضايا اليومية العملية على الأقل . لكن فئة صغيرة راديكالية من الجمهوريين لم تقبل هذه النظرة المتشائمة للأمور ، وطالبت بتقديم مصمم على طريق الديموقراطية الاجتماعية . كان الزعيم الأكثر بروزاً لهذا التيار هو كليمنصو . أما البرنامج الذي وضعه حزبه الراديكالي الاشتراكي لانتخابات عام ١٨٨١ ، فهو يلفت النظر إلى أبعد حد ، لأنه يدل على أن كليمنصو وحزبه عرفوا تمام المعرفة نواقص الدستور، وأشاروا إلى الطريق الذي من شأنه تحويل فرنسا إلى ديموقراطية برجوازية على الأقل .

طالب الحزب الاشتراكي من جملة ماطالب به : إعادة النظر بالدستور لإلغاء مجلس الشيوخ ومنصب رئيس الجمهورية ، فصل الكنيسة والدولة عن بعضهما وإقامة مدارس علمانية ، تقصير فترة

الخدمة العسكرية والابدال التدريجي للجيش بميليشيا وطنية ، انتخاب
القضاة من قبل الشعب ، استقلال ذاتي للبلديات لتحويل إلى « سيدة
إدارتها وماليتها وشرطتها في الحدود التي تتفق مع الإبقاء على الوحدة
الوطنية » ، إلغاء الضرائب غير المباشرة التي تثقل على الجماهير واستبدالها
بضرائب مباشرة على الدخل والثروات والارث . كما تشمل المطالب
السياسية - الاجتماعية : تقصير يوم العمل ، منع عمل الأطفال ،
تأمين العمال ضد الحوادث والشيوخوخة ، إقامة محاكم تحكيم في
الصناعة ، وضع قانون مكفول للتحقيقات ، اشراك العمال في وضع
وتنفيذ نظام العمل .

هذا البرنامج لم يكن متطرفاً بأي حال . فقد احترم الملكية الخاصة
البرجوازية ، ومع ذلك فان تنفيذه كان سيضع فرنسا على عتبة ديموقراطية
برجوازية شبيهة على وجه التقريب بالديموقراطية البرجوازية في كل
من إنجلترا وسويسرا . و أظهر البرنامج الاشتراكي الراديكالي لعام
١٨٨١ قرابة كبيرة مع الأفكار الحقيقية لكومونة باريس قبل عشرة
أعوام . ولقد تضمن النداء الانتخابي لحزب كليمينصو الحملة التالية :
« إن برنامجنا هو تلخيص لتلك الاصلاحات التي أراد الحزب الجمهوري
بواسطتها تدمير المبدأ الملكي المتأصل بقوة في مؤسساتنا ، وهو اعتماد
للتغلب الاجتماعي الكبير ، الذي سيكون تنويعاً للثورة الفرنسية » .
ويختم النداء بالكلمات التالية ، على غرار ما كان يحدث عام ١٨٤٨ :
« عاشت الجمهورية الديموقراطية والاجتماعية » . كانت الفرصة
الآتية لتحقيق مثل هذا البرنامج ضئيلة جداً . والحقيقة أن الراديكاليين
أو الاشتراكيين الراديكاليين لم يحرزوا إلا عدداً قليلاً من المقاعد
في انتخابات ١٨٨١ . أما حزب العمال الاشتراكي المعاد تأسيسه ،

فانه لم يحرز أي مقعد في البرلمان ، بينما كانت الأغلبية الساحقة لمجموعات محافظة ورأسمالية . فبات من الطبيعي تكوين حكومة قوية من الجمهوريين المحافظين ، تستطيع التعاون في القضايا اليومية العملية مع المجموعات الملكية . وقد بدأ استمرار حكومة معتدلة كهذه مضموناً في المدى المنظور . فاذا ما تعززت قوة اليسار في وقت لاحق ، وأحرز الأغلبية ، كان عليه أن يشكل بدوره حكومة مستقرة .

جرى تطور فرنسا بعد ١٨٧٩ بصورة مغايرة لذلك تماماً . فقد ظهر أن من المستحيل إقامة حكومة برلمانية مستقرة ، تستطيع إدارة البلاد لعدد من السنوات وفق أسس مستقرة ومحددة . تذبذبت الجمهورية بعد ١٨٧٩ بين أزمة وزارية وأخرى ، وعجزت فرنسا حتى يومنا هذا في إيجاد توازن سياسي حقيقي . إن أحد أسباب هذا التعلق الملفت للنظر في العلاقات السياسية الفرنسية كان موقع الفئات المتعلمة والمالكة حيال الجمهورية . احتضمت الطبقة المسيطرة عام ١٨٧٩ الانتقال إلى دولة برلمانية جمهورية ، لأنه لم يوجد آنذاك مخرج آخر . إلا أن أقلية ضئيلة فقط من البرجوازية الفرنسية المالكة قبلت فعلاً بالجمهورية عن قناعة . وعلى العموم ، اعتبر ما يسمى بالمجتمع الراقى وجود الجمهورية إهانة شخصية له ، فكان مزاجه هذا شبيهاً بمزاج الفئة العليا في ألمانيا تجاه جمهورية فايمار بعد ١٩١٨ . لم تحتل الفئة الفرنسية العليا أن تكون السلطة في الدولة للجماهير الجاهلة ، أو على الأقل لسياسيين جمهوريين يمثلون الجماهير . بهذه الصورة وقع جمهوريو فرنسا المعتدلون منذ البداية بين نارين ، فهاجمهم في وقت واحد اليساريون الراديكاليون . الذين اتهموهم بخيانة البرنامج

الجمهوري ، واليمينيون المحافظون — الملكيون القدماء ، الذين لم يرغبوا في التصالح مع الجمهورية .

بهذه الصورة أعاق سلوك الطبقة العليا خلق حكومة جمهورية مستقرة. أما عنصر القلق الثاني، فقد جاء من الطبقة الوسطى ذاتها. لقد أعطى الفلاحون وسكان المدن الصغيرة أصواتهم في الغالب لليسار ، لكنهم لم يكونوا يعرفون عموماً إلى أي حد يراد لارادتهم الجمهورية الكفاحية أن تصل . هذا القلق لدى الدخيلين انتقل بصورة آلية إلى نوابهم . إن الجمهورية البرجوازية الفرنسية لم تكن بعد عام ١٧٨٩ حكومة الطبقة العليا الرأسمالية، لأن هذه كانت ترفض الجمهورية . ولم تكن أيضاً حكومة الجماهير الشعبية العريضة ، لأن إقامة الديمقراطية الاجتماعية كان يقتضي تحقيق سائر الإصلاحات التي احتواها برنامج كليمنصو . لكنها لم تكن أيضاً حلاً وسطاً بين الطبقات ، بسبب افتقار الحائزين للرغبة في التضامن . هكذا قدمت الجمهورية نفسها للرأي العام كحكومة للسياسيين الجمهوريين المخترفين .

كان النواب الجمهوريون يقعون بعد كل انتخابات في الحيرة ذاتها . فقد تلقوا أصوات ناخبينهم ، لأنهم تحدثوا بقوة ضد الملكيين والرجعيين ، ويجب الآن تحقيق الوعود بتكوين حكومة يسارية جمهورية ذات برنامج اصلاحي . ولكن ما أن تقونن الإصلاحات ، حتى تظهر مصاعب لا يمكن تجاوزها ، مثل المقاومة التي تبديها القوى الرأسمالية والعسكرية ، ومعارضة مجلس الشيوخ . . . الخ . إلى ذلك ، فإن الحكومة لا تعرف إلى أي مدى يمكنها الاعتماد على الجماهير الشعبية ، إن هي قامت بخطوات ديناميكية . عندئذ يبدأ أعضاء الأغلبية

الحاكمة المحافظون والمحدرون في التردد خلال التصويت ، إلى أن يأتي يوم تفقد الحكومة فيه غالبيتها في المجلس النيابي ، وترى نفسها مضطرة للاستقالة . ساعتئذ تشكل حكومة جمهورية جديدة لاأون لها ، تستغي عن الاصلاحات التي تتطلب الحرية وتكتفي بالدفاع عن الدستور القائم ، ويتسير الشؤون اليومية العادية . يترك المجلس النيابي المنتخب الحكومة لفترة في منصبها ، ثم تستيقظ روح المعارضة من جديد لدى اليسار ، ليكتشف أن الحكومة لاتفعل شيئاً من أجل تنفيذ الاصلاحات الجمهورية الضرور فيأخذ بالتدمير بالنموذج النواب الراديكاليين ، إلى أن تسقط الحكومة أخيراً . تأتي حكومة جديدة عندئذ، وتتكرر اللعبة . كان التوازن الطبقي بعد ١٨٧٩ مقلقاً على السوام في الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وكانت الفئة القليلة من الساسة الجمهوريين المحرفين ومن الرأسماليين الجمهوريين النزوع واقعة بين تارين (نار اليمين ونار اليسار) تتأرجح بينهما وهي قريبة في كل لحظة من الانهيار ، لكنها تؤكد ذاتها في النهاية ، لأن اليمين ليس قوياً لإقامة دكتاتورية عسكرية — رأسمالية صريحة ، واليسار ليس قوياً بما فيه الكفاية لخلق ديموقراطية اجتماعية .

أسهمت الظروف الغريبة المقلقة للجمهورية الثالثة في إضفاء أهمية خاصة على مسألتين خاصتين بفرنسا هما : مكانة الكنيسة الكاثوليكية ، والتكنيك الانتخابي في إطار حق الاقتراع العام . بقي الوضع الديني في فرنسا على حاله من الثورة الكبرى إلى الوقت الحاضر عموماً . فظلت أغلبية كبيرة من الشعب غير مكثثة دينياً، في حين تتحمس الأقلية لكاثوليكيته . لم تغير السياسات المختلفة للحكومات الفرنسية حيال الكنيسة من الأمر شيئاً . فقد عجز السلوك الموالي للكنيسة،

الذي أظهره نابليون الثالث على سبيل المثال، عن إرجاع أغلبية الفرنسيين إلى حظيرة الإيمان . من جهة أخرى ، لم يستطع النضال الحاد الذي خاضته بعض الحكومات الفرنسية بعد ١٩٠٠ ضد المدارس والفرق الدينية تدمير الأقلية الكاثوليكية . اكتسب موقع الكنيسة بعد ١٨٧١ أهمية سياسية واجتماعية خاصة ، وكان من علامات الانتماء إلى المجتمع الكاثوليكي المحافظ أن يجهر المرء علناً بإيمانه ، ويرسل أطفاله إلى مدرسة دينية . بالمقابل ، اتحد الساسة الجمهوريون المحترفون والقسم الجمهوري من البرجوازية من خلال الرفض المشترك للكنيسة ، وكان الرباط الفكري الذي يشدهم هو ذلك الذي قلسته الفرق الماسونية ، فأضيف نضال « الكنيسة ضد الماسونية » إلى نضال « الملكية ضد الجمهورية » كتكملة ضرورية له .

أظهرت الجمهورية الفرنسية الثالثة عجزها عن تدمير البيروقراطية المركزية الموروثة . كان الشكل العادي للإدارة الذاتية ضعيفاً جداً تجاه سلطة الموظفين ، لذا تطور بديل غريب للإدارة الذاتية ، دخل من الباب الخلفي للأحداث إلى حد ما، فقد رأى النواب الجمهوريون أن من واجبهم البقاء على اتصال دائم مع ناخبهم لتلقي شكاواهم المحلية ، فإذا بعلاقة ثقة خاصة تنشأ بين الناخبين الجمهوريين في كل دائرة وبين نوابهم . . . عندما كان الناخبون يحسون بضغط البيروقراطية عليهم ، كانوا يشتكون لنوابهم ، وكان هؤلاء يساعدونهم قدر الامكان من خلال الضغط المباشر على الوزراء . هذه الطريقة كان لها بالتأكيد جوانب مقلقة ، فالتدخل المتواصل للبرلمانيين في أعمال الإدارة سبب ازعاجات مستمرة . من جهة أخرى ، كانت هذه السياسة الكواليسية في قضايا تسديد الضرائب واعطاء العقود واشغال المناصب

أرضاً صالحة للفساد . بيد أن هذا العمل اليومي الصغير للنواب الجمهوريين كان شراً ضرورياً ، وبديلاً للإدارة الذاتية الحرة حقاً . لهذا السبب لم يفلح أعداء الجمهورية عن اعتبار نظام اللوائح الانتخابية الصغيرة مصدر كل بلاء وفساد . ولأنهم لم يرغبوا في إلغاء حق الاقتراع العام ، فقد اقترحوا تشكيل دوائر انتخابية جديدة وكبيرة تجري فيها الانتخابات وفق جداول انتخابية ، كما اقترحوا انتخابات نسبية وما شابه . هذه المشاريع كان لها هدف واحد : تمزيق الرابطة المباشرة بين النائب الجمهوري والشعب من خلال القضاء على اللاتransparent الانتخابية الصغيرة . لو تحقق ذلك ، لسقط الشعب مجدداً في قبضة البيروقراطية ، ولفقدت الجمهورية البرجوازية الطريق الوحيدة التي تؤمن لها بعض الشعبية .

صار جامبيتا في نهاية عام ١٨٨١ رئيساً للوزراء . لقد كان متشائماً حول إمكانية إجراء إصلاحات كبيرة وسريعة ، ولهذا كسب عداء اليساريين الراديكاليين في المجلس النيابي . كما أراد إقامة حكومة جمهورية قوية وطالب بالثقة في شخصه ، وبإطلاق يده في توجيه جهاز الدولة بيد قوية ، فكانت هذه الرضاة وراء المواجهة التي حدثت بين حكومته وبين الحكومة الألمانية للنواب . فقد تجاهل جامبيتا الشكاوى التي قدمتها حول أوضاع اللوائح الانتخابية ، وسار على طريق كان من شأنها أن تفضي إلى كارثة ، عندما أراد إلغاء اللوائح الانتخابية الصغيرة والأخذ بانتخابات اللوائح . هكذا تورط جامبيتا في تناقض مع الأغلبية الجمهورية التي رفضت هذا الشكل من الإصلاح الانتخابي ، فسقطت وزارته وانتهت بانحطاق سريع ومفاجيء ، بعد أن كانت محط الآمال . رغم هزيمته البرلمانية وأخطائه التكتيكية ، بقي جامبيتا

أقوى شخصية بين الجمهوريين البرجوازيين . ولا شك أن الأزمة المقبلة كانت ستعيله إلى سدة الحكم ، إلا أنه مات فجأة في عام ١٨٨٢ ، فكان موته ضربة قوية جداً للقضية الجمهورية . من الصعب التفكير بأن حركة بولانجيه وقضية دريفوس كانتا ستأخذان المنحى الذي أخذناه ، لو أن جامبيتا بقي على قيد الحياة .

انتقلت الحكومة الفرنسية الآن إلى أيدي الجمهوريين المعتدلين . الذين تولى فيري قيادتهم . وضع فيري برنامجاً واقعياً لسياسة جمهورية رأسمالية ، إذ أرجأ سائر الإصلاحات الاجتماعية والديمقراطية التي توقع أن تثير الأزمات ، وعمل عوضاً عن ذلك على توسيع السلطة الفرنسية نحو الخارج بكل الأساليب وبالديناميكية القصوى . أدرك فيري أن حرب انتقام ضد ألمانيا لن تكون ممكنة في البدء ، فضاهم مع بسمارك . بعد أن حمى ظهره بألمانيا ، انتقل إلى سياسة فتوحات كولونiale كبرى ، فاحتل تونس وبني الامبراطورية الفرنسية في الهند الصينية ، ونشر السلطة الفرنسية في السودان وعلى جزيرة مدغشقر . لقد رأى هو وأصدقائه في فرنسا زعيمة لامبراطورية كولونiale كبرى ، تمتد إلى سائر بقاع الأرض ، مثلما هي الامبراطورية البريطانية ، عسى أن تجد الصناعة الفرنسية موارد جديدة للمواد الخام ومناطق تصريف جديدة. وكانت النتيجة المنطقية لسياسة امبراطورية منهجية كهذه ، هي عودة فرنسا إلى نظام التعرقة بالعمركية المرتفعة .

راود فيري الأمل بانتزاع اللواتر الملكية المحافظة من البرجوازية وكسبها إلى جانب الجمهورية بسياسة النجاحات القومية والتهوض الاقتصادي . إلا أنه لم يحقق أمله . وظهر في هذه المئاعية أن السياسة

القومية ليست شيئاً بذاته ، بل هي ترتبط على الدوام بتناقضات طبقية وحزبية لباد من البلدان . إن كل حزب أو طبقة يميل لاعتبار السياسة التي تروقه هي السياسة « القومية » . أحرز النجاحات الكبرى لفرنسا في القرن التاسع عشر وجلان لم يحظيا إلا بقليل من العرفان هما : شارل العاشر الذي احتل الجزائر ، وفيري الذي أسس الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية الحديثة . لكن البرجوازية الفرنسية لم تعترف بأعمال شارل العاشر ، لانه أراد بفتوحاته الاستعمارية تقوية سلطة النبلاء ، كما لم تقرر البرجوازية الفرنسية المحافظة بأن المشاريع الكولونيالية لفيري كانت نجاحات قومية ذات شأن ، لأن عدد الشركات التي نجح الأرباح من المستعمرات كان قليلا ، ولأن أغلبية المواطنين لم تكن قد أبدت بعد أي اهتمام بالمستعمرات ، ورأت في سياسة فيري استسلاماً أمام ألمانيا قبل كل شيء . وكان يقال آنذاك : أن الوزراء الجمهوريين الفرنسيين تركوا بسمارك يستلزمهم إلى مغامرات لانهاية لها في آسيا وافريقيا ، بينما يوطد البرومسيون سلطتهم في الألزاس واللورين .

لم تكسب الجمهورية البرجوازية الفرنسية بنجاحاتها الخارجية أغلبية في الطبقة المالكة ، وإنما خسرت ثقة الجماهير العريضة . كان العمال والفلاحون والحرفيون الفرنسيون يقولون : إننا نملك الجمهورية وربما الديمقراطية ، إذا كان هذا هو اسم دولة تقوم على حق الاقتراع العام ، فما الذي جشناه من ذلك ؟ إن الدولة تقف في كل نزاع بين العمال وأصحاب المشاريع إلى جانب رأس المال ، وتستخدم في كل اضطراب تقريباً الجيش . حين كانت الوحدات العسكرية تطلق النار

على المتظاهرين ، فإن ذلك كان درعاً ملموساً حول نعم الحرية الجمهورية . أما الفلاحون والحرفيون فقد اقتنعوا أن الفئة العليا الغنية تعرف في كل حين كيف تحبط فرض ضرائب عادلة ، وكيف تحمل الكادحين باستمرار أعباء الدولة . صحيح أن الشعب الفرنسي كان ينتخب كل عدة سنوات فواكه الجمهورية ، لكن الأحوال لم تحسن ، وبدا كأن الساسة المحترفين يقبعون تحت مظلة واحدة مع الرأسماليين .

تظهر أزمة الثقة هذه في كل نظام يدعي أنه شعبي ولا يكون كذلك في الواقع . أحس الناخبون أنهم مخدوعون ، لأن الجمهورية الفرنسية منحهم حق الاقتراع العام ، دون أن تقدم أية إنجازات ديموقراطية حقيقية . مثل هذا الوضع الثنائي المدلول للديموقراطية كاذبة يحول الفكرة الديموقراطية ذاتها إلى مجال للسخرية لدى الجماهير الشعبية .

تحولت أقلية من الناخبين الفرنسيين إلى اليساريين الراديكاليين الذين انتقدوا الأوضاع القائمة بحدة ، لكن القسم الأكبر منهم فقد الثقة بالمعارضة الجمهورية ذاتها ، وتحول إلى الملكيين المحافظين ، أو حلم برجل قوي يأتي لطرد الساسة الفاسدين .

توجهت عاصفة التدمير الشعبي العام الأولي ضد سياسة فيري الكولونيالية . لم يكن لدى فرنسا آنذاك جيش كولونيالي خاص ، فكان فيري يرسل مجنلي الخدمة الإجبارية إلى الحروب الكولونيالية ، نحو آسيا وأفريقيا ، حيث أصيب آلاف الشبان بالأمراض المدارية ، كما حدثت نكسات عسكرية لامفر منها ، فأصيب الفرنسيون عام ١٨٨٥ بهزيمة محلية في تونكين (كانت بالمناسبة دون أية أهمية) . انفجر الغضب الشعبي ضد فيري « التونكيني »

وانشلت مرارة الجماهير بسرعة إلى المجلس النيابي ، لتسقط الحكومة تحت وطأة الهجوم المشترك من اليمين الملكي واليسار الراديكالي . وتنحطم قوة الجمهوريين المعتدلين ، وتوالي وزارات تسير الأمور واحدة بعد أخرى ، دون أن تترك أي منها أثراً يذكر ورائها .

وصل الجمهوريون المعتدلون عام ١٨٨٥ إلى درجة من الضعف والهزيمة جعلتهم يوافقون على الإصلاح الانتخابي . ألغيت الدوائر الانتخابية الصغيرة واستبدلت بمناطق كبيرة تنتخب وفق لوائح. هكذا تم تمزيق التماس الشخصي بين النائب ودائره الانتخابية ، وزال الرباط الأخير الذي كان يشد الشعب إلى الجمهورية البرجوازية . ارتدت الانتخابات الجديدة للمجلس النيابي عام ١٨٨٥ طابعاً جدياً إلى أبعد حد . وقد نال المليون فيها ٣,٥ مليوناً من الأصوات من أصل ٨ ملايين صوت . كما نال الراديكاليون أصواتاً لا بأس بها ، إن أصوات الحزبين قلل على رفض غالبية الشعب الفرنسي للنظام القائم . تعاون الراديكاليون والجمهوريون المعتدلون في الانتخابات الأولية ، كي يحولوا دون تشكل أغلبية ملكية في البرلمان ، وقد نجحوا في ذلك ، إلا أن أزمة الجمهورية الفرنسية البرجوازية بقيت مستمرة دون تغيير .

انضم إلى الوزارة الجمهورية التالية وزير اسمه بولانجييه كوزير للحرب . كان بولانجييه واحداً من قلة من الضباط المؤثوقين ، فقام بنشاط محمود لتقوية القدرة القتالية للجيش الفرنسي ، وأعطى عمله مدلولاً واضحاً معادياً لألمانيا ، مما أكسبه شعبية واسعة ، وجعل اسمه

رمزاً للحرب الانتقامية القادمة . كان الجمهوريون المعتدلون قد بذلوا جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لإقامة علاقات صحية مع ألمانيا ، وأحرزوا نجاحات السياسة الكولونيالية بمساعدة جوهرية من بسمارك . فما كان من أعداء الجمهورية البرجوازية إلا أن أدانوا السياسة الكولونيالية وطالبوا بخطط سياسي معاد بشدة لألمانيا . عندما رفع بولانجييه راية الانتقام من ألمانيا ، اتحد حول شخصه سائر أعداء النظام القائم ، وأخذ اليمين الملكي يتقرب إليه ، أملاً أن يكون الجنرال الشعبي هو الدكتاتور القادم لفرنسا ، والرجل الذي سيقضي على الجمهورية وسيجد الشكل الحديد العصري والمناسب للبونابرتية . ومن يلري ، فربما كان بولانجييه محطة يمر منها قطار الملكية العائدة . من ناحية أخرى ، تحمست أقسام واسعة من -الناخبين الراديكاليين ، بمن فيهم عدد كبير من العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار ، لبولانجييه ، آملين أن يحررها من سيطرة الساسة المحترفين المكروهين .

أدركت الأحزاب الجمهورية شيئاً فشيئاً الخطر الذي يمثله بالنسبة لها الجنرال الشعبي ، بعد أن رفعت موجة الحماسة الوطنية إلى الأوج . فابتعد عن منصبه كوزير للحرب ، وعين قائداً فرقة في الأقاليم ، قبل أن يسرح من الخدمة عام ١٨٨٨ . زاد إجراء الحكومة من شعبية الجنرال ، وجعله يبرز كقائد سياسي يطرح برنامجاً يقوم على إعادة النظر في الدستور ، ويريد إقامة حكومة قوية تستند إلى إرادة الشعب ، وتكون محررة من القيود التي تفرضها عليها برلمانية فاسدة . لقد لاج وكأن هذه الأسس في الحكم تشكل الطبقة الجديدة من البونابرتية .

قرر اليمين المحافظ وضع سائر تنظيماته ووسائله المالية في خدمة الجنرال بولانجييه ، لاسيما وأن الوضع كان مناسباً لذلك : إذ فقد الاتجاه الليبرالي والديموقراطي في البلاد قوته الصدمية وتعاطف الجماهير الشعبية ، واستطاع ممثلو رأس المال الكبير ، وكبار الملاك العقاريين ، ورجال الكنيسة والجيش الظهور بمظهر المناضلين الحقيقيين لشعب مهان ومخدوع . تورط الحزب الراديكالي في حيرة حقيقية سببها تطور البولانجية . ولم يترك بولانجييه نفسه وميله إلا وجربها للابقاء على صلاته مع أصدقائه الراديكاليين القدماء ، إلى أن صار روشفور نفسه أحد دعاة التحسين . لكنه فشل في كسب كليمانصو ، الذي رأى في البولانجية قناعاً فقط للثورة المضادة الملكية والرأسمالية الكبيرة ، وبقي مع حزبه الراديكالي إلى جانب الجمهورية ، بينما كانت أغلبية الناخبين الراديكاليين الساحقة تهول مع روشفور إلى صفوف أتباع الجنرال .

ناضل الجمهوريون المعتدلون بتردد واضح ضد رأس المال الكبير والملكية ، فاستحقوا العقاب الذي نزل بهم . كانت الجمهورية البرجوازية الفرنسية قد أخذت موقفاً بالغ الضعف ضد اليمين ، مما أصعجها عن إقامة ديموقراطية قادرة على الحياة وأصاب الجماهير بالهزيمة . وماهي أحزاب اليمين الملكي تلبس الآن لبوساً مقبولا من الشعب ، وتعرض نفسها عليه كقوة تنقذ من الجمهورية والديموقراطية . لقد قدر لهذه اللعبة أن تتكرر منذ ذلك الوقت ، كما قدر لفكرة الوطنية أن تستغل دوماً لصالح الثورة المضادة . لو كان جامييتا على قيد الحياة ، لما تجرأ أحد على تصوير أصدقاء الجمهورية البرجوازية كأعداء للوطن وعملاء لألمانيا . لكن فيري ، الصديق المزعوم لبسمارك ، كان

هو الذي يجسد الفكرة الجمهورية بالنسبة للجماهير . إن كل فرنسي منح صوته لبولانجيه أحس بالارتياح ، لأنه عبر بذلك عن موقفه من البروسيين .

ضمت الكتلة الكبيرة المطالبة بإعادة النظر في الدستور منذ عام ١٨٨٨ كل اليمين الملكي ، والاتباع الراديكاليين لبولانجيه ، وسائر فئات الشعب المترددة ، التي جذبها مغناطيس الدكتاتور المقبل . اتبع ممثلو هذه الكتلة تكتيكاً يقوم على ترشيح الجنرال في الانتخابات اللاحقة للمجلس في دائرة انتخابية كل مرة ، بحيث يشكل ذلك نوعاً من الاقتراع الشعبي بالنسبة للناخبين الجديدين . انتصر بولانجيه في حملات انتخابية متعددة ، وحين أصبح ضرورياً إجراء انتخاب لاحق في باريس عام ١٨٨٩ ، أحس قادة الكتلة أن ساعة الحسم قد اقتربت ، فاتفق اليمينيون والجمهوريون اليساريون على مرشح مشترك ، لكن بولانجيه نال مع ذلك ٢٤٤ ألف صوتاً مقابل ١٦٢ ألف صوت لحصمه . هذه النتيجة تدل على أن أغلبية عمال باريس كانت مع الجنرال : لقد كان القرف من الجمهورية البرجوازية الرأسمالية وساستها كبيراً بين الجماهير الشعبية ، بحيث فضلت أي تغيير على استمرار الوضع القائم . عشية انتخابات باريس ، كان متوقفاً أن يطرد بولانجيه ، ومن ورائه الجماهير المتحمسة ، حكومة الجمهورية وقيم دكتاتوريته ، غير عابيين بأية مقاومة ، لأن الشرطة والجيش وقفوا متحدين تقريباً وراءه .

عندما لم يجرؤ الجنرال على القيام بالانقلاب ، تسبب في خيبة أمل شديدة لانصاره . لم يكن بولانجيه رجلاً عظيماً مثل نابليون الأول ، أو مغامراً مثل نابليون الثالث ، بل مجرد ضابط ميامي متوسط الموهبة . والحقيقة أن الوضع

الفريد لأعوام ١٨٨٥ - ١٨٨٩ والتدخل الغريب للطبقات والأحزاب في فرنسا ذلك الوقت ، هما اللذان مكناه من اكتساب تلك الأهمية الهائلة التي نسبت له . إن افلاس الجمهورية البرجوازية ، والضعف الذي ميز الحركة العمالية ، واقتدار الملكية إلى أية شعبية ، جعلت فرنسا مؤهلة للدكتاتورية . والحال ، أن أول جنرال يترك انطباعاً حسناً وهو تمتط حصانه ، ويعظ بالانتقام من ألمانيا ، ويلاحق في الوقت نفسه السياسة ، كان سيبدو مجلساً لأحلام الشعب . إلا أن بولانجيه ، احجم عن القيام بالعمل الذي كان منتظراً منه .

عندما لم يحدث الانقلاب ، بادرت الحكومة الجمهورية إلى الهجوم ، فأقامت دعوى على بولانجيه بتهمة الحياة الوطنية ، فاذا به يفر إلى الخارج ، ليفقد ما كان قد تبقى من سطوته . غرقت الجماهير الشعبية ، وقد خاب أملها ، في اللامبالاة من جديد ، أو عادت ثانية إلى الأحزاب القديمة . كان الجمهوريون أذكاء بما فيه الكفاية ، فأنفوا الإصلاح الانتخابي وعادوا إلى الدوائر الانتخابية الصغيرة ، ليكسبوا الأغلبية في انتخابات ابلول من عام ١٨٨٩ . لم تنصر الجمهورية بقواها الخاصة ، بل خرجت سالمة لأن أعداءها لم يمتلكوا العزيمة للقيام بثورة مضادة صريحة . كما لم يتم بعد اسقاط ماكماهون أو هرب بولانجيه أي مسعى لتقوية الجمهورية وتكوين ديموقراطية برجوازية قادرة على الحياة . كل ما في الأمر أن الجمهورية البرجوازية كسبت فرصة جديدة لالتمساح الأتقاس ولانتظار الأزمة المقبلة .

عام ١٨٨٩ ، كان يسارك يحكم في برلين بمساعدة قانون الاشتراكيين ، وخضعت بطرسمبورج للقيصر الكسندر الثالث ولبوليسه ،

وسيطر تافه في فيينا ، وكريسي في روما ، في حين كان ظل بولانجيه يحوم فوق باريس . هذا الوضع كان محزناً من منظور الثورة الديمقراطية .
يغض النظر عن هذه الوقائع ، فقد حققت صناعة البر الأوروبي في
العشرين الأخيرين تقدماً مذهلاً ، وفرض وعي البروليتاريا نفسه رغم
كل الهزائم السياسية ، إلى أن جاء عام ١٨٨٩ بتأسيس الأمة الثانية ؛
ليبدأ معها فصل جديد في تاريخ الديمقراطية الأوروبية .

الامبريالية ضد الليبرالية

أحدث التقدم التقني العاصف انقلاباً جديداً في علاقات الإنتاج ، في الجيل الذي سبق الحرب العالمية الأولى . وترتب على سيرورة التمرکز المستمرة في الصناعة ، وعلى الانتصار النهائي للمؤسسة الكبرى على المؤسسة المتوسطة والصغرى في سائر البلدان المتقدمة ، انقلاب جديد وتام داخل المجتمع البرجوازي . لقد حكمت هذه التطورات على الليبرالية من النمط القديم بالموت النهائي ، ليرثها ذلك الاتجاه في السياسة الداخلية والخارجية الذي يوصف عادة بالامبريالية . وتغير في سياق هذه التبدلات طابع وموقع الديموقراطية أيضاً .

لا حاجة لتكرار الحقائق المعروفة حول التقدم التقني وتمركز رأس المال في الفترة ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٤ . يكفي أن نورد بعض المعطيات والوقائع ، لتذكير القارئ بالميل العام لهذه الحركة . استخدم التكنيك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الكهرباء استخداماً شاملاً، وفي مجالات متجددة على الدوام . وزاد الكمال التقني للآلة البخارية بصورة مضطردة . كما شهدت السنوات العشرون السابقة للحرب العالمية انتصار السيارة وابتكار الطائرة الأولى الصالحة للاستعمال والبالونات الموجهة . هذه الامكانيات التقنية الجديدة كانت تدفع إلى الانتاج الكبير بصورة متزايدة على الدوام . والحقيقة أن رأس المال

المصرفي شجع نمو المصانع الكبرى الخاضعة له بكل الوسائل ، إلى أن ظهرت الكارتلات والتروستات على نطاق واسع في الصناعة . في كل أزمة هزت عالم الرأسمالية في فواصل زمنية دورية ، سقطت المؤسسات الضعيفة بالجملة على الطريق ، وخرجت المصانع الكبرى منتصرة ، وتجمعت وسائل الانتاج الأمامية للبلدان المتحضرة في يد عدد قليل من أصحاب المشاريع . هكذا نمت سيطرة الاحتكارات من رأسمالية المنافسة ، ونسف رأس المال الكبير الاحتكاري المجتمع البرجوازي ، وحكم على الليبرالية بالموت . اننا نفهم الليبرالية كشكل للدولة والمجتمع تحكم في ظله البرجوازية المالكة والمتعلمة بالاعتماد على الحريات الدستورية . وحدّ الشكل القديم لليبرالية، الذي تشكل مع نشوء المجتمع البرجوازي الجديد ، الحريات السياسية الداخلية مع سياسة للدولة تقوم على سلطة قوية . هذه الليبرالية القديمة تستلزم حكومة برلمانية في شكل جمهوري أو ملكي مقيد دستورياً ، وكفالة للشخص وللملكة من تعديلات السلطة ، وحرية الكلمة والكتابة ، وحرية النوادي والتجمعات ، مع بقاء سلطة الدولة في يد الفئة العليا المالكة . في هذا الشكل من الليبرالية ، نستخدم البرجوازية الحاكمة جهاز الدولة من أجل سياسة خارجية فعالة وفتوحات كولونبالية، فتبني الجيش والأسطول ، وتقضي على المنافسة الأجنبية، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة ومنع التجارة الحرة : باختصار ، الليبرالية القديمة هي شكل الدولة النموذجي للرأسمالية المبكرة . وتنتمي إلى الليبرالية من النمط القديم المجموعات السياسية التي امتلكت السلطة في هولندا من القرن السادس عشر إلى الثورة الفرنسية ، والويجز في القرنين السابع والثامن عشر ، والتوريز في عصر حروب الثورة الفرنسية وحتى عام ١٨٣٢ . كما كانت الأحزاب

البرجوازية الفرنسية خلال الثورة بين ١٧٨٩ و ١٧٩٣ أحزاباً ليبرالية قديمة . وانضمت إلى هذه المدرسة أيضاً الديمقراطية الاجتماعية في ظل روبسيير من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٤ . ثم أتت حكومة ليبرالية قديمة تحت زعامة مجلس المديرين حتى عام ١٧٩٩ ، ثم دكتاتورية نابليون والملكية الاقطاعية العائدة للبوربون . رُسيطرت الليبرالية القديمة من جديد في فرنسا تحت قيادة لوي فيليب بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ . أخيراً كان الاتحاديون في الولايات المتحدة حزباً ليبرالياً قديماً قرر مصير الدولة الاتحادية الجديدة منذ تأسيسها إلى نهاية القرن الثامن عشر .

كان النمط الثاني والأحدث لليبرالية نتاجاً للتطور الصناعي في إنجلترا . تنفق الليبرالية الجديدة مع القديمة في تطلّعها نحو الحريات الدستورية وسيطرة البرجوازية المالكة . أما الفارق بينهما ، فهو يكمن في موقفهما من الدولة ومن سياسة القوة . فالليبرالية الحديثة تؤمن بالقوة الظاهرة للصناعة الحديثة إلى درجة تدفعها إلى التخلي عن وسائل الدولة في العنف والاكراه ، وترفع شعارات السلام والتجارة الحرة . وهي ترى ان المنافسة الحرة بين أصحاب المشاريع يجب أن تحدث دون أي تدخل أو عائق، ودون أي دعم مصطنع أيضاً لأن من شأن ذلك ان يخدم على خير وجه تقدم الفرد والشعوب والانسانية بأسرها . أصبحت إنجلترا في الفترة ما بين ١٨٣٢ و ١٨٦٦ البلد الكلاسيكي لليبرالية الجديدة . وكان حملتها السياسيون هم الويجز الشبان والبليتيون . أما موطنها الثاني فكان مملكة بلجيكا التي أسست عام ١٨٣٠ ، حيث كانت البرجوازية مضطرة إلى الأخذ بتطور سلمي بسبب الوضع الجغرافي والحالة السياسية العامة للدولة صغيرة . إن البرجوازية البلجيكية لم تكن

راغبة في فتح أي بلد ، أو إقامة جيش كبير ، وإنما أرادت الاستمرار في تطوير صناعاتها في هدوء تحت حماية الدستور والبرلمان .

من الضروري ، لصياغة المفاهيم بوضوح ، التفريق بين الليبرالية الجديدة والديموقراطية الليبرالية . تأخذ الليبرالية الأصلية بحق اقتراح مقيد ، وتفرض انفراد الطبقة المالكة بالسلطة . أما الديموقراطية الليبرالية فهي تتوفر ، حيث تمارس الجماهير حق الاقتراح العام ، وتضطر البرجوازية للتفاهم مع فئات الشعب الواسعة للحفاظ على السلطة . لهذا السبب انتقل الحزب الليبرالي في إنجلترا بعد ١٨٦٦ إلى الديموقراطية الليبرالية. أما الدولة النموذجية للديموقراطية الليبرالية ، فكانت منذ ١٨٤٧ سويسرا .

لم تستطع الليبرالية الحديثة الوصول إلى السلطة في أي مكان في البلدان الأوربية الملكية بعد عام ١٨٣٠ . لكنها كسبت نفوذاً مهماً على البرجوازية الألمانية ، خاصة وأن النهوض الصناعي أنجب في ألمانيا بعد ١٨٣٠ فئة عريضة من أصحاب المشاريع التافذين والمتفائلين ، الذين آمنوا بالتجارة الحرة والمنافسة الحرة . وقد جهد هؤلاء الرأسماليون الليبراليون ، بالتحالف مع الأكاديميين والجماهير الشعبية الواسعة ، لإقامة أوضاع دستورية في بروسيا وألمانيا ، وفق النموذج الانجليزي . غير أن الليبرالية الألمانية لم تنجح في ضرب الملكية الاقطاعية الحاكمة . وعلى كل حال ، فقد انتقلت بروسيا وألمانيا إلى الأخذ بنظام التجارة الحرة ، وسيطرت أفكار الليبرالية الجديدة في البرلمانات من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٩ ، لا بل إن بسمارك نفسه تظاهر أحياناً بأنه يريد التعاون مع الليبرالية الألمانية ، رغم تعارض أفكارها مع سياسة القوة العسكرية

البروسية . كانت البرجوازية النمساوية مقتنعة ، بسبب الشراكة اللغوية والحضارية ، بالأفكار الليبرالية التي آمنت بها البرجوازية الألمانية . وعلى الرغم من أن الليبرالية النمساوية لم تكن في وضع يؤهلها للقضاء على ملكية آل هابسبورج الاقطاعية ، فإن القيادة البرلمانية كانت في الستينات والسبعينات للحزب الألماني الليبرالي ، الذي مارس نفوذاً كبيراً على سياسة واقتصاد النمسا . في تلك الأثناء ، كان حق الاقتراع للبرلمان مقيداً ، كما أعطى حق الاقتراع للسلطة في بروميا للطبقة الحاكمة دون غيرها . أخذ بسمارك بحق الاقتراع العام في انتخابات مجلس الرايخ لاتحاد شمال ألمانيا منذ ١٨٦٧ ، ومجلس الرايخ الألماني منذ ١٨٧١ . لكن التقليد الليبرالي القديم كان قوياً إلى درجة أن الأحزاب الليبرالية ضمنت الهيمنة البرلمانية في ألمانيا حتى السبعينات .

لم نستطع الليبرالية الجديدة بمبادئها القائمة على التجارة الحرة والسلام والتقدم ، احتلال أي موقع في فرنسا في أي وقت من الأوقات ، فالبرجوازية الفرنسية كانت حتى عام ١٨٤٨ مشبعة على العموم بالأفكار الليبرالية القديمة . ثم جاءت عام ١٨٧٩ الفترة الدكتاتورية والبونابرتية ، وفرضت نفسها بعد هذه المرحلة الأفكار الامبريالية الحديثة لدى الطبقة المالكة الفرنسية . قدم نابليون الثالث في العقد الأخير من حكمه بديلاً معيناً لعدم وجود الليبرالية الجديدة في فرنسا ، عندما انتقل إلى التجارة الحرة ، وأعلن قناعاته النظرية بالسلام ونزع السلاح ، وأقام في ساعات حكمه الأخيرة حكومة برلمانية . إذا ماتجاهلنا هذا الكاريكاتور البونابرتي ، فإن الفصل الليبرالي غير موجود على الإطلاق في كتاب التاريخ الفرنسي . لم تستوطن الليبرالية الجديدة في

الولايات المتحدة الأميركية أيضاً ، فقد أعقب سقوط الليبراليين القدماء من الاتحاديين مرحلة الديمقراطية الاجتماعية التي استمرت من ١٨٠٠ إلى ١٨١٥ . ثم أعقب هذه الشكل الكولونيالي المعهود للديموقراطية البرجوازية ، الذي استمرت ذبوله حتى عام ١٨٩٠ تقريباً . لم تسمح البرجوازية الأميركية المالكة بتقييد حق الاقتراع ، وإنما تطلعت إلى حل وسط مع الجماهير الشعبية في إطار الديمقراطية البرجوازية ، وبقيت البرجوازية الصناعية الأميركية من جهة أخرى مع الحماية الجمركية . إلى ذلك ، فإن الاستيطان المتزايد لأراض جديدة على الدوام في الغرب هو جزء أصيل من جوهر الولايات المتحدة . هكذا كان الفتح المتواصل لأراض جديدة ، وليس التنافس السلمي في إطار الوطن القديم ، هو ميزة التطور الأمريكي في القرن التاسع عشر . من هنا لم تنفخ ديموقراطية الفتح والحماية الجمركية الأميركية مع ترسيمات الليبرالية الجديدة .

تنضوي حركات البرجوازية الإيطالية في القرن التاسع عشر ، بدءاً من الكاربوناري ، في الاطار الليبرالي القديم . احتاجت البرجوازية الإيطالية إلى سلطة الدولة وقوة السلاح ، كي تفرض الوحدة القومية وتؤمن إيطاليا الجديدة ضد أعدائها الداخليين والخارجيين . كذلك تنسب الليبرالية الهولندية في القرن التاسع عشر إلى المخطط الليبرالي القديم . عندما استردت هولندا استقلالها القومي بعد انهيار الامبراطورية النابليونية ، أعيد بناء البلاد لتصبح مملكة الأراضي المنخفضة . وتم تقييد الحكم الذاتي التقليدي للبرجوازية الهولندية عن طريق تقوية السلطة الملكية منذ ١٨١٥ . بعد هذا العام ، استردت البلاد أيضاً

امبراطوريتها الاستعمارية الكبيرة في آسيا ، وارتبط الوجود الاقتصادي للأراضي المنخفضة بامتلاك جاوا والأقطار الأخرى فيما وراء البحار . إلا أن الدفاع عن الامبراطورية الكولونيالية وادارتها كانا يتطلبان سياسة قوة صارمة ، لا تتفق مع أفكار الليبرالية الجديدة .

كان المجال الحقيقي لسلطة الليبرالية الجديدة ضيقاً إلى أبعد حد في القرن التاسع عشر . فإذا ما أخذنا التعريف بدقة، وجدنا أن بلجيكا كانت دون سواها البلد النموذجي لليبرالية الجديدة، التي تم تقييد سياستها تقييداً متعاضداً على يد الملكيات الكبرى في القارة . ولو أخذنا انكلترا على سبيل المثال ، لوجدنا الليبرالية الجديدة تتناقض في الواقع أشد التناقض مع أساليب ومتطلبات الامبراطورية البريطانية العالمية . لقد كانت الليبرالية الجديدة فصلاً عارضاً وحسب في القرن التاسع عشر ، وكانت خداعاً ذاتياً مارسه الرأسمالي الصناعي الذي اعتقد بقدرته على الاستغناء عن السمات الجوهرية لشكل الاقتصاد الرأسمالي ، وهي العنف والقوة . انضلت البرجوازية المالكة في سائر البلدان الحديثة الهامة من الليبرالية إلى الامبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . لكن الليبرالية كانت قد تركت أعماق الأثر : فالبرجوازية الرأسمالية التي ابتكرت الليبرالية الجديدة لصالحها بالأصل ، لم تلبث أن انحقرت أفكارها ، فالتقطها العمال وبعض البرجوازيين الصغار وحولوها إلى ديموقراطية ليبرالية ، حين كانوا يفتشون يائسين عن نظرة إلى العالم تساعدكم في نضالهم ضد الامبريالية .

من السهل فهم انتقال الأوساط الصناعية النافذة إلى الامبريالية . يجب أن نكون لأنفسنا فكرة عن النمط الوسطي للصناعي الأوروبي الصغير في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .

إن هذا الرجل الذي كان طالب « بالحرية » ، كان على استعداد لأن يضحى بالغالي والرخيص في سبيلها ، لأنها لم تكن بالنسبة له قضية مثالية مجردة ، بل ضرورة واقعية إلى أبعد حد . فقد كان فقدان الحرية يعني ارتباط المواطن باهواء موظفي البوليس الملكيين ، كائناً من كان هؤلاء . هذا المواطن الأوروبي كان يريد ضمانات تكفل حريته من العسف البوليسي ، كما كان يريد كضالاة ثروته من القرارات الحكومية المباغته . وطالب أيضاً ، كي يأمن أهواء الحكم الملكي المطلق والنهلاء والبيروقراطية ، بدستور وبضمانات قانونية وبحماية الفرد والملكية . وأراد تحرير نفسه إلى أبعد حد ممكن من وطأة الضرائب ، واعتبر الاتفاق على الملكية والكنيسة والموظفين والنهلاء والجيش هدراً لافائدة منه يجب إيقافه بالتدريج . ورفض الخلعة الاجبارية العامة ، لأنه لم يشأ أن يموت ولده من أجل مشروع ملكي ما ، بل أراد له في أن يتولى ادارة أعماله في مرحلة لاحقة . كان الصناعي الصغير من الفترة القديمة يعرف في العادة عماله شخصياً ، ويخوض معهم بعض الصراعات ، ويعتبرهم غير ناضجين لممارسة حق الاقتراع العام . وكان يغضب عندما يحرض المهيجون عماله بشعارات الاشتراكية والتعاونية . بيد أنه كان يرى فيهم مساعديه الشخصيين ، الذين ليسوا مريحين دوماً ، لكنهم ينتمون إليه على كل حال ، ويملكون المصلحة السياسية ذاتها التي يملكها هو في القضايا الأساسية ، وهي : الخبز الرخيص ، الضرائب القليلة ، عدم أداء الخلعة الاجبارية ، الحماية من العسف البوليسي . . . الخ .

اختلفت نظرة الصناعي الكبير إلى العالم في نهاية القرن التاسع عشر

تمام الاختلاف عن ذلك . لقد كان يترأس ، كمدير عام ، عشرة آلاف عامل أو موظف أحياناً . أما خارج المدن الكبرى ومناطق المناجم والصناعة فكانت الصورة مؤثرة بصورة خاصة ، فالمنطقة بكاملها ملك الشركة ، والعمال والموظفون يسكنون في مساكن الشركة ، وكل قرض ينفق يأتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الشركة ، ويتحكم الصناعي الكبير بالبلد والشعب وكأنه سيد اقتصادي . لقد تغير مفهوم الحرية تغيراً تاماً بالنسبة للصناعي الكبير ، فهو لم يعد يخشى الدولة ، لأنه يتفاوض مع الوزراء كصاحب سلطة مكافئة لسلطتهم ، بل يخشى المحرضين الذين يدفعون رعاياه من العدال إلى الثورة . هكذا يزداد شكه في قيمة الحرية والحقوق الدستورية . وهو يطالب بدولة قوية لها سطوة حقيقية على الجماهير ، تستطيع قمع أية ثورة « حمراء » في أي وقت . كما يطالب أن تعيد الدولة عنه المنافسة بواسطة الرسوم الجمركية ، وأن تفتح له أسواقاً جديدة من خلال سياسة خارجية وكولونيالية ناجحة . فإن هي احتاجت إلى نقود كي تنفذ سياسة الحرب والقوة ، وجب تأمين الموارد الكافية لها ، وكان لزاماً أن تتحمل الشركة نصيبها من ذلك ، كتدفع من الضمان ضد الأخطار الداخلية والخارجية .

أراد أصحاب المشاريع الليبراليون الجدد السلام وتهديم جهاز الدولة بالتلويج وضمان الحريات البرجوازية والسجل المفتوح للمنافسة الحرة . أما الرأسمالي الاحتكاري الكبير ، فكان يريد دولة قوية ذات سلطة نحو الداخل والخارج . هذا التطور في النظرة إلى العالم حدث بالتلويج وبصورة متباعدة من بلد لآخر ، ومن

فئة نافذة لآخرى . أفنا لا نتحدث هنا عن المجال الأخلاقي ، إذ إن كثيرين من أصحاب المشاريع الصغيرة كانوا في الحصر القديم ليراليين ، ولكن مع غلظة وقسوة وضيق أفق . بينما أراد بعض الرأسماليين الكبار الجدد اسعاد الانسانية على طريقة الملوك المطلقين ، ورغبوا في تحويل ثرواتهم التي تبلغ المليارات إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . ليس التقوم التاريخي معنيا بتقسيم البشر إلى « اخباء » و « أشرار » ، بل بتفسير سيكولوجية المجتمع ككل .

أحدث تقدم الفكرة الامبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تفكيكا للمجتمع البرجوازي . وشكلت البرجوازية المالكة والمتعلمة جبهة واحدة على وجه الاجمال ، إلى حين ظهور الامبريالية . عندما كانت تحدث أزمات ما ، فإن القوة الموحدة للبرجوازية وللرأبي العام المتحالف معها كانت تجتذب في العادة القسم الأكبر من الشعب في اتجاه واحد . هكذا برزت البرجوازية في الأراضي المنخفضة كقوة موحدة في النضال ضد الملكية الاميانية ، وحظيت حتى في القرن السادس عشر بدعم الجماهير الشعبية الواسعة . كما ناضلت متحدة في القرن السابع عشر ضد تجاوزات كارل الأول ويعقوب الثاني . وفي عام ١٨٣٢ وقعت الأغلبية الساحقة من الفئة الانجليزية المتعلمة والمالكة إلى جانب الاصلاح الانتخابي وامتلكت الليبرالية بين ١٨٣٢ إلى ١٨٦٦ الأغلبية في المجلس النيابي .

تظهر الصورة ذاتها في التاريخ الفرنسي ، حيث فاضلت الأغلبية الموحدة ضد الحكم المطلق للويس السادس عشر سنة ١٧٨٩ ، وضد سياسة كارل العاشر عام ١٨٣٠ . وفي شباط من عام ١٨٤٨ وقف

الشعب الفرنسي بإمره تقريبا تحت قيادة الفئات المتعلمة في النضال ضد لوي فيليب . وبرزت أيضا وحدة الرأي العام الليبرالي ذاتها في بداية ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا . خلال النزاع الدستوري البروسي في أعوام ١٨٦٣ - ١٨٦٦ ، كانت تسعة أعشار الشعب على الأقل مع النواب الليبراليين ، في حين عزل بسمارك في أقصى اليمين مع دائرة صغيرة من الارستقراطيين الاقطاعيين ، ولامبال في أقصى اليسار مع دائرة صغيرة من العمال الاشتراكيين . وفي بلجيكا ، دعم الشعب عام ١٨٣٠ الثورة التي قادها البرجوازيون الليبراليون ضد ملك الأراضي المنخفضة .

ابتعدت الارستقراطية المالية في العصر القديم غالبا عن الحركة البرجوازية الليبرالية العامة . فقد وقف مصرفيو البلاطات إلى جانب ملوكهم ، كما دعمت المصارف الفرنسية الكبرى حتى عام ١٨٤٨ لوي فيليب . إلا ان المجتمع البرجوازي ليس بضعة شركات مصرفية ، والاتجاه المخالف الذي سارت عليه أوساط كهذه ، لم يستطع نسف الوحدة الكبرى للحركة الشعبية الليبرالية . غير ان تغيرا هاما حدث ، مذ شرع كبار الصناعيين في أوروبا وأميركا الشمالية يمثلون مواقعهم داخل الحياة العامة ، وعرفوا كيف يجعلون الصناعيين الصغار يعتقدون أفكارهم في أغلب الحالات . اذا كان المجتمع البرجوازي قد استطاع احتمال معارضة المصرفيين ، فان هؤلاء لم يعودوا بعد ظهور الصناعة الكبرى جسما سياسيا قادرا على الحياة . ولم يتحد الصناعيون بلورهم على أرضية الامبريالية مع المصارف لوحدها ، وانما كسبوا إلى جانبهم جزءا كبيرا من المثقفين ، بعد ان سحرت الأفكار الامبريالية فئات

مترابطة على النوام من الاكاديميين والطلاب الشباب ، وجعلتهم يديرون ظهورهم في غالبية البلدان المتحضرة لشعارات الحرية والتقدم القديمة ، ويتحمسون للعظمة القومية وسياسة السيطرة الجديدة .

بحث الاتجاه الامبريالي ، محمولا من اله ناعيين والمصرفيين ورأي عام متعلم وأكاديمي مترابطة على النوام ، عن متكأ له في اليمين ، داخل البلدان التي هيمنت عليها ملكيات عسكرية أو ملاك عقاريون ارمستقراطيون ، فراجعت الليبرالية أمام الوضع الجديد ، إلى أن اقتضت على أقسام من التجار وركام المثقفين الذين تمسكوا بالأفكار القديمة حول حرية الحركة السياسية والاقتصادية . هذه الليبرالية البرجوازية المتقلصة والمفلسة لم تعد تملك القوة للاسك بالفتات الشعبية الفقيرة العاملة . ويغض النظر عن ذهاب عمال الصناعة إلى المعسكر الاشتراكي ، فقد تضاعل أيضاً التأثير الليبرالي على الفئة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة في القارة الأوروبية ، في حين اتجه الفلاحون والبرجوازيون المتوسطون في المدن نحو الاستقلال سياسياً . في الوقت نفسه حاولت الفئة العليا الامبريالية إقامة قاعدة شعبية جماهيرية لها ، مستخلصة الفكرة القومية قبل كل شيء .

ما إن جاء عام ١٨٨٠ حتى برزت السياسة الامبريالية لكل بلدان . اهاب السياسة القومية ، بوصفها الترجمة الصادقة لها . عندئذ أخذ أعداء الامبريالية من ليبراليين وديموقراطيين واشتراكيين يظهرون بمظهر الوطنيين السيئين ، بسبب عدائهم لسياسة التسلح وفرض الرسوم الجمركية والبحث عن مستعمرات ، ولسياسة خارجية قوية . هذا التحول كان بالغ الخطورة . عندما أضفت الامبريالية على نفسها شكل التركة القومية المنحمنة ، وصارت ترفع شعبها إلى

إلى مصاف الألة ونحط من قنر كل ما هو غريب ، فأنها وضعت في خلعتها كل الحركات القومية المتعصبة والمعادية للسامية . خلقت الامبريالية بصورة ما فوق ركام الحركة الليبرالية ، ومرت مرور الظافر ببقايا الحبش الليبرالي ، في طريقها إلى الاستيلاء على الجماهير الشعبية . لقد أصبح الفلاحون المطالبون بالحماية الجمركية ، وبرجوازيو المدن الصغار المتنمرون من بيوتات السلع الحديثة ، والجماعات الدينية المناضلة ضد الاتحاد الليبرالي والباحة عن سلطة جديدة ، حلقاء للامبريالية في التصال ضد بقايا الحزب الليبرالي وضد الميول الاشتراكية والديموقراطية . أما صلة الوصل الطبيعية بين السادة الامبرياليين من فوق ، والجماهير الوطنية والبرجوازية الصغيرة والكنيسة المنظمة من تحت ، فقد كانت الشبيبة الاكاديمية القومية .

احترق رأس المال الامبريالي الكبير فكرة تأسيس أحزاب جديدة . فانحط في الحركات السياسية القائمة ، وزودها بأفكاره وأعاد صياغتها وفق مصالحه . كما أن بعض الأحزاب تحولت إلى أحزاب امبريالية حديثة ، مع أن مولدها صاحبه أنغام لا علاقة لها بالامبريالية على الإطلاق . لقد أصاب مثل هذا التحول الحزب الجمهوري ، الذي تعرض لتبدل كبير في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثين عاماً . كان الحزب الجمهوري قد خرج منتصراً من الحرب الاهلية ، ليصبح منذ ذلك الوقت حامل فكرة الدولة البرجوازية ، وليحظى بنغم أغلبية الرأسماليين الكبار . هذا التعميم لا يعني أنه لم يوجد جناح يساري تقسيمي في الحزب ، وجناح صديق للتروستات لدى الحزب الديموقراطي . غير أن الحزب الجمهوري صار منذ السبعينات بوجه عام ممثل الأوساط المالية العليا والتروستات الصناعية ، وأيد أعضاؤه فرض أعلى رسوم جمركية ممكنة ، وبناء

اسطول أميركي كبير ، وسياسة الفتح الكولونيالي في أمير كالوسطى والمحيط الهادي .

طالب الجمهوريون في الداخل بالعمل الحر للحياة الاقتصادية ، ورفضوا تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية لرأس المال الكبير ، وحبذوا سياسة الحزم تجاه الحركة العمالية وتجاه أي ميل تفوح منه رائحة الراديكالية . كما أراد جمهوريو أميركا الامبرياليون التمسك بالدستور الديمقراطي – البرجوازي الموروث للولايات المتحدة ، ولكن بعد افراغ الديمقراطية من محتواها ، وبفائها شكلاً فارغاً وحسب . عندما تصنع آلة الحزب الانتخابات في الاتحاد والولايات والبلديات ، ويقود رأس المال الكبير هذه الآلة السياسية الحزبية ، فان الديمقراطية تصبح في الواقع الغلاف الخارجي لديمقراطية رأس المال الامبريالي .

تشكلت كتلة امبريالية في فرنسا في مجرى التسعينات . لقد كان وقوف الغالبية الكبرى من الرأسماليين في المعسكر اليميني الملكي ، وتأييد أقلية فقط من الصناعيين للجمهورية ، هو الوضع الطبيعي هنا . كان فيري هو ممثل الاتجاه الامبريالي ، وقد رأينا كيف سبق له أن شق في الثمانينات الطريق أمام الامبريالية الفرنسية الحديثة بسياسته الكولونيالية . بعد تجاوز أزمة بولانجيه عام ١٨٨٩ وانتفاذ الجمهورية بمعجزة ، صار التحول نحو الامبريالية حتمياً ، فبدأت محاولة لتوحيد الاخوة الاعداء ، أي الرأسماليين الفرنسيين ، أساسها تجميد موضوع شكل الدولة مؤقتاً ، وإقامة حكومة امبريالية قوية تستند إلى السلوك الموحد للفتة الفرنسية العليا . ولقد ساعد البابا ليو الثالث عشر هذا الاتجاه ، عندما نصح الكاثوليك الفرنسيين بالاعتراف بالجمهورية ، وأجاب الجمهوريون

الرأسماليون المعتدلون ، أو من سمووا بالتقلميين ، على سياسة اللبابا بالتأكيد على تطلّعهم نحو السلام مع الكنيسة . انتقل الرأسماليون الجمهوريون إلى معسكر اليمين نتيجة لهذا التقارب ، وتشكلت كتلة يمينية جديدة من أنصار الملكية ، والمجموعات الكاثوليكية والجمهوريين التقلميين والبقايا القومية لحركة بولانيجه وأعداء السامية . تمسك هؤلاء بالشكل الجمهوري ، وصمموا على احباط أي إصلاح باتجاه الديمقراطية الشعبية ، وعلى قمع الجمهور المريض عند الحاجة ، بالامتناد إلى مجلس الشيوخ والجيش والبيروقراطية . وقد تمثل الاتجاه اليميني الفرنسي بالحديد في التسعينات برئيس الجمهورية فور ورئيس الوزراء ميلين ، وتمحور حول قضيتين أساسيتين : استئناف سياسة فيري الكولونيالية في شمال إفريقيا ومدغشقر وما وراء الهند ، وإقامة حلف مع روسيا لضمان فرنسا من القوة الألمانية ، وهو حلف بلنا وكأفه يتيح امكانية لاسترداد الرأس-لوترينجن ، التي صار من الضروري استعادتها لاسباب قومية ، ولأن عملية دمج صناعة الحديد اللوثرنجية الهامة ، وصناعة القالي والنسيج الالزاسية في الاقتصاد الفرنسي كان هدفاً مغرباً إلى أبعد حد للامبرياليين الفرنسيين . فضلاً عن ذلك ، فقد أتاح الحلف الفرنسي - الروسي استثمار رساميل فرنسية هائلة في المشاريع الروسية .

اقلم بسمارك نفسه بالترويج في ألمانيا مع متطلبات العصر الامبريالي . فعاد الرايخ عام ١٨٧٩ إلى الحماية الجمركية ، وبدأت في الثمانينات سياسة كولونيالية ناجحة في وسط وجنوب إفريقيا . ثم عزز الاسطول تعزيزاً كبيراً في عهد فيلهلم الثاني ، وقدم التحول الذي أصاب الحزب الليبرالي القومي القديم الأساس السياسي - الحزبي للامبريالية . كان الليبراليون القوميون بالأصل الحزب الكبير للبرجوازية الألمانية ، التي

أبدت منذ ١٨٦٦ استعلادها للسير مع بسمارك في القضايا القومية ، ورغبت في الإبقاء على الولاء للتقاليد الليبرالية في الوقت نفسه . أدت الظواهر الاقتصادية الجديدة إلى تفكيك وانحلال الحزب الليبرالي القومي القديم حوالي عام ١٨٧٨ ، ثم أعيد تأسيسه عام ١٨٨٤ على أساس برنامج هاينلبرج ، ليصبح حزب البرجوازية الامبريالية الكبرى ، المؤيد لسياسة الحكومة في فرض الحماية التجارية وبناء الاسطول والاستعمار ، والمدافع عن حقوق الرأسماليين الكبار تجاه العمال ، والمستغني ، لصالح الصناعة الكبرى الامبريالية ، عن أي اصلاح دستوري بالمعنى الليبرالي.

في الفترة الزمنية التي انحلت أثناءها الليبرالية الالمانية القديمة وتكون الحزب الليبرالي الجديد ، حدث أيضاً تحول لدى قسم هام من الاكاديميين الألمان عن الليبرالية ، اذ برز استاذ الجامعة البرلينية تريتشكه كداعية لموقف جديد ، وحد ما بين القومية الارستقراطية وكره اليهود . كذلك بدأت في الثمانينات حركة برجوازية صغيرة معادية للسامية بقيادة الواعظ في البلاط الملكي شتوكر . أما الزعيم الاكثر أهمية لليبراليين القوميين الامبرياليين الجدد ، فكان في الثمانينات النائب ميكل ، الذي جسد في شخصه التحولات التاريخية لفئات هامة من البرجوازية الالمانية . كان ميكل عام ١٨٤٨ في ديمقراطياً وشموعياً ، ثم أصبح نائباً ليبرالياً ومديراً لمصرف وعملة لمدينة فرانكفورت على نهر الراين والمفكر النافذ للقوميين الليبراليين خلال تحولهم إلى الامبريالية ، إلى أن صار في الفترة الاخيرة من حياته الملفتة للنظر وزيراً لمالية بروسيا أيام فيلهلم الثاني . هذا في حين تمثل الاتجاه الثاني ، الذي أراد التمسك بالمثل الليبرالية ، في أويجن ريشتر ، زعيم حزب الاحرار ، الذي وقف بعناد في الموقع الخاسر وناضل ضد حركات العصر الجديد : الامبريالية على اليمين والاشتراكية على اليسار.

بوقوف الصناعيين والامبرياليين الالمان على أرضية الدولة العسكرية البروسية القائمة ، واستعدادهم لممارسة سياسة دولية تقوم على التعاون مع الملك ، فانهم وضعوا أيديهم في أيدي الملك العقارين الارستقراطيين الكبار من نبلاء شرقي نهر الالبه ، الذين كانوا مهتمين ، شأن الصناعيين ، بالحماية البحرية واستمرار الدولة القوية . وحده بسمارك المحافظين والليبراليين القوميين ، أي حزب ملاك الأراضي والنبالة فيما سمي بالكارتل ، الذي أحرز أغلبية المقاعد في انتخابات الرايخ عام ١٨٨٧ . غير أن نمو الديمقراطية الاجتماعية أضعف خلال حكم فيلهلم الثاني الليبراليين القوميين ، وصار من الضروري ضم حزب الوسط الكاثوليكي إلى التحالف لضمان الفوز بأغلبية قادرة على العمل في برلمان الرايخ . جعل التماهي وضيق الأفق اللذان امتاز بهما النبلاء البروسيون ، الراغبون في الاحتفاظ بالسلطة لأنفسهم دون شريك ، عمل الحكومة صعباً إلى أبعد حد . وقد أصيب الصناعيون الامبرياليون الموالون للرايخ ، والاكاديميون باليأس في أحبان كثيرة من ضيق أفق اليونكر ، ومن القفزات السياسية التي كان يقوم بها فيلهلم الثاني ، ومن تدني مستوى البيروقراطية . وقد وجدت ابان حكم فيلهلم لحظات وجدت البرجوازية ، من صناعيين وتجار وامبرياليين جددا ، إنه لابد لها من اتخاذ موقف معارض . والحقيقة إن الطريقة التي أريد بها حقن تطور صناعي جبار في جسد دولة اقتصادية - زراعية متأخرة ، أُنْجِبت على اللوام أزمات جديدة .

أظهر تطور روسيا واليابان والنمسا والمجر وإيطاليا مشاكل مماثلة ، نجمت عن ربط الامبريالية الصناعية الحديثة مع مؤسسات زراعية - اقتصادية قائمة ومائدة . كانت سلطة الدولة قوية جداً في اليابان حتى الحرب العالمية الأولى ، فقد دمج القيصر مونتو هيتو بشخصيته القوية

النبلاء العسكريين التاريخيين مع البرجوازية الصناعية، الجديدة وأكمل برلمان محدود الحقوق إلى أبعد حد آلة الدولة النيروقراطية . كما تم تحديث الجيش والاسطول والصناعة بدنياميكية خارقة ، لتشريع اليابان سياسة فتح استعماري في كوريا والصين . من جهة أخرى ، فإن مقاومة المجموعات الاشتراكية أو الديموقراطية كانت ضعيفة جداً حتى عام ١٩١٤ .

كانت المصائب الداخلية للقيصرية الروسية كبيرة جداً . هنا أيضاً حاولت البرجوازية الامبريالية الحديثة الاستناد إلى جهاز الدولة التاريخي ، لاصيما وان سياسة الفتح الاستعماري للقيصرية ، التي كانت وجهتها القسطنطينية وحدود الهند والمحيط الهادي ، كان يمكن توجيهها ببساطة لغايات امبريالية - برجوازية . وقد طمح رجال دولة متبصرون ، من أمثال وزير المالية فيته ، إلى اقامة تحالف وثيق بين القيصرية والملوك العقاريين والبرجوازية الامبريالية ، الا ان البروقراطية الروسية والنبلاء كانوا أكثر تأثراً وأبطأ في حركتهم من المجموعات المماثلة في بروسيا . يضاف إلى ذلك التيار العاصف للجماهير الشعبية الثورية ، الذي هز بصورة متجددة على النوام القشة العليا المسيطرة في روسيا . بعد هزيمة الثورة الروسية عام ١٩٠٥ ، نشأ على أرضية البرلمان الجديد ، الدوما ، نوع من الحل الوسط بين البروقراطية القيصرية والمجموعات الرأسمالية الكبرى لصالح سياسة امبريالية مشتركة .

اتجهت السياسة الخارجية للنمسا - المجر بعد ١٨٧١ بحزم متزايد نحو الشرق ، فكان احتلال البوسنة والهرسك عام ١٨٧٨ الاسهام الهابسبورجي في السياسة الكولونالية . كما امتدت المصالح الاقتصادية النمساوية إلى شبه جزيرة البلقان . لقد كانت للنمسا اذا امبريالياتها ، التي هي سياسة قوة عظمى تستند الى صناعة حديثة ورأس مال مصرفي، وبناء الجيش

والإسطول ، وثقوم على الحماية البحرية والفتوحات الاستعمارية والمصالح الاقتصادية في البلدان المتأخرة ، تدعمها سلطة الدولة الوطنية . صار حزب الحكومة المجري بعد ١٨٦٧ هو الحامل السياسي لفكرة الرايخ الهابسبورجي ، بعد أن اتفقت فيه الأرستقراطية العقارية والبرجوازية الكبرى الحديثة ، في حين لم تنجح النمسا حتى الحرب العالمية الأولى في خلق حزب امبريالي حديث . تجمع الامبرياليون النمساويون من ضباط وموظفين كبار وأرستقراطيين وكبار رأسماليين حول الامير فرانز جوزيف في السنوات العشرين التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، وفاضل هؤلاء ضد هيمنة المجر في الملكية المزدوجة ، وسعوا بعد ١٨٦٧ إلى إحلال مركزية جديدة محل الثنائية النمساوية - المجرية القائمة ، إلا أن هذا الموقف حال بحد ذاته دون الوصول بسياسة القوة النمساوية - المجرية إلى الوحدة المطلوبة لنجاحها .

دخلت الليبرالية الألمانية القديمة طور انحلالها الكامل في النمسا منذ الثمانينات . وقد أسس لوجر حزبه الديمقراطي - المسيحي ، البرجوازي - الصغير الفلاحي - المعادي للسامية على اتقاض الليبرالية الألمانية ، فشكل هذا الحزب الكاثوليكي والموالي للرايخ البديل للحزب الامبريالي المنشود ، ولكن غير القائم ، للبرجوازية الكبرى ، تحول الشباب الاكاديمي الألماني في النمسا إلى القومية المتزمتة . ولكن بما أن البيروقراطية النمساوية السائدة كانت منذ ثاقه ذات ولايات ملافية أو فرق قومية وكاثوليكية ، فإن الشباب النمساوي من أصل ألماني لم يجد حقلاً مناسباً لنشاطه . ويمكن القول : ان الشبيبة الألمانية في النمسا قد تكونت منذ عام ١٩١٤ بوجه عام من امبرياليين مشلولي الحركة ، ولهذا

السبب فإن حركة عموم ألمانيا والحركة القومية الألمانية في النمسا ، اللتان حظيتا بعطف واسع من فئات الطبقة الوسطى في بوهيميا الألمانية ، حملتا عداً مستحكما للنظام الهابسبورجي ، بينما كانت معارضة الشعوب السلافية للدولة النمساوية القائمة تتعزز وتتقوى في الوقت نفسه .

أدت صراعات القوميات والقوضى العامة في التسعينات إلى شل الآلة البرلمانية في فيينا ، فلم تجد البيروقراطية مقراً من الحكم بأسلوب دكتاتوري للابقاء على تماسك الرايخ . تصبح الحركة الامبريالية شعبية عندما تستند إلى أمة معينة وتحظى بدعم جماهيرها العريضة . وقد كان ينقص النمسا وجود أمة كهذه ، بسبب التعارض الجلي بين الفكرة القومية الألمانية وفكرة الرايخ الهابسبورجي . ان الفكرة القومية الألمانية كانت ستقود إلى انحلال هذا الرايخ ، وإلى توحيد النمسا الألمانية مع ألمانيا ، وهذا يفسر الموقف المعادي للدولة النمساوية الذي اتخذته الاوساط الاكاديمية المؤيدة للحركة الامبريالية . ان ما نقوله حول تعارض الحركة القومية الألمانية مع استمرار الرايخ الهابسبورجي ، يصدق بدرجة أكبر على الشعوب السلافية في امبراطورية النمسا - المجر . ربما وجدت فرصة للملازمة بين فكرة الرايخ الهابسبورجي والقومية المجرية ، في أعقاب تسوية ١٨٦٧ ، إلا أنه وجد في المجر نفسها ائتلاف للملاك العقاريين والمتخفين ، اعتبر ربط الشعب المجري بسلالة آل هابسبورج مفسداً له ، وعارض بشدة في برلمان بودابست حزب الحكومة الموالي للرايخ . ان الافتقار إلى قاعدة قومية وسياسية داخلية فعالة كان هو السبب في الشلل الذي أصاب التقدم على صعيد السياسة الخارجية للامبريالية الهابسبورجية منذ التسعينات .

كانت إيطاليا ، بالقياس إلى الرايخ الهابسبورجي ، موحدة قومياً . لكن التباين على الصعيد الاقتصادي والثقافي والتفسي كان كبيراً جداً بين مناطقها المختلفة كل الاختلاف . أسست البرجوازية الليبرالية المتعلمة مملكة إيطاليا في الشمال ، لكنها عجزت عن إبقاء المناطق المتأخرة في وسط وجنوب البلاد مرتبطة بها على الدوام . وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاء الانقلاب البرلماني عام ١٨٧٦ بإسقاط ما سمي باليمين ، الذي آلت إليه السلطة حتى ذلك الحين ، وحل اليسار محله ، ليحكم حتى الحرب العالمية الأولى ، باستثناء فترات قصيرة . في الحالة الإيطالية أيضاً ، لا يجوز أن نخدع أنفسنا بأسماء الأحزاب والمجريات الخارجية للأحداث البرلمانية . فقد وقعت البرجوازية الحديثة في الواقع وراء اليمين ، في حين وقف الجنوب نصف الاقطاعي بخليطه من الملاك العقاري والبرجوازيين الصغار وزعماء الزمر المحليين وراء اليسار . وقد ناضل مائة الجنوب الوطنيون ضد هيمنة الشمال الليبرالي - المعتدل ، وكان هؤلاء الساسة رجالاً عارضوا في شبابهم سوء اقتصاد البوربون في نابولي ، ووقفوا إلى جانب غاريبالدي ، لذا أرادوا حصتهم من السلطة ، وناضلوا ضد نظام الشمال الليروقرطي - الرأسمالي السائد من اليسار ظاهرياً . ولكن ما إن وصل اليسار إلى الحكم ، حتى وجد أمامه امكانيتين : اما القيام بثورة اجتماعية ، وهو أمر لم يرغب به من سموا أنفسهم القادة اليساريين ، أو استغلال الأجهزة الاجتماعية القائمة في الجنوب لغاياتهم الخاصة ، وهذا ما قرروه .

لم يكن رؤساء وزارات ما سمي باليسار الايطالي ، ممن حددوا مصير البلاد عموماً بين ١٨٧٦ و ١٩١٤ ، وبينهم رجال من أمثال كريسي

وديريتس وجيوليتي ، قادة للجماهير الشعبية العريضة أو للبرجوازية
الرأسمالية الحديثة ، بل ممثلين لجهاز حزبي واداري مبني بطريقة
بارعة ، استمد قواه الاصلية من المناطق المتأخرة في وسط وجنوب
البلاد . وقد كمنت السياسة الداخلية اليسار قبل كل شيء في ضرورة
استمرار هيمنة ملاك الاراضي على العمال الزراعيين وصغار الفلاحين
الرؤساء والاميين بكل السبل . فاذا ما تجرأ عبيد الأرض الايطاليون وقاموا
بانفضاضه ، وجب قمعهم دون رحمة . إلى تلك ، استخدمت مدانجيل
الدولة بوجوه متنوعة لصالح الموالين للحكومة في المناطق المختلفة .
هكذا كانت الملكية البرلمانية في إيطاليا من ١٨٧٦ وحتى الحرب العالمية
الأولى يافطة تغطي نظاماً فاسداً هو خليط غريب من خطب حول
الديمقراطية ومضاربات منفلة من عقلاها لسانة محترفين ، ومن طلقات
بنادق الدرك ، وطرق تسلل المهربين .

إن نظاماً كهذا لم يكن قادراً على خدمة الامبريالية الحديثة بصورة
جدية . وعندما وصل اليسار إلى الحكم في إيطاليا عام ١٨٧٦ ، لم تكن قد
وجدت بعد صناعة كبرى في البلاد . وحين تشكلت شيئاً فشيئاً الاشكال
الحديثة للصناعة الكبرى والمصارف في شمال ايطاليا ، لم يجد القادة
الاقتصاديون الا أقل الدعم لدى الحكومة ، لأن أموال الدولة لم تستخدم
لدعم الصناعة والنقل والتحديث في الجيش والاسطول ، وإنما سخرت
للاهداف المحلية للمجموعات السائدة . لذلك كانت البرجوازية الكبرى
اكثر ضعفاً من ان تستطيع اجراء تبديل جوهري للوضع قبل
الحرب العالمية الأولى، رغم أن ضغطها على الساسة الحاكمين كان يقوى
بالتدريج . لو تأملنا السياسة الايطالية قبل الحرب ، لوجدنا الاتجاه
الامبريالي متركزاً بين يفايا اليمين القديم ، الذي تطلع إلى شفاء ايطاليا

من أمراضها عن طريق تركيز سائر قوى الأمة على التهوؤ الامبريالي. وفي الفترات القصيرة ، التي ترأس سولينو فيها الحكومة قبل عام ١٩١٤ ، فإنه لم يستطع ادخال أي تغيير جدي على نظام الدولة ، لكن الحركة القومية للشبيبة والطلبة ، التي تمحورت من غاريبالدي ومازيني ، تحولت إلى السير في طريق الامبريالية شيئاً فشيئاً .

كانت السياسة الامبريالية المتاحة لاطاليا هي ، باديء بدء ، مواصلة النضال ضد النمسا وتحرير آخر المناطق الايطالية ، التي ما تزال تحت سيطرة آل هابسبورج . باحتلال المناطق غير المحررة ، كانت ايطاليا ستأخذ جنوب التيرول ومرفأ تريست الكبير ، وستسيطر واقعياً على الشاطئ الشرقي للادرياتيك ، وتمتلك امكانية فعلية للتقدم الفعال في البلقان . إلا أن اليسار الايطالي الذي تحالف مع الهابسبورجيين ، استغنى عملياً عن تحرير تريستا وتريستا ، وعن أية سياسة ناشطة في الادرياتيك والبلقان . وسمى بدلاً عن ذلك إلى القيام بمشاريع كولونيالية خاصة في افريقيا ، لكن كريسبي فشل تماماً في الحبشة ، بينما نجح جيوليبي في طرابلس . هكذا ظهرت الامبريالية القومية الايطالية قبل الحرب في هذه المشاريع الكونيالية ، وفي بعض الاتفاقات مع فرنسا ، التي عارضت اتفاق الحلف الثلاثي . ومع ذلك ، بقيت السياسة الخارجية الايطالية ، بالتوافق مع الصراعات غير المحسومة في الداخل ، متذبذبة وغامضة حتى ١٩١٤ ، ولم يحسم التحول نحو سياسة داخلية وخارجية امبريالية إلا بتحول البلاد للحرب عام ١٩١٥ .

قامت الاتجاهات الامبريالية في كل من روسيا واليابان وألمانيا والنمسا - المجر على العناء المعلن للديموقراطية . كما كان الامبرياليون

الفرنسيون حلفاء للمحافظين وأصدقاء للديمقراطية . وتشكك القوميون الإيطاليون بصورة متزايدة بقدرتهم على الوصول إلى أهدافهم بمساعدة البرلمان والانتخابات . وأخيراً فرض الامبرياليون دخول إيطاليا الحرب في عام ١٩١٥ من خلال سيطرتهم على الشارع ، وارهاب الأغلبية البرلمانية الراغبة في الحياد . واستخدم الامبرياليون في أميركا الآلة الديمقراطية الموروثة ، مع أنهم فرضوا إرادتهم على الجماهير بتكتيك سياسي لا يرحم . ان إنجلترا هي البلد الوحيد الذي تلازمت الامبريالية المعاصرة فيه مع حركة ديمقراطية — برجوازية قوية ووطيدة .

عندما جدد ديزرائيلي الحزب المحافظ في بريطانيا العظمى ، وربطه بالجماهير الشعبية من خلال قانون الاقتراع الصادر عام ١٨٦٧ ، لم يكن رأسمال التروستات قد وجد بعد . لقد ربط الحزب المحافظ الفكرة الامبريالية مع التقدم الاجتماعي ، ولهذا فإنه كان الشكل الوحيد في إنجلترا الذي يستطيع الامبرياليون كسب نفوذ سياسي لاحق فيه . والحقيقة ان اندماج الحركة المحافظة الانجليزية والامبريالية الرأسمالية الكبرى قد حدث بالتدريج في مجرى الثمانينات والتسعينات . هكذا كان سيسيل رودز في بداياته السياسية ، وخاصة في آرائه حول ايرلندا ، عدواً للمحافظين . كذلك جاء تشامبرلن فيما بعد من العسكر النيرالي اليساري إلى المحافظين ، ولم تتضح الاتجاهات الجديدة تمام الجدة في الامبراطورية البريطانية إلا بعد عام ١٨٩٥ ، حين تشكلت وزارة محافظة جديدة دخلها تشامبرلن كوزير مستعمرات . من هذا التاريخ ، بدأ الحزب المحافظ يبنى مشروع رودز باقامة افريقيا بريطانية موحدة من الكاب إلى القاهرة ، ووضع تشامبرلن كل طاقاته في خدمة الخطط الافريقية واستكمال ودمج

الامبراطورية البريطانية . لكنه لم يلبث أن بدأ مع نهاية القرن الماضي دعايته لعودة إنجلترا إلى الحماية البحرية . وعلى العموم ، فإن الحزب المحافظ بقي ثابتاً في اتجاهه العام على أرضية الديمقراطية البرجوازية ، وقد جهد تشامبرلن طيلة الوقت لكسب جماهير العمال الانجليز لافكاره .

كان عام ١٨٩٥ و ١٨٩٦ نقطة الذروة في السيارتين الداخلية والخارجية للقوى الامبريالية الكبرى . إذ انتصر المحافظون عام ١ٸ٩٥ في الانتخابات البريطانية وشكلوا حكومة جديدة كان وزير المستعمرات فيها هو تشامبرلن . في العام نفسه انتخب فور رئيساً للجمهورية في فرنسا باصوات الكتلة اليمينية الامبريالية . كما فاز ماكينلي ، مرشح الحزب الجمهوري ، عام ١٨٩٦ في انتخابات درامية لرئاسة الولايات المتحدة . واعفى فيلهلم الثاني في ألمانيا رئيس وزرائه المتردد كابرقي من منصبه عام ١٨٩٤ ، واحل محله الأمير هولوه ، الذي سار على نهج امبريالي واضح . جاء عاما ١٨٩٥ - ١٨٩٦ بتوطيد التحالف الحكومي في مجلس الرايخ الألماني ، المكون من الليبراليين القوميين والمحافظين والوسط . حاولت ألمانيا في هذه السنوات القيام بسياسة كسب كولونيالي قلقة ، كما عزز الاسطول ودرس مشروع قانون طوارئ جديد ضد العمال الاشتراكيين . سعى فيته في روسيا لدعم التوازن بين القيصر والرأسمالية الكبرى الحديثة . وفي عام ١٨٩٥ أيضا قامت اليابان بأول هجوم امبريالي كبير ، عندما أعلنت الحرب على الصين . لكن روسيا وفرنسا وألمانيا واجهت اليابانيين المتصربين واكروهتهم على الاستغناء عن القسم الأكبر من غنيمتهم . وفي عام ١٨٩٥ ذاته ، حدثت محاولة جيمسون التي دعمها سيسيل رودز للاستيلاء بضرية واحدة على

بجمهورية النمسا ، ولادخالها في الامبراطورية البريطانية . وتشير
البرقية الشهيرة التي أرسلها القيصر فيلهلم الثاني إلى كروجر ، رئيس
جمهورية النمسا ، إلى ارادة الرايخ الألماني في مقاومة السياسة
البريطانية في جنوب افريقيا . في ذلك الوقت نفذ كريسي مشروعاً
فاشلاً ضد الحبشة . لقد كانت القوى الامبريالية السبع عامي ١٨٩٥ و
١٨٩٦ في ذروة نشاطها الداخلي والخارجي ، تستثنى من ذلك امبراطورية
النمسا - المجر ، التي كانت مشغولة بفعل أزماتها الداخلية ، اذ اصطدم
الاتجاه الموالي للسلاف الذي انتهجه رئيس الوزراء ياديني بمقاومة
شديدة من قبل القوميين الألمان ، مما أعجز القيصرية الهابسبورجية عن
الاعداد لتوسعات امبريالية جديدة .

أظهرت الدولتان الصغيرتان الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية
بين دول أوروبا الصغيرة الأخرى ، أي بلجيكا وهولندا ، الميل ذاته
نحو الحركة الامبريالية منذ عام ١٨٨٠ . وصل الحزب الكاثوليكي
المحافظ عام ١٨٨٤ إلى السلطة في بلجيكا ، وبقي فيها حتى الحرب
العالمية الأولى . بدأت بلجيكا في الثمانينات ، وكمشروع شخصي
للملك ليوبولد الأول في البدء ، سياسة كولونياتية ناجحة في افريقيا
الوسطى ، توجت بتأسيس الكونغو . قاومت الحكومة الكاثوليكية
المحافظة بحناد مطلب الحركة العمالية في حق الاقتراع العام ، كما
ظهرت في هذه البلاد أيضاً الميول نفسها التي عرفت في الدول الكبرى :
تمركز متزايد للصناعة الكبرى ، سياسة كولونياتية ، افول الفكرة
الليبرالية ، امتداد الطبقة المالكة إلى سلطة قوية قادرة على مقارعة اشتراكية
البروليتاريا . كان تطور هولندا المجاورة ممثلاً لتطور بلجيكا ، حيث

دافعت البرجوازية عن سلطتها في الثورة وعن امبراطوريتها الاستعمارية الموروثة الكبيرة . ازداد عدد العمال الصناعيين في هولندا مع ازدياد التصنيع ، واشتدت حدة التناقضات الطبقية ، وانفصلت البرجوازية عن الموروث الليبرالي ، وبرز إلى المقدمة حزب محافظ كالفاني جديد ، حمل اسم « المعادون للثورة » ، ثم شكلت في عام ١٨٨٧ أول حكومة يمينية .

يظهر منذ الثمانينات الافول الكامل ، والمتوازي ، الليبرالية في سائر البلدان ، التي سبق لها ان عرفت حركة ليبرالية ذات وزن . فانهار الموقع القوي لليبرالية في برلمانات هولندا وبلجيكا والنمسا . أما في إنجلترا ، فلم تأت الانتخابات عام ١٨٩٢ بحسم واضح ، ولم يحرز أي من الليبراليين أو المحافظين الأغلبية بمفرده ، فتعاون الليبراليون مع الحزب الايرلندي وحكموا بين ١٨٩٢ و ١٨٩٥ . ثم لم تلبث الليبرالية أن تمزقت خلال هذه السنوات تحت وطأة تناقضاتها الداخلية الجسيمة . عندئذ اقترب الجناح اليميني للحزب بزعامة لورد روزبري من التطلعات الامبريالية للمحافظين ، بينما دافع الجناح اليساري بقيادة هركورت عن تقاليد جلاد ستون . وحين ترك هذا منصب رئيس الوزارة عام ١٨٩٤ وحل محله روزبري في قيادة الحزب وبدا وكأن الغلبة صارت للجناح اليميني :

إذا كان الليبراليون الانجليز يوافقون في القضايا الأساسية للسياسيين الداخلية والخارجية على آراء المحافظين ، فما الذي يبرر الوجود المنفصل لحزب ليبرالي خاص ؟ . ان قوة اغراء الفكرة الامبريالية على البرجوازية المالكة كانت كبيرة إلى درجة اكرهت المجموعات البرجوازية على

التحول نحو الفكرة الجديدة ومبادئها ، مما ضيق دائرة تأثير الليبرالية التاريخية بصورة متزايدة باضطراب . هكذا جاءت الانتخابات التالية عامي ١٨٩٥ و ١٩٠٠ بهزائم جسيمة لليبراليين ، ثم مزقت حرب البوير في مطلع القرن الحزب شر ممزق ، اذ نافضل قسم منه ضد هذا المشروع الامبريالي البحث ، ودعم قسم اخر الحكومة «لأسباب قومية» .

أخذ انصار الليبرالية في ألمانيا منحى مماثلا . كان الحزب الأحرار الذي يقوده ريشتر في مطلع عام ١٨٨٤ مائة نائب من أصل ٣٩٧ نائبا في مجلس الرايخ . في الانتخابات الجديدة التي نظمت في خريف ١٨٨٤ ، هبط العدد إل ٦٥ ، وانحصر عام ١٨٨٧ إلى ٣٢ نائبا . أما في عام ١٨٩١ فقد انتخب ٦٤ نائبا من الأحرار ، لكن الحزب لم يلبث ان انقسم عام ١٨٩٣ ، بعد أن دعم قسم منه حكومة كابريفي ، عاقدا بذلك سلامه الخاص مع النظام السائد . فاز اتجاه ريشتر المعارض عام ١٨٩٣ بـ ٢٥ مقعدا في البرلمان ، بعد ان أصبح اسمه حزب الشعب الحر ، في حين احرز اتحاد الأحرار الموالي للحكومة ١٣ مقعدا نيابيا ، اضافة إلى ١٣ مقعدا نالته مجموعة خاصة من ليبراليي جنوب ألمانيا هي حزب الشعب . كانت الليبرالية الألمانية عام ١٨٩٣ في حالة تمزق تام ، بسبب مشاكل وقضايا الامبريالية بالأساس ، اذ ايد اتحاد الأحرار موازنة عسكرية كبيرة جديدة قلمتها الحكومة ، عارضها ريشتر بدوره أشد المعارضة . كذلك وافق اتحاد الأحرار على برنامج بناء السفن الحربية عام ١٨٩٥ ، عارضه ريشتر واتجاهه .

الديمقراطية الليبرالية

والاممية الثانية

لم تستطع الليبرالية المتدثرة الاعتماد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلا على مجموعات متضائلة من البرجوازية ، كانت ما تزال على رفضها للامبريالية . لقد وجدت الليبرالية نفسها مكرهة لهذا السبب إلى البحث عن تماس مع الجماهير العريضة ، وخاصة منها الأقسام التي كانت ما تزال تناهض الامبريالية . هكذا تحولت الليبرالية وذابت في الديمقراطية الليبرالية . عندما كانت الأحزاب الليبرالية في إنجلترا وألمانيا وبلجيكا واثقة من ولاء البرجوازية المالكة ، ومرتاحة إلى ثبات السلطة البرلمانية ، صاد ثباين كبير في الرأي صفوفها حول الجنوى من تهريب العمال من المسؤولية السياسية عن طريق منحهم حق الاقتراع العام . ومع أن الجناح الأكثر يسارية من الليبراليين نصح في إنجلترا بقتاعهم كهذا مع العمال ، وظهرت لدى الأجنحة الليبرالية اليسارية في كل من ألمانيا وفرنسا ميول مماثلة ، فإن هزيمة الثورة في القارة الأوروبية وفشل التطلعات نحو الإصلاح الاجتماعي في إنجلترا عام ١٨٦٦ أعاقا اكتساب هذه الديمقراطية الليبرالية لاي معنى عملي . والحال ، ان سويسرا هي البلد الوحيد الذي تطورت فيه هذه الديمقراطية منذ عام ١٨٤٧ ، لأنها لم تتطلع نحو فتوحات استعمارية ، ولم تكن لديها مطامع عسكرية ،

بل طورت في سلام مصالحها الاقتصادية . وكانت قد أخذت من قبل بحق الاقتراع العام ، وبالحماية الكاملة للملكية الخاصة البرجوازية ، أي بالأشكال السياسية والاجتماعية التي تطلع الديمقراطية الليبرالية إليها .

طبق بسارك حق الاقتراع العام في الرايخ الألماني ، وفعل دزرائلي الشيء ذاته في إنجلترا . فلم يعد الليبراليون قادرين في ألمانيا وإنجلترا على الدعوة إلى تقييد الحقوق السياسية للعمال ، ولم يعد بالإمكان ممارسة سياسة ليبرالية عملية في هاتين القوتين العظميين إلا على أساس حق الاقتراع العام أو تعاون الرأسماليين والعمال . فكان ان بقيت ، الديمقراطية الليبرالية الشكل الوحيد الذي يمكن ممارسة سياسة ليبرالية من خلاله في عصر الامبريالية . نورد في الأسطر التالية برنامج حزب الشعب الألماني الصادر عام ١٨٩٥ بوصفه نموذجاً للبرنامج الليبرالي - الديمقراطي ، وقد حظي هذا الحزب بدعم غالبية البرجوازية الوسطى والصغيرة في فورتمبيرج . يقول البرنامج بين ما يقوله :

« ان حزب الشعب هو حزب للتقدم الاجتماعي ، يتبنى المبادئ الديمقراطية للحرية والمساواة ، ويطالب بأصهار متساو لسائر مواطني الدولة في التشريع والإدارة والقضاء ، وبالأخذ بالحكم الذاتي للشعب في الدولة . . . حزب الشعب هو حزب الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، وهو يقر بان قضايا الدولة والمجتمع لا تنفصل ، وبان رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة وتحقيق الحرية السياسية مترابطان ، ويتطلع إلى تسوية سلمية للتناقضات الاجتماعية في نظام اجتماعي يضمن حرية الفرد . . . وحزب الشعب هو حزب السلام ،

لأنه يرى في الحرب والتزعة العسكرية الضرر الأكبر الذي يصيب رفاه الشعب ومصالح الثقافة والحرية ، وهو يحمل لاقامة حلف سلام وحرية بين الشعوب » . ويقول البرنامج في المطالب الاقتصادية للحزب : « زيادة رفاه الشعب ، حماية الضعيف اقتصاديا ، تعزيز حرية الاتصال ، عدم اعطاء أية أفضلية من قبل الدولة لصراعات وتكتلات رأس المال الكبير » .

تطابق برنامج حزب ريشتر في سائر النقاط الجوهرية مع تطلعات حزب الشعب الفورتمبرجي . كذلك كان أنصار الجناح اليساري من الليبراليين الانجليز سيوقعون على هذا البرنامج . وعلى كل حال ، فإن نفوذ الديمقراطيين الليبراليين كان ضعيفا داخل البرجوازية المالكة في ألمانيا وانجلترا خلال التسعينات ، كما كان ضعيفا في البلدان الأخرى أيضا . ولئن كانت الديمقراطية الليبرالية قد اكتسبت آنذاك أهمية سياسية وتاريخية ، فقد حدث ذلك بسبب تهيئ الجماهير الكبرى من العمال الصناعيين الأوروبيين والأقسام المعادية للامبريالية من البرجوازية الصغيرة للشعارات الديمقراطية الليبرالية .

زاد التدهور الصناعي الكبير في سائر البلدان الأوروبية الهامة منذ الثمانينات عدد العمال الصناعيين وقوى إرادتهم النضالية ، وثمرت بصورة آتية في ألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وسويسرا أهمية الحزب العمالي الاشتراكي . كان الاشتراكيون قد صاروا في التسعينات عاملا سياسيا هاما في هذه البلدان جميعا ، بحسب حسابه بصورة جدية . لكن الأحزاب الاشتراكية ذاتها وجدت صعوبة متزايدة في تعيين موقفها داخل العالم السيامي الجديد ، مع أنه وجدت في

البداية مجموعة من المبادئ التكتيكية المتفق عليها بين اشتراكيي الدول الصناعية الأوروبية مثل : تنظيم نقابي للعمال من أجل النضال الاقتصادي ، استخدام البرلمان لتمثيل المصالح العمالية بأكبر قدر من الإصرار ، الدعاية لحق الاقتراع العام في البلدان التي تذكر طبقتها السائدة هذا الحق على العمال ، حصر الحركة العمالية في إطار الوسائل السلمية ، رفض الأعمال الإرهابية الفردية ومحاولات الانقضاض اليائسة . هذه المبادئ لم تكن كافية ، كهي تتيح للأحزاب الاشتراكية موقفا واضحا تجاه القضايا المتنوعة للحياة السياسية اليومية . وقد كان على العمال الأوروبيين تلمس التقدم على الطرق السياسية ببطء كبير يتسم بالتجريبية . لم يجد العمال ، لأسباب منعرضها لاحقا ، أية مساعدة عملية لدى ملوكس وانجلز . أما القضايا الأساسية المطروحة ، فكانت تتلخص فيما يلي : كيف يجب ان يكون موقف العمال من الفئات الأخرى الواسعة من الشعب مثل الفلاحين والحرفيين والأكاديميين ؟ هل يجب عليهم ان يحاولوا اخراز نجاحات جزئية عبر تحالفات مع قوى أخرى ، والتأثير في الدولة لصالح هذه التحالفات ، أم يجب عليهم رفض حلول وسط كهذه ؟ ماهي علاقة الأحزاب الاشتراكية مع القضايا العامة للسياسة الاقتصادية ، حين تتجاوز هذه الرابطة المباشرة بين العمال والرأسماليين ، وما هو سلوك الاشتراكيين تجاه الدولة والوطن عموما ، وكيف يقف حزب اشتراكي تجاه السياسة الخارجية والجيش والاسطول والمستعمرات ، وتجاه مشاكل الامبريالية المطروحة بوجه عام ؟ .

نجحت الأجوبة على هذه الامثلة من المطالعات التي تشكلت بالتدريج لدى العمال الاشتراكيين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . أما المنظرون الاشتراكيون الاساسيون لتلك العصر ، وهم

رجال من أمثال كاوتسكي ، فقد حاولوا توحيد التطلعات الموجودة فعلا لدى جماهير العمال من التحالف العامة العلمية للماركسية . غير انه سيكون من الخطأ الزعم ان كاوتسكي واصدقائه هم الذين اكتشفوا مبادئ الأهمية الثانية ، لان الحركة العمالية الاشتراكية في فترة الأهمية الثانية من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ كانت نتاجا تاريخيا لتطور البروليتاريا الأوروبية ذاتها ، اذ ان هذا الشكل بالذات من الحركة العمالية انبثق من الشروط الأولية التي توفرت عام ١٨٨٩ . فقد أدى الوعي العمالي في القارة الأوروبية إلى تأكيد الطبقة العاملة على مكانتها الخاصة وعلى الفروق بينها وبين غيرها من الفئات الوظيفية . واقتصر العمل الفعلي لكل حزب من الأحزاب الاشتراكية ، بالنتيجة ، على العمال الصناعيين بنسبة ٩٠٪ ، وان كان أياً من هذه الأحزاب لم يستغز بيرناجه الفلاحين أو الحرفيين ، أو يخوض نضالاً ما ضد الطبقة الوسطى . لقد بدت الأحزاب الاشتراكية ، كحزب عمالية ، وكأنها شيء غريب بعض الشيء بالنسبة للطبقة الوسطى ، فنشأ عن ذلك تناقض بين الحزب العمالي وبين سائر الأحزاب الأخرى ، التي التفت كحزب « برجوازية » مزعومة ، على رفض الاشتراكية . إلى ذلك امتلك العامل الاشتراكي البسيط شكاً عميقاً ضد سائر مجموعات الرأسماليين وسائر أجهزة الدولة ، وسائر الأحزاب غير الاشتراكية . ولقد شعر العامل بحق ان سائر الأحزاب والمؤسسات تهمله وتطارده ، لذلك طلب من حزبه موقفاً جوهره الاحتجاج القاطع ضد الدولة البرجوازية القائمة ، ورفض التحالفات مع الأحزاب الأخرى وما يسمى بالنجاحات السياسية الجزئية ، فزاد الوعي الطبقي القوي والحقيقي لطلبة العمال الأوروبيين العزلة السياسية للحركة الاشتراكية .

كان العامل الاشتراكي متشائما أشد التشاؤم حيال كل ما يقال حول الوطن وعظمته ، ويفكر ان جيش الدولة الرأسمالية موجود لقمع الجماهير الشعبية ، وان قسما صغيرا فقط من المضاربين هو الذي يربح من سياسة الحكومات الخارجية القائمة على الفتح . انه لم يكن مهتما بالمستعمرات ، وكان يرفض ان يموت أبناؤه من أجل سياسة استعمارية في صالح السادة ، وطالب بالسلام والتفاهم بين الشعوب ، وأحس بارتباطه مع رفاقه الطبقيين في البلدان الاخرى ، الذين يناضلون في الظروف ذاتها ضد الأعداء ذاتهم . لهذه الأسباب حتى العامل الواعي طبقيا إعادة تأسيس الأهمية بسعادة قلبية خاصة ، ووضع في مواجهة الدعاية القومية في بلاده إيمانه بالديموقراطية الاجتماعية الأهمية التي تربط الشعوب . وما عرفه العامل الأوروبي عن الماركسية العلمية قد عزز لديه هذه النظرات . فقد وجد العمال في الماركسية مادة غنية لنقد النظام الرأسمالي السائد ، وعرفوا لماذا يستغل نظام الرأسمالية العمال ، ولماذا لا يمكن تغيير هذه الحقيقة الجوهرية قبل حلول المجتمع الاشتراكي محل النظام الرأسمالي . كما أظهرت الماركسية لعمال الصناعة الأوروبيين أهمية طبقتهم والمهمة التاريخية المنوطة بعملهم في الحاضر والمستقبل .

هذه الآراء مجتمعة تتطابق على وجه التقريب مع الراديكالية الرسمية، التي كانت الاتجاه النافذ في الأهمية الاشتراكية منذ تأسيسها عام ١٨٨٩ وحتى الحرب العالمية الأولى . والغريب في الأمر ان هذه الراديكالية الرسمية قد تعارضت تعارضا حادا في كل قضية من قضايا السياسة العملية مع نظرية ماركس ذاتها . فالتمييز داخل الشعب بين كتلة اشتراكية بروتيتارية وما سمي بالكتلة البرجوازية ، حيث يعتبر بورجوازيا كل من ليس عاملا صناعيا ، أو كل من يصوت ضد الاشتراكيين

الديمقراطيين ، هو تمييز غير ماركسي . بنى ماركس نظريته على تناقض البروليتاريا مع البرجوازية ، ولم يبنها على تناقض الاشتراكيين مع « البرجوازيين » ، والبرجوازية هي عنده أقلية زهيدة من الشعب تتكون من مالكي وسائل الانتاج الهامة اجتماعيا . أما بناء مجتمع جديد كمهمة تاريخية ، فقد قال ماركس ان البروليتاريا ستجزه بوصفها قائدا للشعب بأسره ، والعمال الصناعيون قادرون على قيادة هذا النضال ، لان وضعهم الطبقي يؤهلهم لذلك بصورة خاصة . وكان ماركس يرى ان العمال يستطيعون التحرر أكثر من سواهم من بعض الأحكام المسبقة . غير ان اعتبار الفلاحين والحرفيين كتلة موحدة مع الصناعيين أو المصرفيين ، والصاق كليشة « برجوازي » على هذه الجماعات ، وثم معارضة هذا العالم « البرجوازي » الغريب بالاشتراكية ، ليس من الماركسية في شيء ، لا سيما وان ماركس وانجلز لم يقصرا في أي وقت اهتمامهما على عمال الصناعة كثيفة مهنية ، بل وقفنا قسما كبيرا من حياتهما على دراسة العلاقات الفلاحية في ايرلندا وروسيا على سبيل المثال .

ماذا كان موقف ماركس وانجلز من التحالف بين الحزب العمالي والاحزاب البرجوازية ؟ . اعتبر ماركس تحالف حزبه مع الاحزاب الاخرى مشروعا ، اذا ماخدم مصالح الحركة الثورية . ذلك لم يكن رأيه خلال ثورة ١٨٤٨ ، وانما خلال عام ١٨٦٣ ، فقد انتقد اللاساليين في هذا العام واتهمهم بالتخلي عن البرجوازية الليبرالية في نضالها ضد بسمارك واليونكر ، وتركيز هجماتهم على الرأسماليين فقط ، دون ان يذكروا الاقطاعيين واليونكر البروسيين . وقد تعاطف حتى سنوات حياته الاخيرة اتم التعاطف مع الحركة

الثورية الروسية ، اي مع حركة فلاحية يقودها مثقفون ، مع انها لم ترتبط بأي رابط مع البروليتاريا او الاشتراكية البروليتارية .

كان ماركس يرى ايضا ان على الحزب العمالي ، متى وصل مع حلفائه الى السلطة او احرز الاغلبية في البرلمان ، ان ينفذ الالتزامات التي يميلها عليه وضعه الجديد . ولقد كان واضحا على سبيل المثال ان حزب ليدرو - وولان سيشارك في وضع موازنة الدولة ، لو انه وصل الى السلطة في شباط ١٨٤٨ . هذه المسألة البسيطة لم تكن بهذه البساطة بالنسبة لراديكالي الامة الثانية الذين رفضوا التحالفات مع الاحزاب الاخرى ، واعتبروا الموافقة على ميزانية دولة برجوازية عملا غير مسموح به . كذلك صيغت في عصر الامة الثانية علاقة الديموقراطية الاجتماعية الرسمية مع الملكية صياغة غريبة من نوعها . فقد طلب ماركس من الحركة العمالية في المانيا تبنيا واضحا للجمهورية ، وتعبيراً صريحا عن العداء الثوري تجاه نظام هوهنتوارن السائد . بيد ان كل واحدة من هذه القضايا الجديدة انحلت على يد الامة الثانية الى مسائل سلوكية عبرت عن نفسها فيما يلي : هل يجوز للديموقراطي اجتماعي التحدث مع امير ، وهل يسمح له بدعوته الى الغداء او العشاء ، وهل يجوز له ان يسير في جنازته . . . الخ ؟ .

كانت قضية حرية التجارة او الحماية الجمركية قضية غائية بالنسبة لماركس وانجز . فالاولى هي كالاخرى ، شكل من اشكال السياسة الاقتصادية للرأسمالية . لكن راديكالية الامة الثانية تبنت حرية التجارة بمعتقدية اخادية الجانب ، مبررة موقفها اما بتخفيض سعر تكلفة حياة العمال كمستهلكين ، او سائرة ببساطة وراء النظريات الليبرالية

الشائعة. رأى ماركس وانجلز في الحرب وسيلة من وسائل السياسة ، يجب أن
توضع في خدمة القضية الثورية ، شأنها شأن غيرها من الوسائل. اما الامة
الثانية ، فقد آمنت بالسلام تحت كل الظروف ودون اي قيد او شرط .
وافق ماركس وانجلز على حق تقرير المصير القومي وعلى حق الشعوب
الكبرى في الوجود ، اما راديكاليو الامة الثانية ، فخلقوا بحججهم
ضد السياسة القومية لحكوماتهم ، وبشبهتهم للاخاء العام بين الشعوب
سوء فهم خطير لدى اصدقائهم واعدائهم .

يكمن الفارق الاساسي بين ماركس والامة في انه كان
يمارس سياسة واقعية ثورية تحسب حسابا للحقائق القائمة ،
في حين امتنعت راديكالية الامة الثانية عن السياسة الثورية الشعبية ،
واحلت محلها سياسة مهنية واحتجاجية لعمال الصناعة . قد يسأل المرء
نفسه : لماذا تفرج ماركس وانجلز يهدوء على هذا التطور ، ولم يحتجوا
على الخط المخلوط للأحزاب الاشتراكية الأوروبية ؟ . كان الرجلان
حتى نهاية حياتهما على اعلى درجة من النشاط والروح الكفاحية ، وقد
رأى ماركس ببصيرته النافذة الاتجاهات الامامية للأحزاب الديموقراطية
الاجتماعية في أوروبا ، كما عاش ست سنوات بعد تأسيس الامة
ومجده اعضاءها كزعيم وقائد لها . قلم ماركس وانجلز البيان الشيوعي
عام ١٨٤٨ ليكون برنامجا واقعيا وثوريا الى ابعد حد لانصارهما ،
يراعي الظروف التاريخية لكل بلد ، ويرشد العمال الثوريين . فلماذا
لم يصدر الرجلان البيان الشيوعي عام ١٨٨٠ اصنافا جديدا يتناسب مع
الظروف المتغيرة ، ولماذا لم ينشر انجلز عام ١٨٩٠ كتابا يكون دليل
عمل للامة الجديدة ؟ .

اعد ماركس وانجلز عام ١٨٧٢ طبعة جديدة من البيان الشيوعي ،
وقد ذكرا في نهاية المقدمة القصيرة التي كتبها ، وتركزت على كوميونة
باريس : « ان البيان هو وثيقة تاريخية لم نعد نملك حتى اجراء تغيير
فيها . ربما اصدرنا طبعة لاحقة مرفقة بمقدمة تردم الفاصل بين ١٨٤٧
والوقت الحالي . ولقد جاءت الطبعة الحالية مفاجئة لنا ، فلم نملك الوقت
الكافي لكتابة مقدمة كهذه » . هذه المقدمة الجديدة لم تكتب مطلقا .
صحيح ان انجلز كتب مقدمات للطبعات الصادرة بين ١٨٨٣ و
١٨٩٠ ، تتضمن افكارا جد هامة ، الا ان هذه المقدمات لم تتصد
للمشاكل التكتيكية التي تواجهها الحركة العمالية آنذاك . أن العمل الاكثر
شعبية للماركسية في السنوات الاخيرة من حياة ماركس وانجلز هو
« تطور الاشتراكية من اليوتوبيا الى العلم » ، لكن هذا الكتاب لم يساعد
بلوره العمال الاوروبيين ، الذين كانوا يحتاجون الى دليل تكتيكي
للمهام السياسية الراهنة . في الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ، الصادرة
عام ١٨٩١ ، يضيف انجلز فصلا حول شكل الانتاج الجديد الذي
اكتسب اهمية في الفترة المتصرمة ، وهو التروستات ، الا أنه لم
يقتنم الفرصة لالقاء الضوء على تكتيك الحركة العمالية الاشتراكية
في عصر التروستات ، مع انها كانت فرصة مناسبة .

ثمة اسباب عديدة اسهمت في تحفظ ماركس وانجلز . لم يفهم
الرجلان تمام الفهم الطابع الخاص الحقيقي للحزب العمالية الاوروبية
التي اعيد تشكيلها بعد عام ١٨٦٣ ، وان احسا انها تتحرك بطريقة
مغايرة لما اعتقدا انه الطريقة الصحيحة . وقد وجدنا اسباب هذا الانحراف
في اخطاء القادة العماليين وفي التأخر البرجوازي الصغير لاجزاء الحزب .

وقد مارس ماركس وإنجلز نقدا لا يرحم للتصرفات المختلفة للأسال ولييكيشت ، وكانا قانعين ان الأحزاب الاشتراكية ما تزال احزابا ثورية من نمط ١٨٤٨ ، او انها تريد ان تصبح كذلك ، وانه يكفي ابعاد القادة السيئين ، ومكافحة الاحكام البرجوازية الصغيرة المسبقة لدى الاعضاء ، حتى يستقيم كل شيء من جديد . لم ير ماركس وإنجلز ان القضية الاساسية في الأحزاب الاشتراكية لم تعد منذ ١٨٦٣ قضية اخطاء متفرقة ، بل هي قضية نمط جديد من الحزب ، وان الحزب المحترف للعمال الاوروبيين يختلف في جوهره عن الماركسية الثورية .

دفن ماركس وإنجلز املهما بنهوض ثوري اوروبي وشيك بعد كارثة ١٨٧١ ، وأخذوا يعلقان اهمية كبرى على روسيا . وقد اعتقدا في البداية ان من غير الضروري اعطاء ارشادات تكتيكية للأحزاب العمالية الضعيفة ، لانها لن تستطيع تنفيذها على كل حال في المدى المنظور . بعد ذلك صدر قانون الاشتراكيين في ألمانيا عام ١٨٧١ ، ولو حققت الديمقراطية الاجتماعية ودومت طيلة اثني عشر عاما من قبل اقوى سلطة اوروبية . لكن الحركة العمالية الألمانية بقيت مع ذلك صامدة ، الى ان اطيح بيسمارك عام ١٨٩٠ والغي قانون الاشتراكيين ، وظهر ان الديمقراطية الاجتماعية قد ضاعفت قوتها مرات كثيرة خلال سنوات الملاحظة والاضطهاد . ان الشجاعة والوفاء ، اللذين صمد العمال الالمان بهما طيلة اثني عشرة سنة ، ملا إنجلز بالاعجاب والفخر ، وان لم يفهم بصورة صحيحة اسباب موقف العمال الالمان . وقد ارتكب إنجلز الكهل في التسعينات الخطأ نفسه الذي كان قد ارتكبه هو وماركس قبل

خمسین عاما ، اذ بالغ بتقدير القوة الصدامية للأحزاب الشعبية القائمة ،
كما سبق له ان بالغ بقوة الشارتيين وحزب ليدرو - رولان .

أن الاعتراف بالجدارة ، التي أقربها انجاز العمال الالمان في
سنوات قانون الاشتراكيين ، مبررا الى ابعد حد ، مع ان الدافع الذي
حفزهم على الصمود في معركتهم كان مختلفا في الواقع عما اعتقده
انجلز . فقد كان العمال الالمان - مضعين بوعي طبقي لا يتزعزع ،
ومصممين على ان لا تنزل الشرطة والرأسماليون الهزيمة بهم . وقد
آثروا ان يتحملوا سائر الملاحظات ، على ان يتركوا حزبهم وطبقتهم .
لكنهم لم يفكروا بثورة مرتقبة ، يطردون خلالها سلاله هوهنسلورن .
اما انجاز ، فلم يكن ينتظر من العمال الالمان برهانا اقوى على
ارادتهم الثورية من ذلك البرهان الذي قدموه خلال سنوات الاضطهاد .
ولقد وثق دون حدود بعد ١٨٩٠ بقوة الديمقراطية الاجتماعية
الالمانية ، وبما ان الحزب الالمانى كان الحزب الاقوى والاكثر اهمية
في الامة ، فقد وافق انجلز في دخيلته على اهمية ١٨٨٩ وسار معها .

هل تطابقت الصورة التي كونها انجاز مع الظروف الحقيقية
للسياسة الالمانية ؟ . هذا ما يظهر من مقاطع من رسائله . كتب انجلز
عام ١٨٩٥ ، وهو عام وفاته : « . . . ان التوسع المستمر والمتنامي على
الدوام للحزب ، يزيد من صعوبة هضم عناصره الجديدة . ان عمال
المدن الكبرى ، اي اكثر العمال ذكاء ، هم عندنا . من سيأتي الان هم
اما عمال المدن الصغيرة او الطلاب . . . الخ ، او برجوازيون صغار
يصارعون الغرق ، او صناعيون متزليون ريفيون يملكون قطعة أرض صغيرة
خاصة بهم او يستأجرونها ، بالإضافة الى فلاحين صغار حقيقيين .

ولأن حزبنا هو الحزب الوحيد التقلمي حقاً ، والحزب الوحيد القوي بما يكفي لفرض التقدم ، فإن الاغراء بتعاطف لاقناع الفلاحين الكبار والمتوسطين ، الرأسماليين تحت عبء الديون والمتقاعين ، بقليل من الاشتراكية ، وخاصة في المناطق التي يسيطر فيها مثل هؤلاء الناس .

كان انجلز على حق ، فالديموقراطية الاجتماعية الالمانية كانت قد كسبت انذاك غالبية عمال الصناعة في المدن الكبرى ، كما كان صحيحاً انها اجتذبت حتى عام ١٩١٤ بعض فئات البرجوازية الصغيرة في الريف ، التي اغضبتها اوضاع الملكية القيصريّة ، فعبرت عن ذلك باعطائها اصواتها للحمر . ومع ذلك ، فإن علاقة الديموقراطية الاجتماعية مع الفئات المتوسطة والكتلة الشعبية الكبرى بوجه عام كانت تختلف تماماً عما بدأ لانجلز ، الذي كان يفكر بحركة يتداخل فيها الحزب الاشتراكي مع الفئات المتوسطة ، لأن الديموقراطية الاجتماعية كحزب وحيد تقلمي حقاً هي حزب يجتذب اليه دون حياء دوائر متعاطفة على الدوام من الشعب . لكنه كانت تقوم في الواقع حدود صلبة بين ما « برجوازي » وما هو « ديموقراطي اجتماعي » ، ولم تنته عزلة عمال الصناعة بانضمام هذه الفئة او تلك من الطبقة الوسطى الى الحزب . ان الديموقراطية الاجتماعية مستتصر في الثورة ، حين تكون حزبا شعبيا من نمط احزاب ١٨٤٨ ، هنا ما فكر به انجلز ، لكن الواقع السياسي الالمانى حال دون وصولها الى وضع كهنا .

صاغ انجلز عام ١٨٨٤ تأملات غريبة حول الثورة الالمانية القادمة ، وحول الدور الذي ستلعبه في ذلك الديموقراطية البحتة ، فكذب :
« . . . هنا ما حدث في كل ثورة . ان أكثر الاحزاب تلجينا ، تلك

التي لا تزال قادرة بوجه عام على الحكم، بمشاركة أيضا في الثورة. خير
انها مشغل ذلك ، لان المهزومين يرون في الثورة امكانية الانقاذ
الآخيرة . . . ليس من المنتظر ان نجد وراعنا لحظة الازمة غالبة الناهيين ،
غالبية الامة ، لان كل الطبقة البرجوازية وبقايا الطبقة الاقطاعية المالكة ،
وقسما كبيرا من البرجوازية الصغيرة وسكان الريف سيلتفون عندئذ
حول الحزب البرجوازي الاقصى ، الذي سيتظاهر في هذه المرحلة
بالثورية القصوى . ومن الممكن جدا ان يمثل هذا الحزب في الحكومة
الموقته ، بل انه سيشكل في لحظة ما اكربتها . اما الطريقة التي لايجوز
للاقلية ان تتصرف بها ، فقد اظهرتها الاقلية الديمقراطية الاجتماعية
لحكومة شباط الباريسية عام ١٨٤٨ . على كل حال ، هذه القضية
الآخيرة هي ايضا قضية اكاديمية .

يحسب انجلز هنا حسابا لامكانية ثورة ظافرة المانية في لحظة
لا تكون للديموقراطية الاجتماعية فيها اغلبيه بين الناهيين . عندئذ
ستسقط الحكومة بين ايدي الديمقراطية البحتة ، التي كانت في المانيا
انذاك حزب اويجن ريشتر . ومن الطبيعي ان الديمقراطية الاجتماعية
ستجلس مع هؤلاء في الحكومة الموقته .

نستطيع الان الاجابة على السؤال الذي طرحناه في بداية هذا الكتاب :
الى اي مدى تبدل المفهوم السيامي للديموقراطية بين ١٨٤٨ و ١٨٨٤ ؟
يفهم انجلز تحت مصطلح الديمقراطية « البحتة » في نصه الاخير ،
الذي كتب عام ١٨٨٤ ، الليبرالية البرجوازية اليسارية ، او الديمقراطية
الليبرالية لاويجن ريشتر . هكذا حل في الفترة ما بين ١٨٤٨ و ١٨٨٤
حزب التقدم محل مقاتلي المتاريس كممثل للديموقراطية في المانيا. اما

في فرنسا ، فلم يعد الديموقراطيون هم انصار بلانكي وليدور - رولان ، بل الاعضاء الراديكاليون للبرلمان . وفي إنجلترا صار الديموقراطيون هم انصار جلادستون . لقد انحفت ديموقراطية ١٨٤٨ الاجتماعية القديمة من اللوحة السياسية لاوروبا ، واحتلت مكانها ، بصورة غير مرضية على الاطلاق ، الاحزاب والاتجاهات الاشتراكية المختلفة .

شمل مفهوم الديموقراطية عام ١٨٤٨ كتلة الشعب العامل ، التي كانت تصارع الفئة العليا المالكة . هذا المفهوم انتقل في الفترة التالية الى معسكر البرجوازية المالكة ذاتها ، ليشمل الاجنحة اليسارية الليبرالية البرجوازية ، اي الاحزاب والمجموعات المتأفكة مع حق الاقتراع العام ، والمقاتلة باسم الحرية والمنافسة الحرة ضد الامبريالية الحديثة . وبينما امتلكت الديموقراطية القديمة مضمونا اجتماعيا معينا ، فان المقولات الاجتماعية التضاللية لم تعد الآن جزءا من جوهر الديموقراطية البرجوازية : هذه الديموقراطية الجديدة تتطلع باصلاحاتها المتواضعة الى المصالحة بين الطبقات . هكذا اصبحت الديموقراطية البعثة تنصف بالنسبة للثوري الاجتماعي على الجانب الاخر من المتناس ، وان اضطر هذا في بعض الاحيان الى التحالف مع الديموقراطيين الليبراليين في النضال ضد الامبرياليين والملكيين .

قامت العلاقة بين انجلترا والاممية الثانية منذ بدايتها على سوء تفاهم عميق ، يفترض امتلاك الماركسية والاحزاب العمالية الحديثة للاهداف ذاتها . هذا الافتراض ليس صحيحا ، وقد برز منذ تأسيس الاممية ، وشكل تناقضا فريدا اخترق تاريخها بأكمله . وصلت التشريعات النيابية والاجتماعية في إنجلترا الى نتائج معينة في السبعينات ، ثم

اضيف اليها قانون الفبارك السويسري. كما بدأ بسمولث في الثمانينات ، وان بطريقة حذرة وناقصة ، اصدار التشريعات لحماية العمال في ألمانيا. اعترض الصناعيون في كل بلد على المطالب الاشتراكية ، مدعين ان السياسة الاجتماعية ترفع تكاليف الانتاج ، وان التجديلات السياسية الاجتماعية يجب ان تشمل سائر البلدان ، كي لا تغلب البلدان المتخلفة ذات الانتاج الارخص على البلدان المتقدمة التي اخلت بالتشريعات السياسية والاجتماعية . لتتحول السياسة الاجتماعية وسياسة حماية العمال الى قضايا دولية .

اراد العمال الوصول الى تقدم سياسي - اجتماعي متوازن قدر الامكان في سائر البلدان الصناعية . فاقترح مؤتمر الليبرالية الاجتماعية الألمانية المنعقد عام ١٨٨٧ في سانت جالن بسويسرا الدعوة الى مؤتمر عمالي دولي عام يهدف لاتخاذ خطوات مشتركة لعمال سائر البلدان من اجل تحقيق تشريع دولي لحماية العمال . هذا المؤتمر عقد في باريس عام ١٨٨٩ ، وادى الى بقاء الاحزاب المشاركة فيه على اتصال وثيق فيما بينها . طرح المؤتمر برنامجا عمليا للحماية الدولية للعمال ، وطالب ان يكون يوم العمل مقتصرا على ثماني ساعات عمل فقط وحدد الاول من ايار كيوم احتفال عالمي للعمال يلحون خلاله لهذه الفكرة . كانت قرارات المؤتمر منطقية الى ابعد حد ومتوافقة مع ظروف العصر السائدة . ولعله من المميز لتلك الظروف ، ان الحكومة الألمانية دعت لعقد مؤتمر دولي للحكومات في برلين عام ١٨٩٠ ، للتداول حول حماية العمال . هذه الدعوة كانت تعني ان القيصر فيلهلم ومستشاريه قد وافقوا على وجهة نظر العمال حول ضرورة

اتخاذ اجراءات دولية لحماية العمال ، وحول الطابع الدولي لهذه القضية ،
التي يجب ان تحل في اطار دولي .

تطابقت الامة الجديدة مع مصالح وطابع الاحزاب الاشتراكية
ومع طابع الحركة العمالية في البلدان الاوروبية المختلفة . فقد رأت
الاحزاب المختلفة مهمتها الاساسية في دعم المصالح الوظيفية للعمال
في كل بلد . اما الامة فقد اريد منها ان تصوغ صياغة موحدة
ومتوازنة قدر الامكان نشاطاتهم لتحسين وضعهم ، على ان تنعكس
نجاحات عمال ما على عمال بقية البلدان . انخضت الامة الثانية كل
الاختلاف عن الامة الاولى . صحيح ان هذه الاخيرة اهتمت بحماسة
ونجاح بالقضايا المهنية للبروليتاريا ، الا انها لم تؤسس بالاصل من اجل
السياسة الاجتماعية ، بل ارادت توحيد عمال اكثر البلدان اهمية وراء
السياسة المشتركة للديموقراطية الثورية . من هنا لعبت القضية البوروية
دورا اساسيا في تكوينها ، بقدر ما لعب يوم العمل من ثماني ساعات
دورا في تأسيس الامة الثانية . ومع ان الامة الاولى عالجت بدناميكية
مشكلة وقت العمل ، قدر ما صبرت الامة الثانية عن تعاطفها مع الشعوب
المضطهدة ، فان نقطة الانطلاق لخلق الامة ، والاهداف التي عملت
لاجلها ، اختلفتا في الحالتين اختلافا جليا .

لم تكن الامة الثانية الوعاء الوحيد للاحزاب المهنية للبروليتاريا ،
الذي دعم اهدافها الوظيفية الدولية . ان الاحزاب الاشتراكية ، التي
اجتمع ممثلوها عام ١٨٨٩ في باريس ، كانت قد قبلت تعاليم الماركسية ،
ولو بصورة شكلية . وقد كانت بادرة رمزية ، لكنها ذات دلالة ،
ان يدعى المؤتمر العمالي العالمي الى باريس بمناسبة الذكرى المئوية

لثورة الفرنسية العظمى ، رغم ان باريس الجوزال بولاتجيه لم تكن
تشبه كثيراً باريس مفتحي المتاريس والباستيل . تتضمن تقاليد
الماركسية التراماتها في ذاتها ، لهذا السبب طلب العمال الماركسيون
المتحمون الى الاحزاب الاشتراكية من انهم الجديدة القيام بما هو اكثر
من تقديم اقتراحات متوازنة لمكافحة عمل الاطفال . . . الخ في الدول
المختلفة . لقد ادرك عمال مائر البلدان شيئاً فشيئاً خصوصية المرحلة
الامبريالية الجديدة التي تعيشها الانسانية ، فأقلقهم التسليح المتزايد
من عام لآخر ، وخطر الحرب المتعاضم من عام لآخر . واذا كانت
الاممية عاجزة عن اعلان الثورة العالمية في ظروف ١٨٨٩ ، فقد انتظر
العمال منها ان تمنع مع ذلك الحرب العالمية الوشيكة .

بعد عام واحد من قيام الاممية الثانية ، سقط قانون الاشتراكيين
في ألمانيا ، وأحرزت الديمقراطية الاجتماعية الالمانية انتصاراً انتخابياً
مذهلاً ، إذ نالت مليوناً ونصف مليون من الأصوات في انتخابات
مجلس الرايخ عام ١٨٩٠ ، بعد اثني عشر عاماً من الملاحظات ، لتصبح
أقوى حزب في البلاد . عايش انجلز انتخابات ١٨٩٣ أيضاً ، التي أضافت
الديموقراطية الاجتماعية خلالها عدة مئات الآف جديدة من الأصوات
إلى رصيدها . لقد بدا وكأن الديمقراطية الاجتماعية الالمانية تنمو بالطريقة
التي ينمو بها قانون طبيعي . ولم تعد الحكومة القيصرية تتجراً على منع
نشاط الحزب العمالي . اعتقد انجلز أن الخسارة هي مصير أية حكومة
تسمح لحركة معادية تتطلع إلى إسقاطها ، بالعمل في إطار القوانين . هذا
الاستنتاج صحيح تماماً من الناحية التاريخية ، إذ عندما اضطرت الملك المطلق
في فرنسا إلى الموافقة على الانتخابات عام ١٧٨٩ ، فإنه كان يعلن عملياً
الغاء النظام القديم . وعندما سمح ملك اسبانيا عام ١٩١٣ بسيطرة

الجمهوريين على بلديات المملكة بطريقة شرعية ، فانه إنما كان يقرر بذلك مصير الملكيةاسبانية . وحتى عندما اضطرت الجمهورية الألمانية للتفرج منذ ١٩٣٠ على الانتصارات الانتخابية للاشتراكيين القوميين ، فانها كانت تسلم واقعياً بانتصار الثورة المضادة الألمانية. كان انجلز يعتبر الديمقراطية الاجتماعية الألمانية حزباً ثورياً نشطاً . وقد استخلص من نتائج انتخابات ١٨٩٠ و ١٨٩٣ أنه سيكون من الغباء بالنسبة لحزب ثوري علم استغلال الشرعية القانونية ، وتضيق النجاح المضمون من تحلل انتفاضات غير مضمونة . ورأى أن على القيادة السياسية للحركة أن تعرف فقط اللحظة السيكلوجية التي يحدث بها الانتقال من الشرعية إلى الثورة . من هنا كان انجلز موافقاً على التاكثيك السلمي والشرعي ظاهرياً للديموقراطية الاجتماعية الألمانية بعد ١٩٠٠ ، وقد سمح بنشر رأيه الذي يقول : «إن عصر انتفاضات المتاريس قد انقضى» ، مع اسقاط الحملة التالية منه : « ولهذا فان الثورة الألمانية ستأخذ شكل انتفاضة جنود » ، لأن نشرها لم يكن ممكناً في ألمانيا خوفاً من النائب العام القيصري . هكذا تم التوافق بين السياسة الرسمية للحزب الديمقراطي الاجتماعي وبين انجلز ، فقد تخلى الجانيان عن قتال المتاريس ونصحا بالنضال الشرعي .

لو كانت الاممية الثانية وريثة الاممية الأولى، لأخذت بعين الاعتبار الامكانيات الثورية المتوفرة بالدرجة الأولى ، ولأسست عليها تاكتيك عمال سائر البلدان . كانت القيصرية الروسية ما تزال بالنسبة لانجلز العدو الرئيسي . وقد عقد بعد عام ١٨٩٠ حلف بين روسيا وفرنسا ، أظهر استعداد الطبقة الرأسمالية الفرنسية لربط مصيرها بمصير القيصر الروسي . في مواجهة هذا الحلف ، وقف في بداية التسعينات الحلف

الثلاثي الألماني - النمساوي - الإيطالي . وقد تصور الناس الحرب المرتقبة كحرب بين هذين الحلفين ، لأن إنجلترا كانت ما تزال على الحياد . كان السؤال العملي الذي واجهته الاممية هو التالي : ما هو الموقف الذي يجب اتخاذه في حال نشوب الحرب بين الحلفين الثلاثي والثنائي . أجاب إنجلترا بواقعيته التي لا ترحم على هذا السؤال : إنه لا يعتقد أن حكومة هونتسولرن قادرة على تجاوز الأزمة والحرب العالمية ، ولهذا فإن الديمقراطية الاجتماعية ستصل في الحرب القادمة إلى السلطة ، وستضرب الطبقة العاملة الألمانية بأسلوب ١٧٩٣ القيصر وحلفاءه . كان انتصار الثورة الألمانية في قناعة إنجلترا هو في الوقت ذاته انتصار الثورة في كل مكان ، لأن تقدم القوات الألمانية في روسيا سيساعد على تفجير الثورة هناك ، وسيمهد الطريق لسقوط القيصرية . إذا ما تأملنا نتائج حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، لاتفصح لنا أن تنبؤات إنجلترا لم تكن دون مبرر ، فقد أطاحت الحرب العالمية بالملكيات في روسيا (وفرنسا) ، واحتلت محلها جمهوريات حمراء . إلى ذلك اتخذت الثورة الألمانية ، مثلها مثل الثورة الروسية ، شكل انتفاضة جنود ، كما سبق لإنجلترا أن تنبأ . أما الفارق مع تصوره ، فقد تجلّى في أن الثورة العمالية الألمانية لم تحدث في بداية الحرب ، بل في نهايتها ، بعد أن استهلك الصراع الرهيب قوى الشعب العامل الألماني وأصابها بالشلل .

تطابقت سياسة الاممية ، كما نصح بها إنجلترا بالنسبة للحرب العالمية الأولى ، مع تاكسيك ماركس وإنجلترا في حرب ١٨٧٠ / ١٨٧١ : لا حيادية ثم عن ضعف أو ولاءات شكلية للسلام ، بل تركيز القوى البروليتارية والثورية ضد العدو الرئيسي . ثم تبدل موقف ماركس وإنجلترا ودعما الجمهورية الفرنسية ، ونصحوا بالضغط على القيصرية الألمانية للحيلولة دون ضم الراس - واللورين . كان إنجلترا يتمنى أن

تتصرف الأهمية على الجانب الألماني بالطريقة ذاتها ، في حال نشوب الحرب بين الحلفين الثلاثي والثنائي ، خاصة وأن الديمقراطية الاجتماعية ستحل خلال فترة قصيرة محل حكومة هوهنلولرن في ألمانيا، ومنعبد ألمانيا الاشتراكية للشعب الفرنسي مقاطعة اللورين في كل الأحوال .

مات انجلز عام ١٨٩٥ ، وهو على ثقة من قرب حلول الصراع الكبير الذي سينتهي بانتصار الثورة في ألمانيا وروسيا . لم يكن الوضع ، على هذا القدر من البساطة بالنسبة لقادة الأهمية الأحياء . فقد عقد بعد موت انجلز عشرة أعوام حلف بين فرنسا وانجلترا ، ولم تكن الديمقراطية الاجتماعية قد وصلت إلى السلطة في ألمانيا ، كما كانت نتائج الوقوف إلى جانب هذه الجهة أو تلك من الجهات المتحاربة ذات عواقب خطيرة: أن تأييد الحلف الثلاثي الروسي - الانجليزي - الفرنسي يعني الطلب إلى العمال الألمان الخضوع للقيصر الروسي . أما تأييد الجانب الآخر ، فيعني الطلب إلى العمال الفرنسيين الاعتراف بسلطة فيلهلم الثاني . هذان الخياران كانا صعبين ومستحيين التحقيق . ومع ذلك وجدت طرق أخرى لمواصلة السياسة الدولية الواقعية بروحية انجلز ، مثل تجنيد كافة امكانيات الأهمية لعزل قيصر روسيا . نشأ مع بداية القرن على صعيد السياسة الداخلية في فرنسا وضع احتاج فيه الجمهوريون البرجوازيون حاجة ماسة لمساعدة الاشتراكيين . ربما كان بوسع الاشتراكيين نفس التحالف الفرنسي - الروسي بسبب هذه الحاجة . في الوقت نفسه ، كان بوسع الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان تقديم ضمانات بعدم موافقتهم على أي هجوم تقوم به حكومتهم ضد فرنسا .

يستطيع المرء التفكير بوسائل أخرى كان من شأنها مساعدة الأهمية الاشتراكية على انتهاز خط سياسي موحد في فترة ما قبل الحرب العالمية.

لكن الاممية لم تكن واقعياً في وضع يمكنها من ذلك . أن سياسة قوة واقعية ، بالمعنى الذي رمى إليه انجلز ، كانت تتطلب أن يحكم العمال على أية حرب من منظور ضررها أو فائدتها بالنسبة لهم . ولقد كان على الطبقة العاملة الألمانية أن توافق ، على سبيل المثال ، على أية حرب ضد القيصر الروسي ، وأن ترفض دون قيد أو شرط أي حرب ضد فرنسا ، متى فككت هذه حلفها المشؤوم مع القيصر . مثل هذه الاستراتيجية الدولية ، التي تتخذ قراراتها حسب كل حالة ، كانت تتناقض تماماً مع المزاج السلامي للعمال الأوروبيين ، الذين لم يفرقوا بين الحرب الضارة والمفيدة ، بل رفضوا الحرب بوجه عام . ان التمييز الذي قنناه ماركس وانجلز بين الحروب ، لا تربطه أية صلة بالاخلاق ، فقد كانا لا يكثران كثيراً كثيراً بالدولة المهاجمة وبالدولة التي يقع عليها الهجوم ، وبين هو على حق وبين ليس على حق . . . الخ ، وإنما سالا فقط عن فائدة أو ضرر حرب معينة وانتصار معين للقضية الثورية والبروليتارية . ولقد رحب الرجلان بأية هزيمة نزلت بالقيصر الروسي ، بفض النظر عما إذا كانت روسيا على حق ألم لم تكن . مثل هذا الفهم يصبح شعبياً في الأوقات التي تفيض بها نفوس الجماهير بتضامن ثوري حقيقي . وقد حيا الديمقراطيون الأوروبيون قبل ١٨٤٨ أية حرب ضد نمسا مترئخ . إلا أن العمال الديمقراطيون الاجتماعيين أرادوا الآن السلام ، وتوقعوا من الاممية أن تحول بمعجزة دون الحرب الوشيكة .

أحبطت النزعة السلمية الشكلية ، التي سيطرت على الاممية الثانية ، أية سياسة دولية واقعية للعمال . لقد افترقت الاممية في الواقع لأية قوة فعلية ، لأن الاحزاب العمالية خارج روسيا كانت عاجزة عن القيام

بالثورة في بلدانها ، ولأنها رفضت أية سياسة تتسبب في المخاطرة بالحرب . لنا تنسم سائر مناقشات المؤتمرات الاشتراكية الامة قبل ١٩١٤ بطابع الغموض والعجز الحائر . لقد قبل الكثير حول ما يجب فعله ، إذا ما وقعت الحرب ، غير ان أحداً لم يقدم شيئاً فعالاً ومفيداً ، فلم يبق سوى اطلاق تهديدات خامضة ضد الحكومات للرأسمالية ، لم تؤثر في أحد ، أو ترقب عليها أية نتائج . لقد كان من الأفضل أن يعلن العمال الاشتراكيون تمثيلهم لاقلية في سائر البلدان ، ويعترفوا بعجزهم عن منع الحرب . عندئذ ، كانت الامة ستسمح لعمال كل بلد بحق الدفاع عن وطنهم ، شريطة أن توظف أحزابهم كل طاقتها من أجل عودة السلام . مثل هذا الاصراف بالحقيقة ، وهذه اللغة الصاحية ، كاتا سيتناقضان مع الراديكالية الشكلية المسيطرة على غالبية الامة . لكن الامة حافظت على الاحتجاج الشكلي ضد الحكومات الرأسمالية حتى عشية الحرب العالمية الأولى ، وعندما اضطرت أحزابها بعد ذلك للموافقة على قروض الحرب ، وعلى عقد السلام الداخلي مع الحكومات ، ترقب على انهيارها أكبر قلق ممكن من الضرر .

عبر الاشتراكي النمساوي راينر عام ١٩١٢ بطريقة ملفقة للنظر عن الدور الذي لعبته التركة السلمية في الامة الثانية . وحكى في رجعة إلى وقائع التاويخ ، كيف اتخذ مؤتمر الاشتراكيين الامي عام ١٩١٠ في كوبنهاجن موقفاً من التراجع الداخلي لدى العمال النمساويين ، الذي أدى إلى انفصال غالبية العمال التشيك عن المنظمة النقابية النمساوية العامة . هذه المسألة كانت هامة من الناحية المبدئية ، وطرحنا السؤال التالي : هل سيكون العمال التشيك على حق أن هم دعموا التضال التحرري الوطني لشعبهم ، ونظموا أنفسهم بالتالي تنظيماً منفصلاً في إطار الأمة

التشيكية ٩ . كتب راينر : « تورطت الاممية الثانية في علاقة خامضة مع الأمم المستيقظة . فقد رحبت بمشاركة صادقة ونبل أخلاقي بيقظتها وتحورها . لكن الصراع الامبريالي للقوى الكبرى سخر هذه الحركات لصالحه، وجعل منها رافعة فعالة للحرب . تنشأ في تاريخ كل أمة مشكلة الخيار بين الحرية والسلام . هذه الثنائية بدأت آنذاك بشق بعض الأحزاب الاشتراكية ، فشرع قسم من الديمقراطية الاجتماعية البولونية والتشيكية وغيرهما يرى الحرب المقبلة من منظور ايجابي ، ويعلق آماله في السيادة القومية عليها . في حين لم يعتبر الاتجاه الروسي الأكثر تطرفاً الحرب كارثة وشرّاً يجب تفاديها ، بل رأى فيها فرصة العمر التي سيتم التحرر بمساعدتها . بينما ناضلت الاممية بماطفة صادقة من أجل الحفاظ على السلام . لقد كان موقف الاممية هذا تقدماً هائلاً بالقياس مع صيغة ماركس الشاب حول الثورات الحرية والحروب الثورية ، الراضعتان المفترضتان الاساسيتان للتاريخ . ان الحرب لا تعود ثورية على صعيد معين من التطور ، وإنما تصبح رجعية إلى أبعد حد ، ويغلو السلام هو الخير المطلق والأعلى . هذه الحقيقة المعرفية نضجت بعد الحرب العالمية ، لكنها ماتزال محل خلاف . أما الاممية فقد أكدت في كوبنهاجن أولية السلام العالمي ، وألحت على التحرر القومي في إطار التطور السلمي فقط ، وأرجأت الحل النهائي للمسألة القومية إلى ساعة قيام المجتمع الاشتراكي . هذه المبادئ لم تعلن في أي قرار ، كل ما في الأمر أن الاممية تقيدت بها ، عندما دالت دون رحمة النزعة الانفصالية التشيكية » . يعرض راينر هنا النزعة السلمية للاممية الثانية بوضوح ودقة ، ويقر صراحة أن هذه الفكرة الاساسية للاممية لا تتفق وتعاليم ماركس . ويرى في « السلام بوصفه الخير المطلق والأعلى » تقدماً تجاه مفاهيم ماركس

وانجلترا . ليس من شأن العالم أن يصدر أحكاماً حول مواقف فلسفية من العالم ، ولكن عندما نتأمل عصر الامبريالية ، نصل إلى نتيجة واضحة : إن نظرية كهله حول السلام كهيئة حليا ومطلقة لا محل لها في العصر الامبريالي ، فالامبريالية هي التعبير عن العنف الاقصى المركز نحو الداخل والخارج . من يرفض في عصر كهله العنف كوسيلة من وسائل النضال السياسي رفضاً تاماً وغير مشروط ، يضع نفسه في موقف ميؤوس منه حيال أعدائه ، وخاصة منهم من يستند إلى القوة بالذات . وعندما يعرف المرء عن حركة ما في عصر الامبريالية أنها لن تستخدم العنف في أي ظرف من الظروف ، فانه يقلع عن الخوف منها والاستجابة لمطالبها . لقد اختارت الاحزاب الاشتراكية الحلول السلمية ، لهذا عجزت عن رسم سياسة داخلية وخارجية واقعية وتركزت الميدان عملياً لأعدائها الامبرياليين .

ثمة نتيجة أخرى هامة تربت على هذا الميل السلمي لدى الامة الثانية . فهمت الطبقة السائدة في سائر البلدان أهمية المسألة القومية ، وقامت نفسها للجماهير كممثلة للاتجاه القومي في ظل الامبريالية . أما الاشتراكيون فقد تحطتوا في وقت واحد عن السلام والتضامن بين الشعوب ، وعن معارضتهم لأية سياسة قوة قومية . هكذا زادوا من عزلتهم عن بقية فئات الشعب ، واضفوا معنى خاصاً على التناقض المحزون بين الأقلية الاشتراكية والأغلبية البرجوازية ، فبنا وكأن الاشتراكيين « ضد القومية » ، بينما البرجوازيون « قوميون » . وبما أن الشعور القومي هو سلاح بالغ القوة من أسلحة الصراع السياسي ، فقد دفع الاشتراكيون إلى حلبة ما كان يومئذهم احراز أي انتصار فيها ، لاسيما وان الحركة

القومية تجرف معها في الأزمات الكبيرة ليس فقط الطبقات الوسطى ، بل كذلك أغلبية العمال . تفتقر النزعة السلمية إلى القدرة على المقاومة ، متى كانت حياة الأمة مهددة تهديداً جدياً . استطاعت الديمقراطية الثورية قبل ١٨٤٨ وضع الفكرة القومية في خدمتها ، أما الاممية الثانية ، فقد سمحت بدفعها إلى العزلة في سائر البلدان تقريباً ، بسبب الايديولوجية المهنية والنزعة السلمية ، اللتان وضعتهما في الموقع الخامس . ولقد كشفت الأحداث عند انفجار الحرب العالمية الأولى ، ثم اقتصار الفاشية اللاحق في بلدان أوروبية كبرى ، ضعف سياسة الاممية وتهيأتها . وإذا كان مؤتمر كورنيلجن ، الذي انعقد عام ١٩١٠ ، قد أدان بغضب « الاشتراكيين التشيكي » ، فان التاريخ قد أعطى هؤلاء « الانعزاليين » الحق كله ، لأن خطوطهم أرست أساساً وطيداً للديموقراطية الحية للجمهورية التشيكية المقبلة .

اتفقت الاممية تمام الاتفاق مع الديمقراطية البرجوازية الليبرالية في القضايا الكبرى للسياسة العملية . فقد أيد الاتجاهان السلام مع الخارج والنضال الشرعي في الداخل ، ودعما حرية التجارة وحق الاقتراع العام وبناء المؤسسات البرلمانية ، والسياسة الاجتماعية وحماية العمل والعمال ، وعارضوا التشوهات الاقتصادية التي جاءت بها ومثلتها التروستات ورأس المال الاحتكاري . ترى ، ألم يكن من الضروري إقامة تحالف تكتيكي بين الديمقراطيين الليبراليين والاشتراكيين ضد الامبريالية ؟ الحقيقة انه تبلور منذ عام ١٨٨٩ اتجاه داخل الحركة العمالية الاشتراكية وافق على مسعى كهذا . وقد مثل هذا الاتجاه التحريفيون ، الذين طالبوا بالاممية الاشتراكية بالتخلي عن اللغة الثورية الفارغة ، وبالبوقوف على أرض الواقع الموجودة ، والتطلع نحو احراز نجاحات عملية في مجالات

الديموقراطية البرجوازية والسياسة الاجتماعية ، والترحيب بكل حليف يستعد للسير على الطريق نفسه . كان المنظر الأكثر أهمية للتحريفية في ألمانيا هوبنشتاين ، الذي اكتسب نظرة حية إلى الديمقراطية الليبرالية خلال اقامته الطويلة في إنجلترا ، وحاول نقل هذه الديمقراطية إلى القارة . انتهج جوريس الخط نفسه عملياً في فرنسا . ان الخطأ المبدي الذي ارتكبه التحريفيون كان جهلهم للطابع الحقيقي لعصر الامبريالية ، فقد اعتقلوا بإمكانية تقدم سلمي بعلي . ، ولم يروا ان الامبريالية مستنجد بالضرورة أكثر الحروب والثورات المضادة ضراوة .

تفوقت التحريفية ، من حيث البلوى العملية بالنسبة للحركة العمالية ، تفوقاً كبيراً على الراديكالية الرسمية . لو أن الاحزاب الاشتراكية قبلت تعاليم التحريفية ، لتحررت من عزلتها ، أوقعت اقتراعات عملية حول سائر القضايا السياسية ، ولباشرت الكفاح مع حركة شعبية واسعة ضد التزعة العسكرية والامبريالية السائلتين . عندئذ ، كانت الاحزاب العمالية في البلدان الكبيرة ستخوض صراع قوة حقيقي يحررها من أوهام التزعة السلمية الشكلية . لكن غالبية الامة انكرت على التحريفية حقها المنطقي في الوجود ، ورفضتها بعنف ضار .

كانت حركة الاحتجاج ضد الدولة والمجتمع البرجوازين ، والانعزال عنهما قد أصبحت ضرورة حيائية بالنسبة لغالبية العمال . صحيح أن هذه العزلة كانت تنهار في الأزمات القومية الكبرى ، لكن الوعي الطبقي لدى العمال بقي هو الدعامة الضرورية لمواجهة هموم ومتاعب الحياة اليومية . ولئن كانت الماركسية الشعبية قد خسرت كل مكوماتها الثورية والسياسية - العملية ، فإنها بقيت قادرة على منح العمال

الاشتراكيين وعياً ذاتياً ، وعزاء وأملًا في المستقبل ، على غرار ما فعلته الحركات الدينية قبلها . لكن قبول العمال باقتراحات التحريفيين ، ووضع أنفسهم على أرضية الدولة الراهنة ، وتحالفهم مع أحزاب البرجوازية ، كان من شأنه أن يسلبهم هذا الايمان المستقبلي ، ويجردهم من وعيهم الطبقي الضروري لاستمرار حياتهم . اضطرت التحريفيون ، من أجل تبرير سياستهم العملية والسلمية ، إلى شن الحملات ضد الماركسية الدوغمائية الرسمية ، كما كانت سائدة في الاممية الثانية . بالمقابل ، كافح نظريو الاغلبية باسم ماركس ضد برنشتاين و"صدقاته" . إذا كنا ممن لا يعلقون أهمية كبيرة على الشكل ، بل على المضمون ، فانه لا مفر من الاعتراف بأن التحريفيين كانوا في الحقيقة ماركسيين أكثر بكثير من خصومهم « الراديكاليين » ، اذ طالب ماركس دوماً أن يستغل العمال المعطيات السياسية الفعلية ، وان يرفضوا الانعزال الحزبي الضيق الأفق ، الذي يعيدهم عن الجماهير الشعبية .

مثل التحريفية داخل الاممية اقلية من الحزب الألماني، وجوريس مع أصدقائه الفرنسيين . ووقفت إلى جانب الراديكالية الرسمية الاغلبية الألمانية والايطالية ، وقسم من الفرنسيين تحت قيادة جيسد . دعم الاشتراكيون الروس بلورهم الراديكاليين ، لأن اللغة الراديكالية الرسمية كانت أكثر قلرة على التلاؤم مع تكتيكهم الثوري من صيغ التحريفيين. أما النمساويون ، فقد تعاطفوا مع النظريات التحريفية ، لكنهم احتلوا بشكل عام موقعاً وسطاً ، لأنه لم تمنح لهم الفرصة لممارسة تحريفية في بلادهم ذاتها . انتصر الاتجاه الراديكالي دوماً في المؤتمرات الدولية ، لاعتماده على السلطة النافذة لقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الالمانى . وجد في الامة قبل الحرب العالمية الأولى انجاء ثالث ، إلى جانب الأغلبية الراديكالية والأقلية التحريفية . هذا الانجاء كان ضعيفاً عددياً ، لكن مثليه انفردوا بفهم عصر الامبريالية ، وطالبوا باعداد العمال للحروب والثورات المقبلة . تكون هذا اليسار الثوري من قسم من الاشتراكيين الروس بزعماء لينين ، ومن مجموعة من الاشتراكيين الالمان بقيادة روزا لوكسمبرج ، ومن دائرة ضيقة من الماركسيين الهولنديين . وقد وجدت داخل هذا اليسار الثوري والماركسي حقاً خلافاً كبيرة في وجهات النظر حول القضايا التفصيلية ، كما لم يكن له أي نفوذ على الجماهير خارج روسيا .

تمتجلى الانجازات الايجابية للامة الثانية حتى الحرب العالمية الأولى في رفع مستوى حياة وتحسين شروط عمل العمال الصناعيين في أوروبا . استطاعت الجهود الدؤوبة للتحركات الخاضعة لتأثير الأحزاب الاشتراكية أن تحسن وضع العمال داخل المجتمع في البلدان الصناعية الأساسية . إلى ذلك ، فإن سائر المنظمات التابعة للامة قامت على الحكم الذاتي للعمال ، وكانت القرارات حول القضايا المتنازع عليها تتخذ من قبل جمهور العمال ، أما القادة فكانوا يبقون في مناصبهم ما داموا قادرين على التلاؤم مع الإدارة الحرة للاعضاء . بهذا المعنى أنجزت الأمة عملاً تدريجياً هاماً بالنسبة للديموقراطية ، إذ أتاحت للعمال القيام بتجربة فعلية للإدارة الذاتية في منظماتهم . إذا كانت هذه الانجازات قد أمحت في جزء من أوروبا ، فإن فترة المنظمات الحرة هذه لا يمكن محوها من تاريخ الحركة العمالية .

الفصل الثالث

من ١٨٩٥ إلى الوقت الحالي

الأحزاب العمالية

قبل الحرب العالمية بدايات البلشفية

شكلت القوى الأربع الكبرى ، ألمانيا والنمسا - المجر وفرنسا وإيطاليا ، إلى جانب سويسرا وهولندا وبلجيكا والبلدان الاسكندنافية ، وحدة واحدة في فترة الاممية الثانية ، الممتدة من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ . ودعمت أخلية عمال الصناعة في كل دولة من هذه الدول حزبا اشتراكيا ينتمي إلى الاممية الثانية .

جاءت انتخابات مجلس الرايخ الجديد عام ١٩٠٣ بنجاح كبير للديموقراطيين الاجتماعيين ، الذين أحرزوا ثلث مجموع الاصوات المعطاة . غير أن سلطة الطبقة السائدة بقيت مع ذلك راسخة ووطيدة . كانت الديموقراطية الاجتماعية لا تستطيع القيام بثورة عنيفة ، لذا كان سريا بها أن تحاول فرض اصلاح دستوري من خلال تحالفها مع حزب الوسط والليبراليين . كانت غالبية فاخبي الوسط عمالا مسيحيين وفلاحين من وسط وغرب ألمانيا ، ممن يفتنون هيمنة بروسيا

وطبقتهما السائدة . كما كانت البرجوازية الألمانية ، بل وحتى اوساط من الصناعة الكبرى ومن الامبرياليين ، تشعر بمرارة عميقة من عيوب حكومة البيروقراطية ومن عجزها وضيق افق النبلاء البروسيين . ولأن ألمانيا لم تكن قد انجزت بعد الخطوات الانتقالية من الدولة القطاعية الى الدولة الرأسمالية - البرجوازية ، فقد وجدت فيها صراعات كثيرة متراكمة . لو ان الديموقراطية الاجتماعية خرجت من عزلتها ، لجرت معها الجناح اليساري من الليبراليين والاتجاه الشعبي في الوسط ، ولكانت الخطوة التالية نزاعا دستوريا بين اقلية مجلس الرايخ والحكومة القيصرية . اما النتائج التي كانت ستتمخض عن هذا النزاع ، فيمكن للمرء تصورهما بسهولة .

كانت العزلة الذاتية التي فرضتها اقلية الحزب الاشتراكية على نفسها ، الى جانب ضعف ما يسمى بالاحزاب البرجوازية الألمانية ، هما العاملان اللذان احبطا هذا التحالف . باستثناء بعض الاتفاقات الانتخابية ، التي بقيت بلا نتائج سياسية بعيدة المدى ، لم يحدث حتى عام ١٩١٤ اي عمل مشترك بين الاشتراكيين والمعارضة البرجوازية الألمانية . ومع ان الديموقراطيين الاجتماعيين والليبراليين كانوا في يادن اقلية برلمانية اتسم عملها بالايجابية ، فان النموذج البادني لم يتجاوز نطاقه المحلي . هكذا بقيت المبادرة السياسية بيد حكومة الرايخ ، الى ان حدث عام ١٩١٦ نزاع بين رئيس وزرائه بولوف وبين حزب الوسط ، شكل بولوف في اعقاب الكتلة الليبرالية - المحافظة . سارت كل المجموعات الليبرالية وراء وعود وشعارات رئيس الوزراء ، آملة ان تقدم الحكومة تنازلات البرجوازية ، وان تخفف قليلا من الهيمنة

الاحادية الجانب للنبله البروسيين . وقد دعم الليبراليون القوميون الحكومة ، وانضمت اليهم سائر مجموعات الاحرار ، التي تخفت كثيرا من مقاومتها للامبريالية بعد موت ريشتر .

تسحر النزاع بين بولوف وحزب الوسط حول قضية من قضايا السياسة الكولونيالية . فقد تطلب التغلب على احدى انتفاضات السكان الاصليين في جنوب غرب افريقيا رصد اعتمادات مالية، وعزلما رفض الوسط والحزب الديموقراطي الاجتماعي الموافقة على المبلغ الذي طلبته الحكومة ، حل بولوف مجلس الرايخ ، وقرر اجراء انتخابات جديدة عام ١٩٠٧ . لم يكن النزاع حول جنوب غرب افريقيا مسألة تمس اساسا حقيقيا المصالح الحياتية للجماهير الشعبية الالمانية ، ومع ذلك نجحت الحكومة والامبرياليون المتحالفون معها في تنظيم حركة شعبية وطنية كبرى للدفاع عن مكانة المانيا العالمية ، وكسبت في الانتخابات عددا كبيرا من الاصوات ادى الى فقد الديموقراطية الاجتماعية لنصف مقاعد البرلمان . هكذا كان نزاع كولونيالي قليل الهمية كافيا للانتصار على اقوى حزب اشتراكي على وجه الارض . ان بروز مسألة واحدة تتجاوز بدرجة قليلة مجال الحياة اليومية قد قلص قوة وجاذبية الاتجاه السلمي المعادي للامبريالية ، وانزل به هذه الهزيمة المنكرة . فانتقل جميع الليبراليين فورا الى صف الحكومة واعلن ملايين الناصحين ولاهمم للقضية القومية ، وفقدت الديموقراطية الاجتماعية سلسلة من قلاعها الوطيدة . اذا كان هذا كله قد حدث بسبب جنوب افريقيا ، فما الذي كان سيحدث في المانيا وفرنسا وايطاليا ، حين يكون ثمة خطر جدي لحرب اوروبية، ويكون وجود الامة على كف عقويت ؟

لم تعرف الدوائر السائدة في ألمانيا كيف تستغل وضع ١٩١٧ المناسب ، ودمر القيصر والتبلاء البروسيون سلطتهم بارتكاب اخطاء جديدة على النوم . فقد ظهرت عام ١٩١٨ المقابلة الصحفية مع فيلهلم الثاني في « الديلي تافراف » ، وكانت نتيجةها عاصفة من الامتنكار شملت الشعب الالماني بأسره ، واصابت سمعة الملكية في الصميم . ثم نسب التبلاء البروسيون الكتلة الليبرالية - المحافظة ، لان اليونكر لم يرغبوا في تقديم اية تنازلات للبرجوازية ، التي شعرت بخيبة امل صيقة . جاءت انتخابات عام ١٩١٢ بانتصار كبير للديموقراطية الاجتماعية ، فتالت ١١٠ مقاعد من اصل ٣٩٧ مقعدا . وادى نزاع محلي ، كان قد نشب بين العسكر والشعب في مدينة تسابرن الالزاسية ، الى نقاشات عاصفة في مجلس الرايخ ، والى هياج كبير في الشعب ، الذي احتج على اساليب التبلاء البروسيين والاضباط . عندما انفجرت الحرب العالمية ، ساد المانيا الهدوء والنظام في الظاهر ، لكن السلطة الاخلاقية للحكومة كانت مزلولة ، واتخذت الغالبية العظمى من الشعب موقفا نقديا من النظام . بيد ان الديموقراطية الاجتماعية كانت عاجزة لاسباب ذكرناها عن وضع نفسها على رأس الجماهير الشعبية ، وانسقاط الاقطاعية السائدة .

اتسم النور الذي لعبه حق الاقتراع العام في مملكة آل هابسبورج قبل ١٩١٥ بالغرابة . فقد استخدمت الملكية الهابسبورجية شعار حق الاقتراع العام لمصلحتها الخاصة ، وكان القيصر فرانز جوزيف يهدد التبلاء المجريين بالاحتد به ، عندما يتنازع مع الاولغارشية المجرية . استخدم القيصر هذه الوسيلة لتلين موقف المجريين ، وكان

النجاح حليفه دوما في لعبته الابدالية هذه ، لان النصف النمساوي من الامبراطورية تمتع منذ ١٩٠٦ بحق الاقتراع العام ، بينما كان النصف الاخر ، المجري ، محروما منه قبل عام ١٩١٤ . لم يؤد الاخذ بحق الاقتراع العام الى اضافة اي طابع ديمقراطي على الاوضاع النمساوية ، وانما استخدمته البيروقراطية الحاكمة ضد الاحزاب البرجوازية القومية ، التي خسرت بسببه بعض مقاعدها البرلمانية لصالح الديموقراطيين الاجتماعيين ، فاضيفت التفاعات الاجتماعية الحادة الى التفاعات القومية في البرلمان . كانت البيروقراطية ترى ان هذه التفاعات ستحول البرلمان الى مجموعات صغيرة متنافرة ، وان ذلك سيسببها من فرض آلاعيها بيساطة على الاطراف المتصارعة جميعا .

جاءت النتيجة متفقة الى ابعد حد مع توقعات البيروقراطية النمساوية ، اذ عجز البرلمان عن العمل في الفترة الواقعة بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ ، فانهزت الحكومة بطريقة دكتاتورية الاعمال الجارية . اذا فقدت دولة ما قدرتها على الحياة بفعل تناقضاتها الداخلية ، فان حق الاقتراع العام لا يستطيع انقاذها ، وإذا كان الحزب النمساوي قد أراد ادخال حق الاقتراع العام الى المجر ، فلكي يفتت البرلمان المجري كما فتت البرلمان النمساوي . امتلكت المجر على الدوام اقلية برلمانية مستقرة وفعالة تشكلت من ممثلي الملاك العقاريين والبرجوازية الثرية ، وكان حق الاقتراع العام حريا بنسف وتفثيت هذه الاقلية ، وباحلال فوضى منظمة مكونة من سلاف ورومانين ومجموعات عمالية وبرجوازية صغيرة في محلها ، مما يتيح لحكومة فيينا ان تفعل ما تريد

ان احدا لم يفكر بان برلمانا منتخباً وفق حق الاقتراع العام يمكن ان يكون مدخلاً الى ثورة اجتماعية في بلد كالجمهورية .

اخذت ايطاليا بحق الاقتراع العام بعد النصف سبع سنوات . اما النتائج العملية ، فلم تختلف هنا عنها هناك . عندما تأسست مملكة ايطاليا ، كان حق الانتخاب حكراً على الفئة العليا المالكة . ثم جرى عام ١٨٨٦ اصلاح انتخابي جزئي أوصل النواب الاشتراكيين الاوائل الى البرلمان . واخيراً ، وفي عام ١٩١٣ ، اخذت حكومة جيلوتي بحق الاقتراع العام واجرت انتخابات عامة للبرلمان ، احرز الاشتراكيون فيها نتائج مناسبة في المناطق الزراعية والصناعية . لكن ذلك لم يغير شيئاً من التوزيع النهائي للمقاعد البرلمانية ، لان الملاك العقاريين والموظفين واصحاب السلطة المحلية هم الذين قرروا نتائجها في المناطق الريفية المتأخرة . تجسدت معارضة النظام السائد في ايطاليا قبل الحرب العالمية الأولى في حركتين : الاشتراكيين الذين ناضلوا من اجل تحسين احوال العمال في الريف والمدينة ، واحتجوا ضد عنف الطبقة السائدة وضد الفساد المستشري . بفضل هذا الموقف الاحتجاجي ، وكسبوا نفوذاً واسعاً وعدداً كبيراً نسبياً من الانفصاليين بين الفئات المتعلمة . وان وقفت غالبية الشيعة الاكاديمية في العقد السابق للحرب وراء الحركة القومية ، التي كانت قد قطعت بالتدريج طريقاً يمتد من مازيني الى الامبريالية الحديثة .

اعتادت الحركة البروليتارية ، كما اعتادت الحركة القومية على الاساليب غير البرلمانية . واذا كان الحزب الاشتراكي الرسمي قد فضل السير على طريق شرعي ، فان الجماهير المدنية والريفية وجدت

نفسها مضطرة ، تحت ضغوطات اوضاعها الصعبة الى القيام باضرابات
وبعضيات محلية . من جهة اخرى ، كانت ذكرى وحدات المتطوعين
الاحرار التي شكلها غاريبالدي مائتال حية في الشبيبة القومية . وقد
قدمت شبكة النوادي الوطنية ، التي انبثقت فوق ايطاليا باسرها ،
الاساس التنظيمي الذي ارادته الشبيبة . كما كانت كل جامعة وكل مدرسة
عليا خلية للنشاط القومي المتطرف . وعندما كان « الاخوة » الايطاليون
في المناطق غير المحررة ، الواقعة وراء الحدود النمساوية ، يتعرضون
لاي ظلم ، واقعيا كان ام وهميا ، فان المظاهرات الصاخبة كانت تعم
المدن الايطالية ضد النمسا ، خليفة ايطاليا . وكانت البيروقراطية
الحاكمة تهتز بالتناوب تحت وطأة الاضرابات العمالية والمظاهرات
القومية . رأى اشتراكيو ايطاليا البؤس الاقتصادي للجماهير ، لكنهم
افتخروا الى برنامج قومي فعال ، لانهم ارادوا الحفاظ على السلام
مع النمسا ، ورفضوا المغامرات الكولونيالية . بالمقابل ، لم تمتلك
الحركة القومية ، التي اتحدت الشبيبة الاكاديمية النشطة مع رأس المال
الكبير فوق ارضيتها ، اي مخرج من المأزق الاجتماعي للشعب ، وإن
امتلك البرنامج القومي المفجر .

اسمى الاتجاه الحاكم في ايطاليا نفسه ليبراليا أو ديموقراطيا ، لان
نظام الحكم كان برلمانيا ، ولان حق الاقتراع العام كان معمولا به
منذ ١٩١٣ ، ولان حرية الصحافة والتجمع كانت متاحة . لكن القسم
الاكبر من الشعب الايطالي كان يعيش في الواقع في ظروف قروسطية .
حين حصلت في جنوب ايطاليا واحدة من عمليات تبادل اطلاق النار
التي كانت مألوفة ، كتب موسوليني ، القائد الاشتراكي اليساري ، في

في جريدته « افانتي » مايلي : « كيف يمكن ان يحدث في ايطاليا اليوم ، التي نحلم بها كمعلمة كبيرة للحضارة ، قتل لشيوخ عزل ولنساء حوامل ؟ وكيف يمكن للحكومة ، التي تدعي انها لا تملك الملايين الضرورية للقيام بالمشاريع التي يطالب بها سكان روكا جورجا ، مثل التعديلات الصحية والمجاري والطبابة والماء والكهرباء ، ان لا ترسل لهم الا الدرك ، كي يخرسوا الاحتجاج المقدس للشعب تحت وابل من الطلقات . لقد سبق لنا وقبلنا : انه يجب خالق ظروف اكثر انسانية لايطاليا الريفية ، ليمنح تقليص الاسباب التي تؤدي الى ما اسميناه « هستيريا ايطالية كلاسيكية » ، يعاني منها كل مرة جمهور اعزل لا يوجه غضبه نحو انتفاضة تطيح بالحكومة ، بل يراكمه كي يطالب بما اصبح منذ اكثر من قرن ملكا عاما لكل البلدان المتحضرة » .

اما السيدة سارقاني ، الاشتراكية السابقة ومؤلفة كتاب حول سيرة حياة موسوليني ، فقد كتبت عن الظروف التي كانت سائدة ائذاك في جنوب ايطاليا : « تكررت خلال تلك السنوات التي نتحدث عنها ، مشاهد مخجلة ، لكنها مألوفة في اسواق جنوب ايطاليا . فقد كان الانسان هناك يكافح ضد اجور الجوع وضد حياة لا تليق الا بالحيوانات . . . لم تدافع الطبقة السائدة ، ذات السمات الاسبانية ، عن نفسها بالوسائل الاقتصادية ، بل استجارت دوما « بالنولة » ، واستخدمت دركها وجنودها . لقد كان وضعاً قروسطيا : فمن جهة الغباء والتبجح ، ومن جهة اخرى الغباء والمرارة المتعصبة ، التي كانت تلقي بنفسها يائسة في مواجهة الجنود . ما ان تنطلق رصاصة واحدة في ساحة من الساحات الشعبية العامة ، حتى ينطلق الرصاص بكثافة تجعل الساحة تصطبغ بعد قليل بالدم المسفوح » .

إذا كانت الطبقة السائدة تستطيع في بلد كإيطاليا أن تأخذ بحق الاقتراع العام ، دون أن يتهدد ذلك سلطتها المهيمنة ، فإن الوضع قد اختلف عن ذلك في بلد صناعي متحضر كبلجيكا . لقد خافت البرجوازية البلجيكية المالكة أن ينقل حق الاقتراع المتساوي السلطة بصورة أوتوماتيكية إلى العمال الاشتراكيين . والحقيقة أن الحزب الاشتراكي البلجيكي ، الذي كانت منظمته تنمو عدديا بصورة مضطردة ، حاول دون جدوى قبل ١٩١٤ الحصول على حق الاقتراع المتساوي ، لاسيما وأن حق اقتراع مضاف قد ساد البلاد منذ ١٨٩٣ ، وأمن للطبقة السائدة أغلبية مقاعد البرلمان . هكذا بقي الحزب الكاثوليكي - المحافظ في السلطة . بنفس الطريقة رفضت الطبقة المالكة اعطاء العمال في هولندا المجاورة حق اقتراع متساو ، إلى أن نشبت الحرب .

لم يبدل في البلدان التي ذكرناها أي جهد جدي لازاحة الامبرياليين السائدين ، أو حتى لازاحة الاوساط نصف الاقطاعية من السلطة ، عبر تحالف بين العمال والفئات الوسطى . نستثنى من ذلك فرنسا ، حيث حاولت الكتلة اليسارية القيام بتجربة كهذه عقب قضية دريفوس . اتحد هنا العمال الاشتراكيون وراديكاليو الريف والمدن الصغرى ، كي يضمنوا الديمقراطية البرجوازية على الأقل . وقد بدأ في السنوات الأولى من القرن العشرين أن الديمقراطية البرجوازية تنتشر في فرنسا ، وإنها ستفتح أيضا الطريق أمام الديمقراطية الاجتماعية . إلا أن هجوم اليسار انهار بسرعة ، لتعود الاوضاع السيامية إلى ذلك التوازن المقلقل للقوى ، الذي ميز حتى عام ١٨٨٩ الجمهورية الثالثة .

احرزت الديمقراطية الليبرالية في اعوام ١٨٨٩ - ١٩١٤ نجاحات
 في بلدان عديدة . فقد اكد الرأسماليون الكبار ، والساسة الكولونياليون
 سلطتهم ، كما اكدت الملكيات العسكرية سلطتها في الدول الاربع
 الكبرى . وعجزت الديمقراطية عن احراز اي تقدم في بلجيكا
 وهولندا برأساهما الكبير المركز واملاكهما الكولونياتية الكبرى .
 بينما نجحت الديمقراطية الليبرالية في سويسرا وتقدمت بنجاح في
 البلدان الاسكندنافية . هذا يعني ان الديمقراطية الليبرالية لم تكن
 قادرة في اي مكان على ازالة هزيمة بالامبريالية . ولم تجد ارضا لها الا
 في البلدان الصغيرة ، التي لم تعرف سياسة القوة ، ولم توجد بالنسبة
 لها مسائل قومية . لم يكن لدى سويسرا اية مستعمرات ولم تراودها اية
 رغبات توسعية ، وانما تكونت من اقسام المانية وايطالية وفرنسية ،
 انفصلت انفصالا راعيا عن امها . هكذا لم توجد بالنسبة لهذه البلاد
 مسألة قومية ، لان طرح مسألة كهذه كان من شأنه تدميرها . كما كان
 على الوطنيين السويسريين الاعتماد عن اية نزعة قومية المانية او فرنسية ،
 اذا ما ارادوا الحفاظ على وطنهم . وقد سيطرت الرغبة في الحياد على
 السياسة الخارجية السويسرية ، وشكلت الميليشيا لهدف واحد فقط هو
 حماية ارض الوطن من تهديدات القوى المحاربة . هكذا انفصلت سويسرا
 قدر ما انفصلت النرويج والدانيمارك قبل عام ١٩١٤ عن تركييات
 القوى السياسية الاوروبية المتصارعة . لم تبد هذه البلدان اي تشابه
 في سياستها مع السمات العامة الامبريالية التي حملتها القوى الاوروبية
 الكبرى ، ولهذا كانت اوضاعها مهيأة لازدهار الديمقراطية الليبرالية .
 تختلف انجلترا عن البلدان التي ذكرناها من خلال سمة هامة ،
 وهي ان الاغلبية الساحقة من العمال الصناعيين بقيت قبل ١٩١٤ موالية

للحزب البرجوازية . ان نفوذ الامة الثانية كان معدوما على الاوضاع السياسية الداخلية الانجليزية . لكن العمال الانجليز ، شأنهم في ذلك شأن العمال في بلدان القارة الاوروبية ، قصروا نضالهم ضد الامبريالية ، ان هم فاضلوا ضدها أصلاً ، على اساليب الديمقراطية الليبرالية . فظهرت منذ عام ١٩٠٠ بوادر أزمة ثقة بين حزب المحافظين الحاكم وبين العمال ، اذ جمعت الحزب تدابير السياسة الاجتماعية ، ولم يطل بعض الاحكام القضائية التي كان من شأنها شل حرية حركة النقابات . ادى شعور العمال بالمرارة الى محاولة جديدة لتأسيس حزب عمالي مستقل برلمانيا . وقد جاءت انتخابات مجلس العموم عام ١٩٠٦ بهزيمة منكرة لحزب المحافظين ، فلم يحرز الا ١٦٧ مقعدا من المقاعد الـ ٦٧٠ للبرلمان ، بينما قال الحزب العمالي ٣٤ مقعدا ، وحرز الليبراليون ٣٧٧ ، واخذ الايرلنديون ٨٣ مقعدا . نرى من هذه النتائج ان العمال الانجليز يذهبون ثانية الى الليبرالية ، عندما يتخلون عن ايمانهم بالامبريالية . هكذا شهدت الليبرالية الانجليزية مرة اخرى فترة نهوض وبعث فريدة من نوعها ، تتناقض مع سائر المعطيات الموضوعية . وقد خاضت الديمقراطية الليبرالية بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ ، بقيادة اسكويث ، رئيس الوزراء الشجاع والحازم ، نضالا صلبا من اجل التجارة الحرة والسلام والحريات ضد الحزب الامبريالي ومجلس اللوردات . لم تكن الطبقة العاملة خلال هذه السنوات الثماني المفعمة بالتوترات ، والتي ازدادت حدتها بفعل الاضرابات الجماهيرية ، في وضع يمكنها من احتلال موقع سياسي مستقل ، الى جانب مواقع الامبرياليين والديموقراطية الليبرالية ، وانما كان الحزب العمالي مجرد تابع في مجلسي العموم واللوردات للحزب الليبرالي الجماهيري . ان الحرب العالمية ، بتدميرها

الذي لا يرحم لساثر الحلول الوسط الظرفية. ولساثر التسويات الموقته ،
هي التي ساددت الطعنة المميتة الى الليبرالية ، وفصلت العمال الانجليز
عن الديمقراطية الليبرالية .

عندما أراد العمال ، سواء في أوروبا أم في إنجلترا ، التأثير على
سياسة الدولة ، فانهم مارسوا نفوذهم خلال فترة الأهمية الثانية عبر
أشكال الديمقراطية الليبرالية . اختلف الوضع في أميركا وروسيا
عن ذلك . لقد أدى انهيار ثورة ١٨٤٨ ، كما أدت الهزيمة التي نزلت
بالشارتية في إنجلترا ، إلى تلميع تقاليد الديمقراطية الاقدم في القارة
الأوروبية ، التي وضعت « الشعب » في مواجهة الفئة العليا . على العكس
من ذلك ، لم ترتب في الولايات المتحدة أية عقابيل على ثورة ١٨٤٨
الفاشلة ، وانما حدث العكس ، اذ انتصر الجانب الشعبي في الحرب
الأهلية الكبرى التي نشبت في الستينات ، لتبقى تقاليد جيفرسون —
لينكولن حية بالنسبة لاحفادهما . ولئن كان ضغط الرأسمالية الاحتكارية
قد تعاظم منذ عام ١٨٩٠ على الجماهير الشعبية الواسعة ، فان الرد على
ذلك لم يأت من خلال تأسيس حزب اشتراكي جماهيري للعمال من
نمط أحزاب القارة الأوروبية ، أو من خلال تعزيز اتجاه رأسمالي —
ليبرالي كما حدث في إنجلترا بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ . هكذا بقيت
الاشتراكية التي اعتنقتها الأهمية الثانية ممثلة في أميركا عبر مجموعة
صغيرة قليلة الأهمية ، بينما انحلت جماهير العمال والمزارعين ورجال
الأعمال الصغار ، التي شعرت انها تمثل « الشعب » ، ضد رأس المال
الاحتكاري . وحاولت أما ان تؤسس أحزابا جديدة على أسس
ديموقراطية اجتماعية تمثل هذا « الشعب » ، أو ان تستولى على واحد

من الحزبين التاريخيين الكبيرين ، وهو ما حصل للحزب الديمقراطي
تحت قيادة بريان وبيلسون ، ولالحزب الجمهوري تحت زعامة تيودور
روزفلت . وحين نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان الصراع بين
الديموقراطية الاجتماعية ورأس المال الاحتكاري على أشده في أميركا .

كانت الحركة الديمقراطية للجماهير الشعب الرومي ما تزال
سليمة في روسيا ما قبل الحرب العالمية . لكن السمة التي تميز روسيا
عن أميركا هي قوة الأفكار الماركسية وأثرها على الحركة . لقد تصارعت
في هذه البلاد أربعة اتجاهات حول السلطة : ١- الاستبدادية الاقطاعية
مثلة في القيصر والملوك العقاريون الكبار ، والموظفون ذوو الرتب الرفيعة ،
والضباط ورجال الدين ، أي باختصار ، المستفيدون من النظام الاستبدادي
القديم . ٢- الرأسماليون الكبار والامبرياليون الذين اسموا أنفسهم «ليبراليين» ،
فقد أرادوا جهاز دولة حديثا يحل محل الحكومة البيروقراطية
المتخلفة والعاجزة . وتطلعوا بهذا المعنى إلى اصلاحات ، إلا أنهم كانوا
مستعدين للتحالف مع القيصر وموظفيه في كل لحظة ضد هجمات
الجماهير العاملة . ٣- حركة «الشعبين» ، التي قادها المثقفون ، وأرادت
ثورة فلاحية توزع أراضي الملوك الكبار ، وطمحت إلى اقامة جمهورية
ديموقراطية . ٤- حزب عمالي اشتراكي تطور شيئاً فشيئاً نتيجة لنمو الصناعة
الكبرى في البلاد . وسرعان ما تجلّى ميلان بين الاشتراكيين الديمقراطيين
الروس ، إلى جانب تيارات متنوعة صغيرة ، ثم أدت التناقضات إلى
انشطار الحزب عام ١٩٠٣ ، ليتصارع منذ ذلك الوقت تيار الأغلبية
(البلشفيكي) مع تيار الأقلية (المنشفيكي) . كان المناشفة حزبا عماليا
اشتراكيا راديكاليا يشبه تقريبا الأحزاب العمالية في غرب أوروبا

في تلك الفترة ، وقد سعوا إلى تنظيم أكبر عدد من العمال الرومن في صفوفهم ، واعتقدوا ان الإدارة الذاتية للديموقراطية للأعضاء هي التي يجب ان تسود في حياة الحزب . كما رأوا ان على الديموقراطية الاجتماعية تعزيز المصالح المادية للعمال ، ودعم النضال من أجل الثورة البرجوازية المرتقبة، على ان تكون قيادتها لأحد الأحزاب البرجوازية . وقال المناشفة: ان الطبقة العاملة يجب ان تسير وراء قيادة الثوريين البرجوازيين الكبار أو الصغار، لأنها لا تشكل في بلد زراعي كروسيا إلا اقلية صغيرة من الشعب ، ولا تستطيع تحديد وتيرة التطور .

اختلف التصور البولشفيكي اختلافا جليا عن التصور المنشفي . وقد طور لينين هذا التصور في كتبه ومقالاته وخطبه قبل عام ١٩١٤ . كان لينين أول ثوري يبرز بعد موت ماركس وانجلز لبدرس كتابات المعلمين الكبارين ، وليطور من خلال ملاحظات نقدية للواقع القائم في بلاده الديموقراطية الثورية بروحية ١٨٤٨ . وكان أول اشتراكي ديموقراطي رأى العزلة الذاتية التي ترتبها الحياة المهنية على الطبقة العاملة ، وأول من كافح ضد هذه العزلة بوصفها العقبة الأساسية أمام الثورة . وعندما قال : ان العدو الذي يجب ان يخطبها الاشتراكي الديموقراطي لا يجوز ان تكون سكرتير النقابة ، بل الخطيب الشعبي المفوه ، فقد كشف الفارق بين الماركسية الأصلية وبين نظرية وممارسة الأهمية الثانية . إلا ان لينين اهتم في الوقت نفسه أشد الاهتمام بالمصاعب اليومية لعمال المصانع ، وبقي طيلة حياته يشيد أعظم الاشادة بالنشاط العملي للنقابات العمالة ، مقلداً بذلك موقف ماركس وانجلز . إن ما رفضه لينين كان الانعزال الذاتي المهني للحزب العمالي وللمنظمة البروليتارية ، الذي يجعل الاشتراكية غير قادرة على القيام بالثورة .

اتفق لينين مع المناشقة على أن الثورة الروسية القادمة يمكن أن تكون ثورة برجوازية . لكنه لم يستتج من ذلك أن القيادة في الثورة البرجوازية يجب أن تذهب بالضرورة إلى الأحزاب البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة ، بل رأى أن من واجب الاشتراكية الديمقراطية الروسية كسب العمال وملايين الفلاحين الصغار الروس المضطهدين ، بهدف إقامة جمهورية روسية تأخذ شكل « دكتاتورية ديمقراطية للعمال والفلاحين » . مثل هذه الجمهورية ستكون بدورها دولة بورجوازية قائمة على أساس الملكية الخاصة البرجوازية ، لكنها ستؤمم أملاك الملاك العقاريين الكبار ، وستعطي الأرض للفلاحين الصغار ، وستتيح حرية كاملة للعمال ، وتؤمن لهم سائر الانجازات الاجتماعية الحديثة . ولئن كانت روسيا تقف على عتبة الثورة البرجوازية ، فإن الرأسماليين الكبار ومن يسمون بالليبراليين ، لن يمتلكوا الإرادة لاستكمال ثورتهم البرجوازية الخاصة ، تخوفهم من الجماهير الواسعة . لذا يجب على تحالف أو ائتلاف الشعب العامل ، أي على العمال والفلاحين المتحدين ، فرض الثورة البرجوازية في روسيا من فوق رأس البرجوازية . لقد عاد المفهوم الحي للديموقراطية الاجتماعية ، المفهوم الحي للتحالف الثوري لكل الكادحين من أجل اسقاط الفئة العليا ذات الامتيازات ، إلى الظهور في أوروبا على يد لينين .

جمل لينين حتى عام ١٩١٤ بافتخار اسم اشتراكي ديمقراطي ، وكان على استعداد في كل حين للعمل من أجل الشكل التقليدي للجمهورية الديمقراطية . لقد كان يدهيا بالنسبة له أنه سيعقب الانتصار انتخاب جمعية وطنية روسية عامة يختارها الشعب بأسره ، لتقرر شكل البناء الجديد للجمهورية . صحيح أن المجالس العمالية ، السوفيات ،

كانت قد ظهرت في ثورة ١٩٠٥ كتجمعات منطوي عمال المصانع
المقاتلين والمضربين ، وكانت أداة هامة للثورة ، لكن احدا لم يفكر قبل
عام ١٩١٤ أنها ستحل ذات يوم محل البرلمان الروسي العام ، ولم يكن
لدى لينين قبل ١٩١٧ أية مشاريع من هذا القبيل .

امتلك لينين على كل حال ، ومنذ ما قبل ١٩١٤ ، ميلاً معيناً
مغادياً للديموقراطية في قضية التنظيم الحزبي ، فكان يعتقد ان الديموقراطية
الاشتراكية لا يجوز ان تصبح حزباً جماهيرياً كبيراً ، بل يجب ان تبقى
حلقه ضيقة من الثوريين المحترفين مهمتها توجيه الجماهير المتعاطفة من
الخارج . هذا الحزب يجب ان يكون منظماً على أساس انضباط حديدي ،
وميطرة قوية جداً لقيادته . ان لينين لم ير في الحزب الاشتراكي حركة
جماهيرية عمالية عريضة تحكم نفسها بنفسها ، بل رغب في هيئة
أركان متقاة بعناية ، ذات قوة ضاربة لا شك فيها ، ومطبعة للقيادة
الثورية . وقد تناقض موقفه في المسائل التنظيمية أشد التناقض مع موقف
الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية الأخرى لعصره . لكننا لا نشك
لحظة واحدة في ان ماركس وإنجلز كانا سينحوان نحوه في الممارسة
العملية ، لو قدر لهما ان يمتلكا حرية في توجيه ثورة ما . هكذا اعاد
لينين احياء كل الماركسية الأصلية في روسيا . وقد جاء تصويره متناقضاً
مع جوانب كثيرة من ممارساته ، فهو الذي وجد في المجالس أكثر
أشكال الديموقراطية الشعبية القائمة على الإدارة الذاتية راديكالية ، ثم
الغائها بعد حين من خلال دكتاتورية الحزب .

الحرب العالمية

والاممية الثالثة

بقي شكلان من الأشكال الأربعة للديموقراطية البرجوازية التي برزت حتى عام ١٩١٤ ، محدودين في انتشارهما المكاني . لقد اقتضت الديموقراطية الكولونيالية على مناطق امتيطان الأمم البيضاء وراء البحار ، بينما لم تتطور الديموقراطية الامبريالية في شكلها النقي إلا في الامبراطورية البريطانية . على العكس من ذلك ، كان للديموقراطية الاجتماعية أهمية أوربية عامة في الفترة التي سبقت ١٨٤٨ ، في حين هيمنت الديموقراطية الليبرالية في الفترة ما بين ١٨٨٠ إلى الحرب العالمية عام ١٩١٤ . لقد اتسعت هاتان الحركتان بسوء الطالع ، إذ أنهما كانتا تعرجان وراء التطور الاقتصادي والاجتماعي لعصرهما وهما تطلقان صرخات الاحتجاج . جسدت الديموقراطية الاجتماعية حتى ثورة ١٨٤٨ مقاومة الرجل البسيط الشريف ضد الرأسمالية المبكرة . بينما كانت الديموقراطية الليبرالية قبل الحرب العالمية احتجاج رأسمالي المنافسة الحرة ضد الشكل الجديد لرأس المال الاحتكاري المركز . ربما كانت الحركتان قد أظهرتا العيوب الاخلاقية للنظام الاقتصادي الحديث المسيطر ، لكنهما لم تكونا في وضع يمكنهما من وضع نظام اقتصادي واجتماعي آخر في مواجهة

الرأسمالية المبكرة أو الامبريالية ، يكون معبراً عن التقدم التقني والاقتصادي القائم .

كان الحلفاء الاشتراكيون للديموقراطية البرجوازية قادرين في الحالتين على سد هذه الثغرة نظرياً . وقد أراد ماركس وأنجلز اعطاء الديموقراطية قبل ١٨٤٨ شكلاً اجتماعياً مقبولا ، لكنهما لم ينجحا في فرض وجهة نظرهما حيال المحدودية البرجوازية الصغيرة لعصرهما . اختلفت العلاقة بين الديموقراطية الليبرالية الحديثة وأحزاب الأهمية الثانية عن ذلك . فقد عزلت الأحزاب الاشتراكية ذاتها كمحركات مهينة لعمال الصناعة ، وكان الانضمام إلى الديموقراطية الليبرالية هو الطريق الوحيد ، ولكن الصعب ، الذي يمكن للاشتراكيين أن يمارسوا من خلاله نفوذاً ما على سياسة عصرهم . بهذه الطريقة لم يلجأ الاشتراكيون في معركتهم السياسية إلى أسلحتهم القوية والمصرية ، أي إلى الخلط بالحديثة والفعالة لاقتصاد اشتراكي ، بل استخدموا أسلحة ضعيفة وبالية من ترسانة الديموقراطية الليبرالية ، تجلت في شعارات حرية التجارة والسلام والتقدم . هكذا غلّت الحرب العالمية كارثة بالنسبة للأهمية الثانية وللديموقراطية الليبرالية في آن معاً .

كانت الديموقراطية الاجتماعية قد وعدت الجماهير الكادحة قبل ١٨٤٨ بأن انتصار الثورة السياسية والحصول على حق الاقتراع العام سيسكلان البداية لعصر جديد من المساواة والسعادة الإنسانية . وعندما حدثت الثورة عام ١٨٤٨ ، لم يتحقق أي شيء من هذه الوعود ، فكانت النتيجة أزمة ثقة في الديموقراطية ذاتها . كانت الديموقراطية الليبرالية قبل الحرب أكثر تواضعاً في وعودها ، فلم تعد بالانقلاب

الاجتماعي أو بالثورة العامة . كما كانت حلوة ، بحيث لم تعد الشعوب إلا بالحفاظ على السلام ، ومع ذلك ، فانها لم تنجح في مسعاها هذا . وتسببت الحرب العالمية بالانهيار التنظيمي والأخلاقي للأمة الثانية ، التي كانت الحامل الأصلي للديموقراطية الليبرالية في القارة الأوروبية .

لا بد من اعتبار الديمقراطية الاجتماعية المتجددة في الولايات المتحدة من نصحايا الحرب أيضاً . فقد سيطر رأس المال الكبير على آلة الحرب الاقتصادية وعلى سائر مواقع السلطة العامة ، ثم عبرت اتفاقات السلام عام ١٩١٩ عن النجاح الكامل للمجموعات الامبريالية المنتصرة . اذفةً لحزب ويلسون الديمقراطي في أميركا ثقة العناصر التقدمية ، ولم ينجح في كسب ود رأس مال الترومات ، رغم سائر التنازلات التي قام بها والقرايين التي قلمها على مذهبه . فأحرز الحزب الجمهوري انتصاراً ساحقاً في انتخابات ١٩٢٠ ، وبقي ممسكاً بالسلطة حتى عام ١٩٣٢ ترتب على دخول انجلترا الحرب الانهيار الفوري للمواقع الساطوية غير الطبيعية التي كانت الليبرالية تحتلها . كان على اسكويت طلب المساعدة من حزب المحافظين . كي يستطيع خوض الحرب . وبعد عام ١٩١٤ ، نما نفوذ الامبرياليين في التراكيبات السياسية المختلفة التي عرفتها بريطانيا ، إلى أن أطاحوا باسكويت وأصدقائه وأخرجوهم من السلطة . وشكل الوزير الليبرالي السابق لويد جورج وزارة ائتلافية جديدة ، كوّن حزب المحافظين نواتها الحقيقية . ومنح رئيس الوزراء الجديد ، بفضل مواهبه وملكاته الخطابية ، قوة جديدة لأفكار الديمقراطية الامبريالية في بريطانيا العظمى ، مما أدى إلى خوض الحرب بفاصلة وكسبها .

عنى دخول الحرب في سائر البلدان الكبرى انتصار الامبريالية وهزيمة أعدائها وخصومها . إذ أن طول أمد الحرب والتضحيات التي تطلبها من الجماهير العاملة قد أكسبها التيار المناوي للامبريالية قوى جديدة ، فتمت في روسيا الاطاحة في ثورة شباط عام ١٩١٧ بالقيصرية ، لتحل محلها حكومة امبرياليين برجوازيين . لكن الموجة الأولى من الثورة لم تلبث أن أعقبتها موجات جديدة ، فوصل البلاشفة في ثورة اكتوبر من العام نفسه إلى السلطة ، لتحقيق الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين ، وتحتل امبريالي القوي العظمى جميعاً .

وجد لينين شكلاً جديداً للديموقراطية الجماهير العاملة ، يتعارض مع الديموقراطية البرلمانية الموروثة ، فاعادت ثورة اكتوبر إلى الحياة مجالس العمال والفلاحين والجنود . اكتشف لينين الآن أن المجالس هي بدور شكل جديد كل الجدة لنواة من نمط دولة كومونة باريس عام ١٨٧١ ، وأن الفارق بين المجالس والبرلمانات البرجوازية لا يكمن في المظاهر الخارجية لتقنية الانتخاب ، كالاتخاب المباشر أو غير المباشر ، والانتخاب حسب المناطق السكنية أو المهن ، بل في تجاوز المجالس للتناقض التقليدي ، الذي فصل حتى الآن البرلمان الاستشاري عن جهاز الموظفين والعسكر التنفيذي . حطمت الثورة بمساعدة مجالس الجنود السلطة المركزة للضباط في الجيش ، وقضت في الوقت نفسه على سلطة الموظفين والشرطة والقضاء ، لأن مجلس العمال والفلاحين هو الجامل الوحيد للسلطة في كل مكان ، ولأنه لا توجد قوة مسلحة أخرى غير ميليشيا الكادحين ، ولأن الأعمال الادارية يقوم بها مفوضون للمجالس يخضعون للرقابة الدائمة من قبل الجماهير العاملة .

بهذه الطريقة تستطيع المجالس القضاء على التناقض السياسية التي عانت منها حتى الآن سائر دساتير البرالأوربي (باستثناء الدستورين السويسري والنرويجي) والتي تنجلي في أن جهاز القمع المركزي للدولة بشكل سداً في وجه تقدم الجماهير العاملة نحو الادارة الذاتية الحقيقية لشؤونها .

كانت دولة المجالس ، كما فكر بها لينين ، وكما انبثقت حقيقة من المجري العملي للثورة الروسية ، احياء فعلياً للنمط الكوموني للديموقراطية . أما الصعوبة الكبرى التي واجهتها فكانت التالية : كيف يمكن ، وخاصة في أوقات الحروب الأهلية وفي زمن الثورة ، تجميع المجالس المبعثرة مكانياً لدفعها إلى عمل اقتصادي وعسكري وسياسي موحد في إطار دولة كبرى ؟ . صمدت جمهورية المجالس الروسية رغم المصاعب الهائلة ، وعندما انهارت ألمانيا والنمسا - المجر عسكرياً في عام ١٩١٨ ، برزت في هذه الملكيات العسكرية لأوروبا الوسطى جمهوريات ديموقراطية أساسها في كل مكان المجالس العمالية . وطمرت الموجة الراديكالية المتطلقة من روسيا البلقان أيضاً ، وبدأ وكأنها ستجرف إيطاليا في طريقها ، وأن فرنسا نفسها ستتلفخ في غمارها .

جاءت نهاية الحرب بانعطاف ذي بعد تاريخي عالمي بالنسبة لانجلترا أيضاً . فقد سحب ملايين العمال ، للمرة الأولى بعد العصر الشارتي ، ثقتهم بالقيادة البرجوازية . وبينما انحطت المجموعات الايرالية المتنازعة إلى مزق سياسية ، نما الحزب العمالي بسرعة ليصبح الحزب الثاني في البلاد ، بحيث أهله وضعه الجديد للصراع مع المحافظين حول السلطة . كان ماركس وأنجلز قد انتظرا طيلة حياتهما السياسية أن

تأخذ بريطانيا بحق الاقتراع العام ، وأن يباشر الحزب العمالي عندئذ الصراع من أجل السلطة . لقد بدا هذا الأمل وكأنه سيتحقق بعد ١٩١٩ .

انتهت الحرب العالمية بعد انهيار قوى أوربا الوسطى إلى صراع هائل بين الديمقراطية الاجتماعية التي جددتها روسيا وبين الامبريالية . اسس لينين الأهمية الثالثة ، كي تواصل الثورة على الصعيد العالمي . واتخذت الأحزاب المنتمية إلى البلشفية لنفسها اسم الشيوعية ، وهو الاسم الذي تسمى به ماركس وانجلز في فترة ثورة ١٨٤٨ .

كما تجذبت الأحزاب الشيوعية ، في برامجها على الأقل ، سائر الأخطاء والنظرات الأحادية الجانب التي انتصفت بالديموقراطية الاجتماعية في فترة الحزب البروليتاري المهني والديموقراطية الليبرالية . ومع أن الشيوعيين أكدوا الدور القيادي للبروليتاريا في الثورة ، فإنهم تجاوزوا في عملهم المصالح المهنية لعمال الصناعة ، وتوجهوا في كل مكان إلى الفلاحين وبقية الكادحين ، واعترفوا بأهمية المسألة القومية ، وحشوا الشعوب المضطهدة في سائر أقطار الأرض على طلب حريتها والنضال من أجلها . باختصار : لقد تبنا سياسة واقعية . ومع أنهم اعتبروا السلام بين الشعوب هدفاً نهائياً لهم ، إلا أنهم نصحوا العمال باستخدام أساليب الحزم والعنف للوصول إلى هذا الهدف . وقالوا إن الطاقة العنيفة للامبريالية التي تستخدم أكثر الوسائل قذارة للوصول إلى غاياتها ، يجب أن تجابه بعنف الشعب العامل ، وأن على دولة الشعب الكادح انتزاع القيادة الاقتصادية من الرأسماليين الاحتكاريين القلائل ، وتحويل اقتصاد الحرب الممركز لصالح رأس المال الكبير إلى اقتصاد اشتراكي متركز لصالح الشعب العامل دون سواه .

استمر الصراع بين الامبريالية الدولية وبين الديمقراطية الاجتماعية

المتجددة المنطلقة من موسكو ، حتى عام ١٩٢٣ على وجه التحريب ، وكانت نتيجته هزيمة كاملة للديموقراطية على سائر الجبهات ، وفي مقدمتها الجبهة الروسية ذاتها . فقد اتضح ان ارتباط الحركة العمالية الثورية المتجددة بمصير الدولة السوفياتية كان كارثة بالنسبة لهذه الحركة ، احتاج البلاشفة في وضعهم الصعب بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ الى مساعدة عاجلة تقدمها لهم ثورات ظافرة في الخارج . هكذا حدث ان الاحزاب الشيوعية التي اقيمت خارج روسيا لم تبتق من التجارب والخبرات الخاصة للعمال في بلدانها ، بل اسست ونظمت بصورة مرتجلة ، لتلقى بنفسها دون استعداد وعلى عجل في معارك وصراعات ليست مؤهلة لها . ولقد عرف لينين منذ عام ١٩٢١ تقريبا انه لم يعد ثمة امل في ثورة عمالية ظافرة خارج روسيا في المدى القريب . فما كان من البلاشفة الا ان تراجعوا الى مواقف دفاعية . تدهورت جمهورية المجالس في روسيا نفسها الى مجرد شكل فارغ ، وحلت دكتاتورية الحزب المركزية محل الحكم الذاتي للجماهير العاملة ، كما تحولت الاحزاب الشيوعية خارج روسيا الى مجموعات دعائية للحكومة السوفياتية ، بحيث خفت فيها من فوق أية نامة تدل على حياة مستقلة ، واقامت عن ان تكون قوى مستقلة لديموقراطية الشعب الكادح .

في الوقت الذي تجمدت فيه الثورة الروسية ، وتحولت موسكو الى مركز قيادة لرأسمالية دولة بيروقراطية ، وطرد رأس مال التروستات نفوذه في الولايات المتحدة ، وحكمت فرنسا الكتلة اليمينية القومية ، وانتصر في ايطاليا النزوع الامبريالي العنيف الذي اتخذ شكلا فاشيا دكتاتوريا . كان الاتجاه الذي اسى نفسه ليبراليا قد اصبحت منذ

تجلبين عقبة في وجه التطور الاجتماعي . والحقيقة ان القضية الاساسية كانت بعد الحرب هي قضية من الذي سيخلف الليبراليين المزعومين : الاشتراكيون ام الامبرياليون . لكن الاحزاب الاشتراكية عجزت عن اظهار الارادة الكافية للاستيلاء على السلطة ، كما عجزت عن اظهار القدرة على تحديث البلاد ، فسقط الانتصار في احضان الفاشيين ، وجدد موسوليني تقاليد غاريبالدي بصدد اقامة جيش متطوعين خاص ، يكون من الشبيبة القومية . غير ان القمصان الحمراء تحولت الى قمصان سوداء ، وتغير هدف الهجوم ، فلم يعد النمسا او البابا او طاغية نابولي ، بل صار بيوتات النقابات وفروع الاحزاب الاشتراكية . انها لمأساة ان نشاهد كيف اقتبس العدو ادوات ووسائل الديمقراطية القومية القديمة والثورية بعد انهيارها ، ووجهها نحو اهداف كانت قد أنشئت بالاصل لحمايتها . عرض موسوليني في اباطاليا تكتيك المجموعات الصدامية ، الذي انهك في حروب صغيرة وبمساعدة اجهزة الدولة الرسمية الديموقراطيين والاشراكيين ، الى ان فضجت الظروف للثورة المضادة النهائية .

فشل الجمهوريون والاشتراكيون في ألمانيا ايضا في كل قضايا الصراع الفعلي . فتحول الجيش منذ ١٩١٩ الى اداة موثوقة للثورة المضادة ، ولم يختلف الامر كثيرا عن ذلك في الادارة والقضاء . وتوطدت في ظل الجمهورية من عام لآخر سلطة رأس المال الاحتكاري الاقتصادية ، بينما كان الانشقاق العميق يسود صفوف العمال الالمان ، الذين استغلثهم الثورة المضادة بدهاء . وقد فزعت الاقلية العمالية الثورية معها في معارك جزئية خاسرة ، الى ان غدت الجمهورية الالمانية مفرغة من الداخل خلال بضعة اعوام . اظهرت الثورة الالمانية عام ١٩١٨ تشابها

مفاجئا في نقاط كثيرة مع ثورة شباط الفرنسية لعام ١٨٤٨ ، وقد لعب اشتراكيو الاغلبية الالمان الدور نفسه الذي سبق للديموقراطيين الاشتراكيين الفرنسيين ان لعبوه عام ١٨٤٨ ، اذ شرع الحزبان عملهما الاصلاحى لصالح الكادحين بعد الثورة مباشرة ، لكنهما أهملتا الوسائل الفعلية والادوات الحقيقية للعمل السيامي للنهضة ، فاذا بسياستهما الاجتماعية تسبب في الفراغ . وفي الحالتين كان يقف الى يسار الاشتراكية الديموقراطية الرسمية كلمة غير موحدة من المجموعات الراديكالية المتسارعة والمتفلتة من عقابها . وكان الثوريون الحقيقيون مثل بلانكي عام ١٨٤٨ وروزا لوكسمبرج ولييكنشت عام ١٩١٨ منعزلين تماما ، وعاجزين عن التحكم بمسير الحركة . وفي الحالتين ترصدت الثورة المضادة انفجار الصراعات داخل الطبقة العاملة . والحال ، ان صراعات كاثون الثاني قد دمرت عام ١٩١٩ قوة الجمهورية الالمانية ، مثلما دمرت مجزرة حزيران عام ١٨٤٨ قوة الجمهورية الفرنسية . اما الفارق الوحيد بينهما فكان التالي : لقد احضرت الدكتاتورية الجمهورية بعد انهيارها في فرنسا ، بينما اكتسب الدكتاتور نفوذه في المانيا بعد سنوات طويلة كانت الجمهورية فيها غير قادرة على الموت او الحياة ، تخرج ايامها المليئة باختلاجات مفعمة بالعذاب ، إلى ان سقطت حكومة الرايخ الالمانى عام ١٩٣٣ بين ايدي الاحزاب البرجوازية الكبيرة ، وبقيت بين ايديها منذ ذلك الحين .

صور الفاشية

استمرت عملية اضعاف القوى الديمقراطية على الصعيد العالمي حتى عام ١٩٣٣ . في هذا العام ، توجت ازاحة الاشكال الديمقراطية الاخيرة من ألمانيا بواسطة حكومة هتلر تطورا طويلا ومتواصلا . تجلت الازمة الاخلاقية للديموقراطية الليبرالية بقوة متعاضمة في الفترة الفاصلة بين ١٩١٨ و ١٩٣٣ ، وتكررت ، في الاشكال نفسها بصورة جزئية ، الظواهر التي اعقبت انهيار الديمقراطية للثورية عام ١٨٤٨ . اذ رفض قسم كبير من الجماهير الشعبية الحريتين والحكم الذاتي ، وتطلع نحو القائد القوي والدكتاتور العادل ، الذي اعتقد انه سيكون افضل من كل ساسة الاحزاب غير الموثوقين .

لقد وصفت في صفحات سابقة كيف جرفت موجة البوقابرية في فرنسا الجماهير التي احست بالمرارة من مجريات الثورة منذ صيف ١٨٤٨ . ان الظاهرة الموازية في ألمانيا كانت البسماركية ، فبعد معركة كونيغزجراتز وقفت غالبية الشعب الألماني وراء بسمارك ، ولم يقتصر تأييده على اليونكر والرأسماليين ، بل وصل الى الجماهير العريضة ، التي اخذت تضحك الآن من ضعف ومقولات السياسة

الديموقراطيين والليبراليين ، وتشعر بالسعادة لان الرجل العظيم قد حقق ما فشل فيه خطباء كنيسة باول في فراנקفورت . من جهة اخرى ، تطورت في اقصى اليسار ، كما حدث بعد ١٨٤٨ ، حركات الفوضوية البروليتارية ، اي الاتجاه الذي لم بعد يطبق على الاطلاق سماع أي شيء عن السياسة الحزبية والانتخابات . ولقد وصفت ايضاً كيف كان الميل الى تشكيل الاحزاب العمالية المستقلة في في القارة الأوروبية رد فعل على اخفاق الديمقراطية الثورية . والحقيقة ان عودة الجماهير الأوروبية الواسعة عن الديمقراطية الاجتماعية من طراز ديموقراطية ١٨٤٨ قد اخذت في المرحلة التالية وحتى ١٨٧٠ شكل قوس كبير تحتل البونابرتية والياكوفينية نهايتيه القصوين .

تطورت ازمة الديمقراطية الليبرالية بعد الحرب العالمية تطورا موازيا للتطور الذي حدث بعد ١٨٤٨ . فكان عليها ان تصمد عن يمينها لهجوم امبريالية عنيفة وشعبية في وسائلها ، وان تصمد عن يسارها لهجوم طبقة عاملة لم تعد تريد الايمان بالاشكال الديمقراطية الموروثة . كانت بلشفية لينين ماتزال عام ١٩١٧ حركة ديموقراطية تماما ، لكن بالحجاج المبكر الذي نحاضه البلاشفة ضد الديمقراطية الاجتماعية لم يقم على اساس « ديموقراطية شعبية حقيقية للمجالس ضد ديموقراطية غير حقيقية وناقصة للبرلمانات البرجوازية » ، بل كان اساسه الديمقراطية ضد الدكتاتورية . وكانت الجماهير الشعبية قد اعتادت على مساواة الديمقراطية الليبرالية بوسائلها السلمية والبرلمانية مع الديمقراطية بذاتها . عندما يعارض الشيوعيون الديمقراطية ويؤيدون الدكتاتورية ، فان ذلك لايمكن ان يكون مجرد اهمال لغوي . والحال

ان لينين والدائرة القيادية من حوله قد تراجعوا ، مع تزايد صعوبة الوضع الروسي ، عن ديموقراطية الشغيلة ، ليعتمدوا على دكتاتورية حزبهم على البلاد والعباد . كذلك فقدت الكتلة العمالية الراديكالية ، التي هيبتها نتائج الحرب ، ثقتها بصورة متزايدة بكل نوع من انواع الديموقراطية ، رغم ان العمال كانوا يسيرون منذ خمسين عاما منظماتهم الاشتراكية ، ويشربون بحرية شؤونهم الخاصة . صحيح ان عدد النواب الاشتراكيين والديموقراطيين ما انفك يزداد باضطراد في كل برلمانات العالم تقريبا ، لكن النتيجة كانت ضياع حياة البشر على الجبهتين الشرقية والغربية ، وضياع ايمانهم بتقرير مصيرهم بانفسهم . واذ كانوا لم يستطيعوا التقدم بمساعدة الاساليب المعروفة والمجربة ، فمن يجزم انهم لن يتقدموا الان الى الاشتراكية بارادة رجل قوي ؟ . لاشك في ان غالبية العمال الاوروبيين كانوا على استعداد عام ١٩١٩ للتسير وراء لينين وتروتسكي ، لان ذلك كان في نظرهم هو الطريق الى تدمير الرأسمالية والترحلة العسكرية . وحتى عندما اقلعت روسيا السوفياتية والاممية الثالثة عن ان تكون القوة الدافعة للثورة العالمية ، فان قادة البلاشفة واصلوا تقديم للديموقراطية البرجوازية ولاشكالحا البرلمانية .

اعتبر الامبرياليون في كل مكان ، باستثناء انجلترا ، الديموقراطية علوهم الاسامي قبل ١٩١٤ . فالاحزاب اليمينية الفرنسية تطلعت نحو الدكتاتورية العسكرية الملكية ، وقد تأقلمت مع جمهورية حق الاقتراع العام بوصفها حلا اجباريا . كانت الطبقات السائدة في ألمانيا تفضل ، كما قال احد اليونكر ، « استعداد ملازم وعشرة جنود لطرد مجلس

النواب الاتحادي ، كما سعى رأس مال التروستات في الولايات المتحدة الى شراء الاحزاب السياسية . ولم يمتلك احد في ايطاليا والنمسا اي احتياكم للبلدان ، وخدمت الفئة العليا في اليابان وروسيا السلطة . بدأت الامبريالية بعد الحرب العالمية عملاً منهجياً لتحقيق مبادئ الديمقراطية في اعين الجماهير ، ودخلت في سباق مع الشيوعيين حول امتلاك الدكتاتورية . وقد شعر الامبرياليون ان من الضروري مواجهة الدكتاتورية البروليتارية التي تمتلحها موسكو بالدكتاتورية الفاشية ، التي هي مخرج الامبريالية من مصاعبها .

كان أنصار الديمقراطية الليبرالية هم الانتصار الوحيدون المتبقون للمبدأ الديمقراطي ، بعد أن خفقت الادارة الذاتية الحرة للأعضاء في الاحزاب الشيوعية . وكان موقف الليبراليين ضعيفاً وغير مناسب ، كما أن الاحزاب العمالية الاشتراكية كانت منهكة ومنهارة نتيجة لانقسام الشيوعيين عنها . فكان اليسار البرجوازي والحزب الديمقراطي في ألمانيا ، وكذلك الراديكاليون في فرنسا ، ومجموعة الاحزاب والساسة التي يقودها جيوليني في إيطاليا ، قد غلبوا أكثر ضعفاً مما كانوا قبل الحرب العالمية . لكن الموقع الايديولوجي للديموقراطية الليبرالية الاوروبية كان ميؤوساً منه بصورة خاصة . وقد رأى الديموقراطيون الليبراليون مهمتهم في البحث عن المصيبة الأصغر بين المصائب الكثيرة التي تتهدد الشعب ، فعملوا على إبعاد شبح حرب جديدة عن الشعوب ، بعد المآسي التي تعرضت لها في الحرب العالمية ، ونصحوا بالتفاهم بين الأمم . أما في السياسة الداخلية فأمنوا باستحالة الثورة الاجتماعية ، وبذلوا الجهود لإبعاد الجماهير عن محاولات الانتفاض المخامرة ، وعملوا على صيانة

أكثر الحريات البرجوازية أهمية ، مثل حق الاقتراع العام ، وحقوق النقابات .

هذا التاكيد القائم على الوعد والتحذير المنشأ دفع بالديموقراطية الليبرالية إلى موقع عصيب عرضها لهجوم مفعم بالحققة شبه الامبرياليون من اليمين والشيوعيون من اليسار . عندما كان وطنيو الشعوب المضطهدة يعلنون رغبتهم في نهوض قومي جديد ، كان الديموقراطيون الاشتراكيون والبرجوازيون يعطوهم بالتصالح بين الشعوب . وحين كانت الجماهير الجماعية والباشنة تدين الرأسمالية وتطالب بالانقلاب الاجتماعي ، كان الديموقراطيون يحذرونها ويطلبون اليها الاخذ بالوسائل السلمية . أخذت الأزمة التي أطالقتها الحرب العالمية اشكالاً رهيبية في أوروبا الوسطى بشكل خاص ، فكان على العاطلين حرمان أنفسهم بصورة متزايدة على الدوام من ضرورات الحياة ، بينما أثرت أقلية من المضاربين ثراعترايذاً باستمرار . كما احتقرت الأمم المتصرة والمسيطره ونجاءت لإرادة الحياة لدى الشعوب المهزومة والمتخلفة . وعندما كانت الشعبية والفئات الشعبية النشطة تتمرد على الحاضر الشائن وتناضل من أجل مستقبل أفضل ، فإن الديموقراطيين كانوا يبذلون وكأنهم يمنعونهم من ذلك . فظهر بوضوح وكأن الديموقراطية تعني إبقاء كل شيء على حاله : زيادة ثراء الاثرياء ، وموت الجمهور ، وإبقاء الوطن ذليلاً إلى الأبد . هذا الوضع المعيب وغير الطبيعي كان يسمى نفسه : ديموقراطية ، حضارة ، إنسانية .

إن الديموقراطية الليبرالية ، التي سبق أن كانت قبل الحرب ضعيفة وعاجزة ، سمحت بدفعها إلى ممارسة دور العجوز الثائرة ، التي تمنع

الشبية من التضحية في سبيل مستقبل أفضل . وقد وصلت الأمور من خلال قلب خيالي لكل المفاهيم وتزوير فطليح لكل المقاييس ، إلى درجة أن أقساماً كبيرة من الشعوب قد انخرطت في كره جنوني لكل ما يوحى بالديموقراطية والانسانية . ان اتجاهها سياسياً ينصح بالسلام وبالالتزام بالقوانين في مرحلة الأزمة العالمية الرهيبة وانطلاق العنف إلى أقصى الحدود ، يطرد في البداية من سائر مواقفه الايديولوجية ، ثم يصبح ضحية لاعدائه الاقوياء الذين لا يرحمون .

انضمت الفاشية ، بشكل أو بآخر ، في إيطاليا وألمانيا ، في بولونيا والمجر ، في دول البلقان والبرتغال ، وفي اسبانيا أيضاً . صحيح أن اليسار قد أحرز في فرنسا حتى عام ١٩٢٤ انتصارات متعددة في الانتخابات ، لكنه عجز عن الوصول إلى الحكم ، كما مالت الكفة لصالح الكتلة اليمينية في كل وضع جدي . كان أرسطو وأفلاطون قد اثبتا في تأملات رائعة حول « الطاغية » ان بوسع رجل عظيم ، أو يعتبر عظيماً ، فرض نفسه كديكتاتور خلال الأزمات التي تصيب بنية تقوم على الحرية . ان التاريخ العالمي يقدم أمثلة كثيرة على ذلك ، من بايزيسراتوس في أثينا إلى نابليون الثالث . لكن الحديد في الفاشية المعاصرة هو ارتباط شخصية الدكتاتور مع الامبريالية ، أي مع القسم المؤمن بالعنف والمتعصب قومياً من رأس المال الاحتكاري . وقد تبع القوميون المتعصبون والعسكري والرأسماليون في الدول الصغيرة القدوة التي قلعتها لهم الدول الكبرى . والحقيقة أن الفاشية امتلكت بعد ١٩١٨ ورقة رابحة تجاه خصومها ، وهي أنها كانت القوة السياسية الوحيدة التي بدت قادرة على التكلم باسم الأمة . فقد كانت وحدة المجتمع البرجوازي الليبرالي مدعرة منذ وقت طويل ،

ونُحوّل الماركسيون إلى حزب مهني لعمال الصناعة ؛ قبل أن يتقسموا
على أنفسهم في أعقاب الحرب ، بينما مثل الامبرياليون والقوميون وحدة
وعظمة الشعب حيال هذه المجموعات والفئات المبعثرة ، التي تمزق
الحياة السياسية ووحدة المجتمع والشعب .

نقد عام للديمقراطية

لا توجد الديمقراطية كشيء بذاته ، كتجريد شكلي ، في الحياة التاريخية . إنها على النوام حركة سياسية معينة ، تحملها قوى وطبقات اجتماعية معينة ، وتناضل من أجل أهداف معينة . والدولة الديمقراطية هي بالتالي دولة تملك الحركة الديمقراطية السيطرة فيها ؛ تنقسم الديمقراطية كحركة سياسية إلى ديمقراطية اشتراكية وديموقراطية برجوازية . وتتطلع الديمقراطية الاشتراكية إلى الحكم الذاتي للجماهير ، شريطة أن تكون وسائل الانتاج الأكثر أهمية للمجتمع في يد الهيئة الاجتماعية العامة . أما ممثلو هذه الحركة فهم الأحزاب الاشتراكية في القرنين التاسع عشر والعشرين . لكن الديمقراطية الاشتراكية لم تنجح حتى الآن في انتزاع السيطرة على أية دولة من الدول .

تتطلع الديمقراطية البرجوازية بلورها إلى الحكم الذاتي للجماهير الشعبية ، لكنها تحافظ على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . انتزعت هذه الديمقراطية السلطة في عدد من الدول ، مع العلم بأنها ليست موحدة ، وإنما برزت حتى الآن في أربعة أشكال تاريخية : الديمقراطية الاجتماعية ، وهي حركة تعمل أيضاً للحفاظ على الملكية الفردية ، لكنها تريد سيادة الجماهير العاملة في الدولة ، وتتطلع

للوصول إلى هذه السيطرة عبر النضال ضد الفئات العليا الاقطاعية والرأسمالية . أما الدول التي عرفت هذا النمط من الديمقراطية ، فهي فرنسا في عصر روبسبير والولايات المتحدة تحت حكم جيفرسون . وقد قدم لينين الصياغة الكلاسيكية لهذا التصور الديمقراطي في نظريته حول الدكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين ، التي سادت في فكره بين ١٩٠٣ و ١٩١٤ .

على العكس من الديمقراطية الاجتماعية والديموقراطية الاشتراكية ترفض الأشكال الثلاثة الأخرى للديموقراطية البرجوازية الصراع الطبقي ، وتتطلع نحو إقامة توازن بين الفئات المالكة وبين الجماهير العاملة . هذا التوفيق يتم البحث عنه إما في شكل امبريالي أو في شكل ليبرالي . فالديموقراطية الامبريالية تسعى لإقامة التوازن بين العمال والرأسماليين عن طريق وسائل تخلفها سياسة القوة الكبرى والسياسة الامبراطورية التوسعية . وقد جسدت بريطانيا العظمى أفضل تجسيد للديموقراطية الامبريالية وخاصة منذ ذرائبلي . في حين تريد الديمقراطية الليبرالية تهديم سياسة القوة والعنف ، والأخذ بسياسة سلام ومناخسة حرة تؤمن التمدد الاقتصادي والحضاري للإنسانية ، وتكفل الوسائل الضرورية للوافق الطبقي . وقد تطورت هذه الديمقراطية في العصر الحديث لدى الشعوب الصغيرة مثل سويسرا والترويج .

أخيراً ، فإن الديمقراطية الكولونيالية هي الشكل الخاص للديموقراطية البرجوازية في مناطق ما وراء البحار ، حيث يجد المستوطنون البيض اما مناطق هائلة خالية من السكان أو مسكونة بأعداد قليلة من البشر . هنا يصبح الوفاق الطبقي ممكناً بمساعدة الأرض الحرة . أما الأمثلة

على الديمقراطية الكولونيالية فتقدمها الولايات المتحدة قبل عام ١٨٩٠ ،
وكننا قبل الحرب العالمية .

لاشك أن التباين كبير جداً بين الأنماط المختلفة من الحركات
الديموقراطية ، وأنه زاد في العصر الحديث . إذا ما رجعنا إلى تاريخ
الديموقراطية الأحداث ، لوجدناه يضم البلاشفة الشيوعيين ، والجمهوريين
التقدميين من اتباع روزفلت ، وأنصار إصلاح التعريفات الجمركية من
أتباع تشامبرلين . من ذلك فرى أن صياغة مفهوم الديمقراطية كمبدأ
عام موحد في ذاته لا تفيدنا في التعرف على مشاكل الواقع ، وإن دراسة
الأنماط المختلفة للديموقراطية دراسة تفصيلية على الصعد التاريخية
والسياسية هي التي تساعدنا على الفهم .

تمثل الدولة الديمقراطية في العصر الحديث هيئة عامة يسيطر فيها
واحد من الأشكال المعطاة للديموقراطية البرجوازية الحديثة . فإذا ما أراد
المرء تقويم المحتوى الاجتماعي للدولة ما تقوم به ، وجداً أنه لا يكفي
النظر إلى الدستور المعمول به ، بل يجب دراسة الكيفية التي تعمل بها
أجهزة الدولة ، والكيفية التي تنصرف بها الطبقات المختلفة حيال بعضها ،
ومعرفة الطرف الذي يملك فعلاً السلطة الحقيقية للدولة في اللحظة
المعطاة . لقد قديم أرسطو الشكل الكلاسيكي لدراسة كهذه للدولة ،
فلم يكتف بالقول : هذه الدولة هي دولة أوليجارشية أو ديموقراطية ،
دولة ملكية أو جمهورية ، وإنما تفحص في كل حالة من الحالات
الظروف الاجتماعية الواقعية ، وتأكد من هوية الجهة التي تملك السلطة
حقاً .

كانت الدولة الأقطاعية للعصور الوسطى حالة ، واضحة ونمطاً لا يسمع

بالإلتهاس . أما الدول الديمقراطية الحديثة ، فهي تشترك مع بقية أشكال
تظاهر الدولة البرجوازية في أرضية أساسية وحاسمة ، ألا وهي وجود
الملكية الخاصة البرجوازية فيها جميعا . ليس من اليسير ان
نجد في الدول التي تتطابق جميعها في الأساس الاقتصادي
الخط الفاصل الذي تنتهي الديمقراطية عنده ، لتبدأ الأوليغارشية .
كما ان التطور الاجتماعي الحديث قد انجب ظروف انتقال معقدة
وحلول وسط صعبة التفسير ، إلى درجة ان اصدار حكم قطعي عليه
لم يعد أمراً سهلاً . ان القوى الاجتماعية تتغير دون انقطاع ، وان
بقيت بنود الدساتير ثابتة . وعلى سبيل المثال ، فان وثيقة الدستور الاميركي
بقيت دون تغيير يذكر منذ أيام واشنطن إلى وقتنا الحاضر ، لكن
التغيرات في المجتمع الاميركي وفي بنيتها كانت هائلة وكبيرة إلى أبعد
حد .

من السهل نسبياً دراسة الدول التي سيطرت فيها الديمقراطية
الاجتماعية ، فالمقصلة الروبسييرية والاجراءات الاقتصادية التي اتخذها
جيفرسون ضد رأس المال المالي واضحان بما فيه الكفاية . أما دراسة
الأشكال الثلاثة الأخرى للديموقراطية البرجوازية ، فهي أكثر صعوبة ،
لأنها تقوم جميعاً على تسوية بين رأس المال والعمل ، وبين
الفقر والغنى . ما هو الشيء المشترك بين هذه الأنماط الثلاثة ، وما هو
الشيء المشترك بينها وبين الديمقراطية الاجتماعية ، وما الذي يفصلها
عن النمط المألوف للدولة البرلمانية البرجوازية على سبيل المثال ؟ . ان
تعريفنا تجريبياً يستند إلى النتائج المكتسبة من التطور التاريخي ، سيأخذ
ربما الصيغة التالية : تحتل الملكية الخاصة الرأسمالية موقعا مقررًا على

الصعيد الاقتصادي في الدولة الديمقراطية - البرجوازية . ومع ذلك فان الرأسماليين يعتقدون تسوية سياسية مع العمال يتم الحفاظ عليها من خلال الارادة الحرة للطرفين و ادراك الضرورات الاقتصادية . لكنه لا توجد قوة اكراه فيزيائي حاسمة تجبر الجماهير على الدخول في التسوية القائمة ، فالفئة العليا الرأسمالية لا تستطيع اشراك سلطة عسكرية أو بوليسية غالبية في هذه التسوية ، لان ذلك ينسفها ويجعلها مستحيلة القيام ، بسبب ضخامة التفوق الذي ستمتلكه عندئذ ، والذي سيخيف الجماهير إلى درجة تمنعها من عقد أية تسوية .

ليس من قبيل المصادفة ان كل البلدان ، التي استطاعت اقامة أشكال مستقرة للديموقراطية البرجوازية في العصر الحديث ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وبلدان اللومينيون وسويسرا والنرويج ، تلتقي فيما بينها على نقاط محددة . فقد خلت جميعها قبل ١٩١٤ من قوة عسكرية دائمة قوية ، وامتلكت ادارة ذاتية لا مركزية جد متطورة . عندما تضع اميركا ما قبل الحرب إلى جانب فرنسا ، فاننا نجد في الجمهوريتين خليطا من العناصر الديمقراطية والمعادية للديموقراطية . وحين تفكر باقتصاد الفساد في بعض المدن الاميركية وبالأحداث التي حصلت خلال بعض الاضرابات هناك ، يبدو لنا ان القوى المعادية للديموقراطية هي المسيطرة . ومع ذلك كانت الحالة في اميركا مختلفة كل الاختلاف عنها في فرنسا خلال هذه الفترة . فالساسة الفاسدون كانوا يستطيعون في اميركا الوصول إلى السلطة ، عندما يتخذ جمهور المواطنين موقفا لا مباليا من الأحداث العامة . ولكن ما ان يتشر الفساد وتسوء الحالة الاقتصادية ، حتى يستيقظ العمال والتجار . . . الخ

وتحدث حركة اصلاح تكتس الساسة الفاسدين في الانتخابات القادمة ،
لتبدأ مرحلة جديدة من سياسة « المكنتسة الحديدية » . كان هذا الوضع
يستمر ، إلى ان نخبو ثانية طاقة المواطنين ، ويعود الساسة الفاسدون
إلى احتلال مواقعهم القديمة . في كل هذه الأحوال ، لم يكن الجيش
الاميركي الاتحادي يلعب أي دور يذكر .

كان الجيش في فرنسا حتى عام ١٩١٤ المجهول الكبير في كل
صراع سياسي على السلطة . وقد ارتبطت سائر أزمات الجمهورية
الثالثة من بداياتها إلى الحرب العالمية مع الجيش : أزمة ماكماهون ،
أزمة بولانييه ، قضية درايفوس ، وأخيرا النزاع حول الخطة الاجبارية
لمدة ثلاث سنوات . كان الاحتفاظ بجيش دائم قوي امراً ضروريا
لفرنسا ، نظرا لوجود الجار الألماني القوي عسكريا . بينما كانت
اميركا في وضع البلد السعيد ، الذي لا يخشى أي عدو عسكري قوي
في قارته . هذا التباين في الوضع العسكري بين فرنسا واميركا فرض
بالضرورة بنية متباينة للقوى الاجتماعية في البلدين . يضاف إلى ذلك
الفارق بين الاتحادية الرخوة ، التي تدير بها الولايات المتحدة شؤنها ،
وبين المركزية القوية الموروثة تاريخيا لجهاز الدولة الفرنسي . صحيح
ان الرأسمالية الاميركية كانت قبل ١٩١٤ أكثر تمركزا وقوة من
الرأسمالية الفرنسية ، لكن الرأسمالية الفرنسية امتلكت حلفاء خارج
المجال الاقتصادي بالمعنى الضيق للكلمة افتقر رأس المال الاميركي
الكبير لامثالهم . من هنا كانت الديمقراطية البرجوازية الاميركية ،
رغم الجوانب السلبية للحياة العامة ، أكثر ثباتا وقوة واطمئنانا من مثيلتها
الفرنسية .

هكذا تظهر قرابة انتخابية معينة بين الديمقراطية وذلك النمط من الدولة ، الذي يمكن تسميته « كومناليا » . فالديموقراطية تحتاج في الفترات القصيرة للحرب المفتوحة أو للحرب الأهلية إلى سلطة مركزية قوية من نمط سلطة ١٧٩٣ ، كي تفرض نفسها . لكن التجربة التاريخية تدل على أن هيئة عامة ديموقراطية لا تستطيع الصمود على المدى الطويل ، إذا لم تمتلك العناصر المحلية للإدارة الذاتية أرجحية في القوى . والحقيقة أنه تنجم صعوبات عملية كبيرة ، إذا ما أراد المرء توحيد المبدأ الديمقراطية للاستقلال الذاتي المحلي مع التنظيم الحديث الموحد للاقتصاد عموما . و إن كان تطور الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة يثبت أنه يمكن التغلب على هذه المصاعب .

ثمة مسألة أخرى نوقشت كثيرا ، هي مشكلة علاقة الديمقراطية مع ما يسمى بالشرعية . هل الديمقراطية هي شكل للدولة يضمن أكثر من سواه التطور السلمي ؟ . وهل من المشروع الحديث عن طريقة ديموقراطية تقوم على التقرير الانتخابي في مواجهة نهج آخر يقوم على العنف السيامي ؟ . يجب علينا هنا أيضا التفريق بين الدولة الديمقراطية والحركة الديمقراطية . إن كل دولة ، مطلق دولة ، وبغض النظر عن دستورها ، تصور نفسها كحصن للقانونية والشرعية . وهي تطلب من كل مواطنيها احترام قوانينها ، وتلاحق كل من يريد خرق القوانين ملاحقة عنيفة بوصفه خائنا . يصدق هذا على الدولة الديمقراطية وعلى غيرها من الدول ، ملكية كانت أم جمهورية ، رأسمالية أم اشتراكية . وعلى صيل المثال ، فإن الملكية البروسية المطلقة عاشت طيلة قرن ونصف ، منذ تأسيسها إلى ثورة ١٨٤٨ ، تطورا سياسيا داخليا سلميا ومتواصلا تحت راية القانون والشرعية . أما الإصلاحات الضرورية فقد نفذها الملك

عبر إصدار قوانين جديدة . بنفس القدر عاشت إنجلترا بين ١٦٨٨ وحتى ١٨٦٧ تطورا قانونيا شرعيا تحت سيطرة الاقلية الرأسمالية . ان الدولة الديمقراطية لا تستطيع اذن ادعاء امتلاك أي امتياز حيال أشكال الدولة الأخرى على هذا الصعيد . يصدق الشيء نفسه على جسم القضايا المتنازع عليها من خلال الاقتراع والتصويت واردة الأغلبية ، وليس من خلال العنف . ذلك هو الأمر في الديمقراطية ، كما في أشكال الدولة الأخرى ، التي تمتلك هيئة تمثيلية حاكمة . فقد حكمت إنجلترا عدة مئات من السنين من خلال قرارات الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ ، قبل ان تصبح ديمقراطية برجوازية . كذلك تتمتع السويد بتطور هادي منذ ٤٠٠ سنة بفضل اقتراعات جمعية فثوية اقطاعية تحولت فيما بعد إلى برلمان حديث . ان اعداء شكل الدولة القائم سيميلون في كل وقت إلى الشك بشرعية الدولة القائمة . عندما تهاجم الدولة بالعنف ، فإنها ترد على الهجوم بالعنف . هذا ما تفعله الدولة الديمقراطية وغيرها من الدول ، وليس للديموقراطية أي موقف خاص بهذا الصدد .

لجأت الحركة الديمقراطية ، كما لجأت غيرها من الحركات ، إلى أكثر الوسائل اختلافا ، كي تحقق أهدافها . ان تاريخ الديمقراطية الفرنسية بين ١٧٨٩ و ١٨٧١ مكتوب بالدم . وقد قاد ديموقراطيون اميركا أكبر حرب أهلية عرفت في العصور ، كي يفرضوا شكل دولتهم . كما فرض الديمقراطيون السويسريون أنفسهم قبل ١٨٤٧ باستخدام لا يرحم للعنف في الكانتونات والاتحاد . أخيرا ، فان البروتستانت في أستراليا كانوا عازمين بين ١٩١٢ و ١٩١٤ على التمرد على قرار أغلبية برلمانية بدأ لهم غير قابل للاحتمال ، وقد أعدوا أنفسهم لاحباط نتائج

قانون اتحادي بريطاني حول الاستقلال الذاتي الايرلندي بقوة السلاح .
كان العمال والمزارعون والتجار في ألسر ، الذين اتحدوا حول زعامة
كارسون ، فخوريين بالتحاليد الديمقراطية البريطانية . ومع ذلك ،
فأنهم لم يميلوا طريقا سوى طريق العنف للوصول إلى أهدافهم السياسية ،
وقد تعاطف نصف الشعب البريطاني معهم . يعلمنا التاريخ ان الديمقراطية
قد استخدمت ، بحسب الظروف في البلد المعني وبحسب الفترة الزمنية
المعطاة ، أما وسائل عنيفة أو سلمية ، شأنها شأن أية حركة سياسية
أخرى . ولئن كانت الديمقراطية قد اعتبرت تجسيدا لعدم اللجوء إلى
العنف ، فما ذلك إلا بسبب استبدال الديمقراطية مع نمط معين من
أنماطها هو النمط الديمقراطي الليبرالي ، الذي ساد خلال القرن الأخير .

ليس بإمكان المؤرخ المنصف الحديث عن « كارثة » نزلت
بالديموقراطية ، بما هي ديموقراطية ، في عصرنا ، لأنه لا توجد ،
« ديموقراطية بلاتيا » . لقد انهار فقط شكل واحد معين منها ، كان
ضعيفا منذ البداية ، أسميته في هذا الكتاب الديمقراطية الليبرالية .
ولكي لا نخلق احتمالا لسوء الفهم ، فإن الديمقراطية الليبرالية ليست
هي الفكرة الليبرالية في قيمتها العامة ، التي تدعو ، منفصلة عن السياسة
الحزبية وبغض النظر عنها ، إلى حق الفرد في تطوره الخاص ، وتنتمي
لهذا السبب إلى أمن ممتلكات الحضارة الانسانية . ان الديمقراطية
الليبرالية ، التي هي شكل خاص من الديمقراطية ، هي التي انهارت
نهائيا . لكن تاريخ السنوات المائة والخمسين الماضية يدل على ان انهارت
شكل معين من الميول الديمقراطية قد اعقبه انتعاش أشكال أخرى
للحكم الذاتي للجماهير . ليس ثمة ما يدعونا للاعتقاد ان هذا الوضع

سيكون مختلفا في المستقبل . ان الجماهير العاملة ، وهي تكون غالبية البشرية ، ستعرف أكثر فأكثر ان حكمها الذاتي هو الشرط الضروري لوصولها إلى مستوى كريم من الحياة . لو قارن المرء اليوم وضع الجماهير العاملة في سويسرا وأستراليا مع حالة الجماهير العاملة في إيطاليا وبولونيا ، لعرف القيمة الحقيقية للديموقراطية .

يدل البحث التاريخي أخيرا على ان الهيئات العامة الديمقراطية ، التي سبق ان وجدت قبل ١٩١٤ ، قد تجاوزت جميعها الأزمة الراهنة . لقد أظهرت الديمقراطية ، حيث نبتت تاريخيا من حياة الشعب العامل ، ولم يفرضها اعلان للجمهورية أو حق اقتراع عام ، قلوة كبيرة على المقاومة . لم تغرق أمواج الأزمة في عصرنا الحالي أمة ديموقراطية حقيقية ، تستحق ان تحمل هذا الاسم عن جدارة .

المفردات

٥	الفصل الأول : ماهي الديمقراطية
١٣	روبسبير وجفرون
٢٧	من نابليون الأول إلى لوي فيليب
٤١	الاشتراكية المبكرة
٤٩	ديمقراطية اجتماعية أم ديمقراطية برجوازية
٥٧	الشارتيون في إنجلترا
٦٧	الفصل الثاني : الديمقراطية والماركسية ١٨٤٥ - ١٨٩٥
٨٧	فرنسا عام ١٨٤٨
١١٧	هزيمة الثورة في وسط أوروبا ١٨٤٨ - ١٨٤٩
١٣٩	لماذا فشلت الديمقراطية عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩
١٤٩	النضالات في المهجر ١٨٤٩ - ١٨٥٩
١٦١	بدايات الديمقراطية الاجتماعية
١٨٩	تأسيس الأهمية الأولى
١٩٥	انهيار بوناپرت
٢٠٥	كومونة باريس ونهاية الأهمية الأولى
٢٢٩	الديمقراطية البرجوازية في أميركا وإنجلترا وسويسرا

٢٣٧	الديمقراطية بعد ١٨٧١
٢٤٥	الاشتراكيون والقوضيون بعد ١٨٧١
٢٥١	الرجعية الأوروبية بعد ١٨٧١
٢٦٧	فرنسا بعد الكومونة ومحاولة دكتاتورية بولانجيه
٢٩٣	الامبريالية ضد الليبرالية
٣٢١	الديمقراطية الليبرالية والأمية الثانية
	الفصل الثالث : من ١٨٩٥ إلى الوقت الحالي
٣٥٩	الأحزاب العمالية قبل الحرب العالمية بدايات البلشفية
٣٦٧	الحرب العالمية والأمية الثالثة
٣٧٧	صعود الفاشية
٣٨٥	نقد عام للديمقراطية

